



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية، بنوك وتأمينات

العنوان

أثر الاستدامة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية
دراسة قياسية للفترة 2000-2020

من إعداد
يمينة فيرم

المناقشة بتاريخ 2024/02/27 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الجلفة	أستاذ	فوزية براهيم
مقررا	جامعة الجلفة	أستاذ	سليمان شيبوط
مدعوا	جامعة الجلفة	أستاذ	ادم حديدي
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر - أ.	عبد العزيز بلواضح
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ	ابراهيم مسلم
ممتحنا	جامعة الاغواط	أستاذ محاضر - أ.	قويدر نبق
ممتحنا	جامعة الاغواط	أستاذ محاضر - أ.	عبد القادر قرادي

السنة الجامعية: 2024/2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية
التخصص : مالية، بنوك وتأمينات

العنوان

أثر الاستدامة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية
دراسة قياسية للفترة 2000-2020

الأستاذ المشرف
سليمان شيبوط

من إعداد الطالب (ة)
يمينة فيرم

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

أهدي هذا العمل أولاً الى والدي الكريمين اطال الله في
عمرهما ورزقهما الصحة والعافية وأرضاهما عني وعن اخوتي
ثانياً الى جميع اخوتي الاعزاء والى كل أفراد العائلة الكريمة
أهدي ثمرة جهدي الى كل هؤلاء..

لكم فيرم أمينة

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان الى كل من مد لي يد العون لانجاز هذا العمل، اخص بالذكر أستاذي البروفيسور سليمان شيبوط على إشرافه على هذا الموضوع وأستاذي البروفيسور حديدي أدم الذي ساعد على الاشراف على هذه الأطروحة، والاساتذة الكرام الاستاذ الدكتور بلواضع عبد العزيز والاستاذ زعموكي سالم والاستاذ بن سليمان محمد . كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى عمال مكتبة الاقتصاد على كل مجهوداتهم وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل.

لكم فيرم أمينة

أثر الاستدامة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية

دراسة قياسية للفترة 2000-2020

قامت هذه الدراسة بقياس أثر الاستدامة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (الدين العام، الموازنة العامة، النمو الاقتصادي) في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 ولتحقيق هدفها قمنا بدراسة وصفية وتحليلية لمتغيرات الدراسة، ودراسة تطبيقية باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية الحديثة وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر لاختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة واختبار السببية لغرانجر، واختبار جوهانسن لتكامل مشترك وفي الأخير تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ .

و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مايلي:

- وجود علاقة تكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة خلال فترة الدراسة؛
- وجود تأثير سلبي لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي على النمو الإقتصادي في الجزائر في المدى الطويل والقصير؛
- وجود أثر ايجابي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي على رصيد الميزانية العامة في الجزائر في المدى الطويل والقصير.

كلمات مفتاحية :

استدامة مالية-دين عام -فجوة ضريبية-نمو اقتصادي-مالية الجزائر.

**The effect of financial sustainability on certain economic indicators
Econometric study for the period 2000-2020**

Abstract

This study aims to measure the impact of viability on certain macroeconomic indicators in Algeria during the period between 2000 and 2020. To achieve our objective, we conducted a descriptive and analytical study of the study variables and an applied study , using econometrics and modern time series; by applying the Dickey-Fuller test to test the stability of the time series for the variables in question, the Granger causality test, the Johansen cointegration test, and finally the estimation of the Vecm model.

Through this study, we found :

- The existence of a cointegration relationship between the variables studied during the study period ;
- There is a negative impact of the public debt/GDP ratio on economic growth in Algeria in the long and short term.
- There is a positive impact of the ratio of public debt to gross domestic product on the balance of Algeria's general budget in the long and short term.

Keywords:

Financial viability - public debt - tax gap - economic growth.

L'effet de la viabilité financière sur certains indicateurs économiques Etude économétrique pour la période 2000-2020

Résumé

Cette étude vise à mesurer l'impact de la viabilité sur certains indicateurs macroéconomiques en Algérie au cours de la période entre 2000 et 2020. Pour atteindre notre objectif, nous avons mené une étude descriptive et analytique des variables de l'étude et une étude appliquée, en utilisant l'économétrie et des séries temporelles modernes ; en appliquant le test de Dickey-Fuller pour tester la stabilité des séries temporelles pour les variables en question, le test de causalité de Granger, le test de cointégration de Johansen, et enfin l'estimation du modèle Vecm.

Grâce à cette étude, nous avons constaté:

- L'existence d'une relation de cointégration entre les variables étudiées au cours de la période d'étude ;
- Il existe un impact négatif du ratio dette publique/PIB sur la croissance économique en Algérie à long et court terme.
- Il existe un impact positif du ratio de la dette publique sur le produit intérieur brut sur l'équilibre du budget général de l'Algérie à long et court terme.

Mots clés:

Viabilité financière - dette publique - écart fiscal - croissance économique.

الفهرس

الصفحات	الفهرس
	الاهداء
	الشكر
I	الملخص باللغة العربية
II	الملخص باللغة الانجليزية
III	الملخص باللغة الفرنسية
VI	الفهرس
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال
أ- ذ	مقدمة
48-01	الفصل الاول: الاطار النظري للإستدامة المالية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية الاستدامة المالية ونماذج قياسها
03	المطلب الأول: ماهية الاستدامة المالية
21	المطلب الثاني: نماذج قياس الاستدامة المالية وابعادها
33	المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الاستدامة المالية
33	المطلب الأول: مؤشرات ما بعد الحدوث
38	المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث
44	المطلب الثالث: المؤشرات المتعلقة بالمخاطر المالية
48	خلاصة الفصل الاول
118-49	الفصل الثاني: علاقة المؤشرات الاقتصادية الكلية بالاستدامة المالية
50	تمهيد
51	المبحث الأول: علاقة الموازنة العامة بالاستدامة المالية
51	المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة
56	المطلب الثاني: مراحل الموازنة العامة.
59	المطلب الثالث: علاقة الموازنة العامة بتحقيق الاستدامة المالية
67	المبحث الثاني: علاقة الدين العام بالاستدامة المالية

67	المطلب الأول: مفهوم الدين العام
78	المطلب الثاني: إدارة الدين العام
82	المطلب الثالث: علاقة استدامة الدين العام بتحقيق الاستدامة المالية
91	المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالاستدامة المالية
91	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه
102	المطلب الثاني: أهم النظريات ونماذج قياس النمو الاقتصادي
109	المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بتحقيق الاستدامة المالية
118	خلاصة الفصل الثاني
166-119	الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الاستدامة المالية
120	تمهيد
121	المبحث الأول: تجربة العراق في مجال الاستدامة المالية
121	المطلب الأول: الدين العام في العراق ومؤشراته
130	المطلب الثاني: الموازنة العامة في العراق
132	المطلب الثالث: الاستدامة المالية في العراق
143	المبحث الثاني: تجربة مصر في تطبيق الاستدامة المالية .
143	المطلب الأول: الدين العام في مصر
151	المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي في مصر
160	المطلب الثالث: واقع الاستدامة المالية في مصر .
166	خلاصة الفصل الثالث

233-167	الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر الاستدامة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 2000-2020
168	تمهيد
169	المبحث الأول: دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية محل الدراسة ولواقع الاستدامة المالية في الجزائر .
169	المطلب الأول: تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 .
178	المطلب الثاني: مسار الدين العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.
182	المطلب الثالث: واقع الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).
191	المبحث الثاني: الدراسة القياسية
195	المطلب الأول : دراسة إستقرارية سلاسل المتغيرات
221	المطلب الثاني : دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات في الجزائر
225	المطلب الثالث : تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) بين المتغيرات في الجزائر
233	خلاصة الفصل الرابع

240-234	خاتمة عامة
262-241	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الفصل الاول	
20	الجدول (1-1): مقارنة بين خصائص الاستدامة المالية و الاستدامة الاقتصادية

الفصل الثاني	
69	الجدول (1-2): حساب صافي الدين العام
79	الجدول (2-2): بعض أهداف إدارة الدين العام في عدة دول مختارة
88	الجدول (3-2): معايير تصنيف المديونية والدخل
90	الجدول (4-2): المستويات الدنيا لمؤشرات الدين العام
101	الجدول (5-2): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
111	الجدول (6-2): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لبعض اقتصادات النمو المستديم (الوحدة %):

الفصل الثالث	
121	الجدول (1-3): تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2005-2017)
125	الجدول (2-3): تطور الدين الخارجي في العراق (2005-2019) مليون دولار
127	الجدول (3-3): يوضح نسبة الدين العام الداخلي إلى (GDP) في العراق للمدة (2004-2019) (أسعار جارية - مليون دينار)
129	الجدول (4-3): يوضح نسبة الدين العام الخارجي إلى (GDP) في العراق للمدة (2004-2019) (أسعار جارية - مليون دينار)
131	الجدول (5-3): هيكل الموازنة العامة
134	الجدول (6-3): القواعد المالية

136	الجدول(3-7): نسب الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة للمدة (2004-2018)
138	الجدول(3-8): نسبة تغطية الإيرادات العامة الى الانفاق العام في العراق للدة (2004-2018)
140	الجدول(3-9): نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة للمدة (2004-2018)
155	الجدول(3-10): وزارة الصحة
163	الجدول(3-11): مؤشر فجوة الضرائب في مصر خلال الفترة 2001/2002-2021/2020

الفصل الرابع	
170	الجدول (01-04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال المدة 2000-2020
172	الجدول (02-04): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو والانعاش الاقتصادي (2005-2009)
174	الجدول (03-04): يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2020
177	الجدول (04-04): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000-2020
178	الجدول (05-04): تطور الدين العام ومكوناته خلال المدة 2000-2020
184	الجدول (06-04): مؤشرات الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي
187	الجدول (07-04): يمثل مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر للفترة 2000-2020
188	الجدول(08-04): يمثل مؤشر العجز الموازي الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2020
196	الجدول(09-04): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة LGDP
197	الجدول(10-4): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.
197	الجدول(11-4): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.
198	الجدول(12-4): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.
200	الجدول(13-4): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06
201	الجدول(14-4): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

201	الجدول(4-15): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.
203	الجدول(4-16): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.
204	الجدول(4-17): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.
205	الجدول(4-18): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.
206	الجدول(4-19): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.
207	الجدول(4-20): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.
207	الجدول(4-21): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.
209	الجدول(4-22): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.
210	الجدول(4-23): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.
210	الجدول(4-24): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.
212	الجدول(4-25): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.
213	الجدول(4-26): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.
214	الجدول(4-27): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.
215	الجدول(4-28): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.
216	الجدول(4-29): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.
217	الجدول(4-30): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.
219	الجدول(4-31): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.
219	الجدول(4-32): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.
220	الجدول(4-33): نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.
221	الجدول(4-34): نتائج التأخيرات
222	الجدول(4-35): نتائج إختبار λ_{trace} بين متغيرات الدراسة
223	الجدول(4-36): نتائج التأخيرات
224	الجدول(4-37): نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة
225	الجدول(4-38): نتائج تقدير معاملات الاجل الطويل
226	الجدول(4-39): نتائج تقدير معاملات الاجل الطويل
227	الجدول(4-40): نتائج التقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ
230	الجدول(4-41): اختبار الارتباط الذاتي للبقايا

231	الجدول(4-42): اختبار ثبات تباين للبواقي
231	الجدول(4-43): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
232	الجدول(4-44): الشوشرة البيضاء لبواقي النموذج

قائمة الأشكال

الفصل الاول	
09	الشكل (1-1) أهداف الاستدامة المالية.
11	الشكل (2-1) قواعد الاستدامة المالية.
13	الشكل (3-1) العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية.
30	الشكل (4-1) أبعاد الاستدامة المالية.
35	الشكل (5-1) استدامة الدين العام.

الفصل الثاني	
102	الشكل (01-02): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي
104	الشكل (02-02): نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي
105	الشكل (03-02): نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي

الفصل الثالث	
144	الشكل (1-3): المحركات العامة للدين في مصر
152	الشكل (2-3): التصنيف الاقتصادي للموازنة في مصر
152	الشكل (3-3) التصنيف الوظيفي للموازنة العامة في مصر.
155	الشكل(4-3): تطور الايرادات العامة في مصر خلال الفترة 2006/2005 حتى 2021/2020.
156	الشكل(5-3): تطور المصروفات العامة في مصر خلال الفترة 2006/2005 حتى 2021/2020.
160	الشكل (6-3): تطور نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في مصر .

الفصل الرابع	
191	الشكل (1-4): الاحصائيات الوصفية للمتغيرين GDP ,LGDP
192	الشكل (2-4) : الاحصائيات الوصفية للمتغيرين BS ,LBS
192	الشكل (3-4) : الاحصائيات الوصفية للمتغيرين DET ,LDET
193	الشكل (4-4) : الاحصائيات الوصفية للمتغيرين FS ,LFS
194	الشكل(5-4) : منحى السلسلة LGDP.
195	الشكل(6-4): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة LGDP.
198	الشكل(7-4) : منحى السلسلة DLGDP.
198	الشكل(8-4): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة DLGDP.
201	الشكل(9-4): منحى السلسلة LBS.
201	الشكل(10-4): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة LBS.
204	الشكل(11-4): منحى السلسلة DLBS.
204	الشكل(12-4): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة DLBS.
207	الشكل(13-4): منحى السلسلة LDET.
207	الشكل(14-4): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة LDET.
210	الشكل(15-4): منحى السلسلة DLDET.
210	الشكل(16-4): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة DLDET.
213	الشكل(17-4): منحى السلسلة LFS.
213	الشكل(18-4): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة LFS.
217	الشكل(19-4): منحى سلسلة DLFS.
217	الشكل(20-4): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة DLFS.

مقدمة

لقد احتلت دراسة الاستدامة المالية في الآونة الأخيرة مكانة هامة على مستوى الادبيات الاقتصادية، حيث اهتمت بتحليل المتغيرات والعوامل التي تؤثر على قدرة الحكومات على الاستمرارية في تنفيذ سياساتها المالية دون الحاجة الى تغيير مسار هذه السياسات معتمدة في ذلك على اساليب التحليل المالي لمؤشرات العجز الموازي والدين العام، وذلك لتحديد وتحليل سياسات الحكومة وما ينشأ عنها من التزامات مالية، وهذا ما يمكن صناع القرار على التعرف على توجهات وأثار السياسة المالية ومن ثم تقييم الاداء المالي والحكم على جودة القرارات والسياسات المالية للدولة، وبالتالي تجنب المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الدولة.

إن الازمات المالية وتقلبات اسعار النفط العالمية والاختلالات الهيكلية، وما افرزته من مشاكل اقتصادية ادت الى الانتشار الواسع لظاهرتي العجز الموازي والمديونية الخارجية في كثير من الدول خاصة النامية منها، وللخروج من هذه الضائقة الاقتصادية سعت معظم الدول إلى تحقيق الاستدامة المالية باعتباره الخيار الأمثل في وسط هذا الزخم من المشاكل السياسية والاقتصادية.

والجزائر واحدة من بين هذه الدول التي يواجه اقتصادها تحديات كبيرة واختلالات كثيرة على مستوى ماليتها العامة، وهذا ما جعل اقتصادها يتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية. حيث سجل الاقتصاد الجزائري عدة أزمات أهمها الأزمة البترولية سنة 1986 التي نتجت عنها هشاشة وتدني الاقتصاد الوطني، مما ادى إلى ضرورة القيام بعدة اصلاحات في مختلف القطاعات منها إصلاح هيكل النفقات خلال الفترة (1990-1999)م، أما الفترة ما بين (2001-2009)م فقد شهدت برامج انفاقية تنموية ضخمة من خلال برنامجي الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو، حيث صخرت لهما الدولة مبالغ مالية ضخمة ثم البرنامج الخماسي 2010-2014 بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي.

وفي منتصف العام 2014 تأثرت الجزائر كغيرها من الدول النفطية بالأزمة البترولية التي أثرت سلبا على عناصر الموازنة العامة، لكن برامج الإصلاح ضلت مستمرة خلال السنوات 2015-2019.

وأخيرا تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية بالصدمة المزدوجة لانخفاض الطلب العالمي للنفط، وانتشار وباء كورونا - كوفيد 19- وما تبعها من تزايد في حجم الانفاق العام لمواجهة انعكاسات الجائحة على الاقتصاد وباقي القطاعات الأخرى.

وعليه تمثل دراسة وتحليل الاستدامة المالية للدولة الجزائرية في ظل صدمات أسعار النفط أمر بالغ الأهمية لإنجاح فعالية السياسة المالية، ذلك على اعتبار أن الجزائر من ضمن الدول الأقل تنوعا في اقتصادها والأكثر اعتمادا على النفط في تمويل موازنتها العامة، ولذلك أصبح البحث عن تحقيق الاستدامة المالية رهانا أساسيا من أجل مواصلة جهود التنمية الاقتصادية في الدولة.

ومن خلال كل ما تقدم في هذا التمهيد يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

1- الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن للاستدامة المالية التأثير على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وهل يمكن إبراز هذا الأثر خلال فترة الدراسة؟ .

2- الأسئلة الفرعية:

ولإحاطة بكل جوانب الموضوع قمنا بتجزئة الإشكالية إلى أسئلة فرعية كالاتي:

- ما المقصود بالاستدامة المالية وماهي أهدافها؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الاستدامة المالية والدين العام والموازنة العامة؟.
- ماهي طبيعة العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي؟.
- ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر؟
- كيف كان واقع الاستدامة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة؟.

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- تتجسد الاستدامة المالية في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة، دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد.
- العلاقة بين الاستدامة المالية والدين العام تتمثل في مدى قدرة الدولة على سداد الديون.
- علاقة الاستدامة المالية بالموازنة العامة تقتضي عدم تراكم عجز هذه الأخيرة كي لا تضطر الدولة الى إعادة هيكلة الانفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل.

- علاقة الاستدامة بالنمو الاقتصادي هي علاقة طردية، حيث أن الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي يحقق الاستدامة المالية.
- تعد اسعار النفط المؤشر الرئيسي في تمويل الميزانية العامة للدولة الجزائرية وبالتالي يتم تحديد مشاريع التنمية الاقتصادية، ولهذا تتأثر الميزانية بتقلبات اسعار النفط العالمية سواء بالسلب أو بالإيجاب.
- زيادة عجز الموازنة والزيادة السنوية في حجم الدين العام تخفض من قدرة الحكومة على تحقيق الاستدامة المالية.

4/- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من أن التحديات التي تواجه أغلب الدول وخاصة النامية منها تتمثل بعدم استمرار تدفق مواردها المالية لتمويل الموازنة العامة، مما يولد عجزا مستمرا فيها، فكثرة الانفاق دون الأخذ بعين الاعتبار للقدرة المالية الحقيقية لهذه الدول على خدمة ديونها على المدى البعيد، أدى الى تراكم الدين العام، فأصبحت قضية الدين العام في الآونة الأخيرة من أهم القضايا، لذلك فإن الإدارة الفعالة للدين العام تعني تحقيق استدامة مالية في هذه الدول، وهذا ما سيؤدي الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

5/- أهداف الدراسة:

تكمن اهداف الدراسة فيما يلي:

- اعطاء مفهوم شامل لموضوع الاستدامة المالية من خلال تحليل مختلف اهدافه ومؤشراته.
- تشخيص الوضع الراهن لأداء المالية العامة في الجزائر للفترة (2000-2020).
- تهدف الدراسة الى مدى قدرة الجزائر على استدامة مصادرها التمويلية في ظل الاعتماد على عوائد النفط.

6/- دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لأهميته الكبيرة في مجال المالية العامة حيث يعتبر منهج لصناعة السياسات المالية من حيث ادارة الديون وتجنب المخاطر محتملة الوقوع.

7/- منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على استخدام المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لبناء الجانب النظري للدراسة، من حيث وصف مختلف متغيرات الموضوع، وتحليل مختلف العلاقات التي تربط الاستدامة المالية بالمؤشرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة.

كما يعتمد البحث على الاساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لأثر الاستدامة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة في الجزائر للفترة (2000-2020).

8/- حدود الدراسة:

وتتمثل فيما يلي:

- الإطار المكاني: تم اجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- الإطار الزمني: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين (2000-2014)/(2014-2020).

تمثل هذه الفترة فترة الانتعاش الاقتصادي، حيث تجلت فيها بوادر الانفراج المالي التي عرفت تخصيص مبالغ مالية طائلة لتمويل البرامج التنموية، كما تميزت هذه الفترة بتعرض الجزائر لعدة أزمات مالية، كانت اخرها الازمة المزدوجة لانخفاض أسعار وإنتاج البترول و جائحة كورونا .

9/- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من بعض الصعوبات التي تواجه الباحث في عملية جمع المعلومات التي تبني وتثري عمله العلمي، لكن هذا لا يقلل من عزيمة الباحث بل يدفعه لزيادة جهده لإتمام بحثه، وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع الاستدامة المالية باللغة العربية.
- الاستدامة المالية هي مفهوم استشرافي يحتاج لتوقعات طويلة المدى، فهذه التوقعات ليست مبنية على اليقين المطلق، وهذا ما يجعل الخطأ في التقييم وارد مما يصعب معه تقييم الاستدامة المالية في الجزائر أو غيرها من الدول الأخرى.

10/- الدراسات السابقة:

من أبرز المراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة هي:

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية:

- دراسة وحيد بن عبد الرحمان با نافع، عبد العزيز عبد المجيد علي: "تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية (1969-2015)م" كانت اشكالية البحث حول ما مدى قدرة السلطات المالية في المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستدامة المالية، وهدفت الدراسة الى تقييم مدى قدرة السلطات المالية في المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستدامة المالية باستخدام القيد الزمني للميزانية العامة خلال الفترة (1969-2015) وتوصلت نتائج الدراسة الى ان المملكة العربية السعودية بإمكانها تحقيق الاستدامة المالية، حيث أكدت النتائج أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية، مما يدل على قدرة المملكة العربية السعودية على سداد ديونها.

- دراسة حيدر حسين آل طعمة، هاشم مرزوك الشمري، مقال بعنوان: "الاستدامة المالية وآفاق النمو الاقتصادي في العراق، وهو بحث منشور بمجلة جيهان اربيل العلمية، العدد 02، العراق، 2018" وكانت اشكالية البحث كما يلي: هل تسهم الاستدامة المالية في رفع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؟ وكان الهدف من الدراسة هو البحث عن اتجاه الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وقد اعتمدت الدراسة على النماذج القياسية للتحقق من فرضية البحث للوصول الى حقائق علمية عن واقع العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد خلصت الدراسة الى انه يمكن للاقتصاد العراقي تحقيق الاستدامة المالية.

- دراسة محمد كريم قروف، سليم العمرابي، مقال بعنوان: "قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1992/2018)، وهو بحث منشور بمجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، أكتوبر 2020" ناقشت هذه الدراسة اثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتم اختبار البيانات التاريخية لمؤشرات الاستدامة المالية كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع خلال الفترة (1990-2018)، ولهذا الغرض تمت الاستعانة بالنماذج القياسية الحديثة للتحقق من فرضية البحث، وكانت اشكالية الدراسة كما يلي: ما مدى مساهمة الاستدامة المالية للاقتصاد الجزائري في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)؟.

وخلصت نتائج البحث الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، ما يعني تحقق الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري في الامد المتوسط والطويل، بما يزيد من حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك اعتمادا على قدرتها الانتاجية والتصديرية للنفط الخام، بالإضافة الى أن متغيرات الاستدامة المالية في الجزائر، الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، الفجوة الضريبية، مؤشر العجز الأولي لا تمتلك القدرة بالتأثير في النمو الاقتصادي بصورة منفردة.

- دراسة دحمانى فاطمة، عميش عائشة مقال بعنوان: "الاستدامة المالية في الجزائر في ظل الضغوط التضخمية وتذبذبات اسعار النفط خلال الفترة (2000-2020):

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الاستدامة المالية في الجزائر في ظل الضغوط التضخمية وتذبذبات اسعار النفط وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة (2000-2020)، كانت اشكالية هذا البحث كما يلي: في ظل الاعتماد المفرط على مورد النفط مقابل ضعف مساهمة الانشطة الاقتصادية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وارتفاع الضغوط التضخمية ما مدى تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر؟ وكانت نتائج البحث كما يلي:

- وجود تكامل بين عجز الموازنة والدين العام خلال الفترة قيد الدراسة مما يؤكد وجود استدامة مالية.
- الدين العام يعد أحد اهم اسباب تغيرات عجز الموازنة، ويمكن ارجاع هذا الى ضعف الايرادات الضريبية وانخفاض اسعار البترول في السوق الدولية وبالتالي تراجع الايرادات النفطية مما أوجب على الحكومة اللجوء الى الدين العام من أجل تمويل نفقاتها.
- كما أظهرت النتائج العلاقة الطردية بين عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم المحلي في الاجل الطويل ويمكن ارجاع هذا الى سياسة الدعم التي تقوم بها الحكومة (تدعيم السلع الاستهلاكية).
- كما أظهرت النتائج أن سعر الصرف الحقيقي له اثر على عجز الموازنة (تدهور في قيمة العملة).

ثانيا: الدراسات باللغة الاجنبية

- دراسة ألكس كروس رديغز (Alexis CRUZ-RODRIGUEZ)، مقال بعنوان (Assessing fiscal sustainability in some selected countries)، منشور في مجلة (Theoretical and Applied Economies)، العدد 21، سنة 2014.

حيث استعان الباحث في دراسته على مؤشر (كروس وخوان رامون 2003)، لتقييم الاستدامة المالية في 18 دولة نامية والناشئة، حيث استنتج ان معظم الدول محل الدراسة (75%) تمر بأوضاع مالية غير مستدامة بما أن مؤشر ($IFS \geq 1$) في أكثر من (84%) من فترة الدراسة والسبب الرئيسي هو تسجيل عجز مالي كبير جدا وارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في 12 دولة من بين 18 دولة محل الدراسة.

- دراسة (E, Palmer، 2014): بعنوان "financial sustainability of swedish welfare commitments" بحث منشور بمجلة (Public policy review)، المجلد 10، العدد 02، معهد بحوث السياسات، اليابان.

صنفت دولة السويد على انها من أكثر دول العالم اهتماما بالرعاية الاجتماعية والتي تشمل (المعاشات التقاعدية، الرعاية الصحية، التأمين ضد البطالة وخدمات التوظيف، رعاية المعاقين والمسنين، التأمين ضد المرضى والسياسة السرية)، وهذا وقد بلغت مجموعها ما يعادل 28% من الناتج المحلي الاجمالي، وقد ناقشت الدراسة دور الاستدامة المالية في دعم هذا المجال وباستخدام المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة الى ان الاستدامة المالية تسهم في دعم وتعزيز القوى العاملة في السويد.

- اليس كريج (Ales Kregjdl)، بحث بعنوان (Fiscal Sustainability – Definition, Indicators and Assessment of Czech Public Finance Sustainability)، منشور ضمن سلسلة الاوراق البحثية للبنك الوطني التشيكي (CNB) سنة 2006.

يتضمن هذا البحث تحليلا لواقع الاستدامة المالية في الاقتصاد التشيكي من خلال التطرق الى اهم مؤشرات تقييم السياسات المالية في دولة التشيك، والأخذ بعين الاعتبار التطور المستقبلي للإنفاق وقيمة الزيادة المستقبلية في الانفاق المرتبطة بعمر السكان، ومن اين سيتم تمويلها بما في ذلك اللجوء الى الدين العام، حيث قدر الباحث حجم الإيرادات المستدامة بـ 48% من الناتج المحلي الاجمالي بفارق اعلى بـ 7% عن

نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي الحالية في دولة التشيك، وقدر نسبة الرصيد الأولي المستدام بـ 0.4% من الناتج المحلي الاجمالي.

واقترح من اجل تحقيق ذلك اما رفع حجم الضرائب أو خفض حجم الانفاق بنحو 0.3% من الناتج المحلي الاجمالي، كما توقع تولد ضغوط على السياسات الإنفاقية في دولة التشيك مستقبلا.

إن اهم ما تشترك فيه دراستنا مع الدراسات السالفة الذكر هو اعتماد معظمها على الأساليب التحليلية والنماذج القياسية في استخلاص النتائج، كما اشترك معظمها في تحليل العلاقة التي تربط أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاستدامة المالية، فمنها من ربط هذه العلاقة بتحقيق فائض في الميزانية العامة، أو محاولة تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي، مع تطبيق القيد الزمني للموازنة العامة، ومنها من ربط العلاقة بالنمو الاقتصادي بهدف زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مع الحفاظ على استمرارية الملائمة المالية للدولة على المدى الطويل.

اما دراستنا فقد تطرقت لكل تلك المتغيرات لتجد العلاقة الحقيقية التي تربطها بالاستدامة المالية.

11/- محتوى الدراسة:

تم تقسيم محتوى دراستنا الى اربعة فصول ثلاثة فصول نظرية، وفصل رابع كدراسة تطبيقية لحالة الجزائر للمدة (2000-2020)، وكان محتوى دراستنا كالاتي:

تناولنا في الفصل الأول الأسس النظرية للاستدامة المالية حيث قسمناه الى مبحثين المبحث الاول كان حول ماهية الاستدامة المالية ونماذج قياسها أما المبحث الثاني فتطرقتنا فيه الى مختلف مؤشرات الاستدامة المالية.

وفي الفصل الثاني كان حول علاقة الاستدامة المالية ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في (الدين العام، الموازنة العامة، النمو الاقتصادي)، حيث تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالاتي المبحث الاول تناولنا فيه علاقة الاستدامة المالية بالموازنة العامة للدولة، أما الثاني فكان عن علاقة الاستدامة المالية بالدين العام.

أما في الفصل الثالث سنتطرق الى تجارب دولية في مجال تطبيق الاستدامة المالية حيث قسمناه الى مبحثين المبحث الاول كان عن تجربة العراق في مجال تطبيق الاستدامة المالية أما المبحث الثاني عن تجربة مصر في مجال تطبيق الاستدامة المالية.

وأخيرا خصصنا الفصل الرابع الى دراسة حالة الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للإستدامة المالية

تمهيد:

إن الكثير من دول العالم وعلى اختلاف ثقافتها الاقتصادية والاجتماعية واختلاف فلسفتها السياسية والدينية تسعى دائما لتطوير اقتصاداتها، وذلك من خلال الوصول إلى مستويات عالية من التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك يجب على هذه الدول أن تكون قادرة ماليا على خدمة ديونها دون الوقوع في مخاطر مالية تؤدي إلى عدم استقرار وضعها المالي على المدى الطويل.

إذا فعلى هذه الدول أن تقوم بإدارة الدين العام أو ما يسمى بالاستدامة المالية، حيث عرفت الاستدامة المالية على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي. وعليه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية الاستدامة المالية ونماذج قياسها؟

- المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الاستدامة المالية.

المبحث الأول: ماهية الاستدامة المالية ونماذج قياسها.

لقد لقي موضوع الاستدامة المالية إهتمام الكثير من الدول باعتباره أحد المفاهيم الحديثة والمتجددة في علم المالية ، والذي يهتم بدراسة وتحليل قدرة الدولة على الإنفاق الحالي ، بما يخدم قدرتها المستقبلية على الوفاء بالتزاماتها المالية من خلال مواردها الذاتية لتجنب الوقوع في الكثير من الأزمات المالية على المدى الطويل.

المطلب الأول: ماهية الاستدامة المالية؟

إن أول ظهور لمفهوم الاستدامة إقترن بمفهوم التنمية الاقتصادية ثم انتقل للمجال المالي لتصبح استدامة مالية، حيث تعددت تعاريفها حسب الأدبيات الاقتصادية التي تناولتها.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم الاستدامة المالية.

1 - نشأة الاستدامة المالية¹: تعد الاستدامة المالية (Sustainability) من المفاهيم الشائعة الاستعمال في الوقت الحالي والتي تطورت وجرى تناولها بشكل واسع منذ عام 1978 ، وأصبح مفهوم الاستدامة مقترنا بالتنمية الاقتصادية أكثر من غيرها نظرا للآراء والإسهامات الكثيرة التي طرحت في المجال والتي تبنتها منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها بشكل كبير ، ففي مجال التنمية فإن التنمية المستدامة (utainabale Development) تعنى وفقا لمنظور الأمم المتحدة ((التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة)) ، ولأجل تحقيق ذلك لابد من التوفيق بين المطالب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وهي من ركائز الاستدامة ، أما في المجال المالي فإن استخدام مفهوم الاستدامة بدأ من منتصف الثمانينات من القرن الماضي في كثير من البحوث التجريبية ، التي أنبرت لقياس وتحديد مؤشرات الاستدامة في السياسة المالية لكثير من الدول المتقدمة اذ أصبحت استدامة المالية العامة من أكثر المواضيع جدلا ، لأنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الانفاق العام ، الأمر الذي يعني تفاقم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال القادمة بشكل يجد من مستويات الرفاهية لديها نتيجة لتحمل أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها.

¹ - عمرو هشام محمد ، معمار حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مقال منشور ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (55) جامعة بغداد، ص ص(146-148).

وفي ضوء ذلك تعددت مفاهيم الاستدامة المالية ، فقد إستند بعضها إلى الربط بين تعريف الاستدامة والقيود الزمني ، بينما اتجه فريق آخر إلى الاعتماد على قواعد المالية العامة (**fiscal finance Rules**) في تحديد ماهية الاستدامة المالية ، إلا أن التطور الكبير في حجم وطبيعة دور الدولة دفع بالأدبيات الاقتصادية إلى تناول مفهوم الاستدامة في إطار ما يعرف بالتحليل الحديث ، وعلى الرغم من تعدد التعريفات إلا أنه يمكن القول بأنها تتفق جميعا على أن الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة أو تمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد.

ويتفق هذا مع ما تبناه صندوق النقد الدولي ، إذ وضح أن مفهوم الاستدامة المالية هو ((الوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلا)) ، وبمعنى آخر إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها.

وقد عمد بعض الفكر الاقتصادي إلى الربط بين الاستدامة والاقتراض كأداة لتقليل التشوّهات الاقتصادية للأنظمة الضريبية ، فيما يعرف بنموذج (تسليس العبء الضريبي) والذي يسمح للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة عند حدود معينة مع توضيح أسباب هذا العجز والإطار الزمني الذي يتم من خلاله العودة مرة أخرى إلى وضع التوازن.

وقد حددت اتفاقية ((ماستريخت)) وميثاق الاستقرار والنمو (**Stability And Growth Pact**) والتي تشترط ألا يتجاوز نسبة الدين للنتاج المحلي الإجمالي (**60%**) وألا تزيد نسبة عجز الموازنة عن (**3%**) من الناتج لضمان تحقيق الاستدامة المالية.

إلا أن هذه القواعد ليست شرطا ضروريا لتحقيق الاستدامة ، في ظل تجاوز النسب المقررة والعجز بموجب تلك القواعد.

إلا أن الدولة يمكنها الوصول إلى معدلات النمو التي تضمن تحقيق الاستدامة.

وأخيرا ارتبط مفهوم الاستدامة بأساليب التحليل المالي الحديثة وما تستند إليه من ضرورة تقييم الأرصدة والأصول والالتزامات الحكومية وتحليل موازنتها العامة أو ما إذا كان رصيد صافي الثروة الحكومية يحقق قيمة سالبة أو موجبة ، ويشترط لتحقيق الاستدامة المالية إذا كان هذا الرصيد سالبا أن تكون القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للإيرادات أكبر من القيمة الحالية لتدفقات الانفاق ، كما يشترط أيضا لتحقيق الاستدامة

الحفاظ على ثبات نسبة صافي الثروة للنتائج المحلي الإجمالي في عدم توقع استحقاق أي التزامات مالية ، وفي حالة استحقاق تلك الالتزامات يتطلب ذلك تزايد نسبة صافي الثروة على نحو مستمر.

2 - تعريف الاستدامة المالية : مصطلح الاستدامة المالية هو أحد المصطلحات الهامة في مجال المالية العامة ، لكن لا يوجد تعريف محدد له في مختلف الأدبيات الاقتصادية.

- عرف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية على أنها الوضعية التي يكون فيها المقترض قادر على خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية في ميزان النفقات والإيرادات مستقبلاً¹.

- عرف (Blanchard) الاستدامة المالية على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فالدين لا يعتبر مشكلة طالما لا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في البلد ، أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الأموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود إيجابي حقيقي على الناتج المحلي الإجمالي ، وقد يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج ، وهذا يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية ، وحتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة ، أما إذا استخدمت الأموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية كالرواتب ومعاشات التقاعد فإن الدين العام لا يعتبر مستداماً ، حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة².

- وعرفت الاستدامة المالية بأنها السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة القطاع العمومي إلى الناتج المحلي عند المستوى الحالي³.

- والاستدامة المالية هي أيضاً قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية لخدمة الدين العام بالكامل دون الاضطرار للجوء إلى تخفيض عيب الدين أو إعادة الجدولة أو تراكم المستحقات⁴.

- وعرفت الاستدامة المالية أيضاً بأنها ممر زمني لنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي يجعل من هذه النسبة تتجه باستمرار إلى حالة الثبات في المستقبل⁵.

¹ - Imf, Assessingsustainability . preparedbythe policy delovment and review department , 2002 , p5 .

² -Blachard , oliver Jean , suggestion foranewseoffiscal indications economic and statistics oecd , wp , no,7,1995.p4.

³ Willem H. Builerand others Aguide to publicsector debt and defietts, economic policy , vol,1,great titan,1985,p38.

⁴ Abdelatif,lobna and shehata "fiscal sustainability and the Role of the state and thr Role of the state , a new analytical framework" , 2014,p3.

⁵ Ber Dalalby, "sustainability fiscal policy in alberta,"wecentre,forecnomicreseach in formatin on bulletin,3,Albera, 1993,p1.

- كما عرفت أيضا ب القدرة المالية على خدمة الدين العام في الأجلين المتوسط والطويل دون حدوث أزمات مالية أو ضغوط على المالية العامة للدولة¹.
- تتوقف الاستدامة المالية على مدى قدرة الحكومة لضمان الاستقرار الاقتصادي انطلاقا من تعظيم منافع الجيل الحالي بشكل ينصف ويحافظ على منفعة الجيل المستقبلي².
- وتعتبر أيضا الاستدامة المالية على الكيفية التي تزيد من خلالها الحكومة الفائض الأساسي ليس في الأجل القصير فحسب وإنما في الأجل الطويل الملائم أيضا وبشكل كبير لتغطية دينها الحالي³.
- إذا فالإستدامة المالية هي الطريقة المناسبة التي تعتمد عليها الدولة في تسير مالىتها العامة عن طريق التحكم في مواردها المالية وذلك لضمان انفاقها الجاري ، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية لتجنب الوقوع في أزمات مالية على المدى الطويل.

3 - أهمية وأهداف الاستدامة المالية :

3 - 1 أهمية الاستدامة المالية :

- يمكن أن تمثل مؤشرات الاستدامة المالية إنذارا مبكرا للدولة ، حيث يتيح صانعي القرار في الدولة قياس مدى جودة السياسة المالية المتبعة ، وقدرتها على الاستمرار في الأجل الطويل ، والآثار المحتملة من استمرارها ، ومن ثم مدى الإحتياج إلى تغيير هذه السياسة من عدمه ، فإدراك الدولة المبكر لوجود مشكلات في سياساتها المالية وحاجاتها إلى أحداث تصحيحات قد يجنب الدولة الدخول في مشكلات اقتصادية متفاقمة ، قد تمتد إلى الاقتصاد العالمي ، وتصل إلى أن تفقد الدولة ثقة الأسواق الخارجية وفي هذه الحالة عادة ما تكون التكلفة أكثر ارتفاعا .
- تتخذ قرارات إنتقال رؤوس الأموال بين الدول للاستثمار - في جانب منها - بناء على دراسة سلوك الحكومة ، فيتم دراسة التشريعات المنظمة لأسواقها والسياسات الحكومية المطبقة ، وأثرها على العجز الموازي ، حجم مديونيتها وقدرتها على سداد مديونيتها ، وآلياتها في ذلك ، ومدى مزاحمتها للقطاع

¹ MohdAbdalrahman et Ahmed Mazlan , **Determinats of financial sustainabilty of micro finance institution in bongladesh**, international , journal of economic and finance:vol 6 N g, 2014, p11.

² Yilma , A, **debt sustainbilyineemeigig markets , a ariticalappraisal department of economic and socailffairs** , new york : USA , 2007 , p1.

³ Tahner, E, **fiscal sustainability : A 21 stcentury Guide for the perplexed international monetary fund** , wp// 3/89 , p3.

الخاص في الحصول على المدخرات ، وغيرها من العناصر للحكم على الأداء المالي المستقبلي للدولة ، ومن ثم مدى الاستقرار المالي الذي تتمتع به .

■ تستند المنظمات الدولية في اتخاذ بعض قراراتها لمنح تمويل أو إعادة جدولة للدين أو إقتراح سياسات على تحليل سياسات الكلية للدولة مستندة على نتائج تحليل الاستدامة المالية للدولة ، فالبنك الدولي يستخدم أدوات الاستدامة المالية لتحليل موازنة الحكومة ووضع مديونيتها ، للحكم على مدى تحقيقها للاستدامة المالية ومن ثم اتخاذ مقترحات بشأن تحسين السياسة المالية ، كما يستخدم صندوق النقد الدولي أدوات الاستدامة المالية في تحليل السياسات المالية في الدول .

■ يعتبر نجاح الدولة في تحقيق الاستدامة المالية إحدى مؤشرات الحكومة الجيدة للاقتصاد ، مما يعطي مؤشرا على قدرة الدولة على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بطريقة كفاء ، إن غياب معايير الحكومة من شفافية أو إفصاح ومساءلة ومشاركة يترتب عليه زيادات في مستويات العجز المالي وتعرض برامج المنح والمساعدات وفشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إحراز أهدافها ، ومن ثم بعد الدولة عن الاستدامة المالية¹ .

3 - 2 أهداف الاستدامة المالية :

■ زيادة الكفاءة في التمويل العام: أي ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية الاجمالية* للحكومة وسداد الالتزامات بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والبعيد ، وبدرجة مخاطرة ملائمة ، وفي الوقت المناسب .

■ الاستمرارية في سياسات النفقات والإيرادات الحالية: أي تعزيز قدرة الحكومة على الاستمرار في سياسات الانفاق والإيرادات المالية ، على نحو يضمن عدم اضطرارها للتوقف عن خدمة ديونها ، والتعرض لمخاطر التخلف عن السداد.

■ تحقيق الرفاهية الإجتماعية: عدم الاستدامة المالية يضعف قدرة الدول على تقديم نفس المستوى من خدمات عامة في المستقبل.

¹ - عبير محمد ثروت حسين ، الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2009 ، ص (3-4).

* الاحتياجات التمويلية الاجمالية : مقدار التمويل اللازم لتغطية العجز بالإضافة الى إضفاء الديون ، والتي تمثل الدفعات الأساسية المقبلة والمستحقة على الديون متوسطة و طويلة الأجل خلال السنة بالإضافة إلى الديون كبيرة الأجل المقبلة و المستحقة .

ومثال ذلك الاستدامة المالية في منطقة (OECD) تمتاز بمنظور بعيد المدى يهدف للاستعداد للمستقبل من خلال نوعية القطاعات الحكومية إلى ضرورة العمل العقلاني للحفاظ الرفاه الاقتصادي للأجيال القادمة¹.

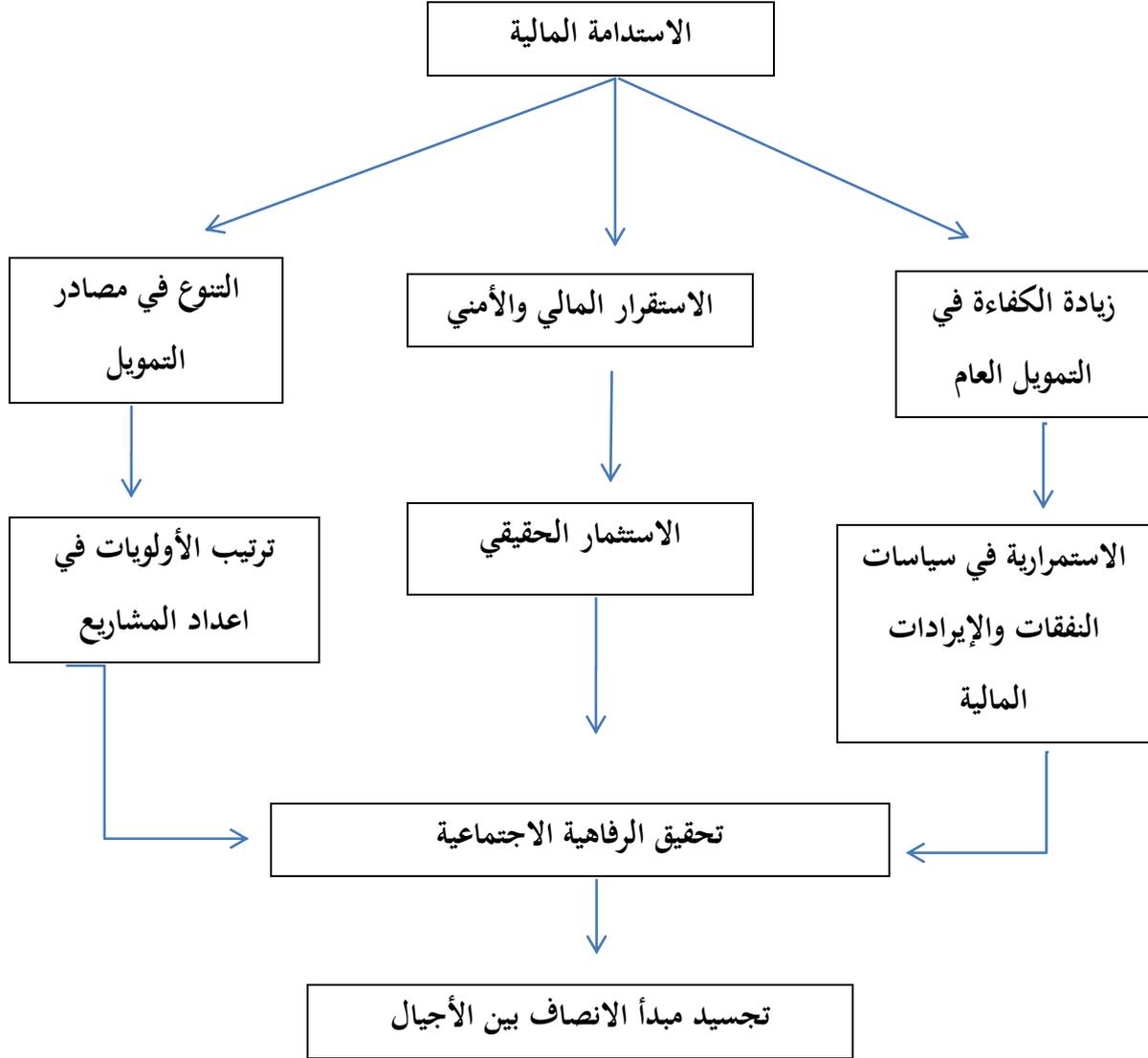
- **التنوع** : ويقصد هنا مصادر التمويل التي يمكن تحديدها في مصادر أساسية ورئيسية كالتمويل الحكومي للمؤسسات ، الذي غالبا ما يعتمد عليه بصورة رئيسية ومصادر قانونية متنوعة تنقسم أيضا بالاستمرارية كالتبرعات الهبات والمنح .
- **الاستقرار المالي والأمني**: من المخاطر المفتعلة نتيجة المضاربات في الأسواق المالية العالمية ومقاومة الازمات المالية واستمرار تنفيذ الأهداف .
- **الاستثمار**: امتلاك التمويل المستدام لصفة استثمار حقيقي في المشروعات الائتمانية ذات القيمة المضافة في المجتمع سواء الاجتماعية أو الاقتصادية .
- **ترتيب الأولويات**: يتيح التمويل فرصة تطبيق نظام ترتيب الأولويات الائتمانية أثناء تخطيط تنفيذ المشروعات والأنشطة التنموية².
- **تجسيد الإنصاف بين الأجيال** : أي عدم تحميل الأجيال المستقبلية أعباء مالية ، ناتجة عن قرارات آنية ، لم يشاركوا في اتخاذها ، ويمكن أنهم يستفيدوا منها ، إذا فيجب عند السعي لتحقيق الاستدامة المالية ، مراعاة ضمان الإنصاف بين الأجيال ، لأن إذا تم إستبدال عائدات النفط بعائدات ضريبه ، هذا من شأنه ضمان الاستدامة المالية ، لكن ليس بضرورة يحقق المساواة بين الأجيال³.

¹- فتحي خن ، استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية ، دراسة حالة الجزائر ، العربية السعودية والنرويج ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2017 -2018 ص 76 .

²- وفاء ، عبد الفتاح محمود ، الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مبصرة 2030 ، مجلة العلوم والتربية النفسية ، جامعة بنها ، مصر ، العدد ، 10 ، 2020 ، ص ، ص (59-60).

³- OECD , Governance at a glance 2009 , Paris , **Organisation for economic –operation and development** , 2009 , p 86 .

الشكل رقم (1-1) : أهداف الاستدامة المالية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية : فتحي خن ، استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية ، دراسة حالة الجزائر ، العربية السعودية والنرويج ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2017-2018. ووفاء ، عبد الفتاح محمود ، الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مبصرة 2030 ، مجلة العلوم والتربية النفسية ، جامعة بنها ، مصر ، العدد ، 10 ، 2020.

4 - الاستدامة المالية ومبدأ الرفاه الاجتماعي:

تتأثر الاستدامة المالية بما يلي:

- بدرجة تطور الأسواق المالية .
- وبالقدرة على التنبؤ بالمخاطر .
- وقدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات جوهرية وتدعيم الديون .

فتعتبر الدول التي يكون نسبة الدين العام فيها من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع تكون عرضة لاضطرابات السوق أكثر ، كتغيير الفارق بين أسعار الشراء و اسعار البيع للسندات الحكومية وتغيير أسعار الفائدة ، فلا تعتبر السياسة المالية مستدامة إذا كان هناك دين عام تراكمي بشكل مفرط .

بالإضافة إلى ذلك تتطلب الإستدامة المالية لتجنب هذه الزيادة المفرطة لها من تأثير و عبء على الأجيال القادمة ، فاللجوء الى الاقتراض لتمويل النفقات المالية ، هذا يعني تحميل الأجيال المستقبلية عبء القرارات المالية المعمول بها في الوقت الحالي والتي بدورها تؤثر سلبا على العدالة الاجتماعية بين الأجيال لما يجب عليهم استقطاع جزء من دخولهم لتغطية تلك القروض .

فقيام الحكومة بعملية القروض اليوم سيؤدي الى تحويل الاستهلاك من المستقبل الى الحاضر ، بالإضافة الى ذلك تحميل أعباء فوائد تلك القروض في المستقبل .

ومن هنا لابد على الدولة عندما تقوم بالاقتراض ان تفكر جليا بمدى تأثير تلك القروض على الأجيال في الأمد البعيد لأن الأجيال الحالية ستعيش على حساب الأجيال المستقبلية إن لم تضع الحكومة حد للزيادة المفرطة في الدين .

فأصبحت الاستدامة المالية مرتبطة بالقدرة المستمرة للحكومة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه الخدمات وتناسبها مع القدرات المالية للمواطنين "مبدأ الرفاه الاجتماعي" ، فلا تستطيع الدولة تقديم الخدمات العامة في المستقبل في ظل عدم الاستدامة المالية للدولة¹.

الفرع الثاني : قواعد الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها :

1 -قواعد الاستدامة المالية :

تمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية للدولة فيما يلي :

1 - 1 القاعدة الذهبية (Golden rule) : بمقتضى هذه القاعدة لا يتم اللجوء للاقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية ، بينما يتم تمويل النفقات التجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات التجارية .

1 - 2 قاعدة توازن الموازنة (Balance budget rule): تشترط هذه القاعدة أن يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف استثنائية يزول بزوالها ، ومن ثم لا يعد تحقيق الموازنة العامة شرطا في أوقات الركود ، على أن الموازنة

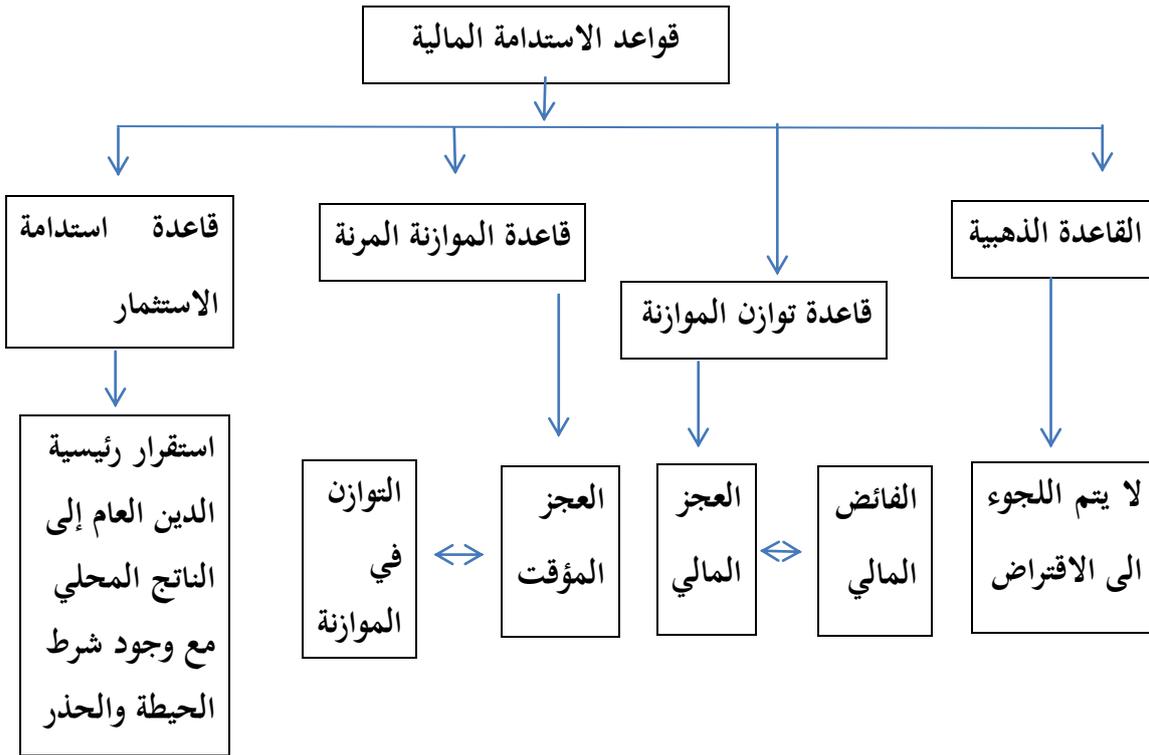
¹ حسام خالد الريفي ، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة ، 2014 ، ص 42 .

في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية (Business cycle) ومن ثم توجه الفوائض المالية التي تتحقق في أوقات الرواج الاقتصادي إلى تمويل العجز المتحقق في سنوات الركود الاقتصادي .

1 - 3 قاعدة الموازنة المرنة (Flexible budget rules) : يسمح للحكومة في ظل هذه القاعدة تحقيق عجز مؤقت في الموازنة في حدود معينة ، مع توضيح أسباب العجز المؤقت والإطار الزمني ، الذي يتم من خلاله العودة مرة أخرى الى وضع التوازن في الموازنة .

1 - 4 قاعدة إستدامة الاستثمار (Inventent sustainability rule) : تشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية، وتتخذ هذه النسبة وفقاً لعدد من المحددات والمتغيرات التي تختلف من دولة لأخرى¹. ولتوضيح أكثر حول قواعد الاستدامة المالية أنظر للمخطط الآتي :

الشكل (1-2) قواعد الاستدامة المالية



المصدر: سماقة بي ، ايوب أنور حمد ، وبدعوة بي ، سردار عثمان ، 2015 ، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان العراق ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 7 ، العدد 13، كلية الإدارة والاقتصادية ، جامعة الانبار ، ص 81 .

¹ - أحمد صالح حسن كاظم ، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 94 ، جامعة ديالى ، 2016 ، ص 431 .

2 - العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية :

تتأثر الاستدامة المالية بعوامل عديدة نذكرها فيما يلي :

2-1 سعر الفائدة : إن سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة على الإستدامة المالية ، إذ يرتبط كلا من سعر الفائدة و الاستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة أن إرتفاع سعر الفائدة ينجم عنه انخفاض في قدرة البلد على اصدار ديون جديدة نتيجة الإرتفاع تكاليف هذه الديون ، سواء كانت هذه الديون داخلية أم خارجية ، الامر الذي يحمل الدولة أعباء مالية جديدة في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما ينعكس سلبا على الاستدامة المالية .

إن سعر الفائدة يخضع لعاملين أساسيين - من بين مجموعة عوامل عديدة - هما : الادخار الخاص و الاستثمار الخاص ، إذا يتأثر سلبا بالادخار الخاص ، والذي بدوره يعتمد على قرارات الأفراد في الإدخار أو الإستهلاك ، وكذلك يتأثر سعر الفائدة إيجابا بالطلب على الإستثمار الخاص ، والذي يخضع بدوره لمقدار الإستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الإستثمار الأجنبي في أي بلد من جهة أخرى .

2 - 2 معدل النمو الإقتصادي : يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية ، إذا يعد أحد الشروط الأساسية لتحسين مستوى النشاط الإقتصادي وتحقيق الإستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه الدول - وإن تحقيق عملية معدلات نمو إقتصادية معقولة مرتبط بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره .

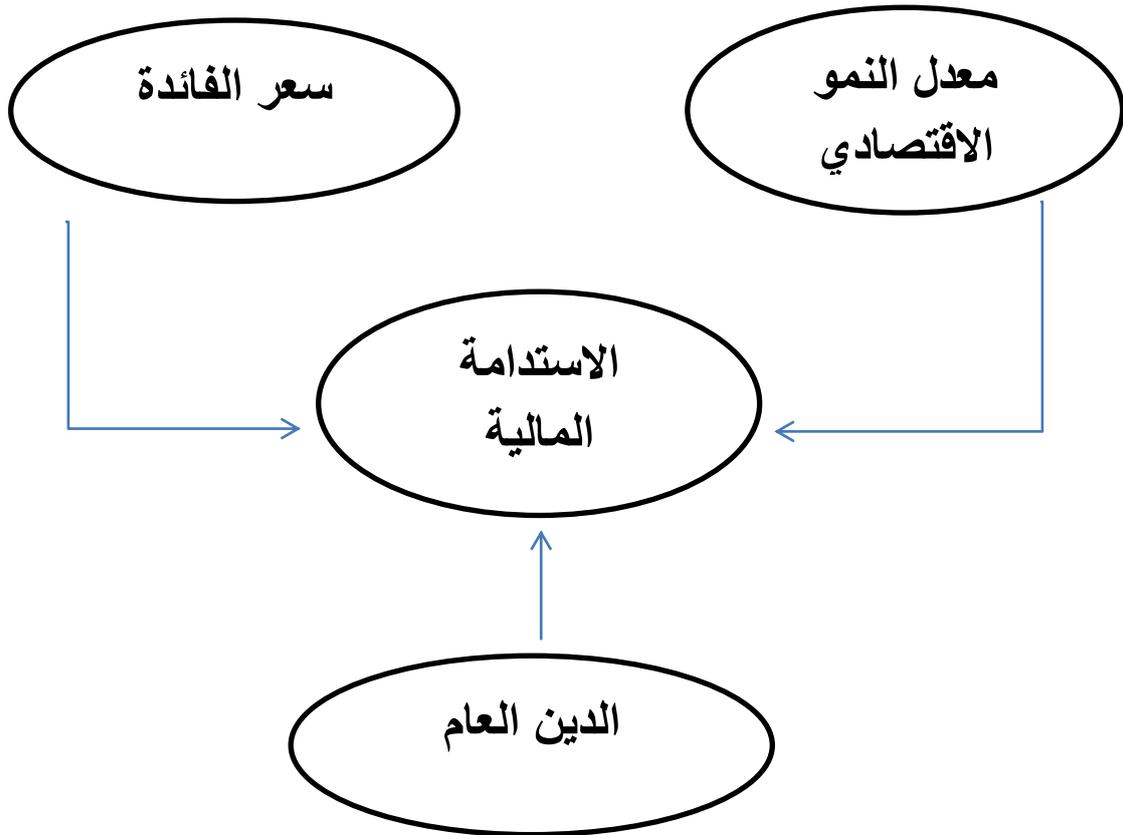
وعلى ضوء ذلك يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيارة الحصيلة الضريبية ، وهذا ما يؤدي الى تقليل الفجوة بين النفقات العامة من جهة ورفع معدلات الاستهلاك والإدخار من جهة أخرى الامر الذي يعني عدم الحاجة إلى الإنفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الإتجاه نحو الإستدامة . والعكس صحيح في حال تراجع معدلات النمو الاقتصادي والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر على الإستثمار الخاص والحكومي والإستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص.¹

¹ - عصماني مختار، أوكيل رابح ، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ، مجلة معارف ، قسم العلوم الإقتصادية، العدد 25، 2018، ص (403-405).

2 - 3 - الدين العام وخدمة الديون : إن سياسات الاستدانة والإنفاق التي تطبقها الدولة لابد ان تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها ويعني ذلك أن الدين العام المستدام هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبيا ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون .

ولكي يكون الدين العام للدولة مستداما ، لابد أن تستوفي الدولة بعض المعايير .

الشكل رقم (1-3) العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية



المصدر: من إعداد الطالبة .بالاعتماد على عصماني مختار، اوكيل رابح ، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة معارف ، قسم العلوم الاقتصادية ، العدد 25، 2018، ص (403-405).

القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى ، وهذا حسب قوة هيكل الدولة وديناميكية إراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه مرتكزا على الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الدولة كبيرة .

إذا تجاوزت 60 % للدولة المتقدمة و 50 % للدول النامية قد تضطر الدولة إلى الإقتراض من أجل خدمة الدين ، لكنه في الوقت نفسه قد يكون مستداما على المدى الطويل ، والعكس صحيح وهناك بشكل عام

خلاف حول تعيين هذا المدى الزمني بين القصير و الطويل الأجل ، بالإضافة كذلك الى إعتدال الإستدامة المالية على هيكل ملكية الدين من حيث كونه مملوكا للدائنين في الداخل دين محلي أو الخارج - دين خارجي - اذ غالبا ما تكون خدمة النوع الأول من الدين أسهل بشكل كبير من خدمة النوع الثاني ، لأنها تعتمد على التسديد بالعملة الوطنية فضلا على قدرة الدولة على تغيير شروط الدين إن امكنا ذلك .

الفرع الثالث : الحد الأدنى للدين العام لتحقيق الاستدامة المالية :

تعتبر عملية إدارة الحد الأدنى للدين العام في الدول عملية إقتصادية هامة و ذات طابع خاصة ، فتشترك وزارة المالية والبنك المركزي و الوزارات المعنية وكذلك الخبراء الماليين و الاقتصاديين داخل الدولة ، في تحديد نسبة الدين العام بالنسبة لنتائج المحلي الإجمالي ، ويشترك بعض المستشارين من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تحديد النسبة للدول النامية .

و توجب اتفاقية - ما سترنيخت - وميثاق الاستقرار والنمو الخاصة بعضوية الاتحاد الأوربي ان تلتزم بتطبيق مجموعة من الشروط ليكون حجم الدين يكون مقبولا و آمنا ، من بينها :

أ. ان يكون الدين العام أقل من 60% من حجم الناتج المحلي الإجمالي .

ب. الا تزيد نسبة العجز في الموازنة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان تحقيق الإستدامة المالية .

ويرى بعض الاقتصاديين أن بإستطاعة الدولة أن تتجاوز النسب المحددة و المقررة للعجز والدين بموجب تلك القواعد بشرط أن تصل إلى معدلات النمو الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من 05% لضمان تحقيق الاستدامة المالية¹ .

الفرع الرابع : الاستدامة المالية و المؤسسات المالية الدولية

يعارض الاقتصاديون في المؤسسات الدولية والمحلية غالبا التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة والدين العام ، لذا فإنه اذا كانت الدولة ستقترض لا محالة فيجب عليها اللجوء إلى التمويل الحقيقي من المدخرات الحقيقية ، وليس الإقتراض من البنوك المركزية الذي يأخذ شكل الإصدار النقدي الجديد فلا يجب ان نخدعنا انخفاض التكلفة المالية لهذه الطريقة ، لأن هذه الطريقة لها آثار شديدة السلبية على الاقتصاد القومي - لذلك فإن المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي .

¹ - عبد العزيز بلواضح ، الحوكمة كأسلوب في إدارة المخاطر واثرها على الاستدامة المالية ، مع التطبيق على حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ، جامعة الاغواط ، 2020 - 2021 ، ص 164 .

- وفي حالة وجود دين عام خارجي فإن الحد الأقصى يجب ان يكون أقل من النسبة السابقة مما يترتب على الدين العام الخارجي أثار إقتصادية أكثر تدميرا من الدين العام المحلي .

نشجع الاقتراض الذي يأخذ شكل أذون الخزانة يكتب فيها الأفراد و المؤسسات الخاصة في المجتمع¹ . وعلى رغم من أن البعض يرى أنه توجد ثلاثة مؤشرات أساسية تشير إلى خطورة مستوى الدين العام المحلي، ويجب أن تستهدف الإدارة الجيدة مراقبة ومتابعة للدين العام جيدا وهي²:

- معدل نمو الدين مقابل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .
- ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي عن معدل الناتج المحلي الإجمالي .
- نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي .

إلا أن تلك المؤشرات المذكورة آنفا وإن كانت تتميز بالسهولة والبساطة إلا أنها لا تكفي أن تكون مطمئنة، إذا أن وضع ذلك الحد الأمن للدين العام يجب أن يأخذ في اعتباره العديد من العوامل الأخرى .

حثت المؤسسات الدولية بصفة عامة وعلى رأسها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي على تخفيض تراكم الدين العام، حيث أصدر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دليلا إرشاديا لإدارة الدين العام ثم إصداره في عام 2023 م .

بغرض مساعدة الدول النامية والناشئة على حماية أسواقها من جوانب الضعف أمام الصدمات المالية الدولية و لضمان قدرتها على الاستمرار في تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه ، ومن أهم المبادئ التوجيهية التي تضمنها الدليل لإدارة الدين العام³:

- تخفيض تكلفة الإستدانة.
- تحقيق التوازن في هيكل آجال الدين .
- تطوير سوق ثانوية لتداول الأوراق المالية الحكومية.

الفرع الخامس : الاستدامة المالية وقيد الميزانية

لقد ارتبط مفهوم الاستدامة المالية بقيد الميزانية والذي وهو عبارة عن نوعين:

النوع الأول: قيد الميزانية للفترة الزمنية الحالية.

النوع الثاني: قيد الميزانية الزمني.

¹ - صندوق النقد الدولي ، تقدير سنة 2003 ، ص 15 .

² - بلقاسم العباسي ، إدارة الديون الخارجية ، مجلة جسر التنمية العدد الثلاثون ، المعهد العربي للتخطيط ، 2004 ، ص 16.

³ - صندوق النقد الدولي ، ، تقرير سنة 2003 ، ص 16

1- قيد الميزانية للفترة الزمنية الحالية :

قيد الميزانية للفترة الحالية هو معادلة حسابية تتناول تدفقات الإيرادات و النفقات الحكومية و التعبير في رصيد الدين الحكومي ، وحجم القاعدة النقدية ، يمثله المعادلة التالية :

$$(D_{t+1} - D_t) + (M_{t+1} - M) = iD_t + (G_t - R_t)$$

التغيير في رصيد الدين $(D_{t+1} - D_t)$ مضافا إليه التغيير في حجم القاعدة النقدية $(M_{t+1} - M)$ يساوي الفرق بين الإيرادات و الإنفاق الأولى $(G_t - R_t)$ وسداد مدفوعات الفائدة المستحقة على الدين (iD_t) .
حيث أن :

D_t : الدين العام في بداية الفترة

M : حجم القاعدة النقدية .

I : سعر الفائدة المدفوع على الدين الحكومي .

G : الانفاق الحكومي على السلع والخدمات .

R_t : الضريبة وإيرادات أخرى .

ومن المعادلة يتضح أن هناك مصدرين لتمويل عجز الموازنة هما : الإقتراض و إصدار نقدي جديد من قبل الحكومة أي أن مالية الدولة في وضع إستدامة إذا كانت الدولة تستطيع الإقتراض لتمويل عجز الموازنة وسداد أعباء الدين الجديد¹ .

2- قيد الميزانية الزمني :

يشترط قيد الميزانية الزمني أن يكون الرصيد الأولى للدين مضافا إليه القيمة الحالية للنفقات الحكومية المستقبلية المتوقعة مساويا أو لا يتجاوز القيمة الحالية للإيرادات الحكومية المستقبلية المتوقعة، وتعبّر عنه المعادلة التالية:

$$D_t + \sum_{k=0}^{\infty} \frac{E_t(G_{t+k} + iD_{t+k})}{(1+i)^k} \leq \sum_{k=0}^{\infty} \frac{E_t(REV_{t+k})}{(1+i)^k}$$

أي انه وفقا لهذا القيد فإن القيمة الحالية للدين الحكومي في نهاية الفترة عندما $(t = \infty)$.

1-Alejandro Izquierdo and ugopanizza " fiscal sustainability : issues for emerging market countries "Eces, working paper no , 91 , Cairo , 2003 , p (2-3) .

لا بد أن تساوي الصفر ، وبالتالي يجب الموازنة العامة فوائض أولية سنوية **Annual primary surplus**

$$\lim_{k \rightarrow \infty} \frac{D_{t+k}}{(1+i)^k} = 0$$

تتراكم لسداد رصيد الدين المستحق وبالتالي:

وتجد الإشارة هنا إلى انه في الوقت الذي يستند فيه تعريف الإستدامة المالية إلى قدرة السياسات المالية على تحقيق الشروط التي حددها قيد الميزانية الزماني ، إلا أنه يجب التمييز بين مفهومين أساسيين : هما الإستدامة المالية (**Fiscal sustainability**) والملائمة المالية " القدرة على الوفاء بالديون **Fiscal solvency** التي تشترط أيضا أن يكون مسار الإيرادات و النفقات الحكومية يتفق مع قيد الميزانية .

أي أن الملائمة المالية شرط ضروري لضمان إستدامة المالية العامة ، يضاف إليها شرط آخر لا يقل أهمية وهو أن يكون تحقيق الملائمة المالية مصحوبا بعدم إحداث تغييرات جوهرية في سياسات المالية العامة في الأجل الطويل¹ .

الفرع السادس : أشكال الاستدامة المالية

1 - الاستدامة المالية الاقتصادية : يختلف مفهوم الاستدامة المالية الاقتصادية عن مفهوم الاستدامة المالية للدين العام ، حيث لا تتوقف استدامة الدين العام على القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية فقط – أي ثبات مسار الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي – إنما من خلال القدرة على الحفاظ على الحالة المستقرة الكفء ، للإقتصاد ، وهي حالة الإقتصاد عندما ينمو بنفس معدل نمو السكان و تتعظم منفعة الجيل الحالي دون انتقاص من منفعة الأجيال في المستقبل .

وتم تقدير الاستدامة من خلال نماذج اقتصادية قائمة على منهج الاستقرار الديناميكي ويحدد عليها الحد الأدنى من الدين العام ، الذي يحافظ على حالة المستقرة الكفء للاقتصاد في ظل المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، ووفقا لهذه النماذج فإن تعريف الاستدامة يرتبط بالاستقرار والكفاءة في الاقتصاد ، حيث تتحقق الاستدامة عندما يكون مستوى الدين العام محققا للحالة المستقرة الكفء للاقتصاد و ألا تتخطى نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوى معيناً يطلق عليه الحد الأدنى للدين العام .

والتي يمثل تخطيطها اختلالا لاستقرار وكفاءة النظام الاقتصادي بشكل عام ، ويعتمد على تقدير هذا الحد على معاملات أساسية داخل النظام الاقتصادي يمكن استخدامها لقياس تطور استدامة الدين العام عبر الوقت .

¹ - عمر محمد البديوي ، المخاطر المالية واثرها على الاستدامة المالية للدولة ، بالتطبيق على الحالة المصرية ، مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، 2008 .

فقد رأى **Domar** أن شرط تحقق الاستدامة هو أن يكون معدل النمو داخل الاقتصاد أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين العام في المستقبل ، فقيد الموازنة الزمني لا يمثل الأداة التحليلية الوحيدة لاختبار الاستدامة ، حيث توجد أداة أخرى تعرف الإستدامة على أنها الاستقرار الديناميكي لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حول مستوى ثابت ، حيث بنظر هذا المنهج الى الدين العام من منظور العلاقة بالمتغيرات الأخرى ، داخل الاقتصاد وليس من الناحية المالية فقط .

ففي حال عدم تحقق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدامة من أجل سداد مدفوعات الدين الناتج المحلي الإجمالي في الحدود الأمنية ، وتستطيع الحكومة التوسع بإصدار الدين الناتج المحلي الإجمالي في الحدود الأمنية ، وتستطيع الحكومة التوسع بإصدار الأذون وزيادة حجم الدين العام لتمويل الإنفاق العام دون الحاجة إلى رفع الضرائب .

2- أشكال الاستدامة المالية وفقا لتقييم صندوق النقد الدولي :

☒ الاستدامة المالية : أو ما يطلق - في بعض المرات - استدامة إجمالي الدين العام ، والتي تهتم بمؤشرات الدين العام و العجز و التنبؤات المالية متوسط الأجل ، فهي تهتم بمؤشرات الدين العام ، الذي قد يكون ديناً عاماً محلياً أو ديناً عاماً خارجياً ، و تحاول الوصول إلى حقيقة الوضع المالي ، مما يتطلب أن تضاف الديون غير المسجلة أو الالتزامات المشكوك في تحصيلها ، كذلك تم الاهتمام بتمتع الفائض المالي الأولى و الجهود المطلوبة للوصول إلى نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي التي تحقق الاستقرار ، كذلك التنبؤ المالي متوسط الأجل الذي يعد عنصراً أساساً في تقييم الاستدامة المالية ، حيث يقوم على مجموعة من الافتراضات الواقعية تتراوح فيها فترة التنبؤ ما بين 3 - 15 سنة (متوسط 06 سنوات) .

☒ الاستدامة الخارجية : والتي تهتم بالحساب الجاري ومدى القدرة على تمويله ، كما تقدر الاحتمالات المستقبلية لتوازن ميزان المدفوعات في الاجل المتوسط والديون المرتبطة به وتقييم المستوى المناسب لسعر الصرف الذي يرتبط بتدفقات الأرصدة و مرونة التجارة .

☒ علاقة التفاعل بين استقرار القطاع المالي و الاستدامة المالية : حيث أن الحكومة هي الضامن الأخير للنظام المالي ، فوجود أرصدة كبيرة للدين الحكومي مع عدم مقدرة الحكومة على سدادها في الأجل الطويل ، وتحقيقها لعدم إستدامة مالية قد يؤدي إستمرار ذلك إلى عدم استقرار مالي .

خاصة اذا كان لدى الحكومة حجم كبير من الأوراق المالية لدى القطاع المالي و مرورها بعدم إستدامة مالية يعني عجزها عن سداد هذه المديونية مما يمثل تهديد للاستقرار المالي¹ .

¹ - عبد العزيز بلواضح ، مرجع سبق ذكره ، ص (165-167) .

الفرع السابع : الفرق بين الاستدامة المالية و الاستدامة الاقتصادية

الاستدامة المالية مبنية على تحقيق مبدئي الملاءة (القدرة على الوفاء بالالتزامات) و السيولة المالية (توفر الموارد المالية لتسديد الديون في أجالها)¹ ، كما أن الاستدامة المالية مرتبطة بتحقيق قيد الموازنة الزمني ، وهو الذي ينظر للدين العام من منظور الاستدامة المالية ، أي تحديد حجم الدين العام الذي لا يؤثر على القدرة المالية للحكومة على سداد هذا الدين ، وقد أسس لهذا الفكر روبرت بارو (Barro 1974) مؤسس (المكافئ الديكارتي)^{*} ، (Hypothèses Ricardain Equivalence) .

أما الاستدامة الاقتصادية فتتطلب إلى الدين العام من منظور العلاقة بالمتغيرات الأخرى داخل الاقتصاد وليس من الناحية المالية فقط ، ويرجع هذا الأداء إلى الاقتصادي (Domar) ، إذا رأى أن شرط تحقيق الاستدامة المالية هو أن يكون معدل النمو داخل الاقتصاد أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين العام في المستقبل ، ففي حالة عدم تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدامة من أجل سداد مدفوعات الدين و سيستمر حجم الدين في التضاعف ، ومن ثم ففي حالة إرتفاع معدل النمو الاقتصادي عن سعر الفائدة على الأذون ، تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الحدود الآمنة ، وتستطيع الحكومة التوسع في إصدار الأذون و زيادة حجم الدين العام على قدرته على الحافظ على الحالة المستقرة الكفء للاقتصاد.

وهي حالة الإقتصاد عندما ينمو بنفس معدل نمو السكان ، وتحقق فيه القاعدة المثلى للنمو إذا تعظم منفعة الجيل الحالي دون الانقاص من منفعة الأجيال في المستقبل.

وخلاصة القول ، يختلف مفهوم الاستدامة الاقتصادية عن مفهوم الاستدامة المالية للدين العام ، إذ تتوقف استدامة الدين العام على القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية فقط ، بينما تتوقف الاستدامة الاقتصادية على

¹ - بن عيسى الهام ، بوزيان الرحمانى هاجر ، بوقناديل محمد ، الاستدامة المالية و التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2018) ، مجلة دفاقر ، المجلد 16 ، العدد 1 ، الجزائر ، 2020 ، ص 287 .

^{*} فرضية المكافئ الريكاردى: تشير ان تأثير الزيادة في الانفاق الحكومي في الطلب الكلي لا يتغير سواء تم تمويل تلك الزيادة من خلال الاقتراض او من خلال الزيادة في الضرائب ، اذ ان تلك الفرضية لا تؤمن بأثر مزاحمة القطاع الحكومي للاستثمار الخاص ، بل تؤمن بأن أثار العجز المالي ستكون محايدة على الاقتصاد .

القدرة على الحفاظ على الحالة المستقرة الكفاء للاقتصاد، و الجدول أدناه يوضح بعض خصائص وسمات الاستدامة المالية والاستدامة الاقتصادية¹.

جدول رقم (1-1): مقارنة بين خصائص الاستدامة المالية و الاستدامة الاقتصادية

ت	الاستدامة المالية	ت	الاستدامة الاقتصادية
1	ينظر الى الدين العام من الناحية المالية والمقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية فقط .	1	ينظر الى الدين العام من منظور العلاقة بالتغيرات الأخرى داخل الاقتصاد .
2	يعتبر الدين العام محققا للاستدامة المالية في حالة اذا كان يحقق شرط القدرة على سداد الديون	2	تحقيق الاستدامة الاقتصادية ان يكون معدل النمو داخل الاقتصاد أكبر من معدل العائد على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين العام في المستقبل .
3	تحقيق الاستدامة مرتبط بالقدرة على سداد الديون و المرتبط بنماذج الإيرادات و النفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل .	3	أن لا تتدخل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وان تكون في الحدود الأمنية الذي يحافظ على الحالة المستقرة الكفاء للاقتصاد .
4	تحديد الاختبارات القائمة على قيد الموارد الزمني ، اذا كانت هناك استدامة أو عدم استدامة فقط بدون ذكر أسباب ذلك	4	تكون نماذج منهج الاستقرار الديناميكي أكثر تعبيراً من اختيارات قيد الموازنة الزمني .
5	احتمال حدوث أزمات مالية عنيفة بسبب الدين العام كما حدث في بعض الدول مثل اليونان .	5	تحديد نماذج الاستقرار الديناميكي على حد الأمان للدين العام في اطار الهيكل الاقتصادي الكلي القائم .

المصدر : من اعداد الباحثين : عمرو هشام ، محمد صفوت ، عماد حسن حسين ، ترشيد الإنفاق العام و دوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 25 ، 2007 .

¹ عمرو هشام محمد صفوت ، عماد حسن حسين ، ترشيد الإنفاق العام و دوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية ، والإدارية ، العدد 25 ، 2017 .

المطلب الثاني : نماذج قياس الاستدامة المالية وأبعادها.

نماذج قياس الاستدامة المالية كثيرة لكن أكثرها شيوعا هي نموذج قياس صندوق النقد الدولي، ونموذج قياس الرصيد الاولي المثبت للدين ونموذج قياس قدرة الدولة على خدمة الدين.

الفرع الأول : نماذج قياس الاستدامة المالية

تعددت النماذج المتبعة والأكثر شيوعا لقياس الاستدامة المالية ومنها ما يلي:

1. نموذج قياس صندوق النقد الدولي :

فقد بين (Charles wyposz) أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتبعان نموذجا لتقييم استدامة الدين العام الداخلي والخارجي وإن هذا النموذج قابل للتعميم على جميع الدول لما يتمتع به من شفافية إلى جانب اعتماده على صيغة قياسية ، حيث وجد أن صندوق النقد الدولي وضع خطوات استدامة الدين الخارجي وهي :

- **الخطوة الأولى:** بناء مخطط مستقبلي لمدة خمسة سنوات لكل دولة ، يوضع التوقعات الخاصة بكل مؤشر في حجم الدين الخارجي مثل الحساب الأولى لنتائج الإجمالي ، وأسعار الفائدة و سعر الصرف ومعدل التضخيم .
- **الخطوة الثانية:** استخدام الطريقة المحاسبية لقياس تطور حجم الدين الخارجي ، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى خمس سنوات المقبلة¹ .
- **الخطوة الثالثة:** اختيار الصدمات الخارجية والداخلية التي تؤثر على المؤشرات المتوقعة في الخطوة الأولى ، وتم اختيار الصدمات على ثلاثة مؤشرات هي :
سعر الفائدة ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، رصيد الحساب الجاري ويتم تغيير هذه المؤشرات بنسبة انحراف معياري 0.5 % على مدى خمس سنوات مقبلة ، أما المؤشرات الأخرى بنسبة انحراف معياري 0.25 % على مدى أكثر من خمس سنوات ، كذلك أن معدل سعر الصرف يتم خفضه بنسبة 30% مرة واحدة عند بداية فترة الاختبار .

¹ طارق قدوري ، الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الازمات والجائحة في الجزائر ، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2020) ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 214 .

■ الخطوة الرابعة : التوصل إلى التقييم الخاص بهذه المديونية بعد تحليل نتائج اختبار استدامة الدين الخارجي ، أي إذا كان مستواها مرتفعاً يتطلب العمل على خفضه ، أو أن هذا المستوى في الحدود الأمانة وأن الدولة تستطيع الإستمرار في سداد المديونية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل دون الحاجة الى إعادة الجدولة .

2. نموذج قياس الرصيد الأولي المثبت للدين :

فقد بين (Blanchard Oliver) ما هو مستوى الميزان التجاري الذي عنده يمكن ثبات أو استقرار معدل الديون ، وهذا النموذج برصيد المعدل الحالي للدين ونسبته للنتائج المحلي الإجمالي وفقاً لهذا النموذج يتم حساب الرصيد الأولي الذي يحقق الاستقرار الدائم لمعدل الدين و أهم افتراضين لهذا النموذج هما :

أ. تطور سعر الفائدة الحقيقي .

ب. معدل نمو الناتج المتوقع أو المحتمل .

وكلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يفوق سعر الفائدة الحقيقي تتحقق الاستدامة المالية ، ولكن من الضروري النظر إلى مدى قدرة الدولة على زيادة إيراداتها لمقابلة نفقاتها الناتجة عن التوسع في الدين الخارجي¹ .

3. نموذج قياس قدرة الدولة على خدمة الدين :

يهدف نموذج التير (Alter) إلى قياس قدرة الدولة على خدمة الدين من خلال ثلاثة شروط وضعها التير في صورة معادلات حتى يستطيع أي بلد تقابل مدفوعات خدمة الدين وهي :

المعادلة الأولى : تقوم على أساس مقابلة الموارد الكلية المتاحة (الاستخدامات) مع فرضية أن مدفوعات خدمة الدين تساوي (X) في سنة من السنوات .

$$Y+L = C+I+X \text{ ————— (1)}$$

حيث ان :

Y : حجم الناتج القومي الإجمالي

L : راس المال الأجنبي الداخل للبلد + استخدامات العملة الأجنبية :

C : الاستهلاك المحلي

I : الاستثمار المحلي

¹ - مجدولين محمد عبده سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

توضح هذه المعادلة أن حجم الناتج القومي بالإضافة إلى رأس المال الأجنبي الداخل للبلد الذي يتضمن أي إستخدام إضافي للإحتياطي من العملة الأجنبية يجب أن يزيد عن الإستهلاك المحلي بمقدار ما يدفع لخدمة الدين .

المعادلة الثانية: تقوم على أساس مقابلة المدخرات المحلية مع فرضية أن مدفوعات خدمة الدين تساوي (X):

$$S+L = I+X \text{ ————— (2)}$$

حيث أن :

S : الادخار المحلي

L : رأس المال الأجنبي الداخل للدولة

I : الاستثمار المحلي

X : خدمة القروض

و تشير هذه المعادلة الى ان الادخار المحلي بالإضافة الى رأس المال الأجنبي يجب أن يكون أكبر من الاستثمار بمقدار ما يدفع لخدمة القروض .

المعادلة الثالثة : تتعلق بالموارد الأجنبية المتاحة واستخداماتها :

$$P+F = M \text{ ————— (3)}$$

حيث ان :

P : حصيلة النقد الأجنبي من صادرات الدولة في سنة معينة

F: الموارد الأجنبية التي تحصل عليها الدولة في سنة معينة

M : المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات في نفس السنة

X : مدفوعات خدمة الدين (فوائد + الأقساط) في نفس العام

تشير هذه المعادلة إلى أن حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات المذكورة وغير المنظورة مضافا إليها اجمالي ما حصلت عليه الدولة من الموارد الأجنبية مثل القروض و المساعدات¹.

الاستثمارية الأجنبية يجب ان تزيد عن المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات بذلك القدر الذي تتطلبه مبالغ خدمة الدين الخارجي .

¹ - مجدولين محمد عبده سعيد، نفس المرجع ، ص (41-42).

والجدير بالذكر انه كي تتحقق شروط خدمة الدين السابقة يجب ان تعدل المستحقات على كل من الموارد الكلية و المدخرات والنقد الأجنبي في أي سنة خلال الفترة الزمنية المحددة بما يؤدي إلى تحديد المبالغ اللازمة لخدمة الدين .

ففي ظل نظام قاعدة الذهب والنظام الكلاسيكي التلقائي و التزام الحكومة بالأسس الخاصة المتعلقة بتلك الأنظمة فإن ذلك الذي يجعل المستحقات على الموارد الكلية تعدل في كل الظروف لصالح خدمة الدين ، وقد تقبل بعض الدول هذا التعديل إلا أنه قد يكون مرفوضاً لتعارضه مع عدد من الأهداف الأساسية للحكومات الحديثة ، مثل تحقيق العمالة والتعجيل بالتنمية الاقتصادية ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وغير ذلك من الأهداف .

4. نموذج الأثر الضاغط للمخاطر على المديونية :

يقوم هذا النموذج على أساس احتمالية المخاطر المختلفة الممكن حدوثها في استدامة المديونية ويتبع هذا النموذج خطوات استدامة الدين الخارجي وهي :

- **الخطوة الأولى :** تفترض أن الترابط بين المتغيرات المؤثرة في الاستدامة (سعر الفائدة الحقيقي ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، رصد الميزان التجاري) ذات أثر أكيد على المسار المستقبلي للمديونية .
- **الخطوة الثانية :** تتمثل في اتخاذ كل افتراضات العلاقات و المتغيرات ووضع التصورات التي يمكن حدوثها في الاستدامة عند كل توليفة من الصدمات الاقتصادية ، وهذا يتطلب دراسة احتمالية حدوث صدمة .
- **الخطوة الثالثة :** تتمثل في ربط التطور في حجم الدين الخارجي مع كل توليفة احتمالية للصدمات الاقتصادية مع احتمالية حدوث هذه الصدمات ومن العيوب التي تؤخذ على هذا النموذج تكلفة تطبيق الأساليب المستخدمة في قياس الاستدامة في كل دولة، وذلك لشدة تعقيدها و تكلفتها ، كذلك يتطلب توافر بيانات دقيقة و صحيحة قد لا تتوفر لدى أغلب الدول النامية .

5. نموذج تقييم دالة رد فعل السياسة الاقتصادية في مواجهة الصدمات:

يعتمد هذا المرجع على انه استدامة الدين الخارجي تتحقق طالما هناك مؤسسات مالية داخل الدولة تستطيع التعامل مع الصدمات الخارجية التي تواجه اقتصادياتها ، ويكون رد فعلها تجاه هذه الصدمات هو سياسة سليمة تستوعب هذه الصدمات ، واقتراض رد فعل السياسة الاقتصادية هي دالة تابلور لرد الفعل .
ويتميز هذا النموذج بالتركيز على أهمية ان تتعامل السلطات مع استدامة الدين على انها اطار كامل لاتخاذ القرار وأن تكون هذا السياسة المالية و النقدية .

يطبق هذا الأسلوب على إدارة الدين العام منذ فترة قريبة إلا أن التساؤل هنا كيف نضمن استدامة المديونية في ظل الحكومات التي تتغير من فترة لأخرى وتتغير معها السياسة المتبعة.

6. نموذج السكون (الاستقرار) :

من أهم النماذج القياسية المستخدمة في تحليل الاستدانة المالية ، ما يعرف بنموذج (الاستقرار) (Stationnai) للفروق الأولى لمتغير الدين العام وتم اجراء هذا النموذج باستخدام النماذج القياسية (ديكي فولر الموسع) .

$$Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon$$

وحتى يتسم هذا المتغير بالسكون يجب ان تكون القيمة المطلقة لمعلمة النموذج : $IPI < 1$ ، وإذا كانت

$IPI = 1$ فإن المتغير لا يتسم بالسكون ، ويمكن القول إن اختيار السكون يقوم على الفروض التالية :

الفرض العدمي: $H_0 : P = 1$

الفرض البديل : $H_1 : P < 1$

ويشير رفض الفرض العدمي الى أن سلسلة الفروض الأولى لمتغير الدين العام تتسم بالسكون ومن ثم يعني تحقيق فرضية الاستدانة المالية ، أما في حالة عدم رفض الفرض العدمي فإن ذلك يعني عدم تحقيق فرضية الاستدانة المالية .

7. نموذج التكامل المتناظر :

يعتمد هذا النموذج على تحليل التكامل المتناظر لكل من الإيرادات والنفقات العامة ، وهو النموذج الذي اتبعه كل من هاملتون و فلاقين . (Hamilton and flavish) ويأخذ النموذج الصورة التالية :

$$Rev_t = P_1 + P_2 EXP_t + E_t$$

وتتحقق فرضية وجود متجه للتكامل المتناظر اذا كانت $P_2 = 1$ فإن ذلك يعني تحقق الاستدانة المالية ، أما في حالة ثبات عدم تحقق التكامل المتناظر وكانت $P_2 < 1$ فإن ذلك لا يضمن تحقق الاستدانة المالية¹.

$$P_2 = 1$$

$$P_2 < 1$$

¹ - مجدولين محمد عبده سعيد،، مرجع سبق ذكره، ص (42-44).

8. اختبار Treban and Walsh :

إذا كانت الفوائض المالية الأولية والدين يسيرو في نفس الاتجاه ، كلما زاد الدين يزيد الفائض الأولي أيضا فإن السياسة المالية تحقق الاستدامة .

$$\mathbf{R}_{t+1} - \mathbf{B}_T = r\mathbf{B}_t + \mathbf{X}_t$$

حيث أن \mathbf{B}_t رصيد الدين في الفترة t ، و r سعر الفائدة على الدين ، و \mathbf{X}_t يعبر عن العجز الأولي الغير متضمن فيه مدفوعات الفائدة .

فإذا كان الدين غير ساكن فيتم أخذ الفرق الأولي فيصبح متكامل من الدرجة الأولى و يؤدي بالتالي أن يكون $r\mathbf{B}_t + \mathbf{X}_t$ متكامل التناظر أيضا تحت افتراض ان سعر الفائدة ثابتة r ، وقد اختبر **Treban and walsl** هذا الافتراض على بيانات الولايات المتحدة الأمريكية ، ووجد أن التكامل غير مفروض على بيانات الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية .

كذلك وضع افتراض لتحقيق القيمة الحالية لقيد الميزانية ان تكون $r\mathbf{B}_t + \mathbf{D}_T$ ساكنة تحت افتراض حدوث تغير في سعر الفائدة¹.

9. قياس الاستدامة المالية القيد الزمني للميزانية الحكومية

يمكن قياس الاستدامة المالية باستخدام القيد الزمني للميزانية الحكومية والذي يوضح العلاقة بين الإيرادات و النفقات الحكومية (اجمالي الانفاق على السلع و الخدمات ، التحويلات و مدفوعات الفائدة على الدين) في الأجل الطويل .

ويمكن توضيح نموذج القيد الزمني للميزانية خلال فترة زمنية t كالتالي: $\mathbf{G} + (1+r_t)\mathbf{B}_{t-1} = \mathbf{GR}_t + \mathbf{B}_t$ حيث ان \mathbf{G} : الإنفاق الحكومي، \mathbf{GR}_t : الإيرادات الحكومية، \mathbf{B}_t : الدين الحكومي، r_t : معدل الفائدة على الدين لفترة واحدة، و تعبر المعادلة (1) عن قيد الميزانية خلال الفترة زمنية t ، ويوجد قيد مماثل للفترة $t+1, t+2, t+3, \dots$ وتحل المعادلة (1) باستخدام عمليات تكرارية تسمى (**forward substitution**)

¹ - عبير محمد ثروت حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

تحصل على المعادلة التالية :

$$B_0 = \sum_{t=1}^{\infty} \delta_t \{GR_t - G_t\} + \lim_{n \rightarrow \infty} \delta_n B_n$$

ويدل B_0 على سعر الخصم وتفترض المعادلة ان القيمة الحالية للدين الحكومي B_0 يساوي القيمة المتوقعة لكل الفوائض الأولية المستقبلية $(\sum_{t=1}^{\infty} \delta_t \{GR_t - G_t\})$ إضافة الى القيمة المتوقعة للدين الحكومي، بحيث يؤول الدين الحكومي إلى الصفر عندما $n = \infty$ ، أي يتحقق شرط عدم التمويل البونزي* .
في المدى الطويل والذي يعني أن الحكومة لا تقوم بتمويل نفقاتها العامة باستدامة جديدة لسداد العجز في الميزانية و تاليا اذا كان جزء النهاية يساوي صفرا حينئذ يقال انه يوجد استدامة في السياسة المالية .
وتفترض الأدبيات الاقتصادية ثبات معدل الفائدة حول متوسطها أو التعبير عنها باستخدام معدل الفائدة الحقيقي لذا تعدل المعادلة (2) وتصبح كالتالي :

$$(3) \quad GE_t - GR_t = \sum_{s=0}^{\infty} \frac{\Delta GR_{t+s} - \Delta GE_{t+s} r \Delta B_{t-1+s}}{(1+r)^{s-1}} + \lim_{s \rightarrow \infty} \frac{B_{t+s}}{(1+r)^{s+1}}$$

حيث ان GE : اجمالي الانفاق الحكومي على السلع والخدمات والتحويلات والفائدة على الدين

$$GE_t = G_t + rB_{t-1} \quad \text{أما} \quad G_t + (1+r)B_{t-1}$$

نفترض ان المتغيرات غير الساكنة من

$$GR_t = \alpha_1 + GR_{t-1} + \varepsilon_{1t} \quad \text{و} \quad GE_t = \alpha_2 + GE_{t-1} + \varepsilon_{2t}$$

نتيجة لذلك يمكن إعادة كتابة المعادلة (3) كالتالي :

$$(4) \quad GE_t = \alpha + GR_t + \lim_{s \rightarrow \infty} \frac{B_{t+s}}{(1+r)^{s+1}} + \varepsilon_t$$

حيث أن : $E_t \sum_{s=0}^{\infty} \frac{(s!t - s!t)}{(1+r)^{s-1}}$ و $\alpha = \frac{1+r}{r} (\alpha_1 - \alpha_2)$ ، وتاليا ، فإن المعادلة (4) يمكن

استخدامها كأساس لاختيار فرضية الاستدامة المالية ، وباعتبار ان الدين سيؤول إلى الصفر فإن جزء النهاية = صفر وتصبح المعادلة

$$(5) GR_t = \alpha + bGE_t + \mu_t$$

*NPG عدم التمويل البونزي في الاقتصاد نسبة إلى شخص يسمى بونزي: ظل يقترض لسداد مديونية قديمة، مما جعله يدخل في حلقة مفرغة من الديون ، ومن هنا ، استخدم توصيف هذا السلوك في الادبيات المالية .

وتستخدم المعادلة (5) في اختيار شرط الاستدامة المالية لقيود الميزانية الزمنية ، هذا وقد حدد كل من كوينتوس (1995) ومارتيز (2000) أربعة سيناريوهات لاختيار شروط تحقق الاستدامة المالية وهي كالتالي :

أ. يكون العجز في وضع استدامة ضعيفة (weally sustainable) اذا كان **GE** و **GR** متكاملين و $1 > b > 0$ ، وقد اثبت هاكيوراش ان المعيار $1 > b > 0$ يعتبر كافيا لكي يكون العجز مستداما ، كما يشير $1 > b$ الى ان الانفاق الحكومي سوف يكون دائما أكبر من الإيرادات .

ب. يكون العجز في وضع استدامة قوية (strongly sustainable) اذا كان **GE** و **GR** متكاملين و $b = 1$.

ج. يكون العجز غير مستدام اذا كانت **b** اقل من 1 او تساوى صفرا .

د. اذا كان $b > 1$ فهذا يعني ان الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أكبر من النفقات الحكومية¹ .

الفرع الثاني : أبعاد الاستدامة المالية

إحتفاظ مصطلح الاستدامة المالية ببعده الأصلي كمقياس للملاءة المالية للحكومة ، ولكنه اكتسب مع تطور مفهوم الاستدامة المالية عدة أبعاد تتعلق بالحكومات التي تجد صعوبة في الوفاء بالتزاماتها الحالية ، اين يركز تحليل استدامة المالية في أبعاده الأخرى على الظروف المالية التي قد تؤخر النمو الاقتصادي (retard économic growth)، وأسباب عدم استقرار الأعباء الضريبية ، والتوجه نحو نقل أعباء الدين العام للأجيال القادمة من دافعي الضرائب وتحميلها تكاليف ضخمة في المستقبل ، تتجسد في زيادة الضرائب وخفض الإعانات التي تقدمها الحكومة وارتفاع معدلات التضخم ، وزيادة مخاطر وقوع الأزمة المالية . إضافة الى البعد المتعلق بتجسيد مبدأ الانصاف بين الأجيال ، حيث تتخلص ابعاد الاستدامة المالية في الأربع أبعاد الرئيسية التالية :

- الملاءة الحكومية (Solvency germent) : تتجسد في قدرة الحكومة على تمويل الالتزامات والديون المالية والمحتملة في المستقبل ، فعدم توفر الملاءة المالية يمكن ان يخلق مشكل مالي في أي بلد يفرض في الاعتماد على الديون ، اضمن طريقة للحفاظ على الملاءة المالية الحكومية هو توليد إيرادات ضريبية إضافية كافية لتغطية الزيادة المتوقعة في الانفاق العام الدافع للنمو .

¹ - وحيد عبد الرحمن نافع ، عبد العزيز عبد المجيد علي ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 74-75 ، 2016 ، ص (193-195) .

● استقرار الضرائب : (**Stable taxes**) : يتجسد استقرار الضرائب في قدرة الحكومة على تمويل الالتزامات المستقبلية دون زيادة العبء الضريبي ، وذلك من خلال تحقيق توازن الميزانية على المدى المتوسط الذي يمنح درجة معقولة من الاستقرار في العبء الضريبي الكلي الذي يمثل أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الاستدامة المالية ، ذلك من توازن قدرة التحصيل الضريبة للحكومة ، الآن وفي المستقبل .

فالدراس للعلاقات المتبادلة بين مستويات الضرائب وحجم الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ، بأخذ بعين الاعتبار احتمال أن رفع معدلات الضرائب قد يكون له اثر عكسي على حجم الوعاء التحصيل الضريبي ، و ثم خفض حجم الإيرادات العمومية مما يؤدي الى ارتفاع حجم الاستعانة بالدين العام ، وإيجاد معدلات النمو الاقتصادي مما يزيد في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ، مما قد يقضي الى وضع غير مستدام ماليا ، إضافة الى ذلك ، مخاطر الرفع من الأعباء الضريبية في المستقبل ، لاستعاب ضغوط الانفاق يفضي الى وضع مالي غير مستدام ، لأن المسار المتوقع للإنفاق سيحجر الحكومة إما على الضرائب أعلى أو الاستعانة بدين أكبر في المستقبل .

مثال ذلك في دول منظمة التعاون الاقتصادي **OECD*** ، الحفاظ على حجم العبء الضريبي عند أو بالقرب من المستويات الحالية أصبح الهدف المهمين للسياسة المالية .

● الإنصاف بين الأجيال (**intergénérationnel farines**) : يكمن مفهوم الانصاف بين الأجيال في قدرة الحكومة على توفير المزايا المالية الصافية للأجيال القادمة بشكل لا يقل عن المزايا الصافية المقدمة للأجيال المالية .

حيث توصف السياسة المالية بالمستدامة عندما تكون الأعباء الضريبية ومزايا الانفاق منصفة بين الأجيال . فتحقيق الاستدامة المالية يعزز العدالة في توزيع الموارد بين أجيال من جهة ويضمن للأجيال القادمة من دافعي الضرائب أن لا يواجهوا فاتورة لا يمكن السيطرة عليها (**unmanageable**) ناتجة عن الخدمات الحكومية المقدمة للجيل الحالي .

وفق هذا المنظور ، فإنه ليس من الانصاف أن تتحمل الفوائد المالية للدين العام (الأعباء) فئة عمرية واحدة ، مثال ذلك : تقرير المالية العامة للمدى الطويل في بريطانيا يعلن ان الهدف الأساسي لسياسة المالية هو " ضمان أن الانفاق والضرائب يؤثران بشكل منصف على الأجيال المتعاقبة " .

* **OECD** : Organisation for economic co-operation and development .

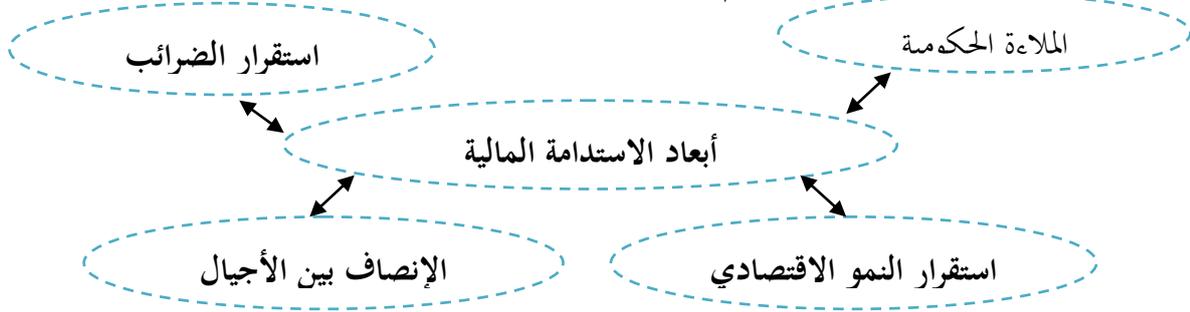
لكن في الواقع العملي ، صناع السياسات المالية و الميزانيات العامة يجدون صعوبة كبيرة في تجسيد العدالة بين المستفيدين و دافعي الضرائب في الجيل الحالي .

هذا ما يجعل من الصعب التفكير في قضايا الانصاف بين الأجيال (الانصاف بين أولئك الذين ولدوا حديثا ، وأولئك الذين هم في عمر الشيخوخة) .

● استقرار النمو الاقتصادي (**Stable économic growth**) : يقصد باستقرار النمو الاقتصادي ، قدرة الدولة على استدامة النمو الاقتصادي على مدى فترة ممتدة ، فافضل طريقة للحكومة لأجل تلبية الالتزامات المستقبلية ، هو وجود اقتصاد قوي يمد الحكومة بإيرادات إضافية من عوائد النمو الاقتصادي فالاستدامة المالية اذن تتلخص في الحالة التي يكون هناك دين عام مقبول يهدف الى تغطية عجز مالي مطلوب من اجل تمويل نمو مستهدف ومرغوب ، مثال ذلك : تحقيق النمو المستدام (**sustained growth**) هو احد البنود الرئيسية لمعاهدة الاستقرار والنمو للاتحاد الأوربي (SGP)* ، التي تلتزم دول منطقة اليورو ان تكون اختلالات الميزانية أقل من 3 % من الناتج المحلي الإجمالي والدين الإجمالي أقل من 60 %، هذه الحدود وضعت كون ان نمو لن يكون مستداما اذا تجاوز العجز والدين العام هذه المعايير لذلك فالمفهوم الموسع للاستدامة المالية يشمل فكرة أن الحكومات يجب ان تبدر شؤونها المالية بحكمة لضمان النمو في المستقبل .

تماشيا مع هذا المبدأ ، الهدف على المدى الطويل للحكومة البريطانية هو ضمان استخدامه المالية العامة بواسطة المساهمة في إيجاد بيئة مستقرة تعزز النمو الاقتصادي¹ .
و فيما يلي شكل تخطيط يمثل الأبعاد الأربع للاستدامة المالية :

الشكل رقم (1-4) أبعاد الاستدامة المالية



المصدر: من إعداد الطالبة.

*SGP : stability and Growth pact.

¹ - فتحي خن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص(81-83).

فإذا بدأنا الحلقة من المخاوف بشأن استدامة الدين العام ، التي تتعلق بالتساؤل حول كيفية تمويل الحكومة لنفقاتها ماهي المصادر التي ستلجأ لها الحكومة لتغطية احتياجاتها التمويلية ، والذي يبعث في المستثمرين التردد في الاستثمار في ظل هذه الظروف ، بسبب إمكانية رفع معدلات الضرائب على الدخل مما ينجر عنه خفض حوافز الاستثمار ، هذا بدوره سيؤدي الى خفض النمو الاقتصادي (فرض ضريبة مؤثرة على الاستثمار يؤدي بالضرورة إلى عواقب سلبية على النمو الاقتصادي) ، مما يولد مخاوف أخرى بشأن العجز ، لماذا ؟

لأنه إذا كان هناك انخفاض في النمو الاقتصادي ، يعني انه هناك حاجة للمزيد من الانفاق العمومي السنوي، مما يؤدي الى ارتفاع العجز الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في علاوة الخطر ، وارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي الى ارتفاع العجز الذي يؤدي بدوره الى زيادة في علاوة الخطر وارتفاع أسعار الفائدة مما يعزز من المخاوف بشأن الاستدامة ، وبذلك تكتمل الحلقة بنتيجة أساسية هي مزيد من الاعتماد على الدين العام وارتفاعه الى مستويات تجبر الحكومة على محاولة إعادة هيكلة محفظة ديونها .

مثال ذلك : بعد الأزمة المالية 2008 ، خطر الانكماش أصبح واقعا حقيقيا في بعض دول منطقة اليورو، حيث أدى الانكماش الى زيادة القيمة الحقيقية للديون العامة وهذا بدوره جعل أعباء تسديد الدين أكثر تكلفة، مما أجبر المقترضين على خفض الانفاق الحكومي ، والذي أدى بدوره الى خفض النشاط الاقتصادي (الانكماش الاقتصادي) أي الوقوع في حلقة مفرغة أخرى¹.

البعد الخاص بالإيرادات : يأخذ بعين الاعتبار مصادر الإيرادات خلال فترة التوقعات وفي ضوء افتراضات السياسة المالية بخصوص تقديم الخدمة للمتلقين ودفع المستحقات للمستفيدين و يركز هذا البعد على قدرة الوحدة الاقتصادية على تغيير مستويات الإيرادات أو استحداث مصادر جديدة لها . كما يركز على عوامل أخرى مثل مدى اعتماد الوحدة على مصادر إيرادات خارج سيطرتها أو نفوذها .

البعد الخاص بالخدمة : يأخذ بعين الاعتبار حجم و نوعية الخدمات التي تقدم إلى المتلقين والمستحقات التي تدفع إلى المستفيدين خلال فترة التوقعات و في ضوء افتراضات السياسة الحالية² ، بخصوص الإيرادات في حين يبقى ضمن قيود الدين ، ويركز هذا البعد على قدرة الوحدة على الحفاظ على حجم و نوعية الخدمات التي تقدمها أو برامج الاستحقاق التي توفرها وقدرة الوحدة على تغييرها.

¹ - فتحي خن ، نفس المرجع ص (85).

² - افتراضات السياسة الحالية: هي تلك الافتراضات المبنية على أساس التشريعات أو الأنظمة نافذة المفعول في تاريخ إعداد التقارير مع استثناءات مناسبة في ظروف محددة.

البعد الخاص بالدين : إن البعد الخاص بالدين يأخذ بنظر الاعتبار مستويات الديون خلال فترة التوقعات و في ضوء السياسة المالية بخصوص تقديم الخدمات للمتلقيين ودفع المستحقات للمستفيدين و بخصوص الإيرادات من مصادرها المختلفة ، ويركز هذا البعد على قدرة الوحدة على الوفاء ، الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها أو قدرتها على إعادة تمويل الدين أو زيادته حسب الضرورة¹.

¹ - حسين عبد المهدي نعمة ، صبيحة برزان العبيدي ، تدقيق الأداء لمصادر الإيرادات في المنظمات غير الحكومية و دوره في تحقيق الإستدامة المالية فيها ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، مجلة دراسات ومالية (J AFS) ، المجلد 15 ، العدد 51، العراق، 2020 ، ص ص (141-142).

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الاستدامة المالية

تستند الاستدامة المالية من خلال قياسها وتحليلها لقدرة الدولة على الوفاء بديونها على بعض المؤشرات التي تخضع بدورها لمعايير دولية ، وذلك بحسب تطور السياسة المالية لكل دولة ، وتقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات الأولى مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث والثانية مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث و المجموعة الثالثة مؤشرات الاستدامة المالية المتعلقة بالمخاطر المالية للدين العام .

المطلب الأول : مؤشرات ما بعد الحدوث

تقسم هذه المؤشرات حسب خطر تدهور حالة الدين العام من جراء الظروف الراهنة.

الفرع الأول : مؤشرات الدين العام (Débat indicadors) :

ومن جملتها مواعيد استحقاق الديون ، الجداول الزمنية للسداد ، الحساسية اتجاه أسعار الفائدة و تكوين الدين بالعملة الأجنبية ، وكذا العلاقات النسبية المتواجدة بين الدين الخارجي وحجم الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي ، هذه النسب تعتبر مؤشرات مفيدة لتقييم تطور الدين والقدرة على السداد ، حيث يمكن تقييم القدرة على السداد مستحقات الدين العام عن طريق مقارنة حجم الدين العام مع إجمالي الناتج المحلي أو إيرادات التصدير أو إيرادات المالية العامة ، كما هو مبين :

1. تشير نسبة خدمة الدين إلى حجم الصادرات إلى ما إذا كان من المتوقع للبلد المعنى توليد نقد أجنبي كاف للوفاء بالتزامات ديونه الخارجية في المستقبل .

2. تقيس نسبة الدين العام إلى إيرادات قدرة الحكومة على تعبئة الموارد المحلية لسداد الدين.

3. وتعتبر نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي أحد اهم المؤشرات التي تأخذ حجم الاقتصاد بعين الاعتبار .

4. إضافة إلى مؤشر كفاءة الاحتياطات ، الذي يهتم بالعلاقة المتواجدة بين الاحتياطات والديون القصيرة الأجل لأجل تقييم قدرة الدولة على تفادي أزمات السيولة خاصة بالدول ذات القدرة على دخول الأسواق المالية رغم ان هذه الأخيرة تعتبر متغير غير ثابت .

اذن مقياس القدرة على السداد تبيين العبء الذي تمثله الالتزامات المستحقة على بلد ما في المستقبل ، وتعكس بالتالي المخاطر التي تهدد الملاءة في الأجل الطويل ، في حين أن المسار الزمني لنسب خدمة الدين يبين احتمال تعرف البلد لمشاكل السيولة والتوقيت المحتمل لوقوعها¹.

¹ - فتحي خن ، مرجع سبق ذكره ، ص (93-94).

الفرع الثاني : المؤشرات المرتبطة بالنتائج المحلي الإجمالي

يوجد العديد من المؤشرات المرتبطة بالنتائج المحلي الإجمالي و المتعلقة بتحليل وتقييم الاستدامة المالية ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

1. نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي:

ويقاس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي للدولة من خلال الناتج المحلي الإجمالي¹ ومن المحتمل ان تكون كافة الوسائل الناتج المحلي الإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين العام ، ولكن لا يعنى ذلك ان هذا الرأي صحيح ، ويعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية ، فهو يظهر قدرة الحكومة على السداد ، كما أنها تدل على تدهور أو تحسن وضع الحكومة².

يعد هذا المؤشر استرشاد لتقييم الموقف المالي لأي دولة أو إقليم ، بالاسترشاد بمعايير اتفاقية ماستريخت لدول الاتحاد الأوروبي.

وقد اشترطت اتفاقية ماستريخت لدول الاتحاد الأوروبي أن تكون نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في حدود 60 % في دول الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية ماستريخت و لا يتسم الموقف المالي وفقا لهذا المؤشر بعدد الاستدامة المالية في الحالات التالية :

- إذا ارتفعت نسبة الدين للناتج المحلي في الدولة عن نظراتها في الدول الأخرى .
- إذا اسفرت نسبة الدين لناتج المحلي عن معدلات أعلى من معدلاتها التاريخية .
- إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي يحتاج الى تغيير كبير من السياسات المالية .

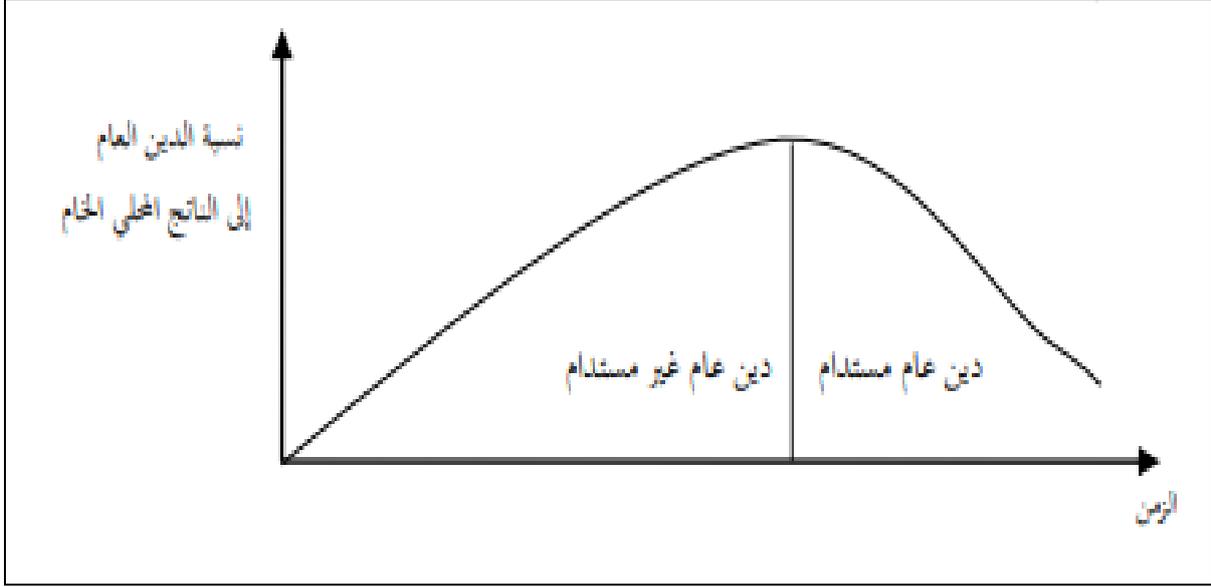
وعموما يوصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام تتسم بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل ، كما يوضحها الشكل التالي³.

¹ - بوعيشاوي مراد ، غزاري عماد، الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط ، دراسة تحليلية للفترة (2000-2020) ، مجلة الإبداع ، المجلد 11 ، العدد 02 ، جامعة المدية ، الجزائر ، 2021 .

² - حسام خالد حسين الريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

³ - على حسين نوري بن لام ، الاستدامة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة ، العراق (2004-2016)، المؤتمر العلمي الدولي الثاني ، جامعة جبهان في العلوم الإدارية والمالية ، 2018 ، ص 476.

الشكل رقم (1-5) استدامة الدين العام .



المصدر : زهير بن دعاس ، نريمان رقوب ، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، العدد 34 ، 2018 ، ص 116 .

يقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة و دفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط انشاء هذا الدين ، اما الناتج المحلي الإجمالي فهو مجموعة القيم السوقية النقدية .

لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وتمثل أهمية مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في إعطاء صورة إجمالية لعبء الدين العام المحلي وكذا القوة واستقرار الاقتصاد فيما يتعلق بالدين العام¹ .

إذا إن تنامي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ينجم عنه فقدان السياسة المالية لمرونتها ، وزيادة احتمال إتباع سياسة التقشف سلبي على استمرارية السياسة الانفاقية السابقة ناهيك عن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان .

بالإضافة إلى تفاقم أعباء الدين العام التي ينجم زيادة العبء الضريبي ومخاطر ذلك على الاستثمار والاستهلاك على سيرورة التنمية الاقتصادية عموماً² .

¹ - محمد كريم قروف ، سليم العمرابي ، قياس و تحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018) ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 06 ، العدد 02، الجزائر ، 2020 .

² - قيس مهدي حسن ، سعدون رشيد خضير ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .

2. مؤشر الفوائد للنتائج المحلي الإجمالي:

يدل هذا المؤشر على درجة ثقل عبء الفوائد للدولة، ومن الممكن تفسيره أيضا كإمكانيات متوفرة في الدولة لمواجهة النفقات غير المنتجة¹.

الفرع الثالث : مؤشرات ذات صلة بالديون

1. مؤشر رصيد الدين / إيرادات الميزانية المحلية : يقيس هذا المؤشر مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد ، ويظهر عدد السنوات الأزمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين ، وقد يؤدي التناسب الثابت بين الدين والنتائج المحلي الإجمالي إلى نتائج مختلفة ، فتعكس هذه النسبة حجم الدين عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل .

2. مؤشر خدمة الدين / إيرادات الميزانية المحلية : يقيس قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية ، أو إيرادات الميزانية المحلية .

3. مؤشر القيمة الحالية للدين / إيرادات الميزانية المحلية : يقيس هذا المؤشر التكلفة الحالية لخدمة الدين بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد ، فرغم ان معظم مؤشرات الدين العام تستند عموما إلى القيمة الإسمية للدين ، إلا أن القيمة الحالية للدين تعتبر مقياسا أفضل لمدى تحمل أعباء مدفوعات الدين خاصة بالنسبة للبلدان التي لا يمكنها الحصول تمويل بشروط ميسرة .

4. مؤشر الفوائد / الدخل الميزانية المحلية : يقيس هذا المؤشر تكلفة الفوائد في إطار تحصيل الدخل العام للدول .

كل هذه المؤشرات ليست ثابتة ولذلك من المهم ملاحظة تطورها مع الزمن من خلال تحليل العلاقة بين معدلات نسبة الفائدة أو التكلفة الحقيقية للدين ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، حيث تمكننا هذه العلاقة بين هذه المتغيرات في الزمن ، حيث تم إضافة مؤشرات مكملة للمؤشرات الأساسية تراعي متغيرات الاقتصاد الكلي بهدف دراسة قابلية التأثير من زوايا أخرى وهي :

1.4 نسبة الديون الخارجية للنتائج المحلي الإجمالي : وهو مؤشر يربط حجم الدين الخارجي بقاعدة الموارد المحلية للدولة المعينة (بحيث يعكس إمكانية تحويل الإنتاج إلى صادرات أو بدائل تحل محل الواردات بغية تعزيز القدرة على سداد الديون الخارجية) .

¹ - فتحي خن ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .

2.4 الدين الخارجي ، حجم الصادرات :

يظهر هذا المؤشر درجة ثقل أعباء الدين الخارجي ، حيث يجب ان يستعمل هذا المؤشر برفقة خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات ، وهكذا تتم مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل العملات الأجنبية ، فنسبة الديون الخارجية إلى الصادرات هي مؤشر على قدرة البلد المعني على سداد الديون المقومة بالعملة الأجنبية .

3.4 متوسط أسعار الفائدة على الديون الخارجية :

هو مؤشر يتعلق بشروط الاقتراض وتكلفته أو يستعمل هذا المؤشر برفقة نسب الدين الخارجي إلى اجمالي الناتج المحلي و إلى حجم الصادرات حيث تعد هذه النسبة مؤشرا رئيسيا لتقييم استدامة الديون.

4.4 مؤشر الاحتياط الدولي الصافي / الدين الخارجي¹:

يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات ، في المعتاد يستعمل هذا المؤشر برفقة الدين الخارجي كنسبة مئوية لسرعة تراكم الاحتياطات ، وفي مثل هذا الحال يقصد بذلك السنوات المطلوبة لتسديد الدين الخارجي الحالي بسرعة تساوي سرعة التراكم.

5.4 مؤشر الاستهلاك / مدفوعات الدين الخارجي²:

يقيس هذا المؤشر مستوى استهلاك الدين كنسبة مدفوعات الدين الخارجي ، هذا المؤشر عبارة عن نسبة دوارة (le rolringvatio) ويدل على إعادة تمويل الدين بواسطة إصدارات جديدة ، اذا زاد هذا المؤشر على 100 لا يتم تمويل الدين بواسطة دين جديد .

6.4 مؤشرات الاقتدار المالي:

تعكس هذه المؤشرات مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مواجهة مخاطر تزايد الديون أو اية احداث طارئة في المستقبل ، بمعنى اخر فإن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة المال العام وقدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل ، ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات أهمها :

1.6.4 مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات: وتعكس الأزمة المالية المستمرة للدولة نفسها في

استمرار عجز الموازنة ، وبحيث أن الدولة تعتمد في تمويل هذا العجز أو الجزء الأكبر منه على المساعدات الخارجية فإن الوزن النسبي للإيرادات العامة يتطور بتطور هذا الدعم زيادة و انخفاضاً.

¹ حسام خالد حسين الريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

² - نفس المرجع ، ص 46 .

2.6.4 مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام: يمكن الاستفادة من هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين العام حيث يدل زيادة بسعر الفائدة أو تساويها مع معدل نمو الدين العام على الترشيد في إدارة الدين العام و إمكانية كبح جماعة ، أما إذا قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام ، فإن هذا يشير إلى إمكانية الوصول لمرحلة الخطر¹.

المطلب الثاني : مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث

مؤشرات ما قبل الحدوث هي مؤشرات إنذار مبكر للقيام بالتعديلات اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية وتجنب الوقوع في أزمات مالية على المدى الطويل.

1. مؤشر الفجوة الضريبية

يقيس هذا المؤشر فرق العبء الضريبي المستهدف و الضرائب الفعلية، وقد تم اقتراحه من طرف (**Blenchard** 1990) ، وهو مقترح للاستعمال مؤشر الاستدامة المالية بقدر اتساع السياسة المالية للحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي².

$$T^* = E(e + (r - g)d)$$

T^* = نسبة الضرائب المستهدفة لتغطية الانفاق الاولي.

e = الانفاق الاولي الى الناتج .

r = سعر الفائدة الحقيقي.

g = معدل نمو الناتج الحقيقي.

d = نسبة الدين العام الى الناتج.

نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الاجمالي = نسبة الانفاق الاولي الى الناتج المحلي الاجمالي (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج الحقيقي) × نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

إن هذا المؤشر لا يمثل شرطا كافيا للحكم على رصيد وتحليل تطور الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للإيرادات العامة واحد العناصر الرئيسية لتمويل أعباء الأنشطة الحكومية في تنفيذ سياسات المالية

¹ - عبد العزيز بلواضح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 169 - 170 .

² - جبارة مراد ، دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية - دراسة قياسية حالة الجزائر 2000 - 2020 ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 18 ، العدد 30 ، 2020 ، ص 84 .

العامّة¹، تعرف الضرائب على أنّها فريضة مالية نقدية نأخذها الدولة جبراً من الأفراد دون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامّة أو تحقيق الأهداف التابعة من مضمون فلسفتها السياسية².

أما الإيرادات العامّة " مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامّة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي³.... كما تعرف على أنّها جميع الأموال العينية النقدية و المنقولة والعقارية التي ترد إلى خزينة الدولة وتغطي بنود الإيرادات العامّة في الموازنة"⁴.

2. مؤشّر العجز الأولي :

يعتمد هذا المؤشّر على تقدير قيمة العجز أو الفائض للموازنة العامّة من خلال حساب الفرق بين مصروفات و الإيرادات العامّة، لذا يجب الاعتماد على تحليل هيكل النفقات و الإيرادات العامّة لمعرفة نسبة العجز في الموازنة⁵.

إذ تشير هذه النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامّة السنوية بسبب زيادة عبئ الدين العام، إذ يترتب عليها مزاحمة أوجه الإنفاق العام الأخرى للموازنة العامّة مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامّة إلى نفقات حتمية⁶.

و مفهوم الاستدامة يقتضي هنا عدم تراكم عجز الموازنة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة ترتيب أولوياتها الاتفاقيّة و البحث عن مصادر تمويلها في المستقبل، ومن أجل حساب هذا المؤشّر نعتمد على تحليل كل النفقات العامّة و الإيرادات العامّة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامّة و العجز الكبير يشير إلى ضعف أداء الاقتصاد.

وهذا المؤشّر يكون شرطاً ضرورياً لضمان ثبات نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي و الاستدامة المالية، إلا أنه ليس كافياً لتحقيق ذلك.

¹- سماقة، أيوب أنور حمد وبدعوة بي، سردار عثمان، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كوردستان، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7 العدد 3، العراق 2015، ص 82،

²-Dalton h " principles of publiques finance" Routledge And kegan paul ltd. London 1971 , p17.

³-Louis trotabas: finances publiques, DALLOZ , 1967 , p 210 -211 .

⁴- غازي عناية، المالية العامّة والتشريع الضريبي، دار البيارق للطباعة و النشر، عمان، 1998، ص48.

⁵- ثامر على النويراني، تحليل إستدامة الدين العام في الأردن للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26 2021، ص 187.

⁶- على عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار السيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 527.

ومن الناحية النظرية يشترط لتحقيق الاستدامة المالية أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولى تراكمي خلال مدة طويلة تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنويا¹.

3. مؤشر الثروة الحكومية :

يعتمد هذا المؤشر على مقارنة الفائض الأولى المحقق بقيمته المستهدفة التي تضمن الحفاظ على الثروة الحكومية ، ولكن تتمثل مشكلة هذا المؤشر بصفة عامة في صعوبة الحصول على معلومات عن حجم الحقيقي للثروة الحكومية .

$$\text{sus} = P_s - (g-r) \frac{W}{GDP}$$

وتم حساب هذا المؤشر على النحو التالي :

حيث أن نسبة الفائض الأولى P_s للنتائج المحلي الإجمالي التي تضمن الحفاظ على نسبة حجم ثروة الحكومة للنتائج $\frac{W}{GDP}$ ².

4. مؤشر حساب الموازنة على أساس مبدأ الاستحقاق :

ويستند هذا المؤشر إلى المعاملات السابقة الخاصة بالوحدة الاقتصادية وتحليل مدى قدرة إدارتها على العمل ، وإلى أي مدى سيتم توفير الاعتمادات المستقبلية لهذه الوحدات ، ويستخدم هذا المؤشر في الشركات الخاصة وحاليا امتد ليغطي شركات القطاع العام ، ويسمح حساب الموازنة بتطوير إطار للتخطيط و السيطرة والمحاسبة لكل قسم من أقسام الإنفاق ، وتتخذ وسائل تحقيق أهداف هذا النظام من خلال عدد من النظم المحاسبية التي توضح الوضع الحالي للقطاع العام و يطبق هذا النظام في عدد من الدول مثل المملكة المتحدة ، نيوزيلاندا و استراليا³.

5. مؤشر النظام المحاسبي للعدالة بين الأجيال :

لقد تطور هذا النظام في التسعينات من القرن الماضي في البلدان الأوربية لقياس مدى توزيع الأعباء بشكل عادل بين الأجيال المختلفة ، وهذا النظام يستخدم عددا من المؤشرات أهمها فجوة التوازن بين الأجيال والتي تشير إلى مقدار الزيادة أو التخفيضات المتوقعة في الضرائب الحالية أو التخفيض أو الزيادة في الإنفاق ، وذلك من أجل ان يكون المولود حاليا أو في المستقبل على نفس الدرجة من الرفاهية⁴.

¹ - قيس مهدي حسن سعدون رشيد خضير ، مرجع سبق ذكره ، ص 208 .

² - مجدولين محمد عبده سعيد ، مرجع سبق ذكره ، 2011، ص 37.

³ - نفس المرجع ، ص 38 .

⁴ - نفس المرجع ، ص 39 .

6. مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير (Short term primary gap indicator) :

يدل هذا المؤشر على مستوى الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت الدين كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (PIB) والمعادلة التالية تعبر عن المؤشر :

$$BP^* - BP_I = (r_t - n_t) b - BP$$

حيث أن :

BP^* : الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت الدين .

BP : الرصيد الأولي الحالي .

r : سعر الفائدة الحقيقي .

n : معدل نمو عدد السكان .

B : نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي .

إذا كان الرصيد الأولي ، الدائم أكبر من الرصيد الأولي الحالي ، فإن مؤشر الفجوة الأولية موجبة ، أي ان السياسة المالية ليست مستدامة ، لأنها تميل إلى رفع مستوى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، اما إذا كان الرصيد الأولي المستدام أصغر من الرصيد الأولي الحالي تميل السياسة المالية الى تخفيض مستوى الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (BIP) أي ان السياسة المالية مستدامة¹ .

7. مؤشر عدم ثبات قيمة العملات² :

يقارن هذا المؤشر التناسب بين الدين الخارجي والدين الداخلي مع التناسب بين السلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة في الاقتصاد ، إن تكوين الدين بالمقارنة مع تكوين الإنتاج الصناعي ، هو عنصر هام جدا لاستدامة الدين ، وينبغي ان تكون سرعة التقلب في متغيرات تدفقات رؤوس الأموال أكبر منها في متغيرات

$$b = \frac{B + eB^*}{y + ey^*} \quad (\text{أ})$$

حيث ان :

b : هو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي .

B : هو الدين من ناحية السلع غير القابلة للتجارة .

¹ - مروة فتحي السيد البغدادي ، مؤشرات الاستدامة المالية و المخاطر التي تهددها في مصر ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، القاهرة، 2009 ، ص 420 .

² - حسام خالد حسين الزيفي ، مرجع سبق ذكره ، ص (52-53).

e: هو سعر الصرف الحقيقي .

B*: هو الدين من ناحية السلع القابلة للإتجار .

y: هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع غير القابلة للإتجار .

y*: هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع القابلة للإتجار .

وهناك حالة جدية بالذكر فيما يتعلق باستعمال هذا المؤشر وهي كالآتي :

$$\frac{B/eB^*}{y/ey^*} = 1$$

هذا ما يحدث إذا يتوافق تكوين الدين مع تكوين الإنتاج توافقا تاما ، في هذه الحالة لا تؤثر متغيرات سعر

الصرف على الاستدامة المالية بالحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) .

ومن جهة أخرى إذا كانت القيمة أقرب من الصفر بدلا من اقترابها من الواحد تلاحظ درجة عالية من

حساسية الوضع المالي تجاه تقلبات سعر الصرف الحقيقي ، إذن يتطلب تقديرا لمؤشر (أ) و (ب)

ولذلك يكون المؤشر المعني كما يأتي :

$$\frac{B/eB^*}{y/ey^*} = 1 \quad (0 \leq 1 \leq 1)$$

8. مؤشر الوضع المالي المستدام .. (Sustainable fiscal position indicator) :

قدم (Croce and Juan-Ramon : 2003) مؤشرا للاستدامة المالية يتيح إكمال التحليل المتعلق بالمؤشرات

التقليدية للاستدامة المالية بواسطة منهج تاريخي يقيم دالة رد الفعل (réaction fonction) للسلطات المالية

تجاه تقلب المتغيرات المحددة لاستدامة الدين العام في الزمن ، ولهذا سمي مؤشر الوضع المالي مثال : لفهم تأثير

تقلبات ظروف الاقتصاد الكلي طويلة الأجل على مستوى الرصيد الأولي المطلوب تثبيت نسبة الدين إلى

الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ثم مقارنة دالة رد الفعل مع تطور الظروف المحددة لثبات نسبة الدين إلى

الناتج المحلي الإجمالي للأجل الطويل ، أي التناسب بين سعر الفائدة للأجل الطويل ومعدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي للأجل الطويل .

فكلما زاد سعر الفائدة للأجل الطويل ليصبح أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كلما زاد الفائض

الأولى المطلوب تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الزمن و العكس صحيح¹ أو فيما يلي

¹ - فتحي خن ، مرجع سبق ذكره ، ص (105 - 106).

الكتابة الرياضية للمؤشر :

$$IFST = (B_t - \hat{\Lambda}_T) = \frac{\Lambda + rt}{1 + gt} \frac{BP_t - BP^*}{bt - b^*}$$

حيث ان B هو التناسب بين سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (g) و ($\hat{\Lambda}$) هي دالة رد الفعل لسياسة المالية وتمثل في التناسب بين فجوة الرصيد الأولى الفعلي (BP) و الرصيد الأولى المستدام أو المستهدف (BP^*) ، و الفجوة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة (b) ونسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي المستدام أو المستهدف (b^*) في ظروف الثبات .
إذا كانت قيمة المؤشر أكبر أو تساوي الواحد يدل ذلك على ان الوضع المالي غير مستدام و السلطات المالية لا تزال تمارس سياسة مالية لا تتوافق مع اقتراب نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي الى مستويات مستدامة .
من جهة أخرى اذا كانت قيمة المؤشر اقل من الواحد يدل ذلك على ان الوضع المالي المستدام متوافق مع الظروف المطلوبة لضمان تحقيق الاستدامة المالية .

مؤشرات الاستدامة المالية وفق قيود طويلة الأجل :

لغرض دراسة السلوك المستقبلي لبعض المتغيرات ، وتغطية الأحداث التي تقع في المستقبل (الالتزامات الاحتمالية الطارئة أو المدفوعات المستقبلية للفوائد) في تحليلات الاستدامة المالية ، قدم (Bagnai and others:2003) مؤشر يفترض انه في الأجلين المتوسط و الطويل : الأجيال المتعاقبة لبلد ما سيصبحون المصدر الرئيسي للتمويل الحكومي من ناحية الدين العام (مكتتبين في السوق المالي) ومن ناحية الضرائب (دافعي ضرائب جدد) ، وتستهدف هذه التقديرات إلى الحفاظ على استقرار الديناميكي بتوفر الشرطين التاليين :

$$\frac{B}{y} < b = k \left[\frac{\varepsilon(1+n)\mathcal{T}}{1-\mathcal{T}} - \{n - r(1-\mathcal{T})\}\phi \right] \quad (A)$$

$$\phi = 1 - n(1-s) + \left[\frac{\varepsilon(1+n)\mathcal{T}}{r(1-\mathcal{T})} - \frac{s\delta(1-\phi)}{\phi} \right] < 0 \quad (B)$$

حيث ان n هو معدل نمو الديمغرافي ، و J هو الضريبة على الدخل ، و S هو نسبة الدخل الذي يتم ادخاره ، و r هو سعر الفائدة الحقيقي ، و δ هي مرونة الادخار بالنسبة إلى سعر الفائدة ، و ϵ هي مرونة الاستثمارات بالنسبة إلى سعر الفائدة ، n هي مرونة الاستهلاك إلى الدخل و k هي نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي ، و Φ هي مرونة المنتج بالنسبة إلى رأس المال العيني .

فإذا زادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (B/Y) على مستوى (b_1) يكون النظام الاقتصادي غير مستدام من حيث سرعة تحرك نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي في الزمن ، ويكتسب مستوى الدين العام قابلية للتأثر لأي صدمة خارجية ، أين يصبح الدين العام متفجر المسار (**Trajectory explosive**) أو على مسار غير مستدام .

المطلب الثالث : المؤشرات المتعلقة بالمخاطر المالية

تختلف هنا العديد من مؤشرات المخاطر المالية وتختلف باختلاف أنواع المخاطر محتملة الوقوع وأهمها ما يلي :

الفرع الأول : المؤشرات المتعلقة بمخاطر السوق

1. تعريف مخاطر السوق :

تعرف مخاطر السوق على أنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية ، كما تعرف مخاطر السوق على أنها مخاطر تقلب قيمة الموجودات نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل معدلات الربح و أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم ، وتظهر هذه المخاطر على مستوى البنوك نتيجة تقلبات معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات ونتيجة التقلبات في أسعار الأدوات المالية ، من خلال التعاريف السابقة يمكن اختصار تعريف خطر السوق على أنه الخسارة الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق¹.

2. أنواع مخاطر السوق :

1-2. مخاطر أسعار الفائدة : تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة ، وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة .

¹ فخاري فاروق ، أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرفية للخطر **var** على مستوى البنوك المصرفية ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 08 ، العدد 01 ، الجزائر 2020 ، ص 179 .

2-2. مخاطر أسعار الأسهم و مؤشرات البورصة :

تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات و الاحتكار و المقامرة و البيع و الشراء الصوري ونحو ذلك وهو يؤثر على القيمة السوقية لأسعار الأسهم .

2-3. مخاطر أسعار السلع (الأصول الحقيقية) :

نظرا لأن الأصول الحقيقية من سلع وخدمات تباع في الأسواق فإنها قد تتعرض للنقص في قيمتها بفعل عوامل العرض والطلب أو السياسات الاقتصادية الحكومية وغيرها من عوامل السوق .

2-4. مخاطر الائتمان : وهي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها ، و يتضمن خطر الائتمان من ثلاث مكونات : خطر التعثر عن السداد ، وخطر انخفاض التصنيف الائتماني ، ومخاطر هوامش الائتمان .

وتعد المخاطر الائتمانية أهم أنواع المخاطر التي تواجه التمويل على اعتبار انه قائم بالدرجة الأولى على علاقة الدائنية و المدينية ، وتنوع تقنيات و استراتيجيات التحوط ضد هذا النوع من المخاطر بشكل كبير حيث استمرت الصناعة المالية في تطوير أساليب جديدة وابتكارها عبر مختلف مراحل تطورها¹.

3. تحليل عوامل مؤشرات قياس مخاطر السوق :

من بين اهم مؤشرات لقياس مخاطر السوق ما سيأتي ذكره :

3-1. أسعار الفائدة ومنحنى العائد (interest rates and yield curve) :² تقدم الأسواق المالية أدوات

فعالة لتحويل رؤوس الأموال فيما بين العوامل الاقتصادية ، حيث يستلم المقرض فائدة من الاستعمال المؤقت لرأس ماله ، ولذلك يتوقف التحديد الفعال لأسعار الفائدة للأجل المختلفة على فاعلية سوق العملة ، ويسمح إنشاء سوق أكثر ضبطا (more consolidated) بتوفير ظروف أحسن لتمويل الاحتياجات التمويلية الحكومية لأي أجل كان سواء كان القصير ، المتوسط أو الطويل .

¹- قايدى خميسي ، لحسين عبد القادر ، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في تغطية مخاطر السوق - حالة الدول الصناعية العشر ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 06 ، الجزائر ، 2015 ، ص 32 .

²- فتحي خن ، مرجع سبق ذكره ، ص 109 .

ولذلك من الضروري معرفة أسعار الفائدة لكل نوع من أنواع العملة وإيجاد طريقة لمقارنتها على نفس الأساس، عند حدوث ذلك يمكن الحصول على هيكل يبني لأسعار الفائدة، حيث يستطيع إظهار أسعار الفائدة ذات الآجال والمدد المختلفة بشكل منتظم، ويعرف هذا المؤشر باسم منحني العائد (yield curve).
3-2. المدة ومتوسط أجال الاستحقاق المتبقية¹: متوسط أجال الاستحقاق المتبقية هو مؤشر لتتبع أجال استحقاق الدين العام في محاولة لرصد مخاطر إعادة التمويل، بينما مقياس المدة فيتم خلاله قياس متوسط حياة السند المالي من ناحية المدفوعات (الفائدة وأصل الدين)، ويتحدد وزن كل أجل وفق مبالغ التدفق النقدي له بالقيمة الحالية، وتحدد الإشارة إلى انه كلما زادت مدة سند الدين كلما قل الخطر الناجم عنه.

3-3. مؤشر الانحراف المعياري للأصل المالي والحساسية²:

3-3-1. مؤشر الانحراف المعياري للأصل المالي :

وهي تقنية تسمح بتقييم خطر السوق على مختلف الأصول المالية وذلك بحساب درجة تشتت ايراد أصل مالي معين عن قيمته المركزية، بعبارة أخرى كما هو الانحراف المعياري لتغير أسعار الأصل الذي يفسر ويشرح بكم تبعد الأداة المالية في تحركاتها عن متوسطها، فمثلا إذا سعر الأداة المالية في المتوسط يقدر ب 100، وانحرافه يقدر ب 10 %، معناه أنه خلال المرحلة المدروسة، سعر الأداة المالية يتركز بين 90 أي (100-10) و 110 أي (100+10) في أغلبية الحالات، ومنه فالانحراف المعياري في مضمونه عبارة عن مقياس خطر تقلب الأصل، ذلك لأنه إذا تشتت و انحرفت قيمة هذا الأصل كثيرا عن المتوسط فإن المستثمر يمكن أن يتعرض للخسائر.

$$\delta^2 = \sum_{n=1} p_n (X_n - X')^2$$

3-3-2. مؤشر الحساسية : يمكن لخطر السوق ان يرتبط كذلك بمجموعة من المتغيرات الأساسية تدعى عوامل الخطر تمثل في حد ذاتها عناصر أو مكونات التطور غير المتوقع، والكفيلة بالتأثير في سلوك الأصل المالي، ورياضيا يمكن اعتباره متغيرا عشوائيا.

¹ - نفس المرجع، ص 110.

² - فخاري فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 182 - 183.

الفرع الثاني : المؤشرات المتعلقة بمخاطر السمعة¹ (Réputation risk) :

يمكن تقييم مخاطر السمعة لدين عام لدولة ما إما من خلال التصنيف الائتماني أو من خلال مؤشرات المخاطر السيادية ، ويتم ذلك بواسطة وكالة التقيط متخصصة في تحليل حسابات الدول أو الشركات أو أي عملية مالية ، من خلال فحص منشوراتها بقدرة هذه الكيانات على الامتثال بالتزاماتها .

1- التصنيف الائتماني (Crédit Ratings): يجسد التصنيف الائتماني ، تصور المتعاملين الاقتصاديين الخواص لأوضاع الديون في دولة ما ، حيث تحليل جودة الائتمان بواسطة وكالات تصنيف مختصة في ذلك، تقييم الدين بناء على مقاييس معينة ، أين يتم تسجيل علامة عالية عندما لا يرى العامل المصنف أدلة كثيرة على إفلاس أو نقص السيولة في المستقبل مما يمنع من سداد الأقساط المحددة بانتظام ، أما العلامة المنخفضة فتعبر عن احتمالية عدم استطاعة الدولة الوفاء في الالتزامات التعاقدية مستقبلا .

مثال : وكالة التصنيف الائتماني لاقتصاديات التجارة (TE Rating) تنقط الجدارة الائتمانية للدول على أساس (100) نقطة أساس (وهو مستوى عدم وجود خطر) و (0) نقطة أساس (وجود خطر عدم السداد)، وذلك على عكس التقديرات التي تقدمها وكالات الائتمان الرئيسية (Fitch Ratings Moody's)

2- مؤشرات المخاطر السيادية (Sovereign Risk Index) : مؤشر المخاطر السيادية هو مؤشر يستهدف قياس المخاطر السياسية الواردة في الدولة بخصوص الاستثمارات الأجنبية ، فهو مؤشر مبسط للوضع الاقتصادي في دولة ما ويستعمله المستثمرون الدوليون كعنصر إضافي عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية . فالمستثمرين الأجانب عند اختيارهم مكان وكيفية استثماراتهم المقبلة يهدفون إلى تحصيل أكبر ربح ممكن ، آخذين بعين الاعتبار كل المخاطر التي من المحتمل أن تجعل الأرباح أقل مما توقعوا أو تفضي إلى تحقيق خسائر. مؤشرات المخاطر السيادية تصدر عن وكالات التصنيف ، مثلا مؤشر (EMBI) و مؤشر (GBI) الصادرين عن وكالة (JP Morgan) هما عبارة عن مؤشرين رئيسيين للمخاطر السيادية في الاقتصاديات النامية ، يختص أولهما بالسندات المالية الخارجية وثانيهما بالسندات المالية المحلية.

¹- فتحي خن ، مرجع سبق ذكره ، ص (111-113).

خلاصة الفصل الأول :

لقد رأينا في الفصل الأول الأهمية الكبيرة لموضوع الاستدامة المالية خاصة في الوقت الحالي، حيث أصبحت الاستدامة المالية أكثر المواضيع جدلا في وقتنا الحالي لأنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة نتيجة لتصاعد مستويات العجز الموازي والدين العام ، وذلك نتيجة لاتساع حجم وطبيعة الدولة وذلك ما دفع بالأدبيات الاقتصادية إلى تناول مفهوم الاستدامة المالية في اطار ما يعرف بالتحليل المالي الحديث .

فأصبحت للاستدامة المالية عدة ابعاد خاصة باستقرار النمو الاقتصادي واستقرار النظام الضريبي وتحقيق مبدأ الملاءة الحكومية والمتمثلة في قدرة الحكومة على تمويل الالتزامات و الديون الحالية و المحتملة في المستقبل وذلك بما يخدم مبدأ الإنصاف بين الأجيال والذي يعني قدرة الحكومة على توفير المزايا المالية الصافية للأجيال القادمة بشكل لا يقل عن المزايا المالية الصافية المقدمة للأجيال الحالية .

الفصل الثاني: علاقة المؤشرات

الاقتصادية الكلية بالاستدامة المالية

تمهيد:

يعد موضوع الاستدامة المالية من المواضيع الهامة في مجال المالية العامة ، فهي تشير إلى قدرة الإدارات المالية العامة على الاستمرار في السياسات المالية الحالية والمستقبلية دون التسبب في ارتفاع نسبة الدين العام بشكل مستمر ، ولأن الاستدامة المالية متعلقة بالمالية العامة للدولة ، فهي بذلك مرتبطة بمؤشراتها الاقتصادية الكلية ومن بين المؤشرات نذكر أهمها وعلى رأسها الدين العام الذي يرتبط بعلاقة وطيدة بالاستدامة المالية، حيث يعد الدين العام محققا للاستدامة المالية إذا تحقق شرط القدرة على تسديد الديون ، أما المؤشر الثاني فهو مؤشر الموازنة العامة والذي له علاقة بالمؤشر الأول ، حيث أن الدين العام والضرائب يعتبران من بين إيرادات الموازنة العامة للدولة والتي تعمل على رفض الوقوع في العجز الموازي لتحقيق الاستدامة المالية ، أما المؤشر الثالث والذي لا يقل أهمية عن المؤشرين السابقين ألا وهو النمو الاقتصادي ، والذي يعتبر محققا للاستدامة المالية عندما يكون مستقرا أي قدرة الحكومة على استدامة النمو الاقتصادي على مدى فترة محددة.

يتناول هذا الفصل ثلاث مباحث وهي كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: علاقة الاستدامة المالية بالموازنة العامة.
- ✓ المبحث الثاني: علاقة الاستدامة المالية بالدين العام.
- ✓ المبحث الثالث: علاقة الاستدامة المالية بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: علاقة الموازنة العامة بالاستدامة المالية

تعد دراسة الموازنة العامة للدولة في جوهرها دراسة في الاقتصاد التطبيقي موضوعها هو تخصيص الموارد وتوزيعها بين مختلف الحاجات والأغراض العامة ، ونطاقها هو القطاع الحكومي في مجالات الانتاج والتوزيع. وتعتبر الموازنة عملية مستمرة ، فالصفقات والعمليات الاقتصادية والتي تتم في الاقتصاد العام وهو موضوع دراسة الموازنة العامة ماهي إلا نوع من الأنشطة التي تتم بصفة مستمرة.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة

الفرع الأول: نشأة وتعريف الموازنة العامة

1- نشأة الموازنة العامة: في العصور القديمة لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم، فقد كانت تختلط ما بينهما معا ، بحيث يتفق الملك أو الحاكم على الدولة كما يتفق على أسرته.

تعتبر فكرة اعداد موازنة لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة مقبلة وبالصورة التي هي عليها حاليا فكرة حديثة العهد إذ يرجح تاريخها إلى عام 1628 في إنجلترا عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من السلطة التشريعية (ممثلو الشعب) ، والإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة ، وإلى سنة 1789 في فرنسا.

وقد تطورت فكرة الموازنة العامة من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة التشريعية (نواب الأمة) ، وبعد ذلك طالب النواب بضرورة الرقابة على كيفية إنفاق حصيلة الضرائب (المال العام) ، ومناقشة الفكرة تدريجيا بحيث أصبح من حق نواب الأمة مناقشة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة ، ومن ثم الرقابة المستمرة على المال العام⁽¹⁾.

2- تعريف الموازنة العامة: تهدف الموازنة العامة للدولة إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة هي في العادة سنة⁽²⁾.

وتعني الموازنة العامة الجداول الموازنة بين الجانبين والتي تتضمن كل الإيرادات والنفقات العامة خلال فترة مقبلة عادة تكون السنة⁽³⁾.

¹ - محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، 2015، ص141.

² - سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الجبلي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 327.

³ - William, Alan, **Public Finance and Budgetary Policy**, London, 1963.

وهي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية ، لإشباع الحاجات العامة ، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة⁽¹⁾.

كما عرفها المشرع الفرنسي: "القانون المالي الأساسي الذي يحدد طبيعة وحجم الإيرادات والنفقات العامة أخذاً بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي الذي يقيمه"⁽²⁾.

وهي أيضا وثيقة مالية تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام ، فالأهداف تعبر عما تعتمده الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة مقبلة ، وأما الأرقام فتعبر عما تعتمده الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما تتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال الفترة الزمنية المكون عندها عادة تحدد سنة مالية⁽³⁾.

الفرع الثاني: خصائص وأهمية الموازنة العامة

1- خصائص الموازنة العامة:

1-1- تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها: بمعنى أن الموازنة العامة ليست فقط أرقام إجمالية للإيرادات والنفقات العامة وأرقام مالية لبنود هذه الإيرادات والنفقات ، بل أيضا توضيح مفصل لمصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق.

1-2- وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية: من الناحية الدستورية لا يعتبر تقدير الإيرادات والنفقات العامة موازنة إلا بعد اعتماد من السلطة التشريعية ، وهي المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية ، أما قبل هذا الإجراء فيطلق عليها "مشروع الموازنة" ، ولا يجوز للسلطة التنفيذية البدء بتطبيق بنود الموازنة وهي في مرحلة "مشروع الموازنة" ، لذا فإن اعتمادها من قبل السلطة التشريعية أمر ضروري وهام ، حتى يمكن تطبيقها على أرض الواقع بعد ذلك المحاسبة عليها.

1-3- تعبير مالي عن أهداف المجتمع: الموازنة هي وسيلة الحكومة في تحقيق برامج العمل الذي تعتمده تنفيذها، أي أصبحت الإطار⁽⁴⁾ الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها ووسائل الوصول إلى تلك الأهداف ، فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية يمكن الوصول إليها وتحقيقها من خلال الموازنة العامة أيضا.

¹ - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة (النفقات، الإيرادات، الموازنة العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2015، ص317.

² - حمدي بن عمر بن صالح، توازن الموازنة العامة، الجامعة الإسلامية بالجزيرة، دار النقاش للنشر، ط1، 2013، ص 26.

³ - أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، مكتبة وفاء القانونية، ط1، الاسكندرية، 2012، ص ص 265-266.

⁴ - طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء لنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص ص 58-60.

1-4- تعبير عن خطة عمل مالية لفترة زمنية قادمة: وقد جعلت مدة الموازنة العامة سنة كاملة لأنه لو وضعت الموازنة لسنتين أو ثلاث سنوات مثلا لكان من المتعذر التنبؤ بما ستكون عليه الإيرادات والنفقات طوال هذه المدة وخاصة حين تكثر تقلبات الأسعار.

ومن جهة أخرى لو كانت هذه المدة أقل من سنة ، لكانت الإيرادات تختلف في كل موازنة عنها في الموازنة السابقة تبعا لاختلاف المواسم وتباين المحاصيل الزراعية ، وبما أن النفقات تتسم عادة بالثبات فإنه يتعذر لذلك موازنة الموازنة في الفترات التي تقل فيها الإيرادات ، هذا بالإضافة إلى أن إعداد الموازنة واعتمادها يتطلبان بذل مجهود شاق تشترك فيه السلطات التنفيذية والتشريعية مما يحسن معه ألا تتكرر هذه الأعمال أكثر من مرة في السنة ، كذلك تشترط موافقة المجلس التشريعي على مشروع الموازنة في كل سنة حتى يتسنى لممثلي الشعب الإطلاع على الخطة التي سوف تنتجها الحكومة في السنة التالية قبل تنفيذها⁽¹⁾.

2- أهمية الموازنة العامة: إن للميزانية العامة اليوم أهمية كبيرة سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي وحتى الاجتماعي:

1-2- الأهمية السياسية للموازنة العامة: يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية⁽²⁾. ويستطيع البرلمان أثناء مناقشة الموازنة فرض رقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، كذلك يستطيع عن طريق رفض اعتماد معين في مشروع الحكومة إجبارها على العدول عن سياسة اقتصادية أو اجتماعية معينة أو حملها على تنفيذ برنامج معين⁽³⁾.

2-2- الأهمية الاقتصادية: تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول فهي إدارة تساعد في أداء وتوجيه الاقتصاد القومي ، حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي ، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعها وقطاعاته.

¹ - طارق الحاج، مرجع سبق ذكره ، ص ص 160-161.

² - محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة (النفقات، الإيرادات، الميزانية العامة)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 90.

³ - أحمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية وتحضيرها وتحليلها، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، 1947، ص 08.

للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية و الإيرادية، ففي حالة الفساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمته ويدخل في مرحلة الانتعاش الاقتصادي⁽¹⁾.

الفرع الثالث: أهداف وقواعد الميزانية العامة

1- **أهداف الموازنة العامة:** تعكس الموازنة العامة فلسفة الدولة وأهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية في ظل تطور دور الدولة.

1-1 **الأهداف المالية:** تعكس الموازنة العامة المركز المالي للدولة ، حيث أنها وثيقة مالية تبين بالتفصيل واردات الدولة ونفقاتها والأغراض التي تخصص لها ، فهي تكشف الوضع المالي للدولة ، فتوازن الموازنة بين سلامة المركز المالي للدولة.

1-2 **الأهداف الاقتصادية:** تسعى الدولة من خلال الموازنة العامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويتم ذلك من خلال استخدام عجز الموازنة أو فائضها لتحقيق التوازن الاقتصادي القوي عند مستوى التشغيل الكامل.

ففي فترات الرواج الاقتصادي عندما تزداد قوى التضخم يستخدم فائض الموازنة (الإيرادات والنفقات) لسحب قدر من القوة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد ، وبذلك يمكن القضاء على أخطار التضخم أو الحد منها ، أما في فترات الكساد فيستخدم التمويل بالعجز (النفقات أكبر من الإيرادات) لرفع النشاط الاقتصادي بمزيد من القوة الشرائية وذلك في محاولة للحد من انخفاض الدخل القومي والقضاء على العوامل الانكماشية أو الحد منها على الأقل⁽²⁾.

1-3 **الأهداف الاجتماعية:** لا تقل الأهداف الاجتماعية أهمية للموازنة العامة عن أهدافها الاقتصادية فالتوازن الاجتماعي لا يقل أهمية عن التوازن الاقتصادي ، وحيث أصبحت الموازنة العامة وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وبخاصة الضرائب المباشرة فيها ثم توجيه حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية التي تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بالتقليل من الفوارق في دخول الأفراد.

¹ - علي العربي وعبد المعطي عساف، دور الموازنة العامة ومشكلاتها في الدولة النامية، عمان، 1986، ص49.

² - سعيد علي لعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة، عمان، 2011، ص189.

كما يمكن للموازنة أن تكون وسيلة للتوجيه الاجتماعي من خلال فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها اجتماعيا ، حيث يؤدي ذلك إلى تقليل الأفراد للاستهلاك بالنسبة لهذه السلع كما أن منح بعض الحوافز يشجع على زيادة النسل إذا كان مرغوبا من قبل الدولة سواء اتخذ ذلك الحافز صفة إعفاءات ضريبية (الضريبة السالبة) أو صفة علاوات عائلية تتصاعد وفقا لعدد الولادات⁽¹⁾.

2- قواعد الموازنة العامة:

هناك عدة قواعد للموازنة العامة تتبع عند إعدادها.

2-1- قاعدة عمومية (شمولية الموازنة):

تعني هذه القاعدة أن تكون الموازنة العامة شاملة لجميع نفقات وإيرادات الدولة، وعدم إجراء مقاصة بين نفقات وإيرادات الإدارات الحكومية.

2-2- قاعدة الوحدة: يقصد بهذه القاعدة إدراج جميع الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة أو موازنة واحدة بدلا من تعدد الموازنات⁽²⁾ ، لا يتنافى مع مبدأ الوحدة ، عرض الميزانية في بيانات متعددة شرط أن تكون هذه البيانات مترابطة مع بعضها البعض وتكون في مجموعها ميزانية واحدة⁽³⁾.

ومن مبررات هذه القاعدة:

- من الناحية المالية: إعطاء فكرة واضحة وكاملة عن حالة الدولة المالية ، كما تسهل عملية المقارنة بين مجموع الإيرادات والنفقات ، وبيان ما إذا كان هناك توازن بالموازنة ، أو عجز لتحديد آثار والسبل اللازمة لمعالجته ، أو هناك فائض وما هي أسبابه وتأثيراته على الاقتصاد.

- من الناحية السياسية: فإن تعدد الموازنات يؤدي إلى صعوبة المراقبة من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية ، إذا لم تتوفر نظرة شاملة لمجموع الإيرادات والنفقات.

استثناءات قاعدة الوحدة:

فهناك من يرى بأن هذه القاعدة لم تعد نافعة كما اتسعت وظائف الدولة وتضخمت نفقاتها فلم تعد قاعدة وحدة الموازنة مقبولة ولا نافعة.

¹ - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط2، انشاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص329.

² - حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 108.

³ - خالد أحمد المشهداني، نبيل ابراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص

لذلك لا بد من أن يكون إلى جانب الموازنة الاعتيادية موازنات أخرى لكل منها طابعها الخاص وهي:

- الموازنات المستقلة.

- الموازنات الملحقه.

- الموازنات الاستثنائية ... إلخ⁽¹⁾.

واحترام مبدأ الوحدة من الزاوية الشكلية يسمح للبرلمان بإعطاء الرأي حول أولوية النفقات⁽²⁾.

2-3- قاعدة السنوية: يقصد بقاعدة السنوية أن يتم توقع وإجازة نفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية كل عام، وتعني هذه القاعدة أن الميزانية يجب أن تقرر بواسطة اعتماد سنوي من السلطة التشريعية ، وطالما لم يجد هذا الاعتماد فإن الحكومة لا تستطيع إنفاق أي مبلغ من مبالغ الميزانية ، وترجع المبررات الأساسية لسنوية الميزانية أساسا إلى اعتبارات سياسية ، إذ أنها تكفل دوام الرقابة السياسية من المجالس النيابية على أعمال السلطة التنفيذية، فضلا عن ذلك يتمشى مع مجموعة من الاعتبارات المالية ، بالنظر إلى أن المشروعات الخاصة تضع ميزانياتها كل عام ، كما أن الضرائب المباشرة تحصل عن مدة العام أيضا ، وفي ذلك ما يجعل من الضروري تجميع نفقات الدولة على مدار السنة لمقابلتها بالإيرادات المتحصلة من مختلف المصادر خلال فتراتها المختلفة في ميزانية واحدة.

وتعني قاعدة سنوية الميزانية أيضا أن تلتزم الحكومة بإنفاق مبالغ النفقات المدرجة بالميزانية وتحصيل الإيرادات الواردة فيها في فترة تنفيذها ، أي في خلال السنة المالية للميزانية⁽³⁾.

2-4- قاعدة التوازن: يقصد بتوازن الموازنة التوازن السنوي بين الإيرادات والنفقات العامة بشكل مطلق تفاديا لمخاطر العجز وما قد يترتب على تغطيته من أثر تضخمي⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: مراحل الموازنة العامة.

الفرع الأول: مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة

تعد دراسة مراحل الميزانية من الأهمية بمكان بالنظر إلى أن لكل مرحلة خصائصها المميزة ومشاكلها التي تتفرد بها ، ولعل أهم ما يمكن أن تتسم به هذه الدراسة هو توجيه الاهتمام إلى العناية بعامل الزمن والعلاقات الزمانية⁽¹⁾.

¹ - محمد طاقة، هدى العزوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2010، ص 13.

² - محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 93.

³ - عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007، ص 282.

⁴ - فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1994، لبنان، ص 240.

- 1- **مرحلة الإعداد والتحضير:** وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الميزانية العامة بدءاً بعمليات التحضير لإعدادها وانتهاءً بوضع الصيغة النهائية للميزانية².
- 2- **مرحلة الاعتماد:** يقصد باعتماد الموازنة إجازتها والموافقة عليها من السلطة المختصة⁽³⁾ تقوم السلطة المختصة باعتماد الميزانية وهي السلطة التشريعية ، فهذا الاعتماد شرط أساسي لا غنى عنه لوضع الميزانية موضع التنفيذ وذلك طبقاً للقاعدة المشهورة "أسبقية الاعتماد على التنفيذ"⁽⁴⁾ ، تحرص الدول المختلفة على ضرورة اعتماد السلطة الممثلة للشعب ، أي السلطة التشريعية ، لمشروع الموازنة حتى يصبح قابلاً للتنفيذ⁽⁵⁾ بعد إعدادها من طرف السلطة التنفيذية ، يتم إيداع مشروع قانون المالية لدى السلطة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) ، بغرض اعتماده تطبيقاً لقاعدة أسبقية الاعتماد على التنفيذ" ، وذلك حسب المراحل الأساسية التالية:
- 3- **مرحلة المناقشة:** بعد إيداع مشروع قانون المالية مرفقاً بالوثائق المرتبطة به إلى مكتب رئيس المجلس الوطني ، يقوم هذا الأخير طبقاً للقانون وللقوانين والأنظمة الداخلية للمجلس بإحالته إلى اللجنة البرلمانية المختصة بقطاع المالية والميزانية والتخطيط.
- تقوم اللجنة لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بدراسة ومناقشة مشروع القانون مع ممثل الحكومة (وزير المالية) ، وتنتهي أعمالها بوضع تقرير تمهيدي تتضمنه ملاحظاتها واقتراحاتها مع مراعاة أحكام المادة 121 من الدستور.
- يتم عرض التقرير التمهيدي على المجلس الشعبي الوطني لمناقشته في جلسة عامة ، تكون مناسبة لجميع النواب لطرح القضايا والمشاكل المتعلقة بالسياسة المالية ومدى الالتزام بتنفيذ قانون المالية الساري المفعول من طرف مختلف القطاعات والوزارات.
- 4- **مرحلة التعديل:** تختلف سلطة البرلمان في تعديل قانون الميزانية من بلد لآخر.

¹ عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره ، ص 297.

¹ - فليح حسن خلف ، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008 ، ص300 .

³ - سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1997، ص 127.

⁴ - محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 363.

⁵ - محمود عبد الفضيل، محمد رضا العدل، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، 1982، ص 126.

في فرنسا مثلاً يقيد دستورها لعام 1958 من حق البرلمان في تعديل مشروع الميزانية الذي تقدمه الحكومة لأن ذلك من شأنه الإنقاص من الإيرادات وزيادة النفقات ذلك أن الميزانية تمثل حلاً متجانساً ، وأن اطلاق التعديلات قد يضر بالمصلحة العامة⁽¹⁾.

لكن دستور 1958 احتفظ للسلطة التشريعية بحق تعديل كل من جانب النفقات والإيرادات بشرط أن يترتب على هذا التعديل والاقتراح تخفيض للنفقات العامة أو إلغاء لبعض الأعباء العامة أو زيادة الإيرادات العامة⁽²⁾. وفي الجزائر يمكن للنواب والحكومة وأعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة أمام اللجنة المختصة ومناقشتها مع الوزير المعني⁽³⁾ ، شريطة التقيد بأحكام المادة 121 من الدستور التي تنص على: "لا يقبل اقتراح أي قانون ، مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية ، أو زيادة النفقات العمومية ، إلا إذا كان مرفقاً بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة ، أو بتوفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها".

ويمكن للحكومة الإعراض مع التعديلات المقدمة⁽⁴⁾ ، الأمر الذي قد يؤدي إلى مشاكل سياسية ودستورية.

5- مرحلة التصويت: تحول الفقرة 128 من المادة 122 من الدستور للمجلس الشعبي الوطني حق "التصويت على ميزانية الدولة".

كما يقوم مجلس الأمة لاحقاً بمناقشة والمصادقة على قانون ميزانية الدولة حسب المادة 120 من الدستور.

خلافاً لبعض الأنظمة التي تحول للبرلمان التصويت على الميزانية باباً باباً، فإن المادة 70 من القانون رقم: 84-17 المتعلق بقوانين المالية تشير إلى التصويت على الميزانية العامة بصورة إجمالية خلافاً لميزانيات الإدارة المحلية التي يصوت عليها باباً باباً ، وفصلاً فصلاً ومادة مادة⁽⁵⁾.

والقاعدة أن يصوت ويصادق البرلمان على ميزانية الدولة قبل بداية السنة المدنية الجديدة احتراماً لمبدأ السنوية⁽⁶⁾.

6- مرحلة التنفيذ: وهي المرحلة الأساسية التي تتضمن تحويل التقديرات الخاصة بالإيرادات والتقديرات الخاصة بالنفقات إلى إيرادات تتحقق فعلاً ، ونفقات تتحقق فعلاً وبما يقود إلى تحقيق ما يترتب عليها من آثار ونتائج

¹ - محمد صغير بعلي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 101-103.

² -M Duverger, **Finances publiques**, P.U.F.1963.P:285.

³ - طبقاً للمادة 63 من القانون و8-6 المؤرخ في: 1989/12/11، المتضمن تنظيم وعمل المجلس الشعبي الوطني.

⁴ - طبقاً للمادة 63 منه.

⁵ - طبقاً للمادة 153 من القانون البلدي والمادة 140 من قانون الولاية.

⁶ - محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 103-104.

تتحقق عن طريقها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال هذه الإيرادات والنفقات التي تتضمنها الميزانية العامة بتحقيقها الفعلي⁽¹⁾.

وتتولى السلطة التنفيذية عملية تنفيذ الموازنة العامة كما اعتمدها السلطة التشريعية مع مراعاة الكفاءة الفنية في التنفيذ وانخفاض تكاليفه وعدم تعدي حدود الاعتمادات المخصصة لها⁽²⁾. وتتضمن هذه المرحلة تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة وعمليات الخزنة.

الفرع الثاني: مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية: تعد هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي تمر بها الميزانية العامة للدولة ، وتسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الميزانية والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الميزانية قد تم على الوجه المحدد ووفق السياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وإجازتها من طرف السلطة التشريعية.

المطلب الثالث: علاقة الموازنة العامة بتحقيق الاستدامة المالية

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم مؤشرات التوازن المالي في الاقتصاد ، لذا كان لزاما على الدولة أن تتجنب ظاهرة العجز الموازي في ماليتها العامة ، وذلك من خلال أحداث التوازن المالي بين إيراداتها ونفقاتها على المدى الطويل.

الفرع الأول: العجز الموازي للدولة

1- تعريف العجز الموازي: انطلاقا من أهمية الموازنة العامة للدولة في الحياة الشخصية (حياة الفرد) والاجتماعية ودورها في تحريك دولا ب الاقتصاد الوطني نحو التقدم والازدهار ، فإن اتساع عجز الموازنة العامة قد يهدد من الاستقرار المالي والنقدي للدولة ، وتعد ظاهرة عجز الموازنة ظاهرة معقدة للغاية وهي ناتجة عن مجموعة متنوعة من العوامل والمؤثرات التي تتسبب في أحداث العجز وتفاقمه ، وتتعلق هذه العوامل بالتغيرات التي تحدث في النفقات العامة ، بينما ترتبط عوامل أخرى بالتغيرات التي تحدث في الإيرادات العامة للدولة⁽³⁾.

يتحقق عجز الموازنة عادة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية التزايد المتواصل في حجم النفقات العامة أو لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة ومسايرتها ، مما يدفع إلى اللجوء للقروض ، أو الإصدار النقدي لتغطية الزيادة في الإنفاق وهذا ما يؤثر على نسب ومعدلات الدين العام⁽⁴⁾.

¹ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره ، ص 305.

² - عبد المطلب ، عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005.

³ - عقيل حميد الحلو، فرص تحقق الاستدامة المالية في ظل عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 04، العراق، 2021، ص 218.

⁴ - بن موسى حسان، جبارة مراد، عصريّة الميزانية العامة بين تحديات الاستدامة المالية وتقلبات العوائد النفطية، دراسة تحليلية قياسية 1992-2020، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد (والادارة)، المجلد 06، العدد02، الجزائر، 2022، ص174.

ينتج عجز الموازنة بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة للإنفاق العام أو الإيرادات العامة ، كما أن العجز في الموازنة العامة يحدث عندما يزيد معدل الزيادة في النفقات العامة للدولة عن إيراداتها ، وهو ما يعرف بالعجز النقدي وفي هذه الحالة تسعى الدولة إلى تغطية هذا العجز أما بالافتراض الداخلي أو الخارجي وهذا العجز هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات وهو غير العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافا إليه أو مطروحا منه صافي حيازة الأصول المالية ، ويمثل صافي حيازة الأصول المالية الفرق بين مساهمة الدولة في رؤوس أموال بعض الهيئات والشركات وغيرها، وما تتيحه من قروض لبعض الجهات وبين المتحصلات المتمثلة بالأقساط المسددة من القروض ومن حصيلة بيع بعض الأصول المالية المملوكة للدولة من دون حصيلة الخصخصة. وعجز الموازنة العامة يمثل حجم الاتزان الحكومي المطلوب ، إلى جانب الإيرادات والمنح ، لتغطية إجمالي النفقات وصافي الإقراض ، وذلك لتحقيق أهداف السياسة العامة ، حيث يتمثل العجز أو الفائض في الفرق بين إجمالي الإيرادات والمنح وإجمالي النفقات وصافي الإقراض أي أن العجز في الموازنة العامة للدولة ينمو ويتفاقم من خلال التباين بين نمو النفقات العامة للدولة المتزايد من ناحية ، والنمو الأقل للإيرادات العامة من ناحية أخرى⁽¹⁾. وينجم عن تفاقم عجز الموازنة العامة آثار ومخاطر عديدة تؤدي في الغالب إلى عدم الاستقرار الاقتصادي واستمرار اختلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما ينتج عنه صعوبات ستؤثر سلبا على قدرة السياسة المالية على علاج حالات الركود والبطالة والتضخم وتباين الآثار الاقتصادية لمشكلة العجز بحسب طريقة التمويل ، وفي هذا السياق يبقى السبب الرئيسي في حدوث العجز المتزايد يتمثل دائما في لجوء الدولة إلى تمويل العجز بالإصدار النقدي الجديد للبنك المركزي غير المعطى بحجم من السلع والخدمات ، أو التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي ولاسيما عندما لا يتم توجيه الإصدار النقدي أو الائتمان الممنوح إلى استثمارات سريعة العائد ، إلا أن توجيه الإصدار النقدي إلى وجهة غير الاستثمارات المنتجة سيجعل لمخالة الموازنة العامة وسيلة لخلق التضخم⁽²⁾ ، كما يعرف العجز الموازني بأنه ذلك الرصيد السالب بحيث تكون نفقات الدولة أعلى من إيراداتها⁽³⁾.

2- أسباب العجز الموازني: يعزى العجز الموازني لعدة أسباب منها المتعلقة بزيادة النفقات وأخرى متعلقة بتراجع الإيرادات.

¹ - محمد علي صالح المكردى، مرجع سبق ذكره ص ص 298-299.

² - بن موسى حسان، جبارة مراد، مرجع سبق ذكره ، ص 174.

³ - دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، 2013، ص

2-1-1- زيادة النفقات العامة:⁽¹⁾ من بين الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة في النفقات العامة ما يلي:

2-1-1-1- إتساع نطاق نشاط القطاع العام: تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى ، والتي تتطلب توجيه قدر كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعي .

2-1-1-2- تدهور القوة الشرائية للنقود: يدفع تدهور القوة الشرائية للنقود الإنفاق الحكومي نحو التزايد ، حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية ، كما أنه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية ، كما تزيد أيضا مخصصات الدعم السلعي ، وترتفع تكلفة الاستثمار العامة .

2-1-1-3- زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان ، التعليم ، الصحة ، والضمان الاجتماعي ، استجابة لضغوط الطلب المحلي ، والتزايد الكبير في نمو السكان .

2-1-1-4- تزايد نمو العمالة الحكومية: تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتسارع معدلات نموها وتزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل ، حيث يؤدي تزايد العمال والموظفين إلى زيادة الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العامة كنتيجة لنمو العمالة الحكومية .

2-1-1-5- تزايد الإنفاق العسكري: يعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الحفاظ على أمنها ضد خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع لها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية ، ولا يقتصر على مخصصات الجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد .

2-1-1-6- تزايد أعباء الدين العام المحلي والخارجي: كنتفسير للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الموازنة العامة ، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية ، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في التحويلات الرأسمالية ، في ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذونات الخزينة والسندات الحكومية ، وفي ضوء إغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية .

¹ - كزيز نسرين، مرغاد لخضر، آليات تمويل وعلاج الموازنة العامة للدولة، في الجزائر، دراسة تحليلية 2000-2017، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 500-503.

2-1-7- الدجوء إلى سياسة التمويل بالعجز: عودة الدولة إلى إنتاج سياسة التمويل بالعجز كأداة من أدوات تمويل التنمية ، بمعنى أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد ، حيث ينجز عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.

2-1-8- الإنفاق الحكومي المظهري: يرجع نمو الإنفاق العام في البلاد النامية أيضا إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة ، وإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر.

2-1-9- تفشي حالات الفساد الحكومي: مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته ، يرافق ذلك تردي منظومة القيم الأخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات العامة.

وإلى جانب المقومات سالفة الذكر ، مارست بعض العوامل الخارجية تأثيرا سلبا على تزايد الواردات الغذائية ومواد الطاقة والسلع الوسيطة والاستثمارية ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضخم حجم النفقات العامة المخصصة لمحاكمة تمويل الحد الأدنى الضروري من تلك الواردات.

2-2- تراجع الإيرادات العامة:

2-2-1- ضعف الطاقة الضريبية: من أهم المقاييس التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية ، ففي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي ، وتتسم الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص بانخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي ، كل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

2-2-2- التهرب الضريبي: تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة ، فالتهرب الضريبي يقلص من أهمية النظام الضريبي ويهدد وجوده ويختلف مستوى التهرب من دولة لأخرى ، وازدادت أهمية التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز في الموازنة ، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة ، وعليه يتضح لنا أن التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه إتباع سياسة ميزانية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة.

2-2-3- جمود النظام الضريبي: يؤدي جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويره لخدمة أهداف التنمية ، بشكل كبير في أضعاف موارد الدولة السيادية ، حيث أنه في كثير من الأحيان لا تستجيب هذه الأنظمة إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل القومي.

2-2-4- ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة: تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة ، والسماح الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة إلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب والإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية ، كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهم إيرادات الموازنة العامة للدولة.

2-2-5- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام: من أكثر أسباب عجز الموازنة العامة للدولة خطر الانخفاض في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع ، مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط ، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى الربعية والتي يعتمد دخلها ونتاجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط.

3- أنواع العجز الموازني:⁽¹⁾ للعجز الموازني أنواع مميزة ومن أهمها ما يلي:

3-1- العجز الجاري: يقاس بالفرق بين إجمالي مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروح منه مجموع مخصصات الإنفاق لأجل تسديد الديون المتراكمة من السنوات السابقة.

3-2- العجز الأساسي: هو الفرق بين العجز الجاري والفوائد على الديون المتعاقد عليها سابقا.

3-3- العجز الشامل: يعبر عن الفرق بين مجموع النفقات المتعلقة بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام ، وإيراداتها.

3-4- العجز الهيكلي: يعبر عن الفرق بين العجز الشامل والعجز الصافي ، وهو ذلك العجز الذي يحتمل استمراره في المدى الطويل.

¹ - زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000 - 2016)، مجلة آفاق علمية، المجلد 1، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 319.

4- أساليب تمويل عجز الموازنة:⁽¹⁾

4-1- الاقتراض الحكومي من الأفراد والمشروعات الخاصة أي المدخرات المحلية.

4-2- الاقتراض من الدول الأخرى أي المدخرات الأجنبية.

4-3- الإصدار النقدي.

إن الاعتماد الكبير على المصادر الثلاثة السالفة الذكر يؤدي إلى حدوث خلل في الاقتصاد حيث أن الاعتماد بنسبة كبيرة على الاقتراض المحلي سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار الخاص.

كما أن القروض الخارجية هي الأخرى تؤدي إلى انخفاض في أسعار صرف العملة المحلية مما قد يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات ويساهم في رفع المديونية الخارجية. الإصدار النقدي هو الآخر يعد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لتغطية النفقات العامة وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة في حالة عجزها عن الاقتراض أو زيادة الضرائب.

تظهر الآثار السلبية للإصدار النقدي في حالة أن الحومة قد أفرطت في الإصدار خاصة إذا كان لا يقابلها إنتاج حقيقي وبالتالي فإن قيمة النقود سوف تندهور نتيجة التضخم المالي كما أنه إذا أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج فإن هذا حتما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية ، أما إذا تم النظر إلى عجز الموازنة العامة من وجهة نظر الانفاق والإنتاج فإن هذا العجز سوف يمثل طلبا إضافيا على السلع والخدمات المعروضة في السوق ومنه الطريقة لمواجهة هذا الطلب الإضافي هي:

- استيراد سلع إضافية من العالم الخارجي أي زيادة العجز في الميزان التجاري.

- تصعيد التضخم لإجبار الأفراد على شراء قدر أقل من السلع في حدود دخولهم المحدودة.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول النامية تعاني من انخفاض في المدخرات مما يدفعها إلى الاقتراض الخارجي والإصدار النقدي ، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى تراكم الديون الخارجية ، كما تؤدي القروض الخارجية على خلاف القرض الداخلي إلى تدخل الدولة الأجنبية المقرضة في الشؤون الداخلية للدول المقرضة ، أو قد تفرض شروطا معينة لا تتفق مع سياسة الدولة المالية والاجتماعية والاقتصادية.

¹ - خولة شردو، نور الدين جليد، تمويل عجز الموازنة العامة ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، مجلد 1، عدد 1، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2021، ص (56 - 57).

الفرع الثاني: علاقة الاستدامة المالية بتوازن الميزانية العامة للدولة

تعتبر الاستدامة المالية من أهم الأهداف المالية العامة للدولة ، ومن بين أهم وسائل تقييم قدرة الدولة على تسيير مآليتها العامة لفترات زمنية طويلة.

ومن بين أهم العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية هو الدين العام المستديم الذي يحافظ على الاستقرار في التوازن الموازي وتفاذي العجز المالي خلال فترات طويلة.

من الأهداف الرئيسية والأساسية للسياسة الانفاقية هو المحافظة على توازن موازنة الدولة ، فليس من المنطقي التماذي في انتهاج سياسة انفاقية تخل بالتوازن المالي للدولة إذ أنه لا بد من مراعاة الركيزة الأساسية الموجهة للسياسة الانفاقية والمتمثلة في الإيرادات العامة فهذه الأخيرة هي التي تتحكم وبشكل كبير في طبيعة السياسة الانفاقية لذلك لا بد أن يكون هناك انسجام وتناسق بين الجانبين من أجل عدم الوقوع في عجز مالي كبير لأنه غالبا ما تكون السياسة الانفاقية الغير مخططة بشكل جيد سببا رئيسيا في وقوع الدول في عجز مالي لا يمكن علاجه بسهولة وفي فترة وجيزة فالسياسة الانفاقية لها دور فعال في علاج الاختلال في عجز الموازنة العامة للدولة بالتأثير على مختلف أنواع الانفاق العام ، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للدولة ثم بعد ذلك انتهاج السياسة الانفاقية المناسبة.

وبشكل عام يمكن القول أن السياسة الانفاقية تعتبر من أهم السياسات الفعالة والناجعة لعلاج مختلف الأزمات الاقتصادية لما لها من تأثير كبير في التحكم في مختلف الأزمات كأزمة التضخم وأزمة الكساد.

يعتبر ترشيد الانفاق العام من أبرز الطرق المستعملة في تخفيض وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة ، لذلك تقوم هذه الأخيرة عند مواجهتها لعجز حاد في موازنتها إلى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته.

يعرف ترشيد الانفاق العام على أنه (تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدييره من الموارد المالية للدولة).

ويعرف أيضا ترشيد الإنفاق العام على أنه توجيه النفقات العامة من أجل زيادة حجم ونوع النفع العام بتوزيعها وفقا لمنظور شامل وعمام لمجموع حاجات المجتمع والعمل على إشباعها وفقا لأولويات واضحة الأهمية بعيدا عن التبذير والإسراف وإهدار الأموال العمومية وذلك بأدنى حد من التكلفة⁽¹⁾.

¹ - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013 - 2014، ص 137.

يمكن القول أن الشرط الأساسي لضمان وجود وتطبيق استدامة مالية عامة بصورة علمية دقيقة هو إمكانية تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها مآليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد ، حيث تقتضي الاستدامة عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة هيكلة وترتيب الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها⁽¹⁾.

¹ - مقدار أحمد النعيمي، عادل صبحي عبد القادر الباشا، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة الدنانير، المجلد 1، العدد 13، العراق، 2018، ص (566 - 567).

المبحث الثاني: علاقة الدين العام بالاستدامة المالية

تمثل قضية الدين العام إحدى أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من دول العالم، خاصة النامية منها، مما تسببه من إختلالات مالية قد تعمق الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الاقتصاديات، كما أنها في كثير من الأحيان تصل إلى حد المسمى بالجوانب السيادية كالدول المدنية، وتجبرها على تبني برامج اقتصادية تمس نوعية الحياة، والرفاء الاقتصادي والاجتماعية لغالبية السكان، نتيجة لسياسات التقشف التي يطالب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدول المدينة بتطبيقها، وتؤدي هذه البرامج في معظم الأحيان إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، نتيجة لما تلحقه من تدهور في الطلب الكلي لخفض النفقات الحكومية وتجميد الرواتب والأجور وإلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع الأساسية وما يلحقه هذا التدهور في مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل⁽¹⁾.

المطلب الأول: ماهية الدين العام

الفرع الأول: مفهوم الدين العام

1- تعريف الدين العام: عرف البنك الدولي العام بأنه تلك الديون التي تسدد لمقرضين رسميين سواء كانوا من الخارج أو الداخل بعملة اجنبية أو عملية أو سلع وخدمات وتكون مدة سدادها الأصلية أو الممتدة أكثر من سنة والتي تعد التزاما مباشرا على شخصية اعتبارية عامة في الدولة المدينة أو بضمانتها⁽²⁾.

الدين العام هو سلاح نقدي من المال تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط الاتفاق⁽³⁾.

الدين العام هو رصيد مالي متراكم وليس تدفقا نقديا ومصدرا من مصادر الإيرادات العمومية فهو يمثل مقدار الاقتراض الحكومي لفترة سابقة⁽⁴⁾.

¹ - كيلان أحمد خلف الوكاع، الأثار الناجمة عن أزمة الدين العام والحلول المقترحة، ورقة بحثية، جامعة المنصورة، مصر، قسم العلوم الاقتصادية والمالية، 2020.

² - صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، الجزء الاول، 1986، ص 211.

³ - راضي محمد العضاليلة وآخرون، هيكل الدين العام في الاردن وتأثيره على النمو الاقتصادي، 1980-2012، مجلة دراسات، المجلد 42، العدد 2، الاردن، 2015، ص 517.

⁴ - Jonathan Gruber، « public Finance and public policy »، 3rd edition، worth publishers، Now، York، 2011، P 93

الدين العام هو ما تقتضيه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظرا لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات⁽¹⁾.

من خلال كل التعاريف السابقة الدين العام يمكن استخلاص التعريف التالي:

الدين العام هو التزام مالي على عاتق الدولة أو أحد ممثليها تجاه الغير (أفراد ، مؤسسات مالية عامة أو خاصة داخل الوطن أو خارجه ، أو دولة أخرى) يلزمها بسداد أصل الدين والفوائد المترتبة عنه في موعد أو مواعيد عديدة وفق شروط العقد المبرم بين الدائن والمدين ، يطلق على مديونة أي دولة من الدول مصطلح "الدين العام" ونجد أن غالبية الدول لديها دين عام خصوصا الدول النامية يختلف حجمه من دولة لأخرى⁽²⁾.

2- مكونات الدين العام: يتكون الدين العام من جميع المستحقات التي تتطلب دفع سواء كانت الفائدة أو أصل الدين من قبل المدين للدائن في تاريخ أو عدة تواريخ في المستقبل ، وهذه الأدوات تمثل أبرز أدوات الدين العام المتاحة:

- حقوق السحب الخاصة.

- العملة والودائع.

- سندات الدين.

- القروض.

- نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة.

- حسابات أخرى مستحقة الدفع والقبض.

2-1- إجمالي الدين العام وصافي الدين: يمكن التمييز بين إجمالي الدين العام وصافي الدين العام على النحو التالي:

2-1-1- إجمالي الدين العام: يتألف إجمالي الدين العام (الدين يشار إليه غالبا باسم "مجموع الدين" أو "مجموع خصوم الدين") هي جميع التزامات المتمثلة في أدوات الدين.

2-1-2- صافي الدين: لاعتبارات إدارة المخاطر ودراسة التزامات الدين والأصول بشكل موحد يمكن التركيز على صافي الدين ، حيث يحسب صافي الدين من خلال طرح الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين من إجمالي الدين العام ، على النحو الموضح في الجدول .

¹ - محمد عبد الحليم عمر ، الدين العام، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة بعنوان ادارة الدين العام، جامعة الازهر، القاهرة، 2003، ص1.

² - غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة، تحليل اسس اقتصاديات المالية، الاردن، 1999، ص 54.

الجدول رقم (02-01): حساب صافي الدين العام

صافي الدين العام		
إجمالي الدين العام (جميع الخصوم التي في شكل أدوات دين) (A)	أصول مالية مقابلة لأدوات الدين العام (B)	صافي الدين $(C) = (A) - (B)$
- حقوق السحب الخاصة.	- الذهب وحقوق السحب الخاصة.	
- العملة والودائع.	- العملة والودائع.	
- سندات الدين.	- سندات الدين.	
- القروض.	- القروض.	
- نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة.	- نظم تأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة.	
- حسابات أخرى مستحقة الدفع	- حسابات أخرى مستحقة القبض.	
مجموع إجمالي الدين	مجموع الأصول المالية المقابلة لإجمالي الدين	مجموع صافي الدين

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات دين القطاع العام، مرشد لمعديها ومستخدميها، الطبعة الثانية المعدلة 2013، ص 5.

2-2-2- أصل الدين وفائدة الدين: يمكن التمييز بين أصل وفائدة الدين على النحو التالي:

2-2-2-1- أصل الدين ينشأ أصل الدين في ذمة المدين عند قيام الدائن بتقديم قيمة اقتصادية أو إنشاء حضور

في شكل دين بوسائل أخرى ، وقد تتميز قيمة أصل الدين بمرور الوقت إلى أن يتم إطفائها.

2-2-2-2- فائدة الدين: أما الفائدة فيعبر عنها عادة بنسبة مئوية سنوية من المبلغ الأصلي للدين العام ، وهي

التكلفة التي يتحملها المدين عن استخدام أصل الدين القائم ، وبالتالي فإن الفائدة هي أحد أشكال دخل

الاستثمار مستحق القبض لمالكي بعض أنواع الأصول المالية (حقوق السحب العامة والودائع وسندات الدين ،

والقروض والحسابات الأخرى المدينة) مقابل وضع هذه الموارد المالية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى⁽¹⁾.

¹ - فتحي خن، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الفرع الثاني: الدين العام في مدارس الفكر الاقتصادي

تناولت مختلف المدارس الاقتصادية منذ القديم فكرة الدين العام لكن كل مدرسة تبنت الفكرة على حسب فلسفتها المالية واعتقاداتها الاقتصادية.

1- **المدرسة الكلاسيكية:** اتخذت المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) في غالبها موقف عدائيا من سياسة التجاء الدولة إلى الدين العام وطالبت بضرورة تعادل الموازنة العامة للدولة سنويا حيث يرى أن الدين العام يؤدي إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي كانت معدة للتشغيل (التوظيف) في مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام ، حيث تم تبديدها في نفقات عامة غير منتجة ، كما أن الدين العام يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي ، وكذلك التضخم ، فقد تعتمد الدولة أحيانا إلى تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي⁽¹⁾.

تمحورت أفكار المدرسة الكلاسيكية حول ما يلي: تعتبر القروض ضريبة مؤجلة يتحمل أعبائها الأجيال القادمة ، يتحقق التوازن تلقائيا وبالتالي أي تدخل للدولة يشكل عائقا أمام النمو . كما أن خدمة الدين تؤدي إلى التضخم ، لأن الدولة تقوم بتسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي أحيانا⁽²⁾ ، إن أنصار هذه النظرية يؤمنون بأن الاقتراض لا يجوز في حالة تمويل النفقات لأنه يحمل مالية الدولة أعباء مالية أخرى ولا يجوز ذلك إلا في حالات استثنائية مثل الحروب والأزمات⁽³⁾ . إذا المدرسة الكلاسيكية منافية لفكرة الدين العام إلا في حالات نادرة مثل تمويل الحروب والأزمات ، ذلك أنها تؤمن بفكرة التوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يرى أنصار هذه المدرسة بأنه لا ضرورة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي وأن فكرة تمويل النفقات عن طريق الدين العام سيعمل الدولة أعباء مالية هي في غنى عنها.

2- **المدرسة الكينزية (الفكر المالي الحديث):** ظهرت النظرية الكينزية بعد فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات وما صاحبها من فساد وبطالة ، حيث أقترح كينز⁽⁴⁾ : "أنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيق التوازن من خلال تطبيقها للسياسات المالية والنقدية ، حيث يرى كينز أن القروض شأنها شأن

¹ - محمد علي المكردى، تطور الدين العام في اليمن وأثره على عجز الموازنة العامة، مجلة جامعة الرازي للعلوم الادارية والانسانية، المجلد الأول، العدد الخامس، اليمن، 2022، ص 297.

² -AL-Adayleh R and otHers, **the structure of public debt in, Jordan and its impact on economic growth (1980-2012)**, MPRA Paperno, 56271, posted 30 papril 2014, p p 5-6..

³ -Wod ford, Michael « **Public Debi and the prislene** », princetion university, 1998.

⁴ - جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) اقتصادي انجليزي، 1883-1946، مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود (1936).

العناصر الأخرى المكونة لشقي الموازنة وهي سلاح في يد الدولة تستخدمه في توجيه الاقتصاد القومي إلى المجالات التي تحقق أهداف المجتمع⁽¹⁾.

رفضت النظرية الحديثة مبررات النظرية التقليدية للأسباب الآتية:

- رفضت نظرية التوازن التلقائي للاقتصاد ، فقد أثبتت الظروف خطأ هذه النظرية وعليه فالمطلوب من الدولة التدخل عن طريق سياستها المالية التدخل المباشر لإحداث ذلك التوازن باستخدام العرض أداة للتوجيه الاقتصادي.

- أما الخوف من القروض العامة بسبب أنها تؤدي إلى آثار سيئة في التكوين الرأسمالي وأنها تقطع من مدخلات الأفراد وتؤدي إلى الإضرار باستثماراتهم ، كما أنها تؤدي أيضا إلى الارتفاع بأسعار الفائدة نتيجة منافسة الدولة للأفراد في الحصول على رؤوس الأموال فإن تجارب الدول الرأسمالية المتقدمة أثبتت أنه في فترات الركود الاقتصادي لا تكمن المشكلة في نقص الادخار وإنما عدم وجود فرص للاستثمار وهو ما يسبب نقصا في الطلب الفعلي اللازم لامتناع المنتجات عند مستوى التشغيل اللازم ومن ثم فإن القروض وهي تؤدي إلى امتصاص المدخرات الفردية الزائدة عن الحاجة بالاستثمار ، لا تعمل على إنقاص الأخير ، وإنما يمكن عن طريق زيادتها للاتفاق العام، أن تعمل على تنشيط الطلب الفعلي ، كما أن الدولة يمكنها وهي ملك زمام السياسة النقدية أن تتحكم في كمية عرض النقود ، ومن ثم أسعار الفائدة وتحمل على إنقاصه في حالة ارتفاعه.

- أما الحجة القائمة بأن القروض العامة لا تعد إيرادا حقيقيا ، وإنما هي ضريبة مؤجلة ، فهي حجة غير صحيحة ، لأن الدولة لا تلجأ إلى القروض لتمويل إنفاق استهلاكي وإنما في الغالب لتمويل إنفاق استثماري يحل على زيادة الإنتاج القومي ومن ثم زيادة الطاقة الضريبية ، وهكذا ترى النظرية الحديثة أن القروض تعد مصدرا حقيقيا للإيرادات العامة وأنها تمثل بشأها في ذلك شأن الضريبة اقتطاعا ماليا من دخول الأفراد وأن عبئ هذا الاقتطاع يقع في معظمه على الأجيال الحاضرة⁽²⁾.

إذا فقد أهتم الكنتزيون بمبدأ ضرورة تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي ، وذلك من خلال تنظيم النشاط الاقتصادي وبالتالي لجوء الدولة للدين العام لا يعد عبئا تتحمله الأجيال القادمة ، بل هو سبيل لرفع مستوى الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الفعلي اللازم لامتناع المنتجات عند مستوى التشغيل اللازم.

¹ - منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، جامعة سوهاج، كلية التجارة، مصر، أكتوبر 2020.

² - عادل فليح العلي، المالية العامة، التشريع المالي الضريبي، ط1، دار الحامة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 149.

3- المدرسة النقدية: هاجمت المدرسة النقدية ذات الجذور الكلاسيكية بقيادة فريدمان ، السياسة التدخلية التي نادى بها الكنزيون ودعت إلى ترك الاقتصاد يحقق التوازن تلقائياً عند مستوى الاستخدام الكامل وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وقد بنيت عدم فاعلية السياسة التدخلية بجانبها المالي والنقدي المضادة للتقلبات ، وسعت المدرسة إلى إثبات أن سعي الحكومة إلى اقتراض لتمويل العجز سيؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومزاحمة القطاع الخاص ، ومن ثم زيادة تكلفة الاستثمار الخاص وتراجعها في الأجل الطويل مما يترتب عليه محو أو إزالة الأثر التوسعي للموازنة الحكومية ، لأن النقديون يرون أن الاقتراض من الجمهور يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وأن هذه الزيادة تزاخم مقدار مساوي لمقدار الاستثمار الخاص خارج الطلب الكلي ، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة الذي أنكره الكنزيون ، وقد أودى هذا الاستنتاج إلى الاعتقاد بعقم السياسة المالية التداخلية ، إذ يرى فريدمان وأنصاره بأن الدولة عند تنافسها في السوق المالية فإنها ستعتمد إلى طرح سندات بمعدلات فائدة مرتفعة ، مما سيغري الأفراد الذين يرغبون بالعائد الأكبر إلى تغيير مكونات محفظتهم المالية لصالح السندات الحكومية ، مما سيؤدي إلى انخفاض أسعار سندات القطاع الخاص ، وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة في الأجل الطويل ، إذ يستند فريدمان في اعتقاده بأن السندات الحكومية بدائل لسندات القطاع الخاص وبالتالي فإن زيادة مبيعات السندات الحكومية سيؤدي إلى تراجع مبيعات سندات القطاع الخاص مما يؤدي إلى تناقص الأموال المتاحة لتمويل استثماراتهم وبالتالي تراجع نشاطهم في الأسواق ويرى أنصار المدرسة النقدية بأن السياسة التدخلية سوف تشكل عنصر اضطراب واختلال في الآلية التلقائية لعمل النشاط الاقتصادي ، مما سيترتب عليه تدخل البنك المركزي بسياسة نقدية تقل أهمية عن السياسة المالية في تصحيح الاضطراب في مسار النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

هذه المدرسة في الحقيقة جعلت جل همها التخلص من دور الدولة الاجتماعي ، وربطت التخلص من عجز الموازنة بالتخلص من المزايا الاجتماعية للدولة⁽²⁾.

حيث خلص الفكر الاقتصادي للمدرسة النقدية إلى أن الدين العام يجب أن يرتفع كي يمتص أي قوة شرائية زائدة أو أي أموال عاطلة أو راكدة عن الدوران ، وكذلك يجب الرفع من الدين العام الداخلي ليقبل من السيولة في أوقات الرواج ، وفي الحالة المعاكسة يجب تخفيض الدين العام وتسديد الجزء الأكبر منه في أوقات الكساد لزيادة السيولة في الاقتصاد الوطني⁽³⁾.

¹ - مصطفى سعد مهدي سرحان، تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة كربلاء، 2020، ص 19.

² - محمد علي صالح المكروبي، مرجع سبق ذكره ، ص 298.

³ - فتحي خن، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفرع الثالث: أنواع الدين العام

يقسم الدين العام إلى دين عام محلي ودين عام خارجي ويتم التمييز بينهما من خلال عدة معايير فمنها من أعتمد على معيار العملة ، بحيث أن الدين المقوم بالعملة المحلية تم تصنيفه كدين محلي أما الدين المقوم بالعملة الأجنبية فيصنف كدين خارجي أما المعيار الآخر فهو معيار الإقامة ، فالديون التي تكون لدى المقيمين تصنف على أنها ديون محلية والديون التي تكون لدى غير المقيمين هي ديون خارجية ، كما تصنف على أساس الدائنة ، حيث هناك دائنين رسميين ودائنين من القطاع الخاص ، وبذلك ستقسم الديون العامة إلى نوعين ، دين عام محلي ودين عام خارجي.

1- **الدين العام المحلي:** ينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة ، بغض النظر عن جنسيتهم ، وهو إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني أو هو ما تدين به الدولة لمواطنيها⁽¹⁾ ، ويعرف الدين العام المحلي في علم المالية العامة بالقروض العامة المحلية ، إن الدين العام المحلي هو ما تقتضيه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظرا لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات ، والدين العام المحلي ظاهرة مقبولة إلى حد معين و وفق ضوابط معينة ، ولكن إذا زاد الدين عن هذا الحد وخرج عن هذه الضوابط ، فإنه يكون مشكلة بل قد يتفاقم الأمر إلى كونه أزمة تؤدي إلى آثار سيئة ومخاطر كبيرة على المال العام وعلى الاقتصاد القومي ككل⁽²⁾.

2- **الدين العام الخارجي:** هو الذي تحصل عليه الدولة من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية في الخارج ، وقد عرف البنك الدولي إجمالي الدين الخارجي بأنه "مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع أو خدمات"⁽³⁾.

¹ - مايح شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم، تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر، دراسة للمدة من 2001-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 35، مصر، 2015، ص4.

² - علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام المحلي في مصر، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، جامعة الدول العربية، 2021، ص101.

³ - محمد علي صالح المكردى، مرجع سبق ذكره، ص 297.

تجبر الدولة على الافتراض عندما تتلقى صدمات خارجية أو داخلية كالانخفاض المفاجئ لعائداتها من صادرات أو الارتفاع الشديد لوارداتها ، وتكون مخيرة في حالة عدم كفاية مدخراتها المحلية ، فتلجأ للدين الخارجي من أجل تسريع التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

تشكل الديون الخارجية الجزء الأعظم من إجمالي التدفقات الدولية الموجهة للدولة ، ويقصد بها كل الأشكال من الثروة التي تقدمها مؤسسات مالية أو منظمة إقليمية دولية أو لحكومة أخرى ضمن شروط معينة.

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية والسياسية للدين العام والعوامل المؤثرة في تفاقمه

1- الآثار الاقتصادية والسياسية للدين العام

1-1-1- الآثار الاقتصادية للدين العام: أشرنا إلى أن الدين العام هو مصدر أساسي من مصادر الإيرادات ومن ثم فهو يشكل وفقا للفكر الاقتصادي الحديث ، أداة من أدوات السياسة المالية بل ومن أدوات السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع ، فهو أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي ولكنها أداة يجب أن تستخدم ، نظرا لأهمية آثارها العامة ، أي نظرا لثقل عبئها على الاقتصاد القومي ، بحدس شديد ولعل أسلم طريقة للتحكم في هذه الأداة أن تم توجيهها ، وهو ما ذهب إليه "هانس" في إطار الفكر الكينزي في ضوء علاقتها بالدخل القومي ، أي في ضوء مستوى هذا الدخل القومي (الطلب الفعال) ، وفي ضوء تأثيرها فيه أو أن يتم توجيهها في البلاد النامية في ضوء مستلزمات التنمية الاقتصادية⁽²⁾.

1-1-1- أثر المديونية على الاستثمار: الهدف الأساسي من الاختلاف الخارجي هو تمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلبها عملية التنمية في البلدان المدينة لكي يكون استخدام الافتراض الخارجي في تمويل الاستثمارات له أثر موجب ، يجب أن تكون المشاريع الاستثمارية قادرة على سداد أعباء الديون الخارجية وذلك لضمان عدم ظهور مصاعب في خدمة الديون ، ومن أجل تحقق هذه الأخيرة فذلك يتطلب أن تكون المشاريع الاستثمارية منتجة وسليمة من الناحية الاقتصادية وتحقق عواقب أكبر من معدلات الفائدة المستحقة على الديون الممولة لهذه المشاريع ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن يكون التمويل وشروطه ملائما.

1-1-2- أثر المديونية على رصيد الميزانية: تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه قد تؤدي المديونية بسبب زيادة خدمة الدين إلى تغيير عناصر الإنفاق وتقليص الموارد المتاحة ، وبالتالي زيادة عجز الميزانية ، ومن ثم تقليص

¹ - السعدي رجال، المديونية الخارجية للجزائر على ابواب الالفية الثالثة، مجلة الاقتصاد، العدد1، الجزائر، 2002، ص9.

² - سمير أبو مدلة، مازن العجلة، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية 2000-2011، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد21، العدد 01، 2013، ص 273.

مدخراته العامة ، وهو ما قد يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة أو إزاحة الائتمان المتاح للاستثمار الخاص ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى أضعاف النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

1-1-3- أثر المديونية على الادخار: إن ضعف معدل الادخار في البلدان المدنية يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام والقطاع الخاص معا من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة بسبب الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي في حصول تراخي معتبر في تعبئة الادخار المحلي من جهة وتشجيع الاستهلاك الكمالي من جهة ثانية ، فثقل حجم الديون الخارجية على كاهل الدول المدنية وما نتج عنها من أعباء متزايدة لن تترك الفرصة أمام هذه الدول لتخصيص نسب من دخلها أو من الزيادة التي تحدث في هذا الدخل لرفع معدل الادخار القومي فيها ، وبالتالي انخفاض حجم المدخرات المحلية المطلوبة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية⁽²⁾.

1-1-4- أثر المديونية على التضخم: إن العلاقة بين الديون الخارجية والتضخم تتمثل في ما يلي:⁽³⁾.

- تميل الأسعار نحو الارتفاع عندما تبدأ عملية سداد خدمات الدين الخارجي وخاصة إذا كانت المشروعات التي تم تمويلها عن طريق القروض الأجنبية لا تعمل بطاقتها القصوى وهو الأمر الشائع في الدول النامية.
- بسبب أن معظم القروض مشروطة بعملية توريد سلع نصف مصنعة أو سلع رأسمالية من البلد المقرض فإن مختلف الدراسات والتقارير تؤكد أن أسعار هذه المنتجات في بعض الأحيان زادت بأكثر من 100% على اعتبار أن المورد يجد نفسه في حالة احتكار مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للقروض.
- كما أن ضعف القدرة الاستيرادية للدولة نتيجة لارتفاع خدمة الديون الخارجية إليه أثر الأكبر على ارتفاع أسعار السلع الضرورية وصيانة وتجديد وسائل الإنتاج ، حيث يؤدي إلى انخفاض عرض السلع مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار.

1-1-5- أثر المديونية على النمو الاقتصادي: توضح النظرية الاقتصادية أن المستويات المعقولة من اقتراض الدول النامية يرحح أن تعزز نموها الاقتصادي ، إذ تتوفر للبلدان في مراحل التنمية المبكرة أرضة قليلة من رأس المال ويرجح أن تتوفر بها فرص للاستثمار ذات معدلات عائد أعلى كثيرا كما يتوافر في الاقتصاديات المتقدمة.

¹ - العارم عيساني، ثابت ناصر، اثر المديونية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 2001-2015، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2019، ص 325.

² - نفس المرجع، ص 326.

³ - عبد الباقي، رواج، المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص 55.

وطالما كانت البلدان النامية تستخدم تلك الأموال المقترضة في استثمارات إنتاجية ، ولا تعاني من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي أو من سياسات تشوه الحوافز الاقتصادية ، أو من صدمات معاكسة ضخمة ، فإن النمو لا بد أن يزداد ويسمح بسداد الديون في مواعيدها ، وتتساءل دراسة لصندوق النقد الدولي ، لماذا تؤدي المستويات الضخمة من الديون المتراكمة إلى نمو أقل ، أن أفضل تفسير لذلك يأتي من نظريات "عبئ الديون المتراكمة" التي تقول إنه إذا كان هناك بعض الأعمال بأن يكون الدين في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد ، فإن التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستخبط الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم تضر بالنمو⁽¹⁾.

إن خدمات الدين الخارجي تؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال أثر التضاحم⁽²⁾.

1-1-6- أثر المديونية على القطاع الخارجي⁽³⁾: إن خدمة الدين العام الناتج عن إلتزامات الدولة تجاه دولة أجنبية يتطلب من هذه الدولة تحصيل عملات أجنبية لخدمة هذا الدين لذا يجب عليها تحصيل فائض تجاري ، ويمكن تحقيق هذه الفوائض من خلال:

- القيود المفروضة على الواردات.

- تنفيذ سياسة سعر الصرف لتحصيل فوائض تجارية.

1-2- الآثار السياسية للدين العام: استغلت البلدان الدائنة أزمة المديونية الخارجية ، ووظفتها لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية ومنها:⁽⁴⁾

- التدخل في شؤون البلدان المدينة والتأثير على قراراتها الوطنية.

- فرض المزيد من الشروط الاقتصادية والسياسية على البلدان المدينة باستغلال حاجتها إلى القروض المالية.

- تعميق تبعية البلدان النامية المدينة إلى النظام الرأسمالي.

كما أن جميع الأحزاب والحكومات عاجزة عن تمويل إنفاقها عن طريق الضرائب ، الأمر الذي يشجعها على الاقتراض وبذلك وقعت في أزمات المديونية ، الخارجية والداخلية وأصبحت عاجزة عن تسديد ديونها.

¹- سمير أبو مدله، مرجع سبق ذكره، ص 275.

²- Egert, B, « He 90% Public debt threshold the VISE and Fall a Stylized Fact ». Applied Economics. Vol 47. 2315, P P 3756-3770..

³-Friedman Milton, **Government Revenue From/inflation**, Journal of political Economy, Vol, 79, no4,1971, P 846.

⁴- شاعة عبد القادر، المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق، حالة الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 04، 2010، ص 180..

2- **العوامل المؤثرة في تفاقم الديون العامة:** إن جميع الدول تعاني من ظاهرة تفاقم المديونية سواء المتقدمة منها أو النامية ، لكن الفرق بين هذه الدول يمكن في كيفية إدارة هذه الديون ، فالدول المتقدمة تستطيع مجابهة هذه الديون بإتباعها طرق مدروسة ، وذلك لأن هذه الدول تستدين لتمويل استثماراتها التي تعود عليها بالأرباح ، وهذا ما يسمح لها بإدارة ديونها وعدم تراكمها بعكس الدول النامية التي تعاني من تراكم ديونها ، وفي جميع الأحوال يرجع تفاقم الديون إلى عدة أسباب منها:

- ضخامة الجهود الاستثمارية الموجهة للصناعة على حساب قطاعات أخرى ، بحيث يتطلب ذلك إمكانيات رأسمالية وتكنولوجية كبيرة خاصة إذا كانت سياستها التنموية تعتمد بشكل كبير على القطاع الصناعي مما يدعها الاستدانة لتمويل هذه الاستثمارات.
- العجز المستمر في الميزانية العامة والذي يتم تغطيته بالدين الداخلي والخارجي ، إلا أن التوسع في الدين العام الداخلي لتغطية العجز في الميزانية العامة عن طريق سياسة التمويل بالعجز يؤدي في النهاية إلى زيادة ومضاعفة هذا العجز ، فتلجأ الدولة إلى الاستدانة من الخارج لتغطية هذا العجز بالرغم من متابعاته وبالأخص من أعباء خدمة الدين والتبعية الاقتصادية للدول المقرضة⁽¹⁾.
- مشكل تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات الذي يؤدي إلى حدوث عجزات في ميزان المدفوعات⁽²⁾.
- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الفساد الإداري والمالي وغياب التحضيرات للحفاظ عليها ، فهي اقتطاع جزء من الأموال المقترض أنما خصصت للتنمية والاستثمار⁽³⁾.
- عدم توجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية ذات العائد الكبير⁽⁴⁾.
- إن الديون الخارجية هي عبارة عن أرصدة نقدية يتم ضخها في الاقتصاد المحلي ، فليس من قبيل الصدفة أن تكون الدول ذات المديونية الخارجية الثقيلة مصابة بموجات تضخمية حادة ، مما يؤثر سلبا على ميزان

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2019، ص214.

² - مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص 42-43.

³ - أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، دار توزيع الكتاب الجامعي، 2001، ص 33.

⁴ - سامر علي عبد الهادي، الآثار الاقتصادية المديونية الخارجية، حالة الاردن 1990-2011، ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي التاسع، "الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل"، الاردن، 2013، ص 3.

المدفوعات ويضعف القدرة التنافسية لصادرات الدولة في السوق الدولي من ناحية ، ويضغط على سعر الصرف للعملة المحلية وتدهور قيمته أمام العملات الأجنبية الأخرى⁽¹⁾.

المطلب الثاني: إدارة الدين العام

إن تفاقم ظاهرة المديونية سواء بالنسبة للدول النامية أو حتى بعض الدول الصناعية الكبيرة بسبب ارتفاع مستوى الإنفاق العام ، لهذه الدول وخاصة في ظل الأزمات المالية ، جعل هذه الدول تسعى لوضع خطط وإستراتيجيات محكمة لإدارة ديونها للتحكم في المخاطر الناجمة عنها وفق إرشادات وتعليمات المنظمات المالية والنقدية الدولية.

الفرع الأول: ماهية إدارة الدين العام

1- تعريف إدارة الدين العام: أداة الدين العام هي عملية وضع وتطبيق إستراتيجية لإدارة الدين العام من أجل توفير حجم التمويل المطلوب بأقل تكلفة ممكنة في الآجال من المتوسط إلى الطويل ، بدرجة معقولة من المخاطر بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرى تكون الحكومة قد حددتها لإدارة الدين العام مثل إقامة سوق كفاء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها⁽²⁾.

إن هدف إدارة المديونية هو الإبقاء على حجمها في حدود قابلة لخدمتها وتفاذي حدوث أزمة مديونية⁽³⁾. ومن منظور اقتصادي كلي أكثر اتساعا للسياسة العامة ، يجب أن تسعى الحكومات إلى التأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه ، ومن إمكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة مع القدرة في نفس الوقت على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر ويشترك القائمون على إدارة الدين السيادي مع مستشاري سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في اهتمامهم بأن تظل مديونية القطاع العام عند مستوى يمكن تحمله وبوجود إستراتيجية موثوق بها لتخفيض مستويات الدين المفرطة ، ويجب أن يتأكد القائمون على إدارة الدين العام من أن السلطات المالية العامة تدرك أثر احتياجات الحكومة التمويلية ومستويات ديونها على تكلفة الاقتراض ، ويعتبر كل من نسبة خدمة دين القطاع العام ونسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي وإلى الإيرادات الضريبية من بين أمثلة المؤشرات التي تتناول مسألة إمكانية استمرار الدين⁽⁴⁾.

¹ - شاهين محمد، أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، فلسطين، جامعة الأزهر، 2012، ص34.

² - Jeffrey, D.Lewis Cworld Bank/and José Vinal, (IMf), **REVISED Guidelines For Public Debt Management, the world bank and international monetary fund**, 2014, P11..

³ - القاسم العباسي، ادارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 4

⁴ - صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، 12 مارس 2001، ص2.

البلدان التي لديها ديون مقومة بالعملات الأجنبية ، أو التي بست لها بسيطرة على سياساتها النقدية الخاصة بها ، قد تشهد طفرات مفاجئة في تكاليف الافتراض أثناء الأزمات الاقتصادية وذلك فقط عندما تكون قدرتها على الدفع محدودة⁽¹⁾.

2- أهداف إدارة الدين العام:

- تلبية احتياجات التمويل الحكومي.
 - الإبقاء على درجة مخاطر تتسم بالاتزان في محفظة الدين.
 - تحقيق أي من الأهداف الأخرى التي وضعتها الحكومة مثل: تطوير السوق المحلي للأوراق المالية الحكومية ليتمكن بالكفاءة والعمق ، من أجل استيعاب إصدارات أدوات التمويل التي تطرحها الدولة⁽²⁾.
 - تقليل التكلفة على المدى البعيد ، سواء من حيث حجم الدين أو أعبائه.
 - ضمان الاتساق مع أهداف السياسة النقدية.
- وبصفة عامة تهدف إدارة الدين العام إلى وضع إستراتيجية تستطيع من خلالها الدولة التحكم في تسيير ديونها وفق معايير معينة تستطيع من خلالها جعل من هذا الدين دين مستدام على المدى المتوسط والطويل ، وهذا ما يحقق استدامة المالية العامة للدولة.

الجدول رقم (02-02): بعض أهداف إدارة الدين العام في عدة دول مختارة

البلد	أهداف إدارة الدين العام
بريطانيا	"التقليل إلى أدنى حد تكاليف الاحتياجات التمويلية للحكومة على المدى الطويل ، مع الأخذ في الحسبان مستوى المخاطر ، وضمان أن سياسة إدارة الدين تتسق مع أهداف السياسة النقدية".
أيرلندا	1- الحفاظ على السيولة من أجل ضمان تلبية إحتياجات التمويل الحالية والمستقبلية بحذر وفعالية من حيث التكلفة. 2- ضمان بقاء تكاليف خدمة الديون عند الحد الأدنى لأجل احتواء المخاطر ضمن حدود مقبولة.
دنمارك	الهدف العام لسياسة الدين الحكومي هو تغطية إحتياجات التمويل للحكومة المركزية

¹ - الانكثاد، تقرير التجارة والتنمية، جنيف، 2011، ص 13.

² - مبادرة تنمية الأنتوساي، الرقابة على إدارة الدين العام، دليل الاجهزة العليا للرقابة، 2018، ص6.

<p>بأقل تكاليف اقتراض ممكنة على المدى الطويل ، مع أخذ درجة المخاطر بعين الاعتبار.</p>	
<p>يهدف المكتب الأسترالي للإدارة المالية (AOFM) لإدارة صافي محفظة الديون المسؤولة عنها وبأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط ، في ظل مستوى مقبول من المخاطر ، بالإضافة إلى المساهمة في عمليات الأسواق المالية من خلال الدعم الفعال لسندات الخزنة في أسواق العقود الآجلة.</p>	<p>أستراليا</p>
<p>مكتب إدارة الدين النيوزيلاندي (NZDMO) هو المسؤول عن الإدارة الفعالة لأصول الدين وما يرتبط بها من الحكومة في إطار ملائم لإدارة المخاطر ، هدفها الإستراتيجي هو تعظيم العائد الاقتصادي للأصول المالية والدين على المدى الطويل في سياق الإستراتيجية المالية للحكومة.</p>	<p>نيوزيلندا</p>
<p>تهدف إدارة الدين العام إلى تطوير الأسواق المحلية الأولية والثانوية لمواجهة أية صعوبات قد تطرأ على قدرة التمويل المحلية ، أين من الضروري دعم وتطوير آليات السوق المحلي ، والعمل على اختيار سياسات تتسم بالشفافية للإصدارات الداخلية.</p>	<p>لبنان</p>
<p>3- ضمان الالتزامات وتلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة على المدى الطويل بأقل تكلفة ممكنة بما يتوافق مع درجة عقلانية من الخطر. 4- الحفاظ على تطوير فعالية سوق الأوراق المالية المحلي وتطويره. 5- توسيع قاعدة المستثمرين في السندات الحكومية وتنويع مصادر التمويل الحكومية.</p>	<p>النرويج</p>
<p>تبني إستراتيجية الديون الفرنسية وفق 3 مبادئ السيولة والشفافية والابتكار ، بالإضافة إلى الاستمرارية في تطوير منتجات دين جديدة وتحديث هيكل الديون الحكومية وإدارة الخزينة من أجل خفض التكلفة على المالية العامة والخاضعين دافعي الضرائب (taxpayer).</p>	<p>فرنسا</p>

المصدر: فتحي خن ، إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية ، دراسة حالة الجزائر ، العربية السعودية والنرويج ، أطروحة دكتوراه في إدارة أعمال ، التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 2017-2018 ، ص40.

3- أهمية إدارة الدين العام: أوضحت أزمات الديون السابقة أهمية الممارسات السليمة لإدارة الدين ، والحاجة إلى وجود سوق عملية لرأس المال تتسم بالكفاءة وتمتع بالسيولة ، ومع أن سياسات إدارة الدين الحكومي قد

تكون السبب الوحيد أو حتى السبب الرئيسي لمثل تلك الأزمات ، فإن هيكل الاستحقاق وأسعار الفائدة وتركيبية العملات في محفظة الدين الحكومي كثيرا ما أسهمت في زيادة حدة الأزمات ، وتؤدي الممارسات الخطرة لإدارة الدين حتى في وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة ، إلى زيادة إمكانية تعرض الاقتصاد لصدمات اقتصادية ومالية ، هذه الصدمات قد يمكن معالجتها عن طريق اتخاذ تدابير مباشرة نسبيا مثل إطالة أجل استحقاق الديون ودفع أي تكاليف مصاحبة لأعباء خدمة الدين ، أو تعديل حجم احتياطي النقد الأجنبي وأجل استحقاقه وتركيبته ، وفي هذه الحالة على الحكومات أن تراجع المعايير والترتيبات التنظيمية المتعلقة بالالتزامات الطارئة لضمان تناسقها مع المبادئ الشفافة السليمة لإدارة المالية العامة.

فمن منظور الاقتصاد الكلي للسياسة العامة يجب أن تسعى الحكومات إلى التأكد من أجل مستوى الدين العام ومعدل نموه يسيران في طريق مستدام ، ومن أن اقتصادها قادرة على خدمة أعباء هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة من بينها الضغوط الاقتصادية وإجهاد الأسواق المالية ، مع القدرة في الوقت نفسه على تحقيق الأهداف المتصلة بالتكلفة والمخاطر⁽¹⁾.

يجب على مسؤولي إدارة الدين العام الاشتراك مع السلطات المالية والنقدية في ضمان مديونية القطاع العام عند مستوى يمكن تحمله على نحو مستدام ومن مؤشرات مسألة استدامة القدرة على تحمل أعباء الدين ، نسبة أعباء خدمة ديون القطاع العام ونسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي ، والصادرات والعائدات الضريبية⁽²⁾. كذلك لا غنى عن الممارسات السليمة في إدارة المخاطر ، وذلك لأن محفظة الدين الحكومي هي في العادة أكبر محفظة مالية في البلد المعني ، وقد تتضمن هياكل مالية معقدة ومحفوظة بمخاطر يمكن أن تؤدي لمخاطر جسيمة على موازنة الحكومة والاستقرار المالي عموما في هذا البلد ولذلك فإن الإدارة السليمة للمخاطر في القطاع العام ضرورية أيضا لإدارة المخاطر في القطاع الخاص.

الفرع الثاني: إستراتيجية إدارة الدين العام

يجب أن تركز إدارة وحدة الدين المستحدثة على تطوير وتنفيذا إستراتيجية لإدارة الدين وبناء عليه ستساعده الإستراتيجية الحكومية على تفسير أهداف إصدار أوراق مالية أمام الجمهور وتكون بمثابة قاعدة للمبادئ التوجيهية التشغيلية ، ومعايير الأداء في وحدة إدارة الدين⁽³⁾.

¹ - إيهاب محمد يونس، الإدارة الفعالة للدين العام، حالة مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 01، 2020، ص ص 60-61.

² -Tomas J. Balino and V, Sundararajan, **Public Debt Management in Developing Countries : Key Policy, Institutional, and Operational issues**, Workshop on Debt, Finance and Emerging Issues in Financial Integration Financinf for Development Office (FFD), DESA 8 and 9 April 2008, P 09.

³ - إيهاب محمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 68.

تمثل إستراتيجية إدارة الدين الخطة التي تعتمدها الحكومة لتنفيذها على المدى المتوسط من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة لمحفظة الديون الحكومية ، والتي تجسد تفضيلات الحكومة فيما يتعلق بالموازنة بين عناصر التكلفة ومستوى المخاطر المقابلة ، إذ تفعل أهداف إدارة الدين التي وضعتها الدولة⁽¹⁾.

يعد إطار إستراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل على المعلومات المتاحة وعلى الترتيبات المؤسسية القائمة في كل دولة وينبغي أن يشمل النطاق كحد أدنى إجمالي ديون الحكومة المركزية المباشرة (الداخلية والخارجية) ، ويعتمد التحديد الدقيق للنطاق على مدى سيطرة مدير الدين على تعرض محافظ معينة للمخاطر ويمكن توسيع نطاق تغطية إستراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل تدريجيا كلما توفرت المعلومات وكلما سمحت الترتيبات المؤسسية بتنفيذ إستراتيجية أوسع وأشمل⁽²⁾.

المطلب الثالث: علاقة استدامة الدين العام بتحقيق الاستدامة المالية

يعتمد تحقيق الاستدامة المالية على عدة مؤشرات وأهم هذه المؤشرات هو نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، لذلك يجب المحافظة على استقرار هذا المؤشر للمحافظة على استدامة مالية الدولة.

الفرع الأول: الدين المستديم المحقق للاستدامة المالية

أصبحت قضية استدامة الدين العام للدولة والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول نتيجة تنامي مستويات الدين القائم عليها ، من بين أكثر القضايا إثارة للجدل في الوقت الراهن ، ذلك أن إفراط الحكومات في الإنفاق العام الجاري الممول من الدين العام في الوقت الحاضر سيمثل عبئا على المالية العامة للدولة في المستقبل ، ومخاطر ستتحمل الأجيال القادمة الجانب الأكبر من أعبائه ، مما يؤثر سلبا على مستويات رفاههم نتيجة تحمل أعباء لم يشاركوا في اتخاذ القرارات الخاصة بها ، بل ربما لن يستفيدوا منها أساسا بينما تبقى منفعة هذه الديون بالكامل إلى الجيل الحالي⁽³⁾.

حيث تتوقف استدامة الدين العام على القدرة على الحفاظ على حالة استقرار الكفاء للاقتصاد بعيدا عن الأزمات المالية ، مع مراعاة قاعدة تعظيم منفعة الجيل المالي دون الإنقاص من منفعة الأجيال في المستقبل⁽⁴⁾.

¹ - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وضع استراتيجية ادارة الدين المتوسطة الأجل، مذكرة توجيهية لسلطات الدولة، 2009، ص3.

² - تقرير الامم المتحدة عن مراقبة عمليات الدين، 2018.

³ - نجاح حكمت، علاء الدين التراونج، استدامة الدين العام في الاردن، المجلة الاردنية الاقتصادية، المجلد 17، العدد 02، الاردن، 2020، ص 125.

⁴ - عمرو محمد محمود سليمان، ادارة الدين العام الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية الى مفهوم الاستدامة الاقتصادية، مصر بدون سنة نشر، ص ص 29-292.

وتعود المحاولات الأولى لتحليل استدامة تحمل الدين العام إلى كينز الذي أهتم بأزمة الدين العام حيث بين إن القدرة على استدامة تحمل الدين العام تظهر ابتداء من الحدود التي تصل إليها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Keynes 1923) ، ويرى (Jondeau 1992) أنه يمكن أن يكون هناك استدامة للدين العام في بلد ما إذا ضمنت عدم ارتفاع الدين العام بنسب مفرطة قد تؤدي إلى عدم قدرة الدولة على ضمان سدادها ، أما صندوق النقد الدولي فقد أكد على أن سلامة الحاجة إلى إعادة إجراء تغييرات كبيرة في العلاقة بين النفقات والإيرادات في المستقبل⁽¹⁾.

بالتأكيد فإن العجز المالي ليس ضارا على طول الخطأ بل أنه في كثير من الأحيان يصبح ضرورة مثل العجز الذي تحققه الدولة كي ترفع به معدلات التوظيف وتقاوم ارتفاع معدلات البطالة ، حيث يصبح العجز ومن ثم الدين العام للدولة من أدوات صناعة الرفاهية في المجتمع وتحسين مستوياتها ، من ناحية أخرى إذا كان الإنفاق العام للحكومة في جانب كبير منه يمثل إنفاقا استثماريا لإنشاء مشاريع تنمية تسهم في رفع النمو المستقبلي للاقتصاد أو إن الحكومة تقوم بالإنفاق على الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد كي ترفع من مستويات الكفاءة التي يتمتع بها ، فإن الدين الحالي سيكون له قيمة مستقبلية للأجيال القادمة ، ومن ثم فإن التكلفة التي تستحملها الأجيال القادمة ستقابلها أيضا منفعة تعود عليها من هذا الإنفاق ، ومن ثم فإن الأثر الصافي للدين يعتمد إذا على السبيل الذي تم استخدامه فيه⁽²⁾ ، من الناحية النظرية يقصد باستدامة الدين العام أو استدامة المالية العامة للدولة أن سياسات الإنفاق والاستدامة التي تطبقها الدولة لا بد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة دينها أو إعلان إفلاسها ، ويعني ذلك أن الدين العام المستدام هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبيا ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر المالي في خدمة الديون ، البعض الآخر يعرف استدامة الدين بأنه قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية بصورة كاملة وبدون أن تلجأ لطلب إعادة جدولة ديونها ، أو شطب جانب منها ، أو دون أن تلجأ إلى التوقف عن خدمة دينها ، ومن ثم تراكم المتأخرات عليها من مدفوعات خدمة الدين ، بشرط ألا يترتب على ذلك تقييد النمو فيها ، وهو ما يعني أن الموارد المتاحة حاليا للدولة تكفي ليس فقط سداد احتياجات خدمة دينها العام بها ، إنما أيضا لتدبير التمويل اللازم للوفاء بمتطلبات الاستثمار والنمو وإلا قد تضطر الحكومة إلى رفع معدلات الضرائب فيها على النحو الذي يؤثر سلبا في قرارات الاستثمار لقطاع الأعمال الخاص ومن ثم النمو ، بالطبع كي يكون الدين العام مستداما للدولة لا بد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة

¹ - نجاح حكمت، علاء الدين التراونج، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² - محمد ابراهيم السقا، استدامة الدين العام، 7 سبتمبر 2012 متوفر على الرابط: aleqt.com/2012/09/07

من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى حسب قوة الهيكل المالي للدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه متركزا في الديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل فالدين قد يكون غير مستدام على المدى القصير إذا كانت نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الدين العام القائم على الدولة كبيرة ، حيث قد تضطر الدولة إلى الاقتراض من أجل خدمة الدين لكنه في الوقت نفسه قد يكون مستداما على المدى الطويل والعكس ، وهناك بشكل عام هيكل ملكية الدين من حيث كونه مملوكا للدائنين في الداخل (دين محلي) ، أو الخارج (دين خارجي) ، حيث غالبا ما تكون خدمة النوع الأول من الدين أسهل بشكل كبير من خدمة النوع الثاني⁽¹⁾.

والدين العام المستدام هو الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها المختلفة النشاط ضمن مدى معين ، وعليها أن تكون قادرة على تمويل إنفاقها على المدى القصير من خلال مواردها الذاتية بما يضمن أداءها لمهامها بكل فاعلية وكفاءة ، وبما يمكنها من مواجهة أية مخاطر أو تأثيرات غير مرغوب بها سواء كانت حالية أو مستقبلية ، خصوصا على نمو الاقتصاد وتطوره⁽²⁾.

استدامة المالية العامة واستدامة الدين العام مفهومان متداخلان تحليلهما معقد وينطبق من المسار المتوقع لعبء الدين معبرا عنه بنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب نسبة من إيرادات الموازنة العامة ، وملاحظة مكوناته مثل الدين الخارجي إلى جانب الداخلي أو الدين حسب الآجال ، وكيف يتطور عبء الدين في المستقبل في سيناريو أساسي وسيناريوهات بديلة وتحليلات للحساسية لمعرفة أثر الزيادات أو الانخفاضات ذات الطابع الاستثنائي على عبء المديونية ومحاولة اكتشاف العلاقة بين حجم الدين وسهولة تدويره.

والمهم ضمان استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أو انخفاضها وبذلك تكون استدامة الدين واستدامة المالية العامة ممكنة ، والمشكلة عندما يواجه الاقتصاد حالة عدم إمكانية زيادة الفائض الأساسي ، لمواجهة نفقات خدمة الدين الخارجي عند ذلك يصبح الإخلاء لا مفر منه والحل في إعادة هيكلة المديونية ، أما عند ملاحظة زيادة المديونية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتوجد فرصة لزيادة الفائض الأساسي لحل المشكلة يقال الدين مستدام ، لكن عدم الاستدامة باقية في السياسة المالية.

¹ - محمد ابراهيم السقا ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² - نجاح حكمت، علاء الدين التراونج، مرجع سبق ذكره، ص 125.

ومن المعلوم أن النسبة المرتفعة للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تجعل الاقتصاد أكثر عرضة لمخاطر تدوير الدين لأن ارتفاع سعر الفائدة يرفع نفقات خدمة الدين ويستدعي فائضا أساسيا أكبر وعندما تتعذر زيادة الفوائض الأساسي ينمو حجم الدين ويقترّب من احتمال أزمة⁽¹⁾.

عندما ينظر الدين العام من منظور الاستدامة المالية ، حيث يعتبر الدين العام محققا للاستدامة في حالة إذا تحقّق شرط القدرة على سداد الديون وكلاهما يهدف إلى استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ، لذلك فإن الاستدامة مرتبطة بتحقيق قيد الموازنة الزمني وهو الذي ينظر للدين العام من منظور الاستدامة المالية ، أي تحديد حجم الدين العام الذي لا يؤثر على القدرة المالية للحكومة على سداد هذا الدين⁽²⁾.

إن استدامة المالية أو استدامة السياسة المالية هي قدرة الدولة على تحقيق إيرادات مستقبلية صافية لها القدرة على تغطية الدين العام لسنوات سابقة ، ولضمان الاستدامة المالية ولضمان الاستدامة المالية واستمرارها لابد من توافر القدرة السياسية والاقتصادية والقانونية للحد من زيادة الإنفاق والسماح بالزيادة بمعدلات بطيئة ثم إيجاد مصادر للإيرادات أو رفع معدل الإيرادات المالية بمعنى أن الاستدامة المالية مشروطة بعدم تجاوز النفقات للإيرادات في الأجل الطويل مع الأخذ بالاعتبار الزمن والقيمة الزمنية للنقود عند مقارنة فوائض في المستقبل لتسديد الديون القائمة حاليا ، أما استدامة الدين العام تهدف إلى زيادة قدرة الدولة على تمويل برامج السياسة المالية وبالتالي فإن استدامة الدين العام يعكس مدى السيولة المالية وقدرة الدولة على التكيف ، إن استدامة الدين العام والاستدامة المالية وجهان لعملة واحدة ، وإن الهدف منهما قدرة الدولة على تحمل وتسديد ديونها دون تعثر ، وكذلك يهدفان إلى استقرار الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي واستقرار الاقتصاد الكلي وخروجه من آثار الصدمات الخارجية⁽³⁾.

تكمن استدامة الدين العام في القدرة على خدمة الدين دون الحاجة إلى تعديلات كبيرة في الإيرادات أو النفقات العامة زيادة على عدم وجود تراكم متزايد أو أعباء الدين⁽⁴⁾.

¹ - احمد ابراهيم علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العدد46، 2015، ص10.

² - هيثم العبيبي اسماعيل، احمد حامد جمعة هذال، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي 2005-2015، المجلة العراقية، المجلد 25، العدد 113، العراق، 2019.

³ - مصطفى سعد مهدي السرحان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁴ -Sepastian becker publicdebt in 2020. A sustainab ilityana lysts for dm and en economies. Deutsche bank research. March 24 2010. Germany. P 1.

تتجسد استدامة المالية أيضا في قدرة الدولة المدينة على المواصلة في خدمة ديونها دون الاضطرار لإجراء تصحيح أو تعديل كبير قد يكون صعب التنفيذ يمس سياسات تعبئة الإيرادات مثل زيادة العبء الضريبي ، أو يمس سياسة الإنفاق العمومي والوضعية الاجتماعية مثل سياسة التقشف⁽¹⁾.

يعد الدين العام محققا للاستدامة المالية عند تحقق شرط القدرة على سداد الديون ، ولكي يتحقق هذا الشرط ينبغي أن يكون هناك فائض أولي للموازنة في المستقبل يكفي لسداد هذا الدين سواء قيمة الدين الأصلي أو الفوائد المترتبة عليه ، أما عدم الاستدامة فهي الحال الذي يتراكم فيه الدين إلى أجل غير مسمى بمعدل أسرع من قدرة الدولة على خدمته⁽²⁾.

عموما لا بد من الإشارة إلى أن الاستدامة المالية مرتبطة بمفهومين أساسيين لهما اتجاهات مختلفة في تحليل واستدامة السياسة المالية وهما الضرائب والدين العام ، وأن هذين المفهومين لهما تأثير قوي على الاستدامة المالية ، لأن الضرائب والدين العام يمثلان إيرادات مهمة لرفض عجز الموازنة الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على الاستدامة المالية في الأجل الطويل⁽³⁾.

الفرع الثاني: مؤشرات استدامة الدين العام

أصبحت استدامة الدين العام من أكثر المواضيع جدلا ، لأنها تعبر عن التحديات التي يمكن أن تواجهها المالية العامة نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين العام نتيجة الإفراط في الإنفاق العام ، مما يؤدي إلى تفاقم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال المستقبلية وبالتالي تحمل أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها⁽⁴⁾.

ولقياس استدامة الدين العام فإنه غالبا ما يتم اقتراض مستويات استرشاديه كمؤشرات قياسية وتسمى هذه المؤشرات بالمؤشرات ما بعد الحدوث لأنها تعتمد على معطيات التي تم وقوعها فعلا ، تساعد هذه المؤشرات على اكتشاف المخاطر للدين العام ومن ثم المساعدة في إدارتها وذلك لتحليل وتقييم استدامة الدين العام لأي دولة.

¹ - فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² - مالك عبد الرحيم محمد أحمد، هيثم العيبي اسماعيل، تحليل استدامة الدين العام الداخلي في العراق (2003/2017)، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 23، بغداد، 2020، ص 5.

³ - مصطفى سعد مهدي السرحان، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁴ - عبد المحسن الطائي، مهند عزيز محمد الشلال، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر، الأردن) (1990 - 2011)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، عدد 17، ص 3.

1- مؤشر نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام (DEBI / GDP): وهو مؤشر يقيس نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعكس نسبة الموارد الاجمالية المتاحة لخدمة الديون عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات⁽¹⁾.

يعد من مؤشرات التدفق والذي يعبر عن مدى خطورة الدين العام من خلال ربطه بالمتغير المتدفق الأهم في الاقتصاد (GDP) وهو معبر دقيق عن قدرة الموارد التي يحققها الاقتصاد على الإيفاء بديونه وأن الارتفاع في قيمة هذا المؤشر تدل على أن معدلات نمو الدين أكبر من معدلات الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

إن النسبة التي حددها الإتحاد الأوروبي تكون (60%) من الناتج المحلي الإجمالي لكن يجب أن تكون أقل مما هي عليه في البلدان النامية لأن زيادة هذه النسبة تؤدي إلى آثار اقتصادية سلبية وأن تجاوز هذه النسبة يعتبر مؤشرا على دخول الدولة في أزمة مديونية نتيجة انخفاض في الموارد الاقتصادية والمالية في هذه البلدان⁽³⁾.

وواقع الأمر أن مثل هذه النسب تمثل نسبا تحكومية أو استرشادية حول النسب المعقولة للدين إلى الناتج ، ذلك أنه لا يوجد أساس لمثل هذه القيم في النظرية الاقتصادية كما أنه من الناحية العملية قد تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات أقل من 60 في المائة ، ومع ذلك تنخفض درجة استدامة الدين العام في الدولة على نحو كبير ، بينما قد ترتفع النسبة هم 60 في المائة في دولة أخرى ، ومع ذلك تظل استدامة الدين في هذه الدولة موثوق بها إلى حد كبير⁽⁴⁾.

في بعض الدول العربية لا يسمح القانون أن تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج أكثر من 40% فيما يجب ألا تزيد عن 60% في دول الإتحاد الأوروبي حسب اتفاقية (ماستريخت) وعموما يحقق الدين العام الاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين إلى الناتج تتسم بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي⁽⁵⁾.

¹ - سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل العربي، ط 1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 104.

² - العارم عيساني، بوسيكى حليلة، اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل (دراسة قياسية)، مجلة جزائرية اقتصادية، مجلد 4، عدد 62، الجزائر، 2020، ص 120.

³ - رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، ط 1، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000، ص 141.

⁴ - محمد ابراهيم السقا، مرجع سبق ذكره، ص 15

⁵ - قيس مهدي حسن، سعدون رشيد خضر، مرجع سبق ذكره، ص 206.

2- **مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات:** يقيس هذا المؤشر مستوى الدين الخارجي كنسبة مئوية يؤلفها تصدير السلع والخدمات ، وتظهر درجة ثقل العبء على التصدير أو على القدرة على توفير العملات ، ويجب أن ستعمل هذا المؤشر برفقة خدمة الدين كنسبة مئوية للتصدير ، وتتم هكذا مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل العملات⁽¹⁾.

يستخدم هذا المؤشر في معرفة قدرة الاقتصاد على مواجهة مخاطر الملاءة المالية ، ويظهر عبء الدين الخارجي على موارد التصدير (العملات الأجنبية)⁽²⁾.

إن نسبة الدين إلى الصادرات تشير إلى مدى وفرة إيرادات النقد الأجنبي للاقتصاد ، وهو مقياس ربما يكون مهما عندما يتعلق الأمر باستدامة الدين الخارجي للدولة المقوم بالعملات الأجنبية⁽³⁾.

3- **مؤشر الاحتياطي الدولي إلى الدين الخارجي:** يبين هذا المؤشر العلاقة بين الرصيد من العملات الأجنبية والمطلوبات الخارجية ومعرفة مقدار النسبة المئوية لحجم الإحتياطيات المتراكمة والتي هي الأساس في تحديد عديد السنوات اللازمة لتسديد الدين الخارجي⁽⁴⁾ ، يعني هذا المؤشر رصيد الدولة من العملات وغالبا ما يستعمل هذا المؤشر برفقة الدين الخارجي كنسبة مئوية سرعة تراكم الإحتياطيات وفي مثل هذا الحال يقصد بذلك السنوات المطلوبة لتسديد الدين الخارجي بسرعة تساوي سرعة التراكم⁽⁵⁾.

4- **مؤشر خدمة الدين إلى الدخل القومي وإلى الصادرات:** تعتبر الدولة ذات مديونية شديدة الحساسية إذا بلغ معدل هذين المؤشرين ما يعرف بالقيمة الحرجة ، وتمثل هذه القيمة بتجاوز مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات (220%) ، أو إذا تجاوز مؤشر خدمة الدين إلى الدخل القومي (80%) ، وتصنف الدولة ذات المديونية المتوسطة إذا وصل المؤشرين إلى ثلاث أخماس القيمة الحرجة أي ما يعادل (48%) كمؤشر الدخل القومي أو (132%) لمؤشر الصادرات ، أما إذا كان معدل المؤشرين أقل من ثلاث أخماس القيمة الحرجة فتصنف الدولة ذات مديونية بسيطة ، وحتى يعكس حجم المديونية إلى مستوى التنمية الذي وصلته أي دولة فإنه تم ربط مؤشرات المديونية مع حصة الفرد من الدخل القومي تبعا للمعايير المعتمدة من طرف البنك المركزي كما هو ملخص في الجدول التالي:⁽⁶⁾.

¹ - هيثم العبيبي اسماعيل، أحمد حامد جمعة هذال، مرجع سبق ذكره، ص 369.

² - العارم عيساني، بوسيكى حليلة، مرجع سبق ذكره، ص 595.

³ - محمد ابراهيم السقا، مرجع سبق ذكره.

⁴ - العارم عيساني، بوسيكى حليلة، مرجع سبق ذكره، ص 596.

⁵ - الانتوساي، (منظمة تابعة للأمم المتحدة)، مؤشرات الدين العام، 2010، ص 13.

⁶ - هيثم العبيبي، أسماعيل أحمد حامد جمعة هذال، مرجع سبق ذكره، ص 369.

الجدول رقم (2-3): معايير تصنيف المديونية والدخل

مؤشر الصادرات أقل من مؤشر الصادرات أقل من 132% ومؤشر الدخل القومي أقل من 48%	مؤشرات الصادرات أقل من 220% وأكبر من 132% ومؤشر الدخل القومي أقل من 80% وأكبر من 98%	مؤشرات الصادرات أكبر من 220% أو مؤشر الدخل القومي أكبر من 80%	حسب حصة الفرد من الدخل القومي
دول منخفضة الدخل وذات مديونية بسيطة	دول منخفضة الدخل وذات مديونية متوسطة	دول منخفضة الدخل وذات مديونية شديدة	دول الدخل المنخفض أقل من 775 دولار
دول متوسطة الدخل وذات مديونية بسيطة	دول متوسطة الدخل وذات مديونية متوسطة	دول متوسطة الدخل وذات مديونية شديدة	دول الدخل المتوسط أكثر من 775 دولار وأقل من 9265 دولار

المصدر: الجدول من إعداد هشام العبيبي إسماعيل وأحمد حامد جمعة هذال: تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)، المجلة العراقية ، بغداد.

5- مؤشر نسبة رصيد الدين العام لإيرادات الميزانية: يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الدولة على السداد عن طريق الربط بين إيرادات الميزانية ومستوى الدين العام ، ويمكن الوصول من خلاله إلى عدد السنوات لتسديد الرصيد الإجمالي للدين العام⁽¹⁾.

قد يؤدي التناسب الثابت بين الدين العام والنتائج المحلي الإجمالي إلى نتائج مختلفة فتعكس هذه النسبة ضخامة الخطر عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل⁽²⁾.

6- مؤشر خدمة الدين العام لإيرادات الميزانية المحلية: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية ، إن خدمة الدين عبارة عن مجموع الفائدة ورأس المال⁽³⁾.

7- مؤشر القيمة الحالية لإيرادات الميزانية المحلية: يقيس هذا المؤشر التكلفة المالية لخدمة الدين بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد.

¹ - العارم عيساني، بوسيكى حليلة ، مرجع سبق ذكره، ص 596.

² - الانتوساي، مؤشرات الدين العام، مرجع سبق ذكره، ص 12

³ - نفس المرجع، ص 12

8- مؤشر نسبة الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي (PIB): يدل هذا المؤشر على درجة ثقل عبء الفوائد

الدولية ، ومن الممكن تفسيره أيضا بإمكانيات متوفرة في الدولة لمواجهة النفقات غير المنتجة.

9- مؤشر نسبة الفوائد لإيرادات الميزانية المحلية: يقيس هذا المؤشر العلاقة بين عبء الفوائد ومدى قدرة

الحكومة على تحصيل الدخل لتغطيتها⁽¹⁾.

10- مؤشر نسبة استهلاك الدين لمدفوعات الدين الخارجي: يدل هذا المؤشر على إمكانية تمويل الدين

بواسطة إصدار دين جديد من عدمه ، فإذا زادت نسبة المؤشر عن 100% لا يمكن إصدار دين جديد لتمويل

ديون سابقة.

11- مؤشر نسبة رصيد الميزانية للناتج المحلي الإجمالي: يسمح هذا المؤشر بمعرفة المقدار اللازم للزيادة

في الإيرادات أو النقصان في النفقات والوقت اللازم لضمان نسب دين العام للناتج المحلي الخام.

الجدول رقم (2-4): المستويات الدنيا لمؤشرات الدين العام

مؤشر قابلية التأثير	المنظمة الدولية لتخفيف	صندوق النقد الدولي
خدمة الدين العام	%28 - %63	%25 - %35
القيمة الحالية للدين / الدخل	%88 - %127	%200 - %200
الفائدة / الدخل	%4.6 - %6.8	%07 - %10
الدين / الناتج المحلي الإجمالي	%20 - %25	%25 - %30
الدين / الدخل	%92 - %16	%90 - %150

المصدر: الإنتوساي ، مؤشرات الدين العام منظمة تابعة للأمم المتحدة ، 2010 ، ص 14.

¹ - العارم عيساني، بوسيكى حليلة ، مرجع سبق ذكره، ص 596.

المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالاستدامة المالية

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تحدد مدى ازدهار أو تدهور اقتصاد أي دولة فهو من الأهداف الرئيسية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها بمختلف الوسائل المتوفرة لديها ، فهو من المواضيع المهمة التي تناولتها مختلف النظريات الاقتصادية على اختلاف تفسيراتها لمحددات النمو الاقتصادي ، وبالرغم من هذا التباين يبقى النمو الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية والهدف الأكبر لأي اقتصاد في العالم للوصول إلى نمو اقتصادي مستدام ، بما يضمن استدامة الموارد الاقتصادية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

1- مفهوم النمو الاقتصادي: إن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الدخل القومي للنظام السائد خلال مدة زمنية طويلة ، وأن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تحقيق تلك الزيادة باعتبارها عملية تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تؤدي إلى انتقال من بنية اقتصادية متخلفة إلى بنية اقتصادية متقدمة⁽¹⁾.
ومعدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح منه معدل النمو السكاني⁽²⁾.
ويعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن⁽³⁾ ، ومن هذا التعريف نستنتج أن عناصر النمو الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

- تحقيق زيادة في مستوى نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة.

¹ - إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط 1، القاهرة، 2013، ص 57.

² - أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 63.

³ - سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، الاسكندرية، 2014، ص (79-80).

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المضطربة طويلة الأجل لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ الاقتصاد من الكساد ، فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مضطربة فهذا لا يعتبر نمواً اقتصادياً⁽¹⁾.

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي⁽²⁾.

وهو أيضاً عبارة عن عملية التوسع التلقائي في الاقتصاد وتقاس بمتغيرات كمية حديثة⁽³⁾.

كما يعرف النمو بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أمة عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي ما في بلد ما⁽⁴⁾.

ويعرف (سيمون كوزنتس) النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها ، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها⁽⁵⁾.

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة النسبية في الناتج المحلي الصافي⁽⁶⁾.

2- **مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:** يعتمد في قياس النشاط الاقتصادي لأي بلد والمتمثل في التغيرات الحاصلة في اقتصاد هذا البلد والمتمثلة في النمو الاقتصادي على عدة مؤشرات منها:

2-1- **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر الناتج المحلي من أهم المؤشرات التي تستعمل لقياس النمو الاقتصادي في أي دولة ، وهو يمثل القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة زمنية معينة تقدر بسنة⁽⁷⁾.

¹ - مايكل ابدجمان، الاقتصاد الملي النظرية والسياسات، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 554.

² -Chapiro, f, **macroeconomic analysis**, thomson learning, new york , 1995,p 429.

³ - مصطفى محمد مدحت، أحمد سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاستماع للطباعة والنشر. الاسكندرية، 1998، ص 40.

⁴ -- Belmokadem mustapha, **afficiencia de l appareil productif Algerien**, Tlemcen, ALGERIE, 1994, p 9..

⁵ - ميشيل تورادو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسين ومحمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 175.

⁶ - توفيق عباس السعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، عدد 26، العراق، 2010، ص 28.

⁷ - David edward connor, **the basics of economics**, grinwood publishing, USA, 2004, p 224.

ويقاس النمو الاقتصادي من خلال هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرًا بالقيمة الحقيقية ، وليس بالقيمة النقدية.

فتزايد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعني أن الاقتصاد ينمو ، أما تناقص الناتج المحلي الإجمالي فيعني أن الاقتصاد يتناقص ، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي مستقرًا معني ذلك أن الاقتصاد ساكن.

ويقاس النمو من خلال مقارنة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مع الناتج المحلي في سنوات سابقة ، يقدر الناتج المحلي بالقيمة الحقيقية لاستبعاد أثر التضخم في الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

2-2- مؤشر متوسط الدخل الحقيقي للفرد: يعني هذا المؤشر أنه يجب على النمو الاقتصادي أن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد وسبب ذلك يعود إلى أنه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارًا للنمو ، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي ، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتًا⁽²⁾.

2-3- مؤشر الدخل الوطني الكلي المتوقع: إن بعض الدول تمتلك ثروات كبيرة لم تستغل بعد ، لذلك أقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي ، خصوصًا لدى الدول التي تمتلك موارد عينية كامنة وتوفر على الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة ، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل⁽³⁾.

3- طرق قياس النمو الاقتصادي: هناك عدة طرق لقياس النمو الاقتصادي ومن بينها ما يلي:

3-1- المعادلات النقدية للنمو: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة ، ويضم هذا النوع من المقاييس كل من معادلات النمو بالأسعار الجارية ، معدلات النمو بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو بالأسعار الدولية.

¹ منصورى حاج موسى، دادن عبد الغني، دراسة علاقة سوق العمل البحريني بالنمو الاقتصادي للفترة (2003 - 2016)، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية، عدد 2، الجزائر، 2017، ص 5.

² ابراهيم رسول هاني عباس الحسناوي، أثر أسواق رأس المال في النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة)، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، 2005، ص (92-93).

³ محمد عبد العزيز عجيبة، محمد عطية ناصف، التنمية الاقتصادية. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2006، ص (89-90).

ورغم العديد من التحفظات على هذا القياس التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل بين مختلف العملات ، أو إلى إختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا ، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة إذا ما تجنبنا التحفظات السابقة.

3-2- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تقيس معدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني لقياس نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية ... إلخ.

3-3- مقارنة القوة الشرائية: يعتمد هذا المقياس على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية في بلدان أخرى⁽¹⁾.

3-4- طريقة القيمة المضافة: هي إحدى طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي ويمكن اعتماد هذه الطريقة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، وتعرف القيمة المضافة ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج⁽²⁾.

أي القيمة المضافة تحسب بالطريقة التالية:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة

3-5- طريقة الإنفاق: تحسب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق حيث يكون:

$$GDP = C + I + G + NX$$

نجمع جميع الإنفاقات لكل القطاعات المكونة للاقتصاد حيث أن:

C : النفقات على الاستهلاك.

I : الإنفاق الاستثماري.

G : النفقات الحكومية.

NX : هو صافي الصادرات أي إجمالي الصادرات مطروح منه إجمالي الواردات⁽³⁾.

¹ - تقار عبد الكريم، برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي (2001-2014)، مجلة الاقتصاد الجديدة، عدد 09، الجزائر، 2013، ص (229-230).

² -Stanley fisher et autres **Macroeconomic**, 2^{ème} Edition, Eaition Dunod, PARIS, 2002, P 68.

³ -Stephen D, williamson, **Macroeconomics**, 6Th Eol, Peafson Education, USA, 2018, P 62.

إجمالي الإنفاق يجب أن يتساوى مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي وذلك لأن عملية الإنفاق أي شراء سلع وخدمات معينة يقوم بها طرف معين مما يتولد عنه بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق نفسه الدخل⁽¹⁾.

الفرع الثاني: عناصر وخصائص النمو الاقتصادي:

1- عناصر النمو الاقتصادي: توجد ثلاثة عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وهي:

1-1- العمل: عنصر العمل يتمثل في إجمالي القوة العاملة التي يمكن إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات خاصة القوة الكفاء ، والتي تعمل على تنظيم إنتاجية عنصر العمل وبالتالي كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الانتاجية⁽²⁾ ، يمكن قياس حجم العمل بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل ، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن ، الجنس والتكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسب الإنتاج المحقق أي عدد العمال أو ساعات العمل ، ما معناه إرتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال⁽³⁾.

1-2- تراكم رأس المال: يضم رأس المال الموسع كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشري ، وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج وخدمات أخرى ، وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي ، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروعة ، فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى⁽⁴⁾.

1-3- التقدم التقني: يقصد به تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في طرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج كميات أكبر بنفس المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل ، بالإضافة إلى أنها تحل المشاكل التي تحد من الإنتاج وتسمح بإنتاج سلع جديدة ذات نوعية أحسن⁽⁵⁾.

¹ -Gregory mankiw, **Macroeconomie**, 3^{Eme} Edition, Edition De Boeck, BELGIQUE, 2003, P 21.

² بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، علي قابوسة، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية (1980-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، عدد 01، الجزائر، 2020، ص 82.

³ زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013/2014، ص (42-34).

⁴ حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2019/2014، ص 56.

⁵ بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، علي قابوسة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

1 خصائص النمو الاقتصادي⁽¹⁾:

- ✓ النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
 - ✓ النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
 - ✓ التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من النمو الاقتصادي.
 - ✓ النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية ، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها ، فإن الفجوة بين المستويات في مل منها تتسع باطراد.
 - ✓ يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل ، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
 - ✓ النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
 - ✓ يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.
- الفرع الثالث: أنواع النمو الاقتصادي:** يوجد ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي هي:

- 1- النمو التلقائي:** يقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي ودون تدخل الدولة بل ينبع ذلك من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص ، أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأسمالية⁽²⁾ ، ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية ، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد⁽³⁾.
- 2- النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات ، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته.

إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية حيث يأتي استجابة للتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية ، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي ، وما ينجم

¹ حناية عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، إدارة الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014، ص، (16-17).

² حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، ط 1، عمان، 2013، ص (134-135).

³ سمير أمين، كريمة حسين قيسبي، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، ط 2، دار ابن خلدون، بيروت، 1978، ص (43-44).

عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات ، لكن هاته الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية ، مما ينتج عنه ظاهرة النمو بلا تنمية⁽¹⁾.

3- **النمو المخطط:** يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد ، وتجلّى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية.

ويقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته ، كما يمكن الإشارة هنا إلى أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة ، وبفاعلية المتابعة والتنفيذ لما هو مسطر ومخطط⁽²⁾.

الفرع الرابع: محددات النمو الاقتصادي

إن تحديد النمو الاقتصادي يتوقف على عوامل عديدة تلعب دورا مهما في تحديده نذكر منها:

1- **رأس المال المادي:** رأس المال هو عبارة عن جميع السلع الإنتاجية المنتجة بعملية إنتاجية سابقة مثل : الآلات والموارد غير تامة الصنع التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات كما يشمل جميع الكميات المخزنة من المواد المطلوب استخدامها في الإنتاج⁽³⁾ ، يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية ، بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس ، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية⁽⁴⁾ ، إن رأس المال المادي يجعل العمال أكثر إنتاجية⁽⁵⁾.

2- **الموارد البشرية:** هو المخزون المعرفي والمواهب والمهارات الموجودة لدى الأفراد ، وذلك من خلال ما تلقوه من تعليم وتدريب ، والتي تساهم في العملية الإنتاجية وهي من متطلباتها الأساسية.

العديد من الاقتصاديين تكلموا على ضرورة دمج عامل إضافي مهم وهو رأس المال البشري خاصة بعد تبين أن هذا الأخير يلعب دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي⁽⁶⁾ ، لا يعتمد تكوين رأس المال

¹ - ولد عمري عبد الباسط، اسهام التعلم في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016/2015، ص 07.

² - نفس المرجع، ص 07.

³ - الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية: تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 81

⁴ - علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، ط 1، الأردن، 2009، ص 419.

⁵ - Paul krugman, robin wells, **Macroeconomics**, 3rd Edition, NEW YORK, 2015, p 252.

⁶ - ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 11.

البشري على التعليم والتدريس فقط بل على مقدرات الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري⁽¹⁾.

3- القوة العاملة: يعرف العمل على أنه مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

ينتج عن النمو السكاني زيادة في حجم العمالة النشطة ، حيث يعتبر العمل من العوامل التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي ، فزيادة مدخلات عملية الإنتاج من العمل نتيجة زيادة حجم العمالة النشطة ومن ثمة زيادة الحجم الساعي للعمل ، تؤدي إلى زيادة المخرجات من الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج⁽²⁾ ، إن الكفاءة والخبرة شرطان لا بد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة⁽³⁾.

4- الموارد الطبيعية: يقصد بالموارد الطبيعية كلا من: الأرض ، الغابات ، مصادر الطاقة مياه الأمطار والبحار والأنهار ، المعادن بمختلف أنواعها والنفط ... إلخ ، و باختصار هي كل مصدر منشأه الأرض سواء كان فوق الأرض أو في باطنها.

فقد اختلف الكتاب والمنظرون حول أهمية الموارد الطبيعية في عملية النمو الاقتصادي ، فهناك من يرى أنها تلعب دورا أساسيا ويربطون ذلك بتحقيق نمو في بعض الدول المتقدمة مثل : إنجلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الدول ، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق النمو رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك ، ويبرهنون على ذلك بأن هناك بعض الدول مثل : اليابان استطاعت أن تحقق التقدم والنمو رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية⁽⁴⁾ ، فالنمو الاقتصادي يعتمد على كمية ونوعية الموارد الطبيعية والتي تتمثل في مساحة الأراضي ونوعية التربة ، الثروة الغابية ، المعادن ، المناخ الجيد ، ... إلخ⁽⁵⁾.

5- التقدم التكنولوجي: ويتكون من مجموعة من المعارف العلمية التي قد تكون منتظمة في السلع الرأسمالية كالألات والمعدات ، كما قد تكون منتظمة في الجانب البشري في شكل كفاءات ومهارات ملازمة للأفراد ولا

¹ - مصطفى يوسف الحاني، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 364.

² - ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ - فارس رشيد البياتي، مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية، سياسيا في الوطن العربي، دار السواقي العملية للنشر، 2015، ص 60.

⁴ - بن سليمان بن يحي، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018/2019، ص 61.

⁵ - Alok gaya, Vidu la goyal, **business environment**, v.k.INDIA enterprises, New Delhi ? 2010, p 199.

تفصل عنهم⁽¹⁾، وقد أصبحت الاقتصاديات التي تعتمد على المعرفة تتمتع بميزة تنافسية كبيرة في الأسواق العالمية وأصبح تصدير السلع ذات التقنيات العالية هو القطاع المحرك للنمو الاقتصادي⁽²⁾.

لما كبت التقدم التكنولوجي لابتد من توفر مستوى متقدم لنوعية العمل البشري وهذا يتطلب إنفاقا على تدريب القوى العاملة في بعض الجوانب بمقدار يزيد على ما يخصص لوسائل الإنتاج الأخرى، ومن هنا أصبح التعليم فرعا أساسيا من فروع الاقتصاد⁽³⁾، ولتحقيق التقدم التكنولوجي يتطلب في الأساس الاستثمار في مجال البحث والتطوير من خلال تخصيص أغلفة مالية لهذا الغرض مع ضرورة العمل على تدعيم هذه الاستثمارات المالية بما تحتاجه من رأس مال بشري مؤهل⁽⁴⁾.

الفرع الخامس: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

1- تعريف التنمية الاقتصادية: يوجد العديد من التعاريف للتنمية الاقتصادية لأنه لا يوجد تعريف محددة لها وفي ما يلي نستعرض بعض التعاريف للتنمية الاقتصادية:

- يعرف الدكتور حسين زكي الخولي في كتابه "الإرشاد الزراعي" التنمية الاقتصادية على أنها عبارة عن (عملية اقتصادية اجتماعية تستهدف زيادة الناتج من السلع والخدمات عن طريق تظافر عوامل الإنتاج من موارد ورأس مال وعمل وتنظيم بحيث تسمح في النهاية بزيادة رأس المال لكل فرد في المجتمع)⁽⁵⁾.
- ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع⁽⁶⁾.

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 142.

² شريط كمال، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص 66.

³ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية: دراسة مقارنة خلال (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر. 2013/2014، ص 81.

⁴ فريدريك نيتشه، تعريب: علي أبو عيشة، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002، ص 54.

⁵ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية: اجتماعيا- ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 126.

⁶ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007، ص 336.

- ويختلف مفهوم النمو الاقتصادي عن مفهوم التنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية تنطبق على التغيرات التي تحدث في الدول النامية ، بالرغم من أن النمو جزء من عملية التنمية ، أي أنه أحد العناصر الأساسية لها لكنه يعكس فقط التطورات الحاصلة في الاقتصاد المتقدم⁽¹⁾.
- كما يمكن أن نعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا وشمولا من مفهوم النمو الاقتصادي فالتنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشمل تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات ، بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وإبادة الفقر المطلق⁽²⁾.
- عرف (غيث عارف) التنمية الاقتصادية بأنها تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية ، تتم من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها⁽³⁾.
- 2- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: إن مصطلحي التنمية والنمو الاقتصادي كلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة ، لكنه هناك فروقات أساسية فيما بينهما ، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطربة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... إلخ ، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى الناتج القومي الإجمالي حدوث تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية وفي التشريعات والأنظمة⁽⁴⁾.
- النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة ، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة والتي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
- النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة بينما التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
- النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية ، ولكن التنمية تطلق على البلاد والمجتمعات المتخلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.

¹ محمد هاني قنديل، السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الصين، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2009، ص 37.

² ايمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 336.

³ محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص 15.

⁴ جنابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 37-38).

- التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة ، لكن النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.
- يغلب على النمو التغير الكمي بينما يغلب على التنمية التغير الكيفي⁽¹⁾.
- بإعتبار النمو مقدار كمي فإنه قابل للقياس بإمكانه وصف التوسع في العناصر الاقتصادية مثل : القوى العاملة ، رأس المال ، حجم الاستهلاك ، التبادل التجاري بصفة موضوعية أما التنمية الاقتصادية فيمكن استخدامها في وصف المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي مثل : التغيرات في تقنيات الإنتاج أو السلوكيات الاجتماعية ، مثل هذه التغيرات التي قد تحقق النمو الاقتصادي ، فهذه التغيرات أو مثيلاتها قد تحقق النمو الاقتصادي⁽²⁾. ومن خلال الجدول الآتي يمكن التفريق بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (02-05): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق أبعاد لأنه يشير فقط إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو زيادة في تدفق السلع والخدمات في الاقتصاد	التنمية الاقتصادية هي مفهوم واسع متعدد الأبعاد لأنها تشمل الزيادة في الرفاهية للمجتمع، التغيرات الهيكلية المؤسساتية والتقنية في الاقتصاد، وهذا إلى جانب الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي حيث يتعلق بمعدل نصيب الفرد من الانتاج أو معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي	التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي ونوعي في آن واحد حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وعذا إلى جانب الزيادة في معدل نصيب الفرد من الانتاج.
النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغيير مستمر ومنتظم على المدى الطويل والذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار والسكان.	التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تغير متقطع وعفوي في حالة الثبات والذي يغير ويزيح حالة التوازن الموجودة سابقا.

¹ - صليحة مقاوسي، هند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني حول

الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص 04

² -Salah Wahab, John J. Pigran ; **Tourism and sustainability ; Policy Considerations ; In Salah Wahab and John J. Pigran (Eds) : Tourism, Development and growth ; The challenge of sustainability ; Routledge ; London And New York ; 2005 ; P 254.**

يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطوير وتنمية جميع مواردها الطبيعية والبشرية والتي تحتاج إلى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل لهذه الموارد.	التنمية الاقتصادية هي مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج إلى تحقيق حالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة أو غير المستخدمة، إضافة إلى ضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.
--	---

المصدر: معطا الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 113.

المطلب الثاني: أهم النظريات ونماذج قياس النمو الاقتصادي

لقد اهتم الكثير من الاقتصاديين بقضية النمو الاقتصادي باعتباره الأهم من بين مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن الأداء الاقتصادي، وترجم هذا الاهتمام بهذا المتغير من طرف الاقتصاديين بجعله ضمن إطار نظري من خلال نظريات اقتصادية، وذلك لإعطاء تفسيرات مختلفة تصب كلها في نطاق واحد وهو النمو الاقتصادي المتوازن على المدى المتوسط والطويل أي النمو الاقتصادي المتوازن.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

ارتبط التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي بجملة من الفرضيات التي وضعها أنصار هذا الفكر الاقتصادي من بينها:

- الملكية الخاصة والمنافسة التامة.
- عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.
- الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج.
- الربح هو الحافز على الاستثمار.
- تراكم رأس المال يعني تغير الانتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- من أنصار هذه النظرية: آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس، كارل ماركس.

1- آدم سميث⁽¹⁾: آدم سميث يعد من أبرز أنصار المدرسة الكلاسيكية حيث ركز على الحرية الاقتصادية، تطرق آدم سميث من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم سنة 1776 إلى تحليل النمو الاقتصادي ووضع نقطة بداية نظرية النمو الاقتصادي تبدأ بقبول ظاهرة تقسيم العمل التي تحسن إنتاجية القوة العاملة، ويرى آدم سميث أن

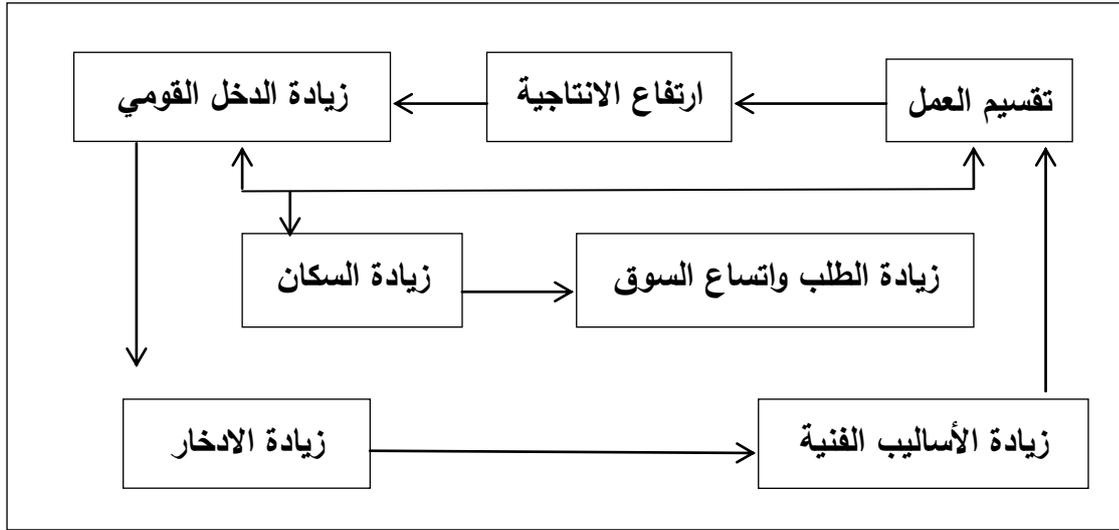
¹ - آدم سميث: ولد عام 1723 باسكتلندا وتوفي العام 1790 له عدة مؤلفات في مجال الاقتصاد ومن أهم مؤلفاته كتاب ثروة الأمم سنة 1776م.

العمل هو المعيار الوحيد كمحدد ومقياس للقيمة، كما يفرق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، ويركز على مفهوم القيمة التبادلية أو ما يسميه بالسعر الطبيعي للسلعة⁽¹⁾، ويوضح آدم سميث أنه للتوسع في تقسيم العمل لابد من تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإدخار الفردي⁽²⁾.

كما أكد سميث على أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فكون السوق ضيقة لن يسمح بتوزيع الانتاج المتزايد الناتج عن تقسيم العمل، بينما يؤدي توسيعه إلى خلق امكانيات جديدة لتقسيم العمل، مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسيم العمل وتوسيع السوق ورفع الانتاجية، وهو ما يوصل الاقتصاد إلى حالة الدعم الذاتي⁽³⁾.

إن نظرة آدم سميث للنمو الاقتصادي وتنبؤه بحدوث الكساد الاقتصادي كانت قاهرة والسبب في ذلك يعود إلى أن آدم سميث اهتم في تحليله على جانب وحيد وهو جانب العرض والمتمثل في المنتجين، ولم يتكلم على الطلب والدور الذي يلعبه في تحفيز المنتجين على زيادة الاستثمار⁽⁴⁾.

الشكل رقم (02-01): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: ملاحسو بلال، أثر التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016/2015، ص 72.

¹ عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط 1، دار مكتبة العامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 328.

² بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 - 2006، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية،

³ هونتيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 371.

⁴ بسري فاروق داود بطرس، عوامل النمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل في الفترة (1990-2004)، قسم الاقتصاد، مصر، 2011، ص (18-19).

2- **دافيد ريكاردو**⁽¹⁾: قام دافيد ريكاردو بإعطاء مسببات الركود أي النمو الصفري من خلال توضيح ظهور وانتشار الركود، والتي يرى بأنها ليست بسبب القطاع الصناعي بل نتيجة انخفاض المردودية في القطاع الزراعي، فنوعية الأراضي مختلفة وهناك زيادة مستمرة في أسعار المواد الغذائية الناجمة عن زيادة النمو الاقتصادي، وهو ما يؤدي حتما إلى زيادة الربح في الأراضي ذات الجودة العالية، وبالتالي التوجه إلى الأراضي الأقل خصوبة، وهو ما يؤثر على نصيب الرأسماليين والعمال على حد سواء فتتخفص معدلات الأرباح ومستويات الأجور لتصل إلى الحد الطبيعي، وبما أن الأرباح هي مصدر تراكم رأس المال فإنه يتناقص لتقترب معدلات الربح من الصفر وبالتالي تسود حالة من الركود في البلد⁽¹⁾.

اهتم ريكاردو أيضا بالعوامل غير الاقتصادية في قضية النمو الاقتصادي فركز على الجوانب الثقافية والسياسية والأجهزة التنظيمية في الدولة، كما ركز ريكاردو على حرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية⁽²⁾.

قسم دافيد ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة فئات اجتماعية التي تمثل ثلاثة أنواع من الدخل وهي:

- **الرأسماليون**: أكد ريكاردو بأن هذه الفئة هي الأكثر مساهمة في عملية النمو الاقتصادي.
- **ملاك الأراضي**: يحصلون على دخولهم عن طريق الربح.
- **المزارعون**: يعتمدون على الأجور

وبذلك قسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاثة أقسام هي: أرباح الرأسماليين، أجور العمال، ربح القطاع.

3- **توماس مالتوس**⁽³⁾: اشتهر مالتوس بأبحاثه حول موضوع السكان وعلاقة النمو السكاني بالنمو الاقتصادي، ويرى مالتوس أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الانسانية وبين قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة. وكان مالتوس آرائه المشهورة في موضوع النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية عبر نظريته حول السكان المعروفة باسمه (نظرية مالتس للسكان)، حيث يرى مالتوس أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية بينما

¹ بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص 55.

² مسعود رحمان، أثر التجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي وإمكانية استفادة الجزائر من التجربة الفرنسية، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018/2019، ص 13.

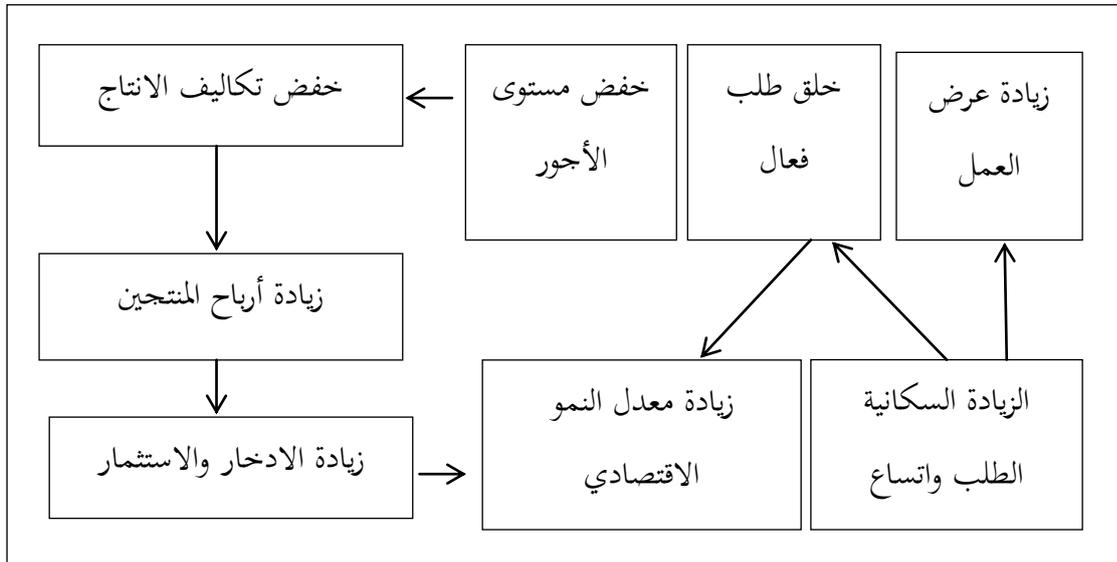
³ توماس روبرت مالتوس (1766-1884): باحث اقتصادي وناشط سياسي اهتم بالسكان والفقراء في بريطانيا.

لا تزيد موارد الثروة بمتوالية عددية، ومنه فإن الفقر والتخلف سيكونان النتيجة الحتمية في حالة ما إذا كان تزايد السكان يفوق الزيادة في موارد الثروة.

وتنص هذه النظرية "أن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة)، في حين لا يتزايد انتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة⁽¹⁾، أن زيادة النمو السكاني تقف عائقا أمام تراكم رؤوس الأموال وهذا ما يعيق عملية النمو الاقتصادي، ويشترط مالتوس توافر العوامل الثلاثة لزيادة الكميات المنتجة من السلع وهي:

- زيادة التجميع الرأسمالي في يد الرأسماليين المجددين المكافحين.
- خصوبة الأراضي الزراعية.
- الاختراعات العلمية والآلية التي دأب المجتمع على خلقها لمعاونة معاهده وجماعته وعلمائه المتخصصين.
- التشابك بين القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن "النمو المتوازن" ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، فكل قطاع يمثل سوقا للقطاع الآخر، وفشل قطاع في النمو سيمثل اختناقا للقطاع الآخر⁽²⁾.

الشكل رقم (02-02): نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي

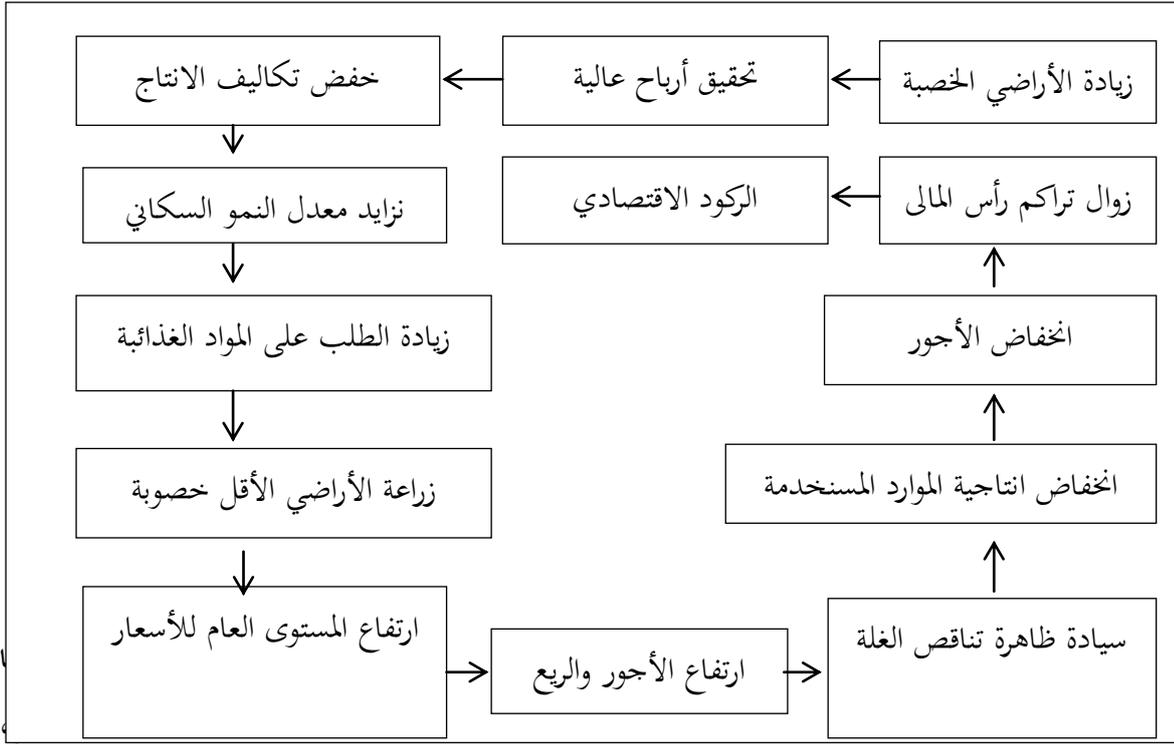


المصدر: بودخدج كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي براهيم، الجزائر، ص 96.

¹ - ملاحسو بلال، مرجع سبق ذكره، ص 02.

² - كبير مولود، الإدخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص 120.

الشكل رقم (02-03): نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي



الجزائر، 2014/2015، ص 133.

طالب مالتوس بالاعتناء بالقطاعات الزراعي والصناعي وذلك من خلال استثمار رأس المال في كلا من القطاعين ونادى بضرورة تقديم القطاعين معا دون تمييز بينهما.

4- كارل ماركس: جاءت أفكار كارل ماركس لتطرح لأول مرة نموذجا حول النمو الاقتصادي عبر مخطط إعادة الانتاج الموسع، فاعتبر أن النمو محدود بأسلوب الانتاج الرأسمالي والذي يترتب عنه اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، ومرد ذلك الأزمات المتواترة الملازمة لفائض الانتاج والاضطرابات الاجتماعية التي تخلقها العلاقة العكسية بين رأس المال والعمل⁽¹⁾.

يمثل كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانتهاء الرأسمالية وصعود الاشتراكية، حب النموذج الماركسي للنمو الاقتصادي، تميل الاقتصاديات الرأسمالية إلى النمو والازدهار مع زيادة تراكم رأس المال، ولكن في المقابل لا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد، فإنها هو أمر حتمي لا مفر منه، بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الانتاج "over production" والاضطراب الاجتماعي، وفي نهاية الأمر فإن النظام الرأسمالي يتم استبداله بالنظام الاشتراكي⁽²⁾، لكن تنبؤاته بخصوص انهيار نظام الرأسمالية لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجر

¹ - مسعود دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² - معطاه الله آمال، مرجع سبق ذكره، ص 136.

النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعرف الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العمل مما يمكن تحقيقها باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله ماركس⁽¹⁾.

النظرية الكينزية: اهتم كينز⁽²⁾. بالاقتصاد الكلي وعلى اعتبار أن كينز عايش فترة الكساد العالمي (1929-1933) وحدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي، ومن خلال معطيات تلك الفترة وضع كينز نظريته المشهورة في العمالة لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي وذلك عام 1936⁽³⁾، يعتبر كينز من أهم الاقتصاديين في القرن العشرين، والذي أصبح أسلوبه وفكره منهجا في الفكر الاقتصادي وقد حدد من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه لطريق النمو الاقتصادي، ونتيجة لمعايشة كينز لفترة الكساد الكبير التي مرت بها الدول المتقدمة ساعد ذلك رفض أفكارا كثيرة للكلاسيك من أهمها قانون ساي (للأسواق)، ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، ووضع كينز كتابه "القيم النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" وذلك لمعالجة النظام الرأسمالي، فالنظرية الكينزية دراسة علمية متعمقة في كيفية اصلاح الجهاز الرأسمالي الضخم، وخاصة في كيفية استيعاب ما سبق طرده من عمالة وجاءت تحليلات كينز متمثلة في سياسات وأدوات اقتصادية أكثر منها نظرية النمو، وهذه السياسات والأدوات هي ذاتها التي استخدمها العلماء فيما بعد وأطلق عليهم الكينزيون وصاغوا نظريتهم عليها في النمو الاقتصادي.

وتعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية هي بداية الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي بصورة حديثة، ويعود ذلك إلى عاملين هما:

- أن الاهتمام الجديد بالنمو الاقتصادي كان ناتجا من الثورة الكينزية في نظرية الدخل.
 - أن الاقتصاديين أصبحوا أكثر وعيا لحصول الفقر على المستوى خارج أوروبا وأمريكا الشمالية.
- كان اعمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي⁽⁴⁾.

¹ - عدة أسماء، أثر الانفاق على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة وهران 2، 2016، ص 74.

² - جون مينار كينز (بارون كينز الأول 1883-1946) اقتصادي انجليزي ساهمت أفكاره في تغيير جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي.

³ - بن قانة محمد اسماعيل، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج واستراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 23.

⁴ - كبير مولود، مرجع سبق ذكره، ص (125-126).

- أكد كينز بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، ليس عند مستوى الاستخدام الكامل الذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل في جانب الطلب الفعال، واعتبر أن نقصان الطلب هو أساس المشكلة وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل، وأن دالة الانتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم⁽¹⁾.

- إن كينز في تحليله الاقتصادي اهتم بكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي واعتبر أن النمو الاقتصادي يعتمد على حجم العمل المستخدم على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات انتاجية غير مستغلة، لهذا السبب اهتم كينز بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة⁽²⁾.

5- نظرية الكينزيون الجدد (نموذج هارود-دومار في النمو الاقتصادي): إن الاهتمام الحديث بدراسة نظرية النمو يبدأ من خلال نموذج هارود - دومار حيث يستند هذا النموذج على تجارب النمو في الدول المتقدمة، وقد حاول شرح متطلبات النمو المستقر في هذه الدول، قام كل من HAROD - DOMAR بصياغة تمديد ديناميكي لتحليلات التوازن الكينزية "الستاتيكية"، حيث حاولا استخراج معدل نمو الدخل الذي من شأنه أن يفر ديناميكية في مسار التوازن من فترة لأخرى، وعلى الرغم من أن نموذجي HAROD-DOMAR يختلفان في التفاصيل إلا أنهما يؤديان إلى نتائج متماثلة، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن الاستثمار يمثل السبب الرئيسي للنمو المستقر، فعملية الاستثمار تساهم في توليد الدخل وترفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد، ويؤكد نموذج هارود - دومار بأنه من أجل الحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والانتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الانتاجية لمخزون رأس المال⁽³⁾.

افتراضات نموذج HAROD - DOMAR: يستند هذا النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

- هناك مستوى توازن الاستخدام الأولي للدخل والذي قد تم تحقيقه بالفعل.

- هناك اقتصاد حر دون أي تدخل من قبل الدولة.

¹- بن سليمان يحي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

²- عبد العزيز طيب، تطوير مقارنة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تركيا، 2013، ص 03.

³- معطاه آمل، مرجع سبق ذكره، ص (151-152).

- النظام الاقتصادي هو نظام مغلق أي لا توجد تجارة خارجية.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال (نسبة مخزون رأس المال إلى الناتج: K/Y) هما ثابتين.
- ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار الفائدة.

المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بتحقيق الاستدامة المالية:

إن مبدأ استقرار النمو الاقتصادي هو مطلب كل دولة تطمح إلى استدامة نموها الاقتصادي على مدى فترات طويلة من الزمن.

فتحقيق النمو المستدام هو أحد البنود الرئيسية لمعاهدة الاستقرار والنمو للاقتصاد الأوربي (SGP) التي وضعت حدود للعجز والدين العام، والتي ألزمت بها دول منطقة اليورو وذلك لتحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النمو المستديم

1- **تعريف النمو المستديم:** عرفت لجنة النمو والتنمية النمو المستديم بأنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر، ولاحظت أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل هذه الاقتصادات لمضاعفة حجم اقتصادها تقريبا في كل عقد من الزمن.

يوجد ثلاثة عشرة اقتصادا حقق بالفعل النمو المستديم، وهناك من رأى أن هذه الحالات عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها ولا يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يبين احتمال انضمام اقتصادات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب.

فعندما نمت اليابان على وتيرة النمو المستديم رأى البعض بأنها حالة خاصة مدفوعة برغبة اليابان في استعادة عافيتها بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما لحقت بها كل من هونغ كونغ (الصين)، تايوان (الصين)، سنغافورة وكوريا تم اعتبارها بلدان صغيرة جدا، وعندما تفوقت الصين (يعتبر الاقتصاد الوحيد الذي حافظ على النمو المستديم إلى غاية سنة 2010) إلى جانب بلدان أخرى من افريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الناشئة، تأكدت كل الاقتصادات بأن بإمكانها تحقيق النمو المستديم في المدى الطويل إلا أن الأمر يتطلب تشخيص عوامل نجاح هذه البلدان باعتبارها نماذج يمكن محاكاتها.

ورغم أن الدول الآسيوية تمثل أكثر من ثلاثة أرباع على هذه الحالات إلا أنها تضم بلدان نامية مختلفة، أي أن هذه الحالات تتسم بتنوع ملحوظ، وأن لخص هذه البلدان غنية بالموارد الطبيعية (بوتسوانا، البرازيل،

اندونيسيا، ماليزيا، عمان، وتايلاندا، كما تتضمن هذه العينة بلدين أحدهما يزيد عدد سكانه كثيرا عن مليار نسمة "الصين"، وآخر يقل عدد سكانه عن نصف مليون نسمة "مالطا".

تختلف عوامل نجاح هذه الاقتصادات، فهناك ستة اقتصادات حققت مستويات للدخل الفردي تساوي تلك التي حققتها بعض الدول المتقدمة لسنة 2005، إلا أن أغلبها تراجعت فيها معدلات النمو خاصة الدول ذات الدخل المتوسط، وأبرز مثال على ذلك البرازيل حيث تضائل نموها الاقتصادي بعد حدوث صدمة البترول الثانية سنة 1979.

وتتباين اقتصادات النمو المستدام من حيث خصائصها المميزة، فيمكن الاستفادة من مسارات نموها باعتبار أن هذه الحالات قابلة للمحاكاة في دول أخرى، وهو ما سلكه صانعو السياسات في هذه الدول حتى حققوا معدلات مستدامة للنمو الاقتصادي⁽¹⁾.

يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات من تعريف النمو المستدام هي:

- يتميز النمو المستدام بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستمرارها لمدة زمنية أطول تفوق العقدين من الزمن.
- ان تحقيق معدل نمو 7% سنويا ومتواصل على مدى ربع قرن أصبح أمرا ممكنا في النصف الثاني من القرن العشرين لأن الاقتصادات العالمية أصبحت أكثر انفتاحا ونسمح للاقتصادات سريعة النمو باستيراد التقنيات والأفكار والمعرفة الفنية من باقي دول العالم⁽²⁾.
- كما يعني النمو المستدام تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية، والمحافظة على توازن البيئة من ناحية أخرى، أي مقابلة الاحتياجات للأجيال الحاضرة بدون تعريض احتياجات الأجيال المستقبلية للخطر، ويتحقق ذلك ففك إذا كان المخزون من الأصول الرأسمالية يظل ثابتا أو يزداد مع الزمن.
- وهناك بعض المفاهيم الاقتصادية للنمو المستدام تركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية من خلال "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها"، وفي مفهوم آخر "استعمال موارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"، أي يجب أن يدار

¹- طيبة عبد العزيز، أثر الأثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم -دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990 - 2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012، ص (88-89).

²- طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 89.

النظام الاقتصادي بالشكل الذي يحقق الانتفاع من الموارد الطبيعية والمحافظة على قاعدو الأصول المادية وتحسينها⁽¹⁾.

الجدول رقم (02-06): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لبعض اقتصادات النمو المستدم (الوحدة %):

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
9.6	10.5	12.6	13.5	14.2	9.2	3.8	الصين
7.1	8.9	8.6	5.8	5.1	9.1	9.5	كوريا الشمالية
6.2	5.1	3.6	2.0	3.0	7.5	7.2	بوتسوانا
7.5	7.9	6.9	5.0	2.4	1.7	5.9	الهند
9.3	9.5	8.8	8.1	8.6	6.0	4.9	فيتنام
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
10.0	8.0	7.5	8.0	7.1	7.8	8.8	الصين
2.8	6.3	3.1	9.3	10.9	6.7	5.5	كوريا الشمالية
6.3	2.6	4.9	8.6	6.3	5.9	4.9	بوتسوانا
6.9	4.7	4.2	5.4	6.7	5.8	5.6	الهند
7.3	5.8	5.0	5.5	4.2	3.5	8.8	فيتنام
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
10.3	9.2	9.6	14.2	12.7	11.3	10.1	الصين
6.2	0.3	2.3	5.1	5.2	4.0	4.6	كوريا الشمالية
7.2	-4.9	3.0	4.8	5.1	1.6	6.0	بوتسوانا
10.1	6.8	6.2	10.0	9.5	9.0	7.6	الهند
6.8	5.3	6.3	8.5	8.2	8.4	7.8	فيتنام

المصدر: طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 90.

¹ - ابتسام علي حسين، اسراء سعيد صالح، فيان عبد الرحمان، دور البحث العلمي والابتكار المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: تجارب دولية مختارة، مجلة التنمية الاقتصادية، مجلد 6، عدد 1، العراق، 2021، ص 37.

- تدل هذه الحالات على امكانية تحقيق النمو المستدام واحتمال تكرارها في العديد من الاقتصادات في المستقبل، فتحقيق نمو مستدام ايس أمرا مستحيلا وإنما يتطلب الأمر البحث عن الاستراتيجيات التي مكنت هذه الدول من تحقيقه.
 - لا يتحقق النمو المستدام تلقائيا لأنه يتطلب التزام طويل الأجل من جانب صانعي السياسات الاقتصادية ومن القيادات السياسية بحيث يتم متابعة هذا الالتزام بشكل دائم وبأسلوب تفكير عملي ويتسم بالمرونة.
 - ان تحقيق النمو المستدام ليس أمرا سهلا، فلو كان الأمر كذلك لكانت حالات النجاح كثيرة، فتسعى بعض الاقتصادات من أجل الانطلاق في النمو والبعض الآخر يخفق في ذلك، وفي المقابل تنمو اقتصادات أخرى بسرعة ولكن مستوى نموها يتوقف عند حد معين.
 - ان النمو المستدام ليس غاية في حد ذاته ولكنه يساعد في تحقيق أهداف أخرى مهمة للأفراد والمجتمع كمكافحة الفقر، اتاحة فرص عمل، زيادة الدخل والمساهمة في توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة، فتاريخ الفكر الاقتصادي لم يظهر أي سبيل آخر غير النمو حقق هذه الأهداف.
 - تقودنا الملاحظة الأخيرة إلى وضع النمو المستدام من أولويات الأهداف عند وضع السياسات الاقتصادية باعتباره معينا على تحقيق أهداف التنمية، فهو شرط ضروري وإن كان غير كاف لتحقيق التنمية المستدامة⁽¹⁾.
 - يمكن للاقتصادات التي تحقق نمو مستدام أن تخفض من حدة الفقر حتى مع زيادة التفاوت بين الدخل وانعدام المساواة، فالنمو المستدام ينقل الفقراء خارج دائرة الفقر⁽²⁾.
 - 2- **خصائص اقتصادات النمو المستديم⁽³⁾**: تتباين اقتصادات النمو المستدام من حيث خصائصها المميزة، يمكن الاستفادة من مسارات نموها باعتبار أن هذه الحالات قابلة للمحاكاة في دول أخرى، وهو ما سلكه صانعو السياسات في هذه البلدان حتى حققوا معدلات مستديمة للنمو الاقتصادي منها:
- 1-2- الاستفادة من الاقتصاد العالمي**: لقد استفادت هذه الاقتصادات كلها خلال فترات نموها المستدام استفادة كبيرة - وإن كانت متفاوتة فيا بينها- من الاقتصاد العالمي، وهي أهم سمة مشتركة بين هذه الاقتصادات، غما كان للنمو المستدام أن يتحقق بهذه الوتيرة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين لأن الاقتصادات العالمية صارت أكثر انفتاحا وارتباطا، واستفادت هذه الاقتصادات من الاقتصاد العالمي من ناحيتين هما:

¹ - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص (90-91).

² - جبارة مراد، الاستراتيجية المستقبلية لاستدامة النمو الاقتصادي للجزائر في ظل تقلب أسعار النفط العالمية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر، مجلد 06، عدد 01، 2018، ص 128.

³ - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص (91-93).

- استوردت هذه الاقتصادات التقنية والأفكار والمعرفة من بقية العالم بحيث أدى تدفق المعرفة إلى زيادة الطاقة الانتاجية، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى القنوات التي يمكن أن تمر من خلالها المعرفة إلى الاقتصاد سواء المعرفة المتعلقة بالتقنيات المتطورة للإنتاج أو المعرفة بالسوق العالمية أو استيرادها من الخارج وإدخال الحسنيات عليها.

- استفادت هذه الاقتصادات من الطلب العالمي الذي وفر لها سوق واسعة ومرنة لتصريف منتجاتها وأتاح لها مجال للتخصص خاصة في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وبالتالي زيادة صادراتها، فقد زادت الصادرات المصنعة لدول شرق آسيا الأربعة (هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، وكوبا) من 4.6 مليار دولار أمريكي (بسعر الدولار لسنة 2000) في سنة 1962 إلى 7.5 مليار دولار أمريكي في 2004، لذا يمكن القول أن استراتيجيات النمو ذات التوجه نحو الخارج تعتبر من أهم سمات اقتصادات النمو المستلم.

2-2- استقرار الاقتصاد الكلي: يمكن أن يلحق عدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية الضرر باستثمارات القطاع الخاص وبالتالي بالنمو الاقتصادي، لذا عملت هذه الاقتصادات طوال فترات النمو المستلم على تجنب أي اضطرابات في الاقتصاد الكلي، وحققت بعض هذه الاقتصادات معدلات نمو أعلى في ظل معدلات تضخم مرتفعة في السبعينات من القرن الماضي، إلا أن الأسعار كانت مستقرة بما يكفي للحيلولة دون إعطاء إشارات غير مشجعة على الاستثمار على المدى الطويل أو إحجام المدخرين عن وضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية، كما كانت الحكومة منضبطة فيما يتعلق بالسياسة المالية، فالكثير من هذه الاقتصادات شهدت عجزاً موازياً مقبولاً لم يؤثر على تسارع معدلات نموها.

2-3- تحقيق معدلات مرتفعة للادخار والاستثمار: أدى الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو المرتفع إلى تحقيق هذه الاقتصادات لمعدلات مرتفعة من الاستثمار والادخار، وكانت لها توجهات نحو تخفيض الاستهلاك الحاضر (زيادة الادخار) لتحقيق مستوى أعلى من الدخل في المستقبل.

استفادت دول شرق آسيا من عدة عوامل ساعدتها على تحقيق معدلات مرتفعة للادخار كالعوامل الديمغرافية والاستقرار في الاقتصاد الكلي من خلال تجنب التضخم المرتفع وتقليص العجز في الميزانية، ناهيك عن قيام بعض الاقتصادات كسنغافورة وماليزيا باتخاذ تدابير مباشرة لتشجيع الادخار بإنشاء صناديق للادخار الإجباري.

2-4- دور الأسواق في تخصيص الموارد: اعتمدت اقتصادات النمو المستلم جميعها على نظام السوق الذي يتيح حركة الأسعار أن تأخذ اتجاهاتها وفقاً لقوى العرض والطلب، كما أتاح هذا النظام وجود لامركزية في صنع

القرار رغم تباين هذه الاقتصادات من حيث قوة حقوق الملكية بها ووضوحها، فهونغ كونغ (الصين) اتبعت مبدأ الحرية الاقتصادية بينما كانت حكومات أخرى تميل أكثر إلى التدخل (الصين قبل 1978) بمنح الإعفاءات الضريبية، الاعتماد المدعم، الدعم المباشر، وقد سمح نظام السوق أو التدخل الحكومي بالبحث عن أفضل السبل لتحفيز الموارد وإدارتها بشكل يسمح بزيادة معدلات النمو واستمرارها.

2-5- **الحكم الراشد والبناء المؤسساتي:** يتجاوز مفهوم النمو المستدام عملية التخصيص الكفء للموارد لزيادة الانتاجية والنمو إلى المطالبة بوجود حكومات ملتزمة وتتسم بالمصداقية، فأدرك المسؤولون السياسيون أن النمو لا يحدث بالصدفة بل ينبغي أن يكون عن وعي وإدراك للتحديات في المستقبل المقترن بالصبر والالتزام بالوعود والتخطيط لمدى زمني طويل لأن تحقيق معدلات نمو أعلى يستغرق عقوداً من الزمن.

3- العوامل المساعدة على تحقيق النمو المستدام⁽¹⁾:

3-1- **السياسات المساعدة على تحقيق النمو المستدام:** ينبغي على واضعي السياسات في الدول النامية إيجاد استراتيجية نمو خاصة بهم يحددون فيها العناصر الأساسية المكونة للسياسات الاقتصادية في اقتصاداتهم، ولا يمكن تحديد بصفة يقينية العناصر التي كانت وراء نجاح هذه الاقتصادات في تحقيق النمو المستدام، فحقق بعض الاقتصادات نمو مرتفع ومتواصل بواسطة مجموعة من السياسات التي لم تعتمد عليها اقتصادات أخرى حققت نفس معدلات النمو، مما يدل من جهة على عدم وجود نموذج موحد لسياسات النجاح، ومن جهة أخرى لا تعوض بعض السياسات البعض الآخر، فيتطلب الأمر مزيجاً من السياسات التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أعلى.

ويستدعي إعداد أي استراتيجية شاملة للنمو المستدام تحديد ماهي القيود التي تتطلب اهتماماً عاجلاً وماهي تلك التي يمكن تأجيلها، أي وضع أولويات للسياسات بناء على المعرفة العميقة بظروف الاقتصاد المعني من طرف صانعي السياسات إلى جانب توظيف خبراتهم في هذا المجال. وتتعدد السياسات المساعدة على تحقيق النمو المستدام والمتمثلة في:

3-1-1- **مجموعة السياسات المتعلقة بالتراكم:** تتضمن هذه المجموعة عدة سياسات منها ارتفاع معدلات الاستثمار الذي يساعد على تراكم البنية التحتية والمهارات التي يحتاجها رأس المال البشري لكي ينمو الاقتصاد بسرعة، فيتطلب النمو المستدام معدلات مرتفعة من الاستثمار العام والخاص تصل إلى 25% من الناتج المحلي الاجمالي أو أكثر، وتصل نسبة الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة على الأقل إلى 7% أو 8% من الناتج

¹ - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص (93-98).

الخلي الاجمالي في الدول الآسيوية سريعة النمو، فالإنفاق في البنية التحتية يجذب الاستثمار الخاص ويوسع فرص الاستثمار ويساعد على ظهور صناعات جديدة يمكن أن يكون البعض منها استثمارات موجهة للتصدير. ويعتبر الاستثمار في رأس المال البشري بنفس القدر من الأهمية مع الاستثمار في رأس المال المادي، ويكون تأثير الإنفاق في التعليم على النمو بطرق متعددة وغير مباشرة وبالتفاعل مع عوامل أخرى، فالاستثمار في رأس المال البشري من شأنه أن يولد فرصا للنمو المستدام لا يمكن التنبؤ بها في وقت الاستثمار، لأن تلك الاستثمارات لا تترجم بصورة آلية إلى النمو.

3-1-2- مجموعة السياسات المتعلقة بالابتكار: تمكنت الاقتصادات التي حققت النمو المستدام من استيعاب المعرفة^(*) الفنية والتكنولوجية من باقي دول العالم ولم تكن مضطرة إلى ابتكار الكثير منها، ولكن استيعابها بشكل أسرع مكنها من اختراعها أو ابتكارها، فالمعرفة المكتسبة من الانفتاح على الاقتصاد العالمي تعتبر ضرورية لتحقيق النمو.

وحتى يستطيع صانعو السياسات نقل مختلف المعارف الفنية والتكنولوجية والمؤسسية عليهم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره إحدى القنوات لنقل المعرفة المرتبطة بأساليب الانتاج أو بالأسواق الدولية، ويمثل التعليم الأجنبي خاصة التعليم العالي قناة مهمة لنقل المعرفة من خلال جلب خبراء أجنبية أو ارسال الاطارات المحلية للتكوين أو التدريب في الخارج.

3-1-3- مجموعة السياسات المتعلقة بالتخصيص: تتميز البلدان النامية خاصة التي لديها كثافة سكانية كبيرة بمعدلات بطالة مرتفعة ووظائف بأجور متدنية، ويمكن التغلب على هذا الوضع بتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وغالبا ما تكون الصناعات التصديرية تمقل جزءا من حل أزمة البطالة في المرحلة الأولى، ثم يبدأ الاقتصاد يوفر وظائف أفضل تتطلب مهارة كبيرة وتعليم أفضل، فيمكن للحكومة السماح بانتقال العمالة من قطاع لآخر أو من صناعة لأخرى، لكن ليس على حساب ظهور اختلالات في توزيع العمالة بين القطاعات أو اختلالات في التوزيع الجغرافي بين المدن والأرياف، كما ينبغي عليها أن تسهر على إقامة برامج لتدريب العمالة ورفع من مستوى مهاراتها باعتبار أن هذا يدخل في إطار الاستثمار في رأس المال البشري مما يؤدي إلى زيادة انتاجيته وبالتالي زيادة النمو.

* المعرفة: هي طريقة أو أسلوب يسمح للاقتصاد بالاستفادة من موارده والتصرف فيها بحكمة.

3-1-4- مجموعة السياسات المتعلقة بالتثبيت: ان عدم استقرار الاقتصاد الكلي على مستوى الأسعار أو سعر الصرف أو سعر الفائدة أو العجز الموازي يشكل عائقاً رئيسياً للاستثمار الخاص الذي يعد المحرك المباشر للنمو، وبما أن النمو الاقتصادي يعتمد على الاستثمار، فان هذا الأخير يعتمد على قدرة الاقتصاد على الادخار سواء من مصادر محلية أو أجنبية، فينبغي على واضعي السياسات الاقتصادية العمل على جعل تعبئة المدخرات إحدى أولويات أهداف سياساتهم الاقتصادية، ويعتبر النظام المالي والمصرفي أحد أهم قنوات تعبئة المدخرات وتخصيصها، لذا يتطلب بناء أنظمة مالية ومصرفية فعالة تكون مبنية على قواعد التحوط والسلامة المصرفية حتى لا تكون أكثر عرضة للصدمات والأزمات المالية التي غالباً ما تكون لها آثاراً سلبية على النمو، فيزداد دور البنك المركزي في الاشراف وتنظيم العمل المصرفي وفرض قيود على انتقالات رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل خاصة في المراحل الأولى للتنمية.

3-1-5- مجموعة السياسات المتعلقة بالاحتواء: إذا أرادت الحكومة احتواء مشكلة الهجرة إلى المناطق الحضرية فعليها تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي لأن إيجاد وظائف لسكان الريف في هذا القطاع بأجور معتبرة يحول دون هجرتهم، فنمو القطاع الزراعي يخفض من حدة الفقر بسرعة أكبر من نم القطاع الصناعي خاصة في الاقتصادات النامية التي تحتوي على أراضي زراعية خصبة وواسعة، كما ينبغي على الحكومة تقديم الدعم الزراعي المباشر وغير المباشر لسكان الريفز تحسين الخدمات العامة بالقدر الكافي بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية.

يقودنا التحليل السابق إلى طرح اشكالية العدالة وتكافؤ الفرص بين سكان الأرياف والمدن، وبين ذوي الدخل المنخفض (الفقراء وما دون مستوى الفقر) وذوي الدخل المرتفع سواء من حيث ما يكسبونه من دخل (تباين في مستوى الدخل) أو ما يتمتعون به من خدمات عامة أو من حيث فرص الحصول عليها، وتبين الحالات التي حققت فيها الاقتصادات نمو مستديم أن هذين العنصرين أساسيين في استراتيجية النمو المستدام، فبالرغم من أن نكاسب النمو تتوزع على نطاق واسع لكن بشكل غير متكافئ، ويبقى هذا الوضع صحيحاً بشرط احتواء التفاوت في الدخل وإتاحة فرص متكافئة للحصول على الخدمات العامة والتمويل اللازم خاصة لصغار المستثمرين، وعلى الاقتصادات التي تريد تحقيق نمو مستديم القيام بالاستغلال الرشيد للموارد خاصة الطاقة غير المتجددة دون ان يكون ذلك على حساب البيئة نفسها.

نشير في الأخير إلى أن السياسات التي تم تناولها ليست كلها ضرورية لتحقيق النمو المستدام، فرغم اختلاف أهميتها النسبية إلا أن المنهج المتبع في وضع هذه السياسات عليه أن يراعي الظروف الخاصة بكل اقتصاد على حدى والآثار المتوقعة لكل سياسة متبعة، لذا فإن مقارنة النمو المستدام تتطلب صياغة هذه السياسات حسب أولويتها في التأثير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

الفرع الثاني: علاقة النمو المستدام بتحقيق الاستدامة المالية

يقصد بالاستقرار الاقتصادي قدرة الحكومة على استدامة النمو الاقتصادي على مدى فترة محددة، فأفضل طريقة للحكومة لأجل تلبية الالتزامات المستقبلية هو وجود اقتصاد قوي يمد الحكومة بإيرادات إضافية من عوائد النمو الاقتصادي.

فالاستدامة المالية إذا تتلخص في الحالة التي يكون هناك دين عام مقبول يهدف إلى تغطية عجز مالي مطلوب من أجل تمويل نمو مستهدف ومرغوب.

فالمفهوم الموسع للاستدامة المالية يشمل فكرة أن الحكومات يجب أن تدير شؤونها المالية بحكمة لضمان النمو في المستقبل⁽¹⁾، وذلك من خلال استقرار الضرائب الذي يتجسد في قدرة الدولة على تمويل الالتزامات المستقبلية دون زيادة العبء الضريبي، وذلك من خلال توازن الميزانية على المدى المتوسط الذي يمنح درجة معقولة من الاستقرار في العبء الضريبي الكلي حيث توصف السياسة المالية بالمستدامة عندما تكون الأعباء الضريبية ومزايا الانفاق منصفة بين الأجيال، ومن متطلبات استدامة النمو الاقتصادي بما يحقق الاستدامة المالية هو مبدأ الملاءة الحكومية الذي يتجسد في قدرة الحكومة على تمويل الالتزامات والديون الحالية والمحتملة في المستقبل.

وفي ضوء ذلك يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثمة زيادة الحصيلة الضريبية، هذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة من جهة، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى، الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الانفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة المالية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي، والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص⁽²⁾.

¹ - فتحي خن، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² - محمد كريم قروف، سليم الحمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

خلاصة الفصل الثاني:

خلص الفصل الثاني إلى إبراز العلاقة ما بين الاستدامة المالية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في (الدين العام والموازنة العامة للدولة والنمو الاقتصادي).

حيث كانت العلاقة بين الدين العام والاستدامة المالية تكمن في مدى قدرة الدولة على سداد الديون ، ولكي يتحقق هذا الشرط ينبغي أن يكون هناك فائض أولي للموازنة العامة في المستقبل يكفي لسداد هذا الدين ، سواء قيمة الدين الأصلي أو الفوائد المترتبة عليه.

والعلاقة ما بين الموازنة العامة للدولة والاستدامة المالية فكانت تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة هيكلة وترتيب الانفاق العام وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها.

أما العلاقة التي تربط الاستدامة المالية بالنمو الاقتصادي فكانت علاقة طردية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثمة زيادة الحصيلة الضريبية ، هذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة من جهة ، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى ، الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الانفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثمة الاتجاه نحو الاستدامة المالية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي .

الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في مجال

تطبيق الاستدامة المالية

تمهيد:

إن موضوع الاستدامة المالية، أصبح محل اهتمام الكثير من الدول خاصة منها التي تعاني من اختلالات على مستوى توازنها المالية، وذلك لأن الاستدامة المالية تهتم بتقييم الوضع المالي للدولة على المدى البعيد، حيث تشير الى الحالة المالية التي تكون فيها الحكومة قادرة على الاستمرار في سياسات الانفاق والإيرادات الحالية في الاجل الطويل دون خفض الملاءة المالية لها، أو التعرض لمخاطر عدم الوفاء بالتزاماتها المالية في المستقبل.

والعراق ومصر من بين هذه الدول التي تسعى الى تحقيق الاستدامة المالية لضمان استمرارية اداء اقتصادها الكلي على المدى الطويل، فمصر والعراق هما دولتان من الدول النامية، قد عانتا من مشاكل سياسية داخلية وخارجية وازمات مالية عالمية أثرت سلبا على اداء اقتصاد كل دولة منها مما تسبب في استمرار عجز الموازنة العامة ككل منهما، مما زاد من حجم المديونية خاصة الخارجية لتغطية هذا العجز، وذلك بسبب التوسع في الانفاق الحكومي سواء من اجل الانفاق العسكري في وقت الازمات خاصة في العراق أو من اجل الانفاق على البنى التحتية والمشروعات الاستثمارية، مما زاد من مديونية كل دولة خاصة المديونية الخارجية.

وهذا ما أثر سلبا على استقلالية كل من العراق ومصر على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

يتكون هذا الفصل من مبحثين وهما كما يلي:

- المبحث الأول: تجربة العراق في مجال تطبيق الاستدامة المالية.
- المبحث الثاني: تجربة مصر في مجال تطبيق الاستدامة المالية

المبحث الأول: تجربة العراق في مجال الاستدامة المالية

إن العراق يعاني من مشاكل اقتصادية كثيرة أرهقت مالهته العامة، بما فيها السياسة المالية التوسيعية التي قد تؤدي به إلى زيادة المديونية الخارجية وبالتالي قد يتعرض لأزمات مالية لاحقة، لذلك يجب على العراق تحقيق متطلبات الاستدامة المالية في الاقتصاد، وذلك لحمايته من أزمات التعثر المالي على المدى الطويل.

المطلب الأول : الدين العام في العراق ومؤشراته

لم يكن العراق البلد الوحيد الذي يعاني من الديون في الوقت الحالي فقد عرفت الحكومة العراقية الديون منذ المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية ولكن بصورة محدودة بالمقارنة مع الدول الأخرى في الوقت الحالي.

الفرع الأول: الدين العام في العراق

1- الدين الداخلي في العراق:

الجدول رقم (3-1): تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2005-2017)

السنة	مجموع الدين المصرفي	الدين مجموع الغير مصرفي	إجمالي الدين الداخلي	معدل النمو السنوي للدين الداخلي %
2005	6.593.960	0	6.593.960	
2006	5.645.390	0	5.645.390	14.39
2007	5.193.705	0	5.193.705	-8.00
2008	4.455.569	0	4.455.569	14.21
2009	8.434.049	0	8.434.049	89.29
2010	9.180.806	0	9.180.806	8.85
2011	7.402.359	44.500	7.446.859	18.89
2012	6.288.519	259.000	6.547.519	12.08
2013	4.145.099	110.450	4.255.549	35.01
2014	6.768.519	2.751.500	9.520.019	123.71
2015	19.482.248	12.660.557	32.142.805	237.63
2016	32.088.068	15.274.183	47.362.251	47.35

0.67	47.678.796	13.791.393	33.887.403	2017
------	------------	------------	------------	------

المصدر : إسراء صادق كاظم ، غفران علوان ، تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 26 ، العدد 121 ، العراق ، 2020 ، ص 344 .

- إجمالي الدين الداخلي = (الدين المصرفي + الدين غير المصرفي)
 - الدين المصرفي = (الدين القديم على وزارة المالية + حوالات مخصومة من قبل البنك المركزي + رصيد حوالات القطاع المصرفي + السندات).
 - الدين غير المصرفي = (قروض المؤسسات المالية + قروض هيئة التقاعد + قروض دائرة رعاية القاصرين).
- يوضح الجدول رقم (3-1): تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2005-2017) فمن خلال الجدول نلاحظ أن الفترة ما بين العام 2005 إلى العام 2010 من مدة الدراسة تساوي كلا : من إجمالي الدين الداخلي وإجمالي الدين المصرفي ، حيث أن مجموع الدين غير المصرفي يساوي الصفر أي أن مساهمة الدين المصرفي في الدين العام في هذه الفترة كانت 100 %.

أما بداية من العام 2011 بدأت تظهر مساهمة الدين غير المصرفي في الدين الداخلي، حيث في العام 2011 سجل نسبة مساهمة قدرت ب 0.6 % ، كما سجلت أكبر قيمة لها العام 2015 ، نسبة قدرها 39.4 % من إجمالي الدين الداخلي ، كما نلاحظ أيضا في ذات العام قد سجل معدل النمو السنوي للدين الداخلي الإجمالي أعلى قيمة له وقدرت ب 237.63 %، ويعزى ذلك لانخفاض أسعار النفط في منتصف العام 2014، وبالتالي الاعتماد الكبير على الدين الداخلي في تلك الفترة.

2 - الدين الخارجي في العراق:

2-1 - الدين الخارجي في العراق قبل 2003:¹

يقدر الدين الخارجي في العراق قبل عام 2003 حوالي 130 مليار دولار موزعة لأعضاء نادي باريس 42.5 مليار دولار للدول الغير غير الأعضاء في النادي 67.4 مليار دولار وللدائنين التجاريين من القطاع الخاص 20 مليار دولار للمؤسسات المالية الدولية والأوربية 1.5 مليار دولار ، لكن الأرقام الديون أولية وتمثل مطالبات للدائنين إما من جانب العراق فهو لم يلتزم رسميا إلا بعد إجراء المطابقات التي تولتها شركات دولية ، وتعرض الوثائق والبيانات في جلسات التفاوض الثنائي للاتفاق على مبلغ الدين السنوي يخضع لمعايير الاتفاق الجماعي مع نادي باريس ، كما يواجه العراق مدفوعات تعويضات إيران لتسديد الخسائر الاقتصادية

¹ - ناجي ربيس عبد السعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 1070.

التي تكبدتها من جراء حرب الثمان سنوات على الرغم من عدم وجود اتفاق على مبالغ محددة ، إلا أن الأضرار قدرت في تقرير مجلس الأمن الدولي عام 1991 بما يعادل 97 مليار دولار ، كما أن القرار الصادر من مجلس الأمن رقم (678) عام 1991 تضمن إنشاء صندوق للتعويضات تحول إليه (5%) من الإيرادات النفطية سنويا لدفع تعويضات الإدعاءات حول الأضرار التي ألحقها العراق نتيجة غزو العراق للكويت والتي قدرت ب 100 مليار دولار ، إن موافقة العراق على قرار التعويضات يعني أن العراق قد قبل رهن إيراداته النفطية لفترة طويلة من الزمن.

2-2- الدين الخارجي في العراق للفترة (2003-2018):

تعد الديون من أخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي وقد ترتبت هذه الديون على العراق نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية التي مرت على العراق خلال المدة (1980-2003) التي شملت نوعي من الديون الأول دول أعضاء نادي باريس والثانية دول من خارج نادي باريس التي تطالب بالتعويضات¹. تتألف التقديرات للديون الخارجية من أربعة مجاميع أساسية ، المجموعة الأولى جمعت من الدائنين غير المنتمين إلى نادي باريس وكانت معظم هذه الأموال على شكل قروض أتخذها نظام ما قبل عام 2003 خلال الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) ، حيث قدمت دول مجلس التعاون الخليجي الدعم للعراق ، وهي ما تزال معلقة وشبه مجمدة منذ عام 2003 إذ لم يدفع العراق تلك المبالغ ولم يطالب الدائنون بالسداد ، أما المجموعة الثانية من الديون فهي قادمة من نادي باريس ، وهي ديون معاد هيكلتها، إذ كانت تبلغ 40 مليار دولار في عام 2003 ، بيد أنه أعيد هيكلتها واستقطاعها في الحكومي الخارجي 2017 بنسبة 90 % وتحمل هذه الديون معدل فائدة فعالا بلغ 3.2 % يتم دفعه على مدار 28 عاما.

وتتمثل المجموعة الثالثة من الديون في سندات اليورو وهي الديون الخارجية الوحيدة لدى العراق القائمة على أساس تجاري بحت ، وتتكون من 3 سندات أصدر السند الأول بقيمة 2.7 مليار دولار في عام 2009 بنسبة فائدة تبلغ 5.8 % على أن يكون الموعد النهائي للتسديد في عام 2028 ، أما السند الثاني فهو بقيمة 1 مليار دولار أصدر في عام 2017 ومعدل فائدة بلغ 2.1 % مدعومة من قبل الحكومة الأمريكية على أن يكون الموعد النهائي للتسديد سنة 2022 والسند الاخير بقيمة 10 مليار دولار والذي أصدر عام 2017 ، فمن المقرر أن يكون الموعد النهائي للتسديد سنة 2023 ومعدل فائدة 5.6 %.

¹- نفس المرجع ، ص 1071.

وتكونت المجموعة الرابعة من ديون في شكل قروض معظمها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين الثنائيين عام 2014 ، وقد وقر معظم هذه الأموال على شكل مساعدات ودعم لتمويل العجز في الموازنة ، بالتالي فهي عند معدلات فائدة سخية وعند شروط سداد سهلة ، وهناك جزء من هذا المبلغ بقيمة 3 مليارات دولار عبارة عن متأخرات للنظرء التجاريين بما في ذلك تلك الخاصة بشركات النفط الدولية (IOOC)، أو للدائنين التجاريين.

يفترض صندوق النقد الدولي إعادة هيكلة الديون للدائنين غير الأعضاء في نادي باريس واستقطاع 90 % منه أو يلغى كلية كجزء من عملية بناء علاقات أكثر تماسك مع دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادا على طبيعة العلاقات المستقبلية ، وكان هذا الموضوع محور النقاش على مدى عدة سنوات ، حيث تنازلت الإمارات عن ديونها البالغة 7 مليار دولار في عام 2008 ، لكن الدول الأخرى احتفظت بالمتبقي من الديون بسبب العلاقات المضطربة بين العراق خلال المدة من عام 2009 إلى عام 2014 ، في عام بحسب ما أشار إليه صندوق النقد الدولي 2017 كانت الديون الخارجية المتبقية - باستثناء هذا الدين البالغ 41 مليار دولار - تتمتع بشروط تساهلية للغاية إذ إن ما يزيد عن 70 % من هذه الديون كانت على شكل قروض رسمية وبمعدل فائدة بلغ 3 % في عام 2017 ، في حين بلغ متوسط الفترة الزمنية لتاريخ الاستحقاق أو المدة التي يستحق فيها السداد الكامل هي ثمانية أعوام ونصف الحكومي الخارجي وأن الاستحقاق الفعلي هو 30 عاما. وفي الحكومي الخارجي 2019 أظهرت بيانات الديون الخارجية للعراق ما يأتي: بلغت الديون الميسرة هذه (باستثناء 41 مليار دولار و 4.7 مليار دولار سندات اليورو) 2009 مليار دولار ، وبلغت مدفوعات الفائدة هو 0 مليار دولار ، في حين بلغت قيمة سداد الديون 1.8 مليار دولار مقابل مجموع خدمة الديون البالغة 1.3 مليار دولار، وهذا يعادل 0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 و 1.2 % من صادرات العراق ، والنتيجة هي أن خدمة الديون منخفضة للغاية بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي للعراق وأن مدة الدفع متساهمة للغاية¹.

¹ - عاطف لافي مرزوق ، رجاء قاسم حمزة ، الدين الحكومي الخارجي في العراق - المحتوى والآثار في الأداء الاقتصادي للفترة 2003 - 2019 ، العدد 62 ، فلسطين 2021 ، ص (11،12).

الجدول رقم (3-2): تطور الدين الخارجي بالعراق (2005-2019) مليون دولار

السنوات	دول نادي باريس (مليون دولار)	دول خارج نادي باريس (مليون دولار)	الدائنون التجاريون (مليون دولار)	دول الخليج (مليون دولار)	مؤسسات مالية (مليون دولار)	مجموع الدين الخارجي (مليون دولار)
2005	146.9	98.4	184.6	276.4	6.5	712.8
2006	161.5	100.3	41.0	276.4	6.2	585.3
2007	164.8	100.7	41.0	276.4	6.2	589.0
2008	99.3	27.2	36.9	276.4	4.8	444.5
2009	100.9	28.3	36.8	276.4	4.4	446.9
2010	100.9	28.3	36.8	276.4	4.1	446.5
2011	105.9	28.8	36.8	276.4	3.7	451.6
2012	94.4	27.1	36.8	276.4	3.4	438.1
2013	86.4	25.5	36.8	276.4	3.0	428.0
2014	83.9	24.6	36.8	276.4	2.8	424.5
2015	71.5	22.1	35.6	276.4	2.0	407.6
2016	59.8	20.4	35.6	276.4	1.5	393.7
2017	58.2	18.8	35.6	276.4	1.2	390.2
2018	52.0	17.1	35.6	276.4	1.3	382.3
2019	46.7	15.4	27.9	276.4	396.8	763.2

المصدر : زينب محمد رشيد ، الدين الخارجي للاقتصاد العراقي ، مقارنة في تحليل الآثار على متغيرات كلية مختارة،

مجلة مختارة ، مجلة دراسات مالية ومحاسبية ، المجلد (17) ، العدد (59)، العراق ، 2022 ، ص 192.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2): إن الدين الخارجي بلغ العام 2005، 712.8 مليون دولار وكانت حصة دول نادي باريس 146.9 مليون دولار ونسبة دول خارج نادي باريس 98.4 مليون دولار، أما الدائون التجاريون فبلغت حصتهم من مجموع الدين الخارجي للعراق 184.6 مليون دولار، أما الحصة الكبرى كانت لدول الخليج بمقدار 276.4 مليون دولار من إجمالي الدين العام والحصة الصغرى كانت للمؤسسات المالية 6.5 مليون دولار.

نلاحظ على العموم بأن الدين الخارجي بالنسبة لمدة الدراسة في انخفاض تدريجي حتى العام 2019، وذلك بسبب التراجع في قيمة الدين لدول نادي باريس ودول خارج نادي باريس بموجب الاتفاق الذي حدث بين العراق ودول نادي باريس وأخرى خارج نادي باريس على شطب 80% من هذه الديون وعلى ثلاث مراحل تمثلت في ما يلي: المرحلة الأولى بشطب 30% من الدين دون شروط، والمرحلة الثانية بشطب 30% بعد إجراء العراق مجموعة من الإصلاحات وحسب توجيهات صندوق النقد الدولي والنسبة المتبقية بعد التأكد من قيام العراق بالإصلاحات وجدولة الديون المتبقية.

ونلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع بسيط تارة وانخفاض بسيط تارة أخرى لقيمة الدين الخارجي، وذلك بحسب الحالة المالية التي يمر بها العراق فهو بين التسديد أو الاقتراض، أما في العام 2019 فقد سجل أعلى قيمة للدين الخارجي، بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع النفقات لتمويل الحرب.

الفرع الثاني: مؤشرات الدين العام في العراق

1- مؤشر الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الجدول (3-3) الدين الداخلي للمدة (2004-2019) ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لذات المدة، إذ نلاحظ أنه في العام 2004 بلغ الدين العام الداخلي للعراق (6061688) مليون دينار ومحققا نسبة قدرها (11.38%) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى غاية العام 2008 حيث بلغت 2.84، وذلك لزيادة مقدار الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة وانخفاض الدين العام الداخلي في العراق، وذلك بسبب زيادة عوائد النفط وتسجيل فائض على مستوى الميزانية العامة للدولة، وفي العام 2009 شهدت نسبة الدين العام الداخلي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاع بسبب مخلفات الأزمة المالية العالمية عام 2008 الذي ولد انخفاض إيرادات النفقة ثم عاودت النسبة في الانخفاض خلال المدة (2010-2013)، حيث بلغت (1.55%) العام 2013 وذلك بسبب عودة الإيرادات النفطية إلى الارتفاع، ثم لاحظنا من خلال الجدول أنه خلال الفترة (2014-2016) انخفضت نسبة المؤشر لتبلغ أقصاه العام 2016 نسبة قدرها

الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الاستدامة المالية

23.20% حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بقيمة (203869832) مليون دينار، وقدر الدين العام الداخلي في ذات العام بقيمة (47362251) مليون دينار ، وذلك بسبب الأوضاع الداخلية التي مر بها العراق من جراء العصابات الإرهابية التي استنزفت نفقاته العامة، حيث وجهت أغلبها لتغطية الجانب العسكري وكذا انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وبذلك عانى الاقتصاد العراقي من قلة إيراداته التي كانت تعتمد بالشكل كبير على عوائد النفط وكذا ارتفاع نفقاته على الجانب العسكري في تلك الفترة ، أما في الأعوام الأخيرة من فترة الدراسة والممتدة من (2017-2019) فنلاحظ انخفاض على مستوى نسبة المؤشر، وتلاحظ في الأخير أن نسبة مؤشر الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ متوسطها خلال مدة الدراسة (9.38%) ، نستنتج من تحليلنا للجدول رقم (3-3) بأن العراق في الفترة الأخيرة من الدراسة أي بداية من بداية العام 2014 أصبح الدين العام الداخلي يزداد ، وبالتالي فإن العراق لا يستطيع تحقيق استدامة مالية حتى يستطيع تحقيق إيرادات مالية تمكنه من تخفيض الدين العام الداخلي.

الجدول رقم (3-3): يوضح نسبة الدين العام الداخلي إلى (GDP) في العراق للمدة (2004-2019)

(أسعار جارية - مليون دينار)

السنة	الدين العام الداخلي	GDP	نسبة الدين العام الداخلي إلى GDP
2004	6061688	5335359	11.38
2005	6593960	73533599	8.97
2006	5645390	95587955	5.91
2007	5194705	111455813	4.66
2008	4455569	157026062	2.84
2009	8434049	130642187	6.45
2010	9180806	167093204	5.49
2011	7446859	217327107	3.43
2012	6547519	254225491	2.57
2013	4255549	273587529	1.55

الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الاستدامة المالية

3.57	266420385	9520019	2014
16.09	199715699	32142805	2015
23.20	203869832	47362251	2016
21.09	225995179	47678796	2017
16.65	251064479	41822918	2018
16.24	266190571	41822918	2019
9.38		متوسط النسبة	

- المصدر: الأعمدة رقم: (1) و(2) البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية سنوات متعددة ومتفرقة.

- العمود رقم (3) من عمل الطالبة.

2- مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات الاقتصادية في مختلف الدول ومنها العراق، ويعد من أهم المؤشرات لقياس حجم المديونية، حيث تؤدي إلى الديون الخارجية دورا كبيرا في تخفيض حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يتم استقطاعه هل تسديد الالتزامات الخارجية بعد الإفراط في استخدام الأموال المقترضة وفي الاستدامة، وبمعنى أدق إن الديون الخارجية تؤثر بشكل سلبي على الدولة من خلال ما يتم استقطاعه من الناتج المحلي للبلد لتغطية الأعباء السنوية، مما تشكل ضغطا على الموارد المستخدمة في تنمية القطاعات الاقتصادية، ويزداد الأمر تعقيدا عندما يزداد النمو للمبالغ المقتطعة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي¹.

¹ - مصطفى سعد مهدي السرحان، مرجع سبق ذكره، ص (65-67).

الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الاستدامة المالية

الجدول رقم (3-4): يوضح نسبة الدين العام الخارجي إلى (GDP) في العراق للمدة (2004-2019)

(2019) (أسعار جارية- مليون دينار)

السنة	الدين العام الخارجي	GDP	نسبة الدين العام الخارجي إلى GDP
2004	174360000	53235359	327.53
2005	113240803	73533599	154.00
2006	109574631	95587955	114.63
2007	92870000	111455813	83.32
2008	76307859	157026062	48.60
2009	75346708	130642187	57.67
2010	66720420	167093204	39.93
2011	71682390	217327107	32.98
2012	67285196	254225491	26.47
2013	68466354	273587529	25.03
2014	66866602	266420385	26.00
2015	68129298	199715699	34.11
2016	70924728	203869832	34.78
2017	77742624	225995179	34.40
2018	101163834	251064479	40.29
2019	101357878	266190571	38.08
متوسط النسبة		69.81	

- المصدر: العمود الرقم (1) و(2) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية لسنوات متعدد ومتفرقة.

- العمود رقم (3) من عمل الطالبة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4) الذي يمثل نسبة الدين العام الخارجي إلى (GDP) في العراق للمدة (2004-2019) أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي شهدت أعلى قيمة لها في العام 2004 من مدة الدراسة ، حيث قدرت بقيمة (327.53 %) ، وذلك لأن الدين الخارجي أيضا بلغ أكبر قيمة له في ذات العام حيث بلغ (174360000) مليون دينار ، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ أقل قيمة له خلال مدة الدراسة ، حيث قدرت بمبلغ (53235359) مليون دينار، وهذا بسبب الديون المتراكمة على العراق ثم نلاحظ أن النسبة قد انخفضت بعد العام 2004 إلى غاية العام 2008 ، حيث بلغت النسبة 48.6% وذلك لانخفاض الدين العام ، حيث قدرت بمبلغ 76307859 مليون دينار.

ثم بعد العام 2009 إلى غاية العام 2013 شهدت النسبة انخفاضا في قيمتها ، حيث بلغت النسبة العام 2013 قيمة (25.03 %) وهي أقل نسبة شهدتها مدة الدراسة وفي نفس العام بلغ مقدار الناتج المحلي الإجمالي (273587529) مليون دينار وهي أقصى قيمة للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وارتفاع كمياته المصدرة ، ثم عاودت النسبة في الارتفاع إلى غاية العام 2018 وذلك بسبب ارتفاع الدين الخارجي لكثرة الانفاق على الجانب الأمني للدولة بسبب سوء الأوضاع الداخلية للبلاد ، أما العام 2019 فنلاحظ انخفاض النسبة إلى (38.08 %) وذلك لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة فبلغ (266190571) مليون دينار.

المطلب الثاني: الموازنة العامة في العراق

الفرع الأول: الموازنة العامة في العراق قبل عام 2003

عانى العراق من انخفاض كبير في الموازنة العامة للدولة للفترة (1991-2003) بسبب ما تعرض له من ارتفاع في النفقات العامة للدولة مقارنة بالإيرادات العامة ، التي انخفضت بسبب حرب الخليج نتيجة غزو العراق للكويت ، وما ترتب عليه من حصار اقتصادي ، وتوقف تصدير النفط ، الذي يمثل المورد الرئيسي في الموازنة العامة للبلد ، والذي انعكس بدوره على الإنفاق الاستثماري الذي الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي في البلد ، وبالتالي فإن عملية تخفيض هذا الإنفاق يؤدي إلى بطء النشاط الاقتصادي بسبب زيادة العجز في الموازنة العامة للبلد ، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدين العام وفوائده ، لسد هذا العجز والذي يكون أثره سلبي من خلال زيادة العبء التراكمي في الموازنة ، وبالتالي الأثر على مقدار الإنفاق الاستثماري في العراق.

الفرع الثاني: الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003 : تعرض العراق إلى دمار هائل في البنى التحتية بعد الاحتلال عام 2003 ، مما أدى إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام لغرض إعادة إعمار العراق ، وبالتالي ارتفاع حجم الإنفاق العام الاستثماري والتشغيلي ، إذ تعد النفقات العامة في هيكل الموازنة العامة ، إحدى أدوات السياسة المالية التي من خلالها تستطيع الحكومة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية¹.

الجدول رقم (3-5): هيكل الموازنة العامة

السنة	الإيرادات العامة مليار دينار	النفقات العامة مليار دينار	العجز / الفائض مليار دينار
2003	2146.35	1982.5	163.8
2004	32982.74	32117.5	865.2
2005	40502.89	26375.2	14127.7
2006	49055.55	38806.7	10248.9
2007	54599.45	39031.2	15568.2
2008	80252.18	59403.4	20848.8
2009	55209.35	65658.0	-10448.6
2010	70178.22	83823.0	-13644.8
2011	108807.39	96662.8	12144.6
2012	119817.22	105139.6	14677.6
2013	113767.40	119128.0	-5360.6
2014	105386.62	113473.5	-8086.9
2015	66470.3	70397.5	-3927.3
2016	54409.3	67067.4	-12658.1
2017	77335.9	75490.1	1845.8

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة.

¹ - ناجي ريس عبد السعدي ، الدين العام وانعكاساته على الإنفاق الاستثماري في العراق (2003-2014) ، مجلة كلية للعلوم الإنسانية ، العدد 21 ، العراق ، 2018 ، ص(1073 - 1074).

يمثل هذا الجدول قراءة لوضعية الموازنة العامة في العراق للفترة (2003-2017)، فمن خلال الجدول نلاحظ أن الميزانية سجلت فوائد من خلال الأعوام (2003-2008) بمقدار (163.8)، (865.2)، (14127.7)، (10248.9)، (15568.2)، (20848.8) مليار دولار ، على التوالي ، أما خلال عامي (2009-2010) سجلت الميزانية عجزا بمقدار (10448.6)، (13644.8) مليار دولار على التوالي ، وهذا بسبب الأزمات المالية العالمية التي تسببت في انخفاض أسعار النفط.

وبعد ما حصل ارتفاع في أسعار النفط عاودت الميزانية إلى تسجيل حالة الفائض خلال عامي (2011-2012) ، وبعد ذلك وخلال الأعوام (2013-2016) تحول الفائض من جديد إلى عجز وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

لكن في عام 2017 عرف فائضا على مستوى الموازنة العامة العراقية قدره (1845.8) مليار دولار. إن تأثر حالة الميزانية العامة للدولة بأسعار النفط العالمية يرى ذلك لأن المكون الأساسي للإيرادات العامة في العراق هي الإيرادات النفطية.

المطلب الثالث: الاستدامة المالية في العراق

إن العراق كباقي الدول التي عانت من تراكم الديون لذا اخذت هدف تحقيق الاستدامة المالية كمنهج حياة للنهوض باقتصادها الذي عانى كثيرا من الأزمات المالية.

الفرع الأول : تحليل الاستدامة المالية في العراق

لقد أدى تراكم الديون في الربع الأخير من القرن الماضي الى الدعوة الى اتباع الاستدامة المالية وبآليات شتى إلا أن التركيز كان على استدامة الدين ، إن استدامة السياسة المالية استمدت جذورها من النظرية الكلاسيكية خاصة كتابات يفيد هيوم وآدم سميث وديفيد ريكاردو الذين ناقشوا أساسا آثار الدين العام على الإقتصاد وكيفية تمويل العجز من خلال المقارنة بين الضرائب والاقتراض لتمويل العجز وهو ما عرف لاحقا "بالمكافئ" الريكاردو من قبل روبرت بارو عام 1974.

وقد تم التوسع باستخدام القواعد المالية منذ التسعينات من القرن الماضي التي كان الهدف منها إتباع سياسة مالية لها القابلية في الاستمرار والوضوح والشفافية لتحقيق الاستقرار من خلال احتواء ضبط الانفاق وتشجيع الاستثمار و التوظيف ، وتشير تجارب الدول التي طبقت القواعد المالية التي تسجل نجاحات مهمة في هذا الجانب .

وفي العراق فإن الاستدامة المالية تثير تساؤلات مهمة : لعل أولها الموازنات العامة للدولة منذ 2003 تبدأ بعجز وتنتهي بفائض عدا سنتي 2009 و 2013 إلا أننا نجد أن الحكومة تلجأ الى الديون لمواجهة العجز وقد تم الاقتراض من الداخل ومن الخارج مما أثقل كاهل الاقتصاد والسؤال الثاني : هل كان بالإمكان تأسيس صندوق للاستقرار من عوائد النفط منها معمول به في أذربيجان.

ان تطبيق قواعد المالية العامة بشكل جيد يؤدي الى تحسين أداء المالية العامة وترمي الى الحد من ضغوط الانفاق ويحقق الانضباط المالي بالاعتماد على القواعد المالية بشأن السياسة المالية وهذا يتطلب أن يكون الإطار متوسط الأجل على الأقل¹.

1 - قواعد الانضباط المالي

1-1 قاعدة الدين العام: نصت قواعد ماستريخت والتي تقرر أن إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب الا يتجاوز نسبة 60 %.

شهدت نهاية العام 2003 ديون خارجية كثيرة على عاتق الاقتصاد العراقي وهذا ما اضطر العراق إلى تحويل اغلب إيراداتها الحكومية إلى خدمة ديونها (1277120) مليار دولار².

1-2 قاعدة العجز الحكومي : تتمثل هذه القاعدة نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي حددت بموجب معاهدة ماستريخت و اتبعت من قبل أغلب الدول في تحقيق الاستدامة المالية و هي نسبة 3 %، وتعد هذه القاعدة من القواعد المالية المهمة كونها تهدف إلى السيطرة في تراكم الديون وتحقيق الاستدامة المالية³.

1-3 قاعدة ضبط النفقات :

وفقاً لهذه القاعدة فإن على الدول إن توازن بين النفقات والإيرادات ، أي أن تكون تغطية الإيرادات للنفقات مساوية 100 %⁴.

¹ - كريم لطيف كاظم ، تحليل الاستدامة المالية في العراق ، مجلة حلبة التريبيية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 22، العراق ، 2018 ، ص(26-27).

² - اونراوزلو ، تنمية وإعادة بناء إعمار الاقتصاد العراقي ، ترجمة ، مركز العراق للأبحاث بغداد ، 2006 ، ص 102.

³ - مازن عيسى صادق الشبيخ راضي ، كامل علاوي كاظم ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

⁴ - سلطان جاسم النصراوي ، حسين على الكرعوي ، علي عايد ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 230

4-1 القاعدة الذهبية :

تنص هذه القاعدة بأن الاقتراض يجب أن يغطي العجز في الموازنة الاستثمارية وليس النفقات الجارية¹.

2 - تطبيق القواعد المالية في اقتصاد العراق :

يعد الانضباط المالي أحد أهم مؤشرات الاستقرار الإقتصادي ، ومن ثم فإن وضع قواعد مالية صريحة وواقعية ، وتطبيقها من شأنها ان تسهم في تعزيز الانضباط المالي.

الجدول (3-6) القواعد المالية

السنة	الدين / الناتج المحلي 60 %	عجز-فائض الموازنة / الناتج المحلي 3 %	الإيرادات/النفقات 100 %	عجز الموازنة / النفقات الاستثمارية (القاعدة الذهبية) اقل من 100 %
2004	2016	2.8	104.7	37
2005	159	13	131.2	255
2006	121	12.1	130.8	449
2007	91	14	139.8	238
2008	51	8.5	119.9	89
2009	61	-0.3	99.4	-4
2010	46	0.03	100.1	0.3
2011	38	13.8	138.2	169
2012	31	5.8	114	50
2013	32	-1.9	95.6	-13
2014	33	-3	93	-33
2015	48	-1.9	94.4	-21.2

¹- مازن عيسى صادق الشيخ راضي ، كامل علاوي كاظم ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الاستدامة المالية

2016	60	-6.4	81.1	-79.6
------	----	------	------	-------

المصدر : من إعداد عماد محمد علي ، محمد شهاب أحمد ، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016)،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 62 ، العراق ، بدون سنة نشر ، ص 119 .

يوضح الجدول (3-6) النسب المسموح بها لكل قاعدة من القواعد المالية ومدى إمكانية تطبيقها في إقتصاد العراق للمدة (2004-2016) ، نلاحظ ما يلي:

أولا : بالنسبة لقاعدة الدين العام: نلاحظ من الجدول رقم (3-6) بأن السنوات الأولى من الدراسة الى غاية سنة 2007 نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوزت النسبة المسموح بها ويعزى ذلك إلى تراكم الديون الخارجية وفوائدها من حقبة النظام السابق وعدم قدرة الدولة على تسديد هذه الديون نتيجة الحروب والإرهاب والحاجة إلى إعادة إعمار البلاد وبناء الإقتصاد. أما النسب التي سجلت انخفاضا في قيمتها فيعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة كمياته وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية.

ثانيا : بالنسبة لقاعدة العجز الحكومي: فنلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) إن أغلب سنوات الدراسة حققت الموازنة فائضا لذلك تعتبر هذه النسب مقبولة وذلك بسبب زيادة الإنتاج النفطي وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية ، أما النسب المتبقية والتي سجلت عجزا على مستوى الموازنة العامة فيعزى ذلك توجيه الإنفاق إلى خدمة الحرب ضد الإرهاب وإلى خدمة المجتمع المتضرر من جراء الحرب وكذا يعزى ذلك إلى انخفاض أسعار البترول كون العراق جل إيراداته إيرادات نفطية.

ثالثا : بالنسبة لقاعدة ضبط النفقات : نلاحظ أن جل سنوات الدراسة كانت نسبة الإيرادات إلى النفقات تفوق النسب المعيارية ويعود ذلك إلى تغطية الإيرادات للنفقات بشكل كامل ويعزى ذلك إلى أن الإقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية فإرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع كمية الصادرات منه جعل من الإيرادات ترتفع لتستطيع تغطية الإنفاق العام بالشكل الكامل الذي يوضحه الجدول رقم (3-10) ، أما السنوات من مجال الدراسة التي عرفت انخفاضا في نسبة الإيرادات إلى النفقات أي ان التغطية كانت اقل من النسب النموذجية وذلك لانخفاض أسعار النفط .

رابعا : بالنسبة للقاعدة الذهبية: تنص هذه القاعدة بأن الاقتراض يجب أن يغطي العجز في الموازنة الاستثمارية وليس النفقات الجارية ، من خلال الجدول رقم (3-6) نلاحظ بأن قيم نسبة عجز الموازنة إلى

الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الاستدامة المالية

النفقات الاستثمارية كانت متذبذبة ويعزى ذلك لاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي ومدى تأثرها بالأسعار العالمية للنفط وبكمياته المسموح بتصديرها.

الفرع الثاني : مؤشرات الاستدامة المالية في العراق

1- مؤشر الفجوة الضريبية :

يستند هذا المؤشر إلى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ويتبع ذلك أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية¹، وعلى ذلك فإن نسبة الضريبة للناتج المحلي الإجمالي المستهدفة هي :

نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج الحقيقي) نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي².

جدول رقم (3-7): نسب الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة للمدة (2004-2018)

السنة	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	اجمالي الإيرادات العامة (مليون دينار)	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من اجمالي الإيرادات %
2004	159644	32982739	0.48
2005	495282	40502890	1.22
2006	591259	49055545	1.21
2007	1228336	54599451	2.25
2008	985837	80252182	1.23
2009	3334809	55209353	6.04
2010	1532438	70178223	2.18

¹ - محمد إسماعيل عجم ، كامل علاوي الفتلاوي ، الاستدامة المالية في العراق نظرة مستقبلية مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 15 ، العدد 47 ، العراق ، 2023 ، ص 512 .

² - احمد صالح حسن كاظم ، مرجع سبق ذكره ، ص 433 .

الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الاستدامة المالية

1.64	108807392	1783593	2011
2.20	119817224	2633357	2012
2.53	113767395	2876856	2013
1.79	105386623	1885127	2014
3.03	66470252	2015010	2015
7.10	54409270	3861890	2016
8.14	77335955	6298272	2017
5.30	106569834	5647201	2018

المصدر: بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة وبيانات وزارة التخطيط ، جهاز الإحصاء و التخطيط المركزي للسنوات من (2004- 2018).

يوضح الجدول رقم (3-7) أن نسب مساهمة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات من العام 2004 الى غاية العام 2008 كانت نسب ضعيفة مما يدل على ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية اما العام 2009 فقد ارتفعت النسبة إلى (6.04%) ثم عاودت الانخفاض من العام 2014 ثم عاودت الارتفاع من العام 2017 نسبة قدرها 8.14% ثم انخفضت مرة أخرى في العام 2018 نسبة قدرها 5.30% نستنتج من القراءة السابقة للجدول أن الإيرادات الضريبية في جميع سنوات الدراسة كانت منخفضة وذلك بسبب عدم استقرار النظام الضريبي الذي يمثل الركيزة الأساسية للجباية العادية ، فضلا عن الظروف السياسية داخل الدولة التي يتعذر من خلالها التحصيل الضريبي

2- مؤشر نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى الانفاق العام :

يعتمد هذا المؤشر على قياس مدى تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة وذلك عن طريق قسمة مقدار الإيرادات العامة على إجمالي النفقات العامة ، فإذا كانت النتائج أكبر من الواحد الصحيح أي أن الإيرادات تغطي النفقات هنا نكون أمام حالة تحقق الاستدامة المالية ، أما إذا كانت النتائج أقل من الواحد الصحيح أي الإيرادات لا تغطي النفقات العامة ، وهنا نكون أمام حالة عدم تحقق الاستدامة المالية ، أما إذا كانت النتيجة واحد فإن الإيرادات تغطي النفقات.

الجدول رقم (3-8) نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2018)

السنة	إجمالي الإيرادات العامة (مليون دينار)	إجمالي النفقات العامة (مليون دينار)	نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة %
2004	32982739	32117491	1.03
2005	40502890	26375175	1.54
2006	49055545	38806679	1.26
2007	54599451	39031232	1.40
2008	80252182	59403375	1.35
2009	55209353	52567025	1.05
2010	70178223	70134200.2	1.00
2011	108807392	78757667	1.38
2012	119817224	105139575	1.14
2013	113767395	119127556	0.96
2014	105386623	112192126	0.94
2015	66470252	70417515	0.94
2016	54409270	67067437	0.81
2017	77335955	75490120	1.02
2018	106569834	80873000	1.32

المصدر : الاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، جهاز الإحصاء والتخطيط المركزي للسنوات من (2004-2018)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) بأن نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة خلال الفترة من (2004-2009) كانت أكبر من الواحد الصحيح و هذا يعني أن إجمالي الإيرادات العامة أكبر من إجمالي الإنفاق العام أي أن الإيرادات العامة استطاعت تغطية حجم الإنفاق العام في هذه المدة أي أن هذه الفترة من مجال الدراسة شهدت تحقق الاستدامة المالية ، ويعزي سبب ارتفاع الإيرادات العامة في هذه الفترة

إلى ارتفاع أسعار البترول العالمية وذلك لهيمنة الإيرادات النفطية على باقي الإيرادات في العراق ، اما في العام 2010 فبلغت نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الإنفاق العام الواحد الصحيح ، ويعني ذلك تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة في ذلك العام من مجال الدراسة ، أما في العامين (2011-2012) فقد ارتفعت نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الإنفاق العام وكانت النسب كالاتي وعلى التوالي (1.38 %) ، (1.14 %)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة من مجال الدراسة .

اما الفترة ما بين العام 2013 والعام 2016 فقط انخفضت نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الإنفاق العام إلى مستوى اقل من الواحد الصحيح وذلك لانخفاض إجمالي الإيرادات العامة عن النفقات العامة وعدم كفاية تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام في هذه الفترة وهذا يعني عدم تحقيق الاستدامة المالية ، ويعزى ذلك لانخفاض أسعار البترول العالمية وسوء الأوضاع الداخلية في البلد في هذه الفترة ، أما الفترة الأخيرة من الدراسة (2017-2018) فقد عاودت النسبة للارتفاع من جديد لتبلغ (1.02) ، (1.32) على التوالي وبالتالي كانت هذه النسب أكبر من الواحد الصحيح لأن الإيرادات العامة أكبر من الإنفاق العام أي أن هذه الفترة من الدراسة شهدت تحقق الاستدامة المالية ، ويرجع سبب ارتفاع حجم الإيرادات العامة في هذه الفترة من الدراسة لارتفاع أسعار النفط العالمية وتحسن الأوضاع الداخلية للبلد.

المؤشر الرابع: نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة للمدة (2004-2018)

إن الإيرادات النفطية تمثل النسبة الأكبر من مجموع الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي لذلك نجد بأن الإيرادات العامة في العراق تتأثر بالأسعار العالمية للنفط باعتبار أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط ، ومن خلال الجدول رقم (3-13) الذي يمثل نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة للمدة (2004-2018) نلاحظ أن أكبر نسبة شهدتها مدة الدراسة كانت العام 2004 حيث بلغت (99.07%) ، واقل نسبة كانت العام 2015 حيث بلغت (77.20 %) وعلى العموم فإن مجال الدراسة شهد تذبذب في نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة بين الصعود و النزول وهذا راجع الى الأسباب التالية:

- تأثر الإيرادات النفطية بأسعار النفط في الأسواق العالمية.
- تأثر الإيرادات العامة بالأوضاع السياسية داخل البلاد حيث الجانب العسكري وقت الأزمات (السيطرة الإرهابية) يستنزف جانب كبير من الإيرادات للاتفاق عليه.

الفصل الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تطبيق الاستدامة المالية

- كما تتأثر الإيرادات العامة بالقروض التي تأخذها الدولة من الخارج خاصة من مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الجدول رقم (3-9): نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة للمدة (2004-2018)

السنة	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	اجمالي الإيرادات العامة (مليون دينار)	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات
2004	32677203	32982739	99.07
2005	39480069	40502890	97.47
2006	46534310	49055545	94.86
2007	51701300	54599451	94.69
2008	75358291	80252182	93.90
2009	48871708	55209353	88.52
2010	66819670	70178223	95.21
2011	98090214	108807392	90.15
2012	116597076	119817224	97.31
2013	110677542	113767395	97.28
2014	97072410	105386623	92.11
2015	51312621	66470252	77.20
2016	44267060	54409270	81.36
2017	65071929	77335955	84.14
2018	95593141	106569834	89.70

المصدر : بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، دائرة المحاسبة ، دائرة الموازنة و بيانات وزارة التخطيط / جهاز الإحصاء والتخطيط المركزي للسنوات (2004-2018).

الفرع الثالث : الاستراتيجية المستقبلية لتحقيق الاستدامة المالية في العراق

تعرضت الاستدامة المالية في العراق إلى تدهور حاد وخصوصاً بعد عام 2014 من خلال دخول العصابات الإرهابية إلى بعض المناطق العراقية واحتلالها وكذلك انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات

منخفضة، بالإضافة إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي المعتمد على مصدر وحيد للإيرادات مع انحلال الصناعات الوطنية وموتها، فإن هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تدهور الاستدامة المالية والتوجه نحو الاستدامة الخارجية والوقوع في فخ المديونية بأشكالها الداخلية والخارجية ومما زاد الأمر تعقيدا الحرب الإستنزافية التي خاضها العراق ضد عصابات داعش الإرهابية وظهور تداعيات الوضع السياسي العراقي المؤلم الذي أدى إلى تراجع ثقة الأسواق العالمية بعدم قدرة الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها المالية مما أدى إلى توقف إقراضها أو إعطائها قروض بأسعار فائدة عالية وبشروط مشددة.

إن عدم تطبيق مؤشرات الاستدامة أدى إلى أن يكون البلد غير قادر على تغطية نفقاته الشهرية ، يشار إلى أن حجم القطاع العام توسع في عهود الحكومات المتعاقبة إلى درجة أن مجموع الإيرادات التي تحققها الدولة العراقية لم يعد كافيا لتسديد النفقات الأساسية ، مثل رواتب القطاع العام ، والمعاشات التقاعدية والتعاقدية والمساعدات الغذائية وكلفة برامج الرعاية الاجتماعية ، وباتت الدولة بحاجة إلى إنفاق مبالغ تفوق إيراداتها من أجل تغطية هذه النفقات الأساسية وإبعاد شبح العوز والحرمان عن أكثرية الشعب العراقي في عام 2019 ، حيث انخفضت أسعار النفط الأمر الذي دعي منظمة الأوبك إلى تخفيض مقدار إنتاجها من النفط مما انعكس سلبا على إيرادات العراق النفطية ، وتضاف إليها الإيرادات غير النفطية المتواضعة وهي بصورة أساسية الضرائب والرسوم الجمركية ، وإذا غطت هذه العائدات الحكومية النفقات التشغيلية ، فهي تبقى غير قادرة على تغطية النفقات الرأسمالية (الاستثمارية) المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين البني التحتية المتهاككة¹.

إن تحقيق استدامة مالية تعمل على تغطية النفقات ومعالجة الديون وزيادة الإيرادات لا بد من إتباع سياسية تنوع مصادر الدخل القومي من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل².

يعد النفط بمثابة الأداة الرئيسية في السياسة المالية في العراق إبتداء ولأمد بعيد ويتعزز هذا الاتجاه مع استمرار الهيمنة لدور النفط في مستقبل الاقتصاد العراقي، والمسارات المحتملة لاتجاهاته العامة في العقود القادمة ، لذا

¹ - عهود حمود صالح ، أحمد عبد الله سلمان ، استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق ، مجلة الاقتصاد ، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، مجلد 13 ، العدد 39 ، العراق ، 2021 ، ص 212 .

² - عيادة سعيد حسين الحسني ، محمد رحيم سالم ، الاستدامة المالية العامة وسبل تحقيقها في العراق ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 12 ، العدد 29 ، العراق ، 2020 ، ص 29 .

فان النجاح في تطوير الإنتاج النفطي في العراق نحو طاقات إنتاجية وتصديرية عالية سينصب باتجاه الاستمرار بدعم الموازنة العامة العراقية ، على أن يقترن ذلك بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي¹.

إن التنوع الاقتصادي نعني به تلك السياسات التنموية التي تهدف إلى التقليل من المخاطر الاقتصادية وتحسين مستوى الدخل ورفع القيمة المضافة ، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة او جديدة عوض الاعتماد على قطاع أو سلعة واحدة فقط².

ولتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق وجب عليه وضع إستراتيجيات معينة بغرض الإصلاح الهيكلي على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية.

1) إصلاح الموازنة العامة.

2) تنويع مصادر الطاقة وتفعيل الطاقة المتجددة.

3) تنمية القطاع الزراعي.

4) تفعيل دور القطاع الخاص.

5) إنشاء صناديق سيادية.

6) تنويع الهيكل الإنتاجي وتنويع السياسات الصناعية.

¹ - مازن عيسى الشيخ راضي ، فرحان محمد حسن ، مستقبل السياسة المالية في العراق ، بين الريعية واللاريعية ، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 9 ، العدد 28 ، العراق ، 2013 ، ص 184 .

² - محمد عمر باطويح، علم الدين بانقاء الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلا للتنويع الاقتصادي، حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص48.

المبحث الثاني : تجربة مصر في تطبيق الاستدامة المالية .

تعتبر مصر من بين أكثر الدول التي يواجه اقتصادها تحديات كبيرة ، وهذا نتيجة لعدم الاستقرار المالي الذي جعل من موازنتها العامة تعاني عجزا مستمرا كلفها ديون كثيرة سواء من الداخل او من الخارج.

المطلب الأول : الدين العام ومكوناته في مصر

تعتبر مصر من أكثر الدول التي يرتفع فيها الدين العام سواء الداخلي او الخارجي وهذا ما ارهق كاهل صناع القرار المالي في الدولة .

الفرع الأول : الدين العام في مصر

الدين الحكومي او ما يطلق عليه دين أجهزة الموازنة العامة ، هو المكون الأكبر في رصيد الدين العام المصري ، حيث بلغ رصيد هذا الدين نحو 6.9 تريليون جنيه ، بنسبة 87.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2022 ، وتتبنى وزارة المالية استراتيجية لتخفيض مستوى هذا الدين نحو 79 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027 ، وذلك من خلال استهداف تحقيق فائض أولي سنوي بالموازنة العامة يتراوح حول 2 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد حققت الموازنة العامة بالفعل الفائض أولى على مدار السنوات الست الأخيرة، وان لم يصل الى النسبة المستهدفة ، ومن خلال تحليل ورقة السياسات الحالية للتطورات التي شهدتها الدين الحكومي المصري على مدار السنوات الست الأخيرة ، والمصادر الأساسية لتراكم هذا الدين خلال تلك الفترة، توصلت الورقة الى عدة نتائج على نحو التالي :

ان الفائض الأولي الذي حققته الموازنة العامة على ست السنوات الأخيرة ، وعلى الرغم من أهميته الا انه غير كافى للحفاظ على استدامة الدين الحكومي ، حيث اقترن تحقيق هذا الفائض بزيادة مطردة في قيمة هذا الدين ونسبته للناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض ومدفوعات فوائد الدين ، فضلا عن التزايد الكبير في العمليات المالية تحت الخط ، والتي تؤدي الى زيادة التراكم الدين الحكومي دون التأثير على العجز السنوي للموازنة ، اقترنت الزيادة في حجم الدين الحكومي وفي نسبته للناتج المحلي الإجمالي بتحول مهم في هيكل هذا الدين ، حيث ارتفع النصيب النسبي للدين الحكومي الخارجي ، من 17.7 % من رصيد الدين الحكومي في يونيو 2018 الى 19.2 % في يونيو 2022 ، ومن المتوقع ان تصل الى 22.4 % من رصيد الدين الحكومي في يونيو 2023 .

والغني عن القول ان تزايد النصيب النسبي للدين الخارجي في هيكل الدين الحكومي على هذا النحو يرفع حجم المخاطر المالية وتهديدات الاستدامة التي تواجه هذا الدين ، خاصة في ظل استقرار سعر صرف العملة الوطنية .

اسفر التوسع الكبير في الاقتراض الحكومي عن تخطي هذا الاقتراض وللمرة الأولى في تاريخ الموازنة المصرية ، حجم الإيرادات العامة وهو الامر الذي يمكن ان يترتب عليه العديد من التداعيات والاثار الاقتصادية الاجتماعية وعلى رأسها¹ :

استمرار تصاعد الموجات التضخمية المتواترة والتي يتعرض لها الاقتصاد المصري منذ بداية عام 2022 ، وما يترتب على ذلك من اثار اقتصادية واجتماعية كبيرة ، خاصة على الطبقات محدودة الدخل ، وما يلقي بمزيد من الأعباء على الموازنة العامة لزيادة برامج الدعم والحماية لتلك الطبقات ، زيادة حدة المزاحمة التي يتعرض لها القطاع الخاص على مدار سنوات العقد الأخير والتي اسفرت عن تراجع كبير في نصيب هذا القطاع من حجم الائتمان المحلي من 42.1 % في عام 2010 الى 21.8 % فقط في سبتمبر من عام 2022 ، وهنا يجب الإشارة الى ما ترتب على زيادة مزاحمة القطاع الخاص على مدار العقد الأخير من تراجع غير مسبوق في حجم انشطته والاستثمارات التي يقوم بها ، حيث تشير بيانات وزارة التخطيط الى تراجع النصيب النسبي للقطاع الخاص من الاستثمارات الكلية المنفذة ليصل الى 26.2 % فقط في العام المالي 2022/2021 .

وهنا تنوه الورقة الحالية الى المخاطر التي يمكن ان تنتج عن الاستمرار في هذا المسار ، فمع تزايد حجم الدين الحكومي على النحو المتوقع حدوثه في العام المالي الحالي 2022/2023 والاعوام القادمة يمكن ان تضطر الحكومة الى تقليص حجم الاستثمارات العامة سواء اكان يتم تنفيذها فوق الخط او تحت الخط وهو ما سيؤدي بدوره وفي ظل التراجع المستمر لاستثمارات القطاع الخاص والتي من المقدر ان تستمر في الانخفاض لتصل الى 21.4 % فقط من اجمالي الاستثمارات الكلية في خطة السنة المالية 2022/2023 الى نقص حاد في تعزيز مسار النمو الاقتصادي .

وهناك العديد من الأسباب التي تحرك الدين العام نذكر منها : أسعار الفائدة ، تراكم الدين غير الحكومي ، انخفاض معدلات النمو ، الصدمات العالمية... الخ .

¹ -ذكي محمد، استدامة الدين الحكومي في مصر - هل يضمن الفائض الاولي بالموازنة العامة الحفاض عليها ، ورقة بحثية في ورقة السياسات رقم 16، مصر ، افريل 2023 ، ص1.

الشكل رقم (1-3) المحركات العامة للدين في مصر



المصدر سارة محمد الخشن ، إدارة الدين في مصر وتمويل اهداف التنمية المستدامة، مقال في ملتقى تمويل التنمية المستدامة في مصر، مصر ، 2020 ، ص200.

وقد صاحب الزيادة في الدين العام ، ضعفا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد كان في المتوسط لا يتجاوز 3 % ، وهو امر كان راجعا الى ضعف الاستثمارات الجديدة ، وعدم استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والخدمية بكاملها ، اما بسبب تقطع توريد الغاز والوقود الأساسي للمصانع الكبرى او بسبب ضعف السياحة وايراداتها ، بالإضافة الى عدم وجود رؤية مستقبلية لدور الدولة الاقتصادي ومدى تشجيعها للمشروعات

الخاصة فيما عدا المشروعات الخاصة الصغيرة التي اطلقت لها مبادرة تمويل بنحو 200 مليار جنيه من البنك المركزي المصري ، وزاد من حدة الازمة تردد الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء قطاع البترول والغاز عن المغامرة بدخول السوق المصرية بسبب عدم وضوح الرؤية الخاصة بسياسة سعر الصرف ، و دور القطاع الخاص الوطني، بالإضافة الى تنامي دور الاستثمارات الجيش في القطاع المدني ومنافسته للقطاع الخاص ، كما صاحب ذلك ارتفاع معدل البطالة ليتجاوز 13.3 % في عام 2014 ، الا انه قد تراجع الى 12.7 % في 2015 وذلك مع بداية التحرك الاقتصادي ، مع ارتفاع عجز الموازنة العامة من حوالي 8 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 الى ان بلغ 13.3 % في عام 2013 ثم تراجع الى 10 % او يزيد في 2016 ، وكان التراجع بسبب المساعدات والمعونات العربية والقروض الدولية بعد ثورة 30 يونيو ورغم ذلك مازال عجز الموازنة في حدود مرتفعة ، وقد ترتب على هذا الوضع الاقتصادي الهش تدخلات فعالة من قبل الحكومة المصرية متمثلة في اتخاذ قرض من صندوق النقد الدولي يساوي 12 مليار دولار يقدم على مدار ثلاثة سنوات ، بهدف استعادة التوازن الاقتصادي الكلي ومعالجة التحديات المتعددة التي تواجه الاقتصاد ، ويشترط له اتخاذ حزمة من السياسات الاقتصادية تسمى ببرنامح الإصلاح الاقتصادي متمثلة في تحرير سعر الصرف ، اتباع سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم وزيادة احتياجات العملة الأجنبية ، وخفض عجز الموازنة العامة وذلك من خلال خفض دعم الطاقة وإدخال ضريبة القيمة المضافة¹.

الفرع الثاني : مكونات الدين العام المصري

1- الدين العام المحلي في مصر :

ويمكن القول بأن الدين العام المحلي في مصر وصل لمرحلة تستوجب الدراسة ، وتعاني مصر كغيرها من الدول النامية من عجز في موازنتها ، حيث يتفوق جانب من النفقات العامة بصورة تفوق كثيرا النمو في الإيرادات العامة ، وبسبب وجود عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة ، فان الامر يتطلب مصادر ، لتمويل هذا العجز حتى تتمكن الدولة من القيام بأعمالها حسب الخطط والبرامج الإنمائية الموضوعية ، وقد مول اغلب هذا العجز من خلال الدين العام المحلي².

ان الحكومة تفترض لتمويل العجز الجاري في الموازنة العامة للدولة ، أي للأنفاق على أغراض استهلاكية يستفيد بها الجيل الحاضر فقط ، هذا فضلا عن ان الحكومة تقترض ولا تستخدم ما تقترضه في تمويل

¹ - هبة محمد امين السيد ، الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري كخدمة الدين العام المحلي ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 32 ، العدد 12 ، مصر ، 2018 ، ص ص 282-283.

² - علي عبد الرؤوف، عبد العالي محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

استثماراتها... وكل ذلك يدل على ان الدين العام المحلي في مصر يؤدي الى عدم تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة .

وبشكل عام يمكن القول بأن زيادة الدين العام المحلي عن المستوى المقبول اقتصاديا أثر بشكل كبير على معدلات الأداء الاقتصادي ، من خلال الضغط على مستويات الانفاق المخصص للقطاعات الاجتماعية الحيوية ، مثل التعليم والصحة... وذلك نتيجة عدم قدرة الاقتصاد على توفير موارد تكفي لتغطية أعباء الدين العام من جهة ، وتكفي في ذات الوقت لزيادة مستويات الانفاق الاجتماعي من جهة أخرى .

وهكذا ترتبط مشكلة الدين العام المحلي في الاقتصاد المصري بخصائص هيكلية ، بمعنى انه ينشأ بالدرجة الأولى عن ضعف قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، كما يعني الطابع الهيكلي للدين العام المحلي انه ينتج عن اختلال بين النفقات العامة والايادات العامة .

العوامل التي أدت الى استمرار وتزايد الدين العام المحلي في مصر يرجع استمرار وتزايد الدين العام المحلي في مصر الى الأسباب التالية :

1-1- استمرار عجز الموازنة العامة للدولة في الارتفاع فقد بلغ معدل النمو الثانوي للنفقات العامة ارتفاعا ملحوظا أكبر من نظيره بالنسبة للإيرادات العامة مما ترتب عليه تزايد العجز الكلي على الرغم من ان سياسات الإصلاح الاقتصادي كانت تستهدف زيادة الموارد وضغط النفقات وبالرغم من كل ذلك الا ان الفارق بين كل من الإيرادات العامة والنفقات قد تزايد بدرجة كبيرة وهو ما أدى الى زيادة العجز الكلي وتسجيله لمعدلات النمو مرتفعة . وبالتالي اللجوء الى الدين العام المحلي لتمويل هذا العجز ، وترجع أسباب العجز بالموازنة العامة الى :

- زيادة معدل نمو الانفاق العام وكذا نسبته الى الناتج المحلي ، حيث بلغ حوالي 23.5 % عام 2005/2004 مقابل 10.8 % سنة 2000/1999 م .
- ارتفاع حجم الانفاق الحكومي نتيجة للزيادة في الاستخدامات الخاصة ببعض الهيئات الحكومية ، حيث بلغت حوالي 158.5 مليار جنيها عام 2005/2004 نحو مليار جنيها عام 2000/1999 م .
- زيادة حجم النفقات الجارية التي تتحملها الموازنة العامة للدولة حيث بلغت حوالي 137 مليار جنيها عام 2005/ 2004 في مقابل 69 مليار جنيها عام 2000/1999 م .
- ارتفاع حجم الفوائد المدفوعة على الديون المحلية والخارجية ، حيث بلغ حوالي 33 مليار جنيها عام 2005 / 2004 ، مقابل 18.6 مليار جنيها عام 2000/ 1999 م

- زيادة الاعتماد على اذوق الخزانة ، حيث بلغ حجم الرصد القائم من أذون الخزانة حوالي 124.07 مليار جنيه عام 2004 / 2005 مقابل 25.4 مليار جنيه عام 2004/1999م.
- تراجع نسبة النفقات الاستثمارية بالمقارنة بنسبة النفقات الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت نسبة النفقات الاستثمارية الى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005/2004 نحو 3.8 % مقابل نحو 25.6 % للنفقات الجارية ، وقد أدى ذلك الى تراجع حجم الاستثمارات اللازمة لزيادة الإيرادات المستقبلية والتي تستخدم في سداد عجز الموازنة¹.

1-2- تعديلات السياسة الضريبية : قامت الحكومة المصرية بعيدة تعديلات على النظام الضريبي ، الراهن منذ العام 1991 ، لكن الإعفاءات الضريبية الكثيرة في التشريع المصري للمستثمرين وفي المجتمعات العمرانية ، وفي المنشآت السياحية واعفاءات تسوق المالي والضريبة الموحدة ، تسبب في فقدان جزء كبير من الحصيلة الضريبية كان يمكن استخدامه في التوسع في الاقتراض وزيادة نسبة الدين العام المحلي والخاص او توجيهه للاستثمار العام².

1-3-ارتفاع تكاليف المشروعات :

ارتفاع تكاليف المشروعات التي تنفذها الأجهزة الإدارية بسبب غياب الدقة او الجدية عند اعداد دراسات جدوى هذه المشروعات قبل تنفيذها ، مما قد يؤدي الى توقيف بعض المشروعات بعد فترة من السير في تنفيذها والانفاق عليها ، او نقلها من موقع لأخر ، او انشاء مشروعات معينة على الرغم من وجود بدائل لها في تفي بالأغراض المتوخاة منها ، كما يترتب على عدم اعداد دراسات دقيقة للاحتياجات والاعمال اللازمة قبل طرحها في مناقصات ، كثيرة التعديلات واسناد بعض الاعمال بالأمر المباشر ، وإزالة بعض الأعمال بعد تنفيذها وشراء أصناف زائدة عن الحاجة بل وشراء أصناف محظور استخدامها ، وما يلي الى ذلك من الممارسات الخاطئة التي يترتب عليها صرف مبالغ دون وجه حق او بالزيادة لبعض المقاولين والموردين ، ومن ثم تحميل الموازنة بنفقات كان من الممكن تفاديها³.

1-4- زيادة عجز الموازنة العامة الفعلي عن العجز المتوقع حدوثه خلال تلك الفترة :

زيادة تمويل هذا العجز غير المتوقع يتطلب زيادة في الدين العام المحلي .

¹ - جهاد صبحي، عبد العزيز القطيط ، مرجع سبق ذكره ، ص (41-48).

² - ميراندا زغلول رزق ، اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية ادارته .

³ - جهاد صبحي عبد العزيز القطيط ، مرجع سبق ذكره ، ص (43-44).

2- الدين الخارجي في مصر :

تعتمد مصر في الوقت الحالي وبشكل أساسي على الدين العام الخارجي أكثر من الدين المحلي لتمويل عجز الموازنة العامة .

2-1 - تطور حجم الدين الخارجي خلال الفترة (1990-2019) :

شهدت مصر مشكلة تزايد الدين الخارجي خاصة مع بداية التسعينات والذي يبلغ حوالي 33 مليار دولار عام 1990 ، والذي يمثل تقريبا 92 % من الناتج المحلي الإجمالي ، والفترة التي تلت عام 1990 شهدت تذبذب في قيم الدين الخارجي بين الارتفاع والانخفاض ويعزى ذلك الى تذبذب أسعار صرف معظم العملات المقترض بها امام الدولار وذلك بين الارتفاع والانخفاض ، اما العام 2011 فقد شهد الدين الخارجي في مصر ارتفاع كبير حيث بلغ حوالي 35236.4 مليون دولار وذلك بسبب ثورة يناير 2011 التي تسببت في سوء الأوضاع الداخلية في مصر مما أدى الى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية وانخفاض مداخيل القطاع السياحي، وكذلك الاضطرابات السياسية ، فسوء الأوضاع الاقتصادية و السياسية في مصر نتج عنها هروب رؤوس الأموال الأجنبية و ضعف القطاع الإنتاجي والخدماتي، فكل هذا أدى الى ارتفاع الدين الخارجي في مصر وذلك لسد عجز الموازنة العامة التي تعرضت لعجز كبير وخطير .

2-2- أسباب زيادة الدين الخارجي في مصر :

2-2-1 لجأت مصر الى الاقتراض لسد فجوة الموارد المحلية وتمويل الاستثمارات لعجز الادخار المحلي عن تمويل الاستثمار اللازم للنمو ، كما ان طبيعة استخدام القروض الخارجية تعد من أسباب تفاقم مشكلة الديون ، حيث توجه نسبة القروض الى تمويل عجز الميزانية او استيراد السلع الاستهلاكية ، وخصوصا الموارد الغذائية ، ويوجه جزء اخر الى تمويل مشروعات إنتاجية عائدها يغطي تكاليف الاقتراض ، ومن ثم فقط أصبحت القروض عبئا إضافيا على الاقتصاد المصري¹ .

2-2-2 أدت الاضطرابات الأمنية ، وحالة التراجع في النشاط الاقتصادي لدى شركاء مصر التجاريين الى عجز في ميزان المدفوعات ، الأمر الذي أدى الى انخفاض حصيلتها من النقد الأجنبي ، وقد اعتمد عليها الاقتصاد المصري في تكوين احتياطياته من النقد الأجنبي ، فبالرغم من استمرار تحقيق حصيلة الصادرات من السلع بالنقد الأجنبي لمعدلات نمو بلغت 7.3 بالمئة خلال النصف الأول من عام 2012/2013 ، الا ان

¹ - نيفين فرج إبراهيم إبراهيم ، اثر الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية ، بحوث اقتصادية عربية العدد 71 ، 2015 ، ص 111 .

معدل نمو الواردات ، وخصوصا المنتجات البترولية ، سجل نحو 27 بالمئة في عام 2012/2011 و24.5 بالمئة خلال النصف الأول من عام 2013/2012 وقد أدت الى تراجع الميزان التجاري بشكل عام ، ليسجل عجزا بمقدار 32 مليار دولار في عام 2013/2011 ، مقابل عجز بنحو 27 مليار دولار في عام 2011/2010¹ .

2-2-3 الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية ، الأمر الذي أدى الى زيادة المديونية .
2-2-4 تراجع أداء الصادرات الخدمية لتسجيل انخفاضا بنحو 5 بالمئة في عام 2012/2011 وذلك ما حدث مع بداية الأزمة المالية العالمية ، وضعف الطلب الخارجي ، بالرغم من النمو في تحويلات المصريين العاملين في الخارج ، خلال العامين السابقين ، وقد ارتفعت من 9.5 مليار دولار الى 17.8 مليار دولار ، الا ان عجز الميزان الجاري قد تضاعف تقريبا خلال الفترة نفسها ليسجل نحو 8 مليارات دولار في عام 2012/2011 مقابل عجز بلغ 4.3 مليار دولار قبل عامين² .

2-2-5 تراجع التدفقات الرأسمالية نتيجة لتمويل الأنشطة الجارية بالعملة الأجنبية ، عن طريق السحب من رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي ، فبالرغم من حصول مصر على مساعدات اقتصادية بنحو 9 مليارات دولار منذ شباط / فبراير من عام 2011 ، وحتى نهاية مارس من عام 2013 ، الا ان رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية ظل في تناقص مستمر ، لينخفض بأكثر من 50 بالمئة عن مستواه في شهر ديسمبر من عام 2010 ، وقد سجل 36 مليار دولار ، حيث بلغ رصيد الاحتياطي في 30 جوان 2012 نحو 15 مليار دولار وهو ما يعني ان اجمالي الاستخدامات من النقد الأجنبي في الاقتصاد المصري خلال العامين السابقين ، وصلت الى نحو 30 مليار دولار ، وقد انعكس ذلك بوضوح على ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى مقابل الجنيه المصري³ .

2-3 - نتائج تفاقم الدين الخارجي في مصر :

خضوع الاقتصاد المصري باستمرار ومنذ منتصف سبعينات القرن العشرين لمزيد من التخفيض لسعر صرف الجنيه ورفع أسعار الفائدة و تحرير حساب راس المال بميزان المدفوعات وضعف الهيمنة على الموارد الوطنية، وهو ما ترتب عليه عودة الاقتصاد المصري تابعا بشكل كبير لتوجهات رأس المال الأجنبي .

¹ نفس المرجع ، ص 111 .

² - نفس المرجع ، ص 112 .

³ - نفس المرجع ، ص 112 .

فقد انخفض سعر صرف الجنيه المصري منذ عام 1974 وحتى الان وقد انعكس ذلك على زيادة معدلات التضخم زيادة كبيرة وعلى مزيد من تخفيض قيمة الجنيه خارجيا¹.

المطلب الثاني : تحليل الوضع المالي في مصر

الفرع الأول : الموازنة العامة في مصر

تعد الموازنة العامة الخطة المالية الأساسية السنوية للدولة والتي تنهض بدور أساسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري ومن ثم تخلق دخلا وطاقات إنتاجية جديدة في البلاد كما يمكن بواسطة الموازنة العامة للدولة تفادي التضخم غير المرغوب به وإعادة توزيع الدخل القومي والتأثير في هيكل التنمية إضافة الى تحقيق اهداف أخرى متعددة ، كما تعد الموازنة العامة للدولة من اهم أدوات التخطيط المالي باعتبارها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها ، ومن المعلوم انه ليس هناك دولة تمتلك القدرة للحصول على موارد غير محددة بغض النظر عن مدى ثرائها لذلك فإن أسس إعداد الموازنة العامة للدولة تركز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة .

يمكن القول ان الشرط الأساسي لضمان وجود تطبيق استدامة مالية عامة بصورة علمية دقيقة وضمن بيئتنا المحلية هو إمكانية تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها مآليتها العامة و تمويل برامج الانفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد حيث تقتضي الاستدامة المالية عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة الى إعادة هيكليتها وترتيب أولويات الانفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من اجل تمويل أعباء مديونيتها².

بالرغم زيادة الإيرادات العامة المصرية بنسبة 38.4 % والإيرادات الضريبية بنسبة 28 % الا أن وسائل سد العجز في الموازنة أصبحت محدودة وقد تكون تقتصر فقط على زيادة الدين الخارجي في الموازنة العامة . وخرجت الموازنة المصرية من تداعيات فيروس كورونا واهنة ، ثم جاءت الأزمة الأوكرانية وارتفاعات الفائدة الأمريكية لتزيد من اوجاعها ، حيث ان الديون الخارجية في معظمها مقومة بالدولار الأمريكي .

¹ - السيد فراج السعيد محمد صقر ، رشدي فتحي محمود حسن حجازي ، مدى استدامة الدين العام الخارجي المصري ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد الثالث ، الجزء الثاني ، السعودية ، 2022 ، ص (77-78) .

² - مقداد احمد النعيمي ، عادل صبحي عبد القادر الباشا ، مرجع سبق ذكره ، ص 566 .

ووصل حجم الديون الى 154 مليار في الربع الأول من العام الحالي قافزا من 134 مليار دولار في الربع الأول من العام الفائت ، بحسب إحصاءات رسمية ، لكن الموازنة تتضمن أيضا ارتفاعا في الأجور بنسبة 14 % وبرامج الحماية الاجتماعية بنسبة 48 % ، في محاولة من الحكومة لحماية الفئات الأكثر احتياجا¹ . غالبا ما تكتب الموازنات العامة للدولة في إطار هذه التصنيفات الاقتصادي ، التصنيف الوظيفي ، التصنيف الإداري .

يقسم التصنيف الاقتصادي الموازنة الى إيرادات ومصروفات وهو يدرج فئات عامة ، يتم جمع الأموال منها ، وفئات يتم صرف الأموال عليها ، وعلى الرغم من ان التصنيف الاقتصادي يسرد مصادر الأموال وأين سيتم انفاقها فإنه لا يوضح المقاصد والأغراض التي سيتم انفاق المبالغ المالية من أجل تحقيقها . ويشار أيضا الى هذا النوع من التصنيف كبنود ، نظرا لعرضه تفاصيل فئات المصادر التي يتم جمع الأموال منها والفئات التي يتم انفاقه عليها ، على سبيل المثال من ناحية الإيرادات يمكن ان يجد المواطنون بنود مثل إيرادات ضريبية وإيرادات من المنح وإيرادات غير ضريبية ، ومن ناحية المصروفات تتمثل بنود الصرف في الرواتب والأجور وشراء السلع والخدمات وعانات مالية واستحقاقات اجتماعية وغير ذلك والشكل الموالي يبين ذلك .

¹ - محمد حميدة ، الموازنة العامة في مصر تظهر زيادة في الديون وإعادة ترتيب للأولويات ، مقالة في مجلة بي سي نيوز عربي ، مصر ، 15 ماي ، 2023 ، ص 1 .

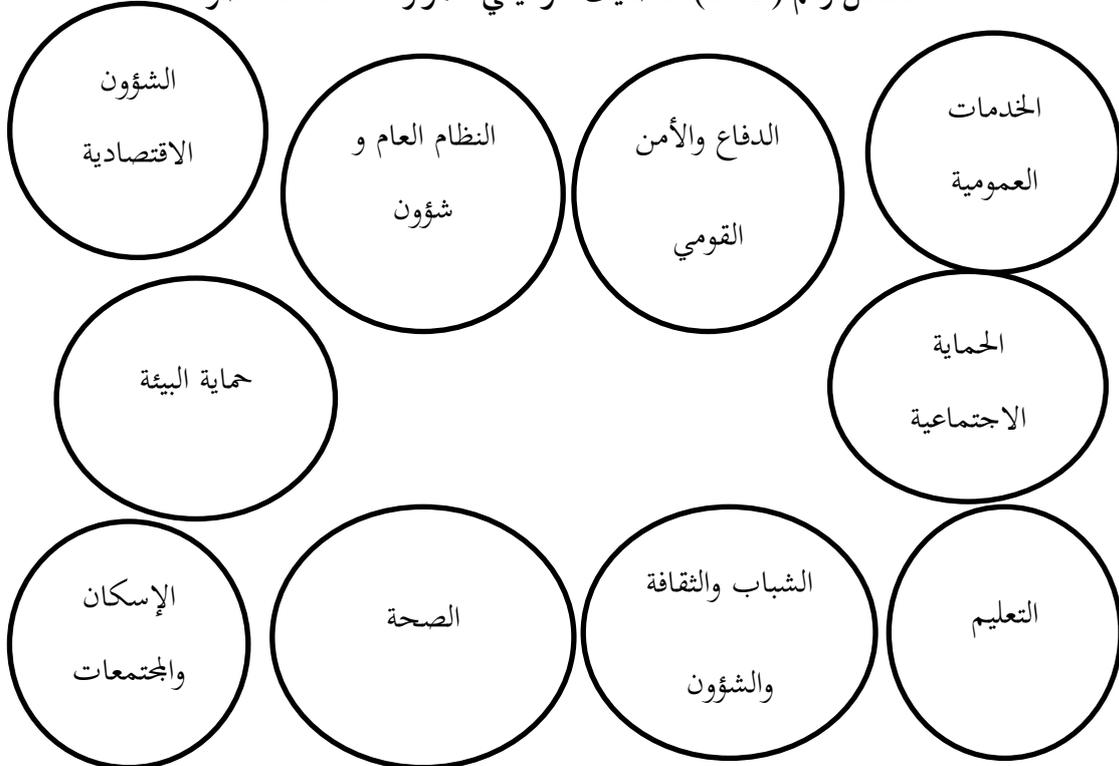
الشكل رقم (3-2): التصنيف الاقتصادي للموازنة في مصر



المصدر : يونيسيف ، الموازنة بشفافية ، دليل الموازنة العامة المصرية ، تقرير اليونيسف ، 2021 ، ص 4 .

تتكون موازنة الدولة الوظيفية لمصر من عشر وظائف وهو ما يبينه الشكل الموالي :

الشكل رقم (3-3) التصنيف الوظيفي للموازنة العامة ف مصر.



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعطيات

- ✓ الخدمات العمومية : وتشمل ميزانيات الهيئات التشريعية ومراجعة الحسابات و المؤسسات التنفيذية والاقتصادية¹ .
 - ✓ الدفاع والأمن القومي : وتشمل ميزانيات من القوات المسلحة والأمن المدني .
 - ✓ النظام العام و شؤون السلامة العامة : وتشمل ميزانيات خدمات الشرطة و موظفي الإطفاء والسجون والنظام القضائي .
 - ✓ الشؤون الاقتصادية : وتشمل موازنات أنماط مختلفة من الخدمات الاقتصادية والتجارية العامة الزراعة ، الري ، الصناعة ، الوقود ، الطاقة ، النقل .
 - ✓ حماية البيئة : وتشمل ميزانية إدارة الغابات ، ومكافحة التلوث ، والأنشطة المتعلقة بالمناخ والتربة والمياه الجوفية .
 - ✓ الإسكان والمجتمعات العمرانية : وتشمل ميزانيات تطوير الإسكان ، تقديم إعانات ، قروض الإسكان التخطيط لمجتمعات حضرية جديدة ، تطوير المرافق العامة مثل إمدادات المياه ، إضاءة الشوارع.
 - ✓ الصحة : وتشمل موازنات تطوير الخدمات الصحية ووضع وتنفيذ معايير للأطباء والصيدلة والمستشفيات والعيادات .
 - ✓ الشباب والثقافة والشؤون الدينية : وتشمل ميزانيات الرياضة ، الثقافة والفنون ، والخدمات الدينية .
 - ✓ التعليم : وتشمل ميزانيات تطوير وصياغة وتقديم الخدمات التعليمية لمرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي ، الجامعي والعالي .
 - ✓ الحماية الاجتماعية : وتشمل ميزانيات الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية .
- ومن الجدير بالذكر ان الحكومة المصرية (وزارة المالية ، وزارة التخطيط) قد اتخذت مؤخرا خطوات هامة نحو تطبيق موازنة وظائف وأداء لتحسين شفافية وفاعلية عملية اعداد وتنفيذ الموازنة ، وتقسيم موازنة الوظائف والأداء المصروفات حسب الهدف او المشروع ، وتعين مؤشرات أداء رئيسية لقياس إنجازها ونجاحها ، والجدول الموالي يمثل وزارة الصحة نموذجا.

¹ - يونيسيف الموازنة بشفافية : دليل الموازنة العامة المصرية ، تقرير اليونيسف 2021 ، ص 5 .

الجدول رقم (3-10): وزارة الصحة

الموازنة البرنامجية		بند الموازنة	
462	الإدارة العامة	6000	رواتب و أجور
		150	ساعات عمل إضافية
4326	رعاية صحية أولية و	800	مصروفات خاصة بالمنشآت
	النهوض بالصحة	750	مواصلات
		400	معدات
2817	خدمات المستشفيات	125	شحن
		15	مياه وكهرباء
692	تدريب و بحوث طبية	25	تليفونات
		20	طباعة
		12	مستهلكات
8297	إجمالي	8697	إجمالي

المصدر: يونيسيف، الموازنة بشفافية : دليل الموازنة العامة المصرية، تقرير اليونيسيف ، 2021، ص 6.

التصنيف الإداري وهو التصنيف الذي يوفر معلومات عن مصروفات الجهات والهيئات الحكومية مثل الوزارات والإدارات المختلفة ، ويعد هذا مفيد بصفة خاصة في معرفة من يقوم بالإففاق وصرف الأموال ، مما يتيح درجة من الوضوح والمساءلة و الشفافية .

وتجدر الإشارة الى ان موازنة الدولة المصرية تستخدم التصنيف المزدوج وهو عروض مقدمة للموازنة تجمع بين التصنيفات الاقتصادية والوظيفية والإدارية بطرق متنوعة .

الفرع الثاني : هيكل الموازنة العامة في مصر : تتكون الموازنة العامة في مصر من:

1 - النفقات العامة المصرية : تتكون من مجموعة من البنود وهي :

1-1 - المصروفات العامة : وتشمل الأجور ، مصروفات السلع والخدمات ، والإعانات و المزايا الاجتماعية و الفوائد.

2-1 حيازة الأصول المالية والأجنبية .

3-1 سداد القروض المحلية والأجنبية .

2 - الإيرادات العامة المصرية : تتكون من مجموعة من البنود وهي :

1-2 الإيرادات العامة : وتشمل الضرائب والمنح والإيرادات الأخرى .

2-2 مصادر التمويل : وتشمل المتحصلات من الاقتراض ومبيعات الأصول المالية ، والاقتراض وبيع الأوراق المالية .

الفرع الثالث : تحليل هيكل الموازنة العامة في مصر.

1 - تحليل هيكل الإيرادات العامة في ميزانية مصر .

الشكل رقم (3-4): تطور الإيرادات العامة في مصر خلال الفترة 2006/2005 حتى 2021/2020



المصدر : وائل محمود محمد حسين ، أثر إصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر

(مؤشر مركب) ، مجلة البحوث الإدارية ، المجلد 41 ، العدد 4 ، أكتوبر 2023 ، ص 5

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-4): زيادة مستمرة في الإيرادات العامة حتى العام 2010 و 2011 اين

سجلت انخفاض طفيف وذلك بفعل تداعيات الازمة المالية العالمية سنة 2008 واحداث يناير 2011 وما

نجم عنها من تدهور في الاقتصاد المصري (انخفاض الاستثمارات الأجنبية ، عدم الاستقرار الأمني في البلاد ،

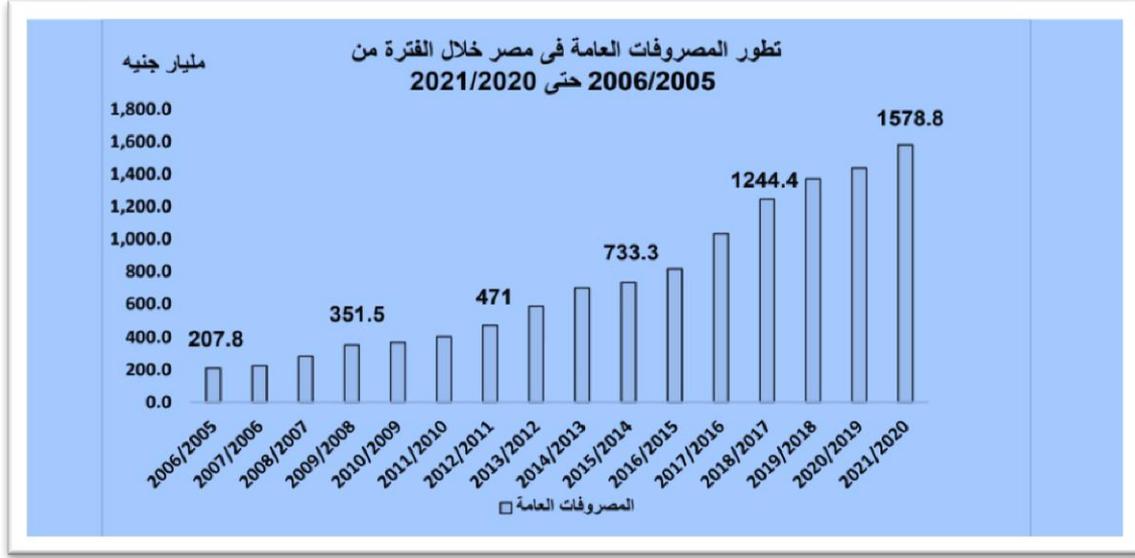
الاضطرابات ...) ثم عاودت الإيرادات العامة المصرية في الارتفاع حتى عام 2020 / 2021 اين سجلت

قيمة قدرها 1108.6 مليار جنيه، ويعزى سبب هذه الزيادة في الإيرادات العامة الى الإصلاحات التي

شهدها النظام الضريبي حيث أدخلت عليه بعض التشريعات الجديدة وبعض التعديلات على التشريعات القديمة .

3 - تحليل هيكل النفقات العامة بميزانية مصر .

الشكل رقم (3-5): تطور المصروفات العامة في مصر خلال الفترة 2006/2005 حتى 2021/2020



المصدر : وائل محمود محمد حسين ، اثر اصلاح الموازنة العامة للدولة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر (مؤشر مركب)، مجلة البحوث الإدارية ، المجلد 41، العدد، 4 ، 2023 ، ص 10.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-5) الذي يمثل تطور المصروفات العامة في مصر خلال الفترة 2006/2005 حتى 2021/2020 .

ان طيلة مدة الدراسة شهدت النفقات العامة تزايد مستمر خاصة في السنوات الأخيرة ، من مدة الدراسة من بين أسباب تزايد الانفاق العام في مصر في هذه الفترة قرار تقويم سعر صرف الجنيه المصري وما نتج عنه من زيادة معدلات التضخم حيث بلغت نسبته 13.8 % و 29.5 % و 14.4 % خلال السنوات 2018/2017/2016 على التوالي وكانت اعلى قيمة للإنفاق العام في 2021/ 2020 حيث سجلت 1578.8 مليار جنيه، وكانت جائحة كورونا هي المتسبب الأكبر في ارتفاع الانفاق العام في هذا العام .

الفرع الرابع : العجز الموازي والأسباب المؤدية اليه في مصر

1. العجز الموازي في مصر

يعاني الاقتصاد المصري من مشكلات اقتصادية عديدة من ابرزها العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة والذي أثر بشكل كبير على قدرة الدولة في الإنفاق على الخدمات الأساسية على نحو أضر بكفاءة الخدمات العامة

التي يحصل عليها المواطن من تعليم وصحة ، و زاد من معاناة الفئات الفقيرة التي تعتمد على خدمات الدولة ، وخلق أنظمة موازية في مجال التعليم وغيرها من الخدمات العامة ، وانخفاض نفقات الصيانة على الأصول العامة مما أدى إلى تآكل رأس المال القومي بشكل أضر بكفاءة المرافق العامة ، بالإضافة الى الضغوط التضخمية والتي ترتب عليها التدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية والوقوع في ازمة المديونية الخارجية ، وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة سياسات اقتصادية قائمة على منطق رد الفعل مترددة بين التوسع والانكماش كرد فعل لمؤشر العجز والدين الخارجي ، كما لم تعتمد السياسة المالية على الأهداف المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية ، و توزيع الدخل ، وتحفيز الاستثمار ، والتوظيف ، ولكن كانت مجرد محاولات لاحتواء العجز وكانت النتيجة عكسية فتفاقم العجز وارتفع الدين العام¹ .

هناك أربعة مفاهيم رئيسية لعجز الموازنة في مصر ، أولها : العجز النقدي، والذي يشير الى الفرق بين الإيرادات العامة للدولة (الضرائب ، والمنح ، والإيرادات الأخرى) ، والمصروفات العامة (الأجور ، وشراء السلع والخدمات ، والفوائد والدعم ، والمنح والمزايا الاجتماعية ، والمصروفات الأخرى ، والاستثمارات).

وثانيا : العجز الكلي ، ويشير الى العجز النقدي مضافا اليه صافي حيازة الأصول المالية ، وثالثها : العجز الأولى ، وهو عبارة عن العجز الكلي مخصوما منه مدفوعات الفوائد ، وهذا العجز يفيد في معرفة القدرة التمويلية للدولة ، والمقدرة على سداد أعباء الدين ، وأخيرا يوجد عجز ميزان التشغيل ، وهو عبارة عن المصروفات العامة بدون الاستثمارات ، والإيرادات العامة بدون الإيرادات المتاحة لتمويل الاستثمارات² .

سعت الحكومة المصرية منذ بداية التسعينات على مواجهة عجز الموازنة العامة من خلال برنامج للإصلاح الاقتصادي ، يتضمن عملية إصلاح شاملة من خلال السياسات المالية والنقدية في اطار التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي .

حيث اتبعت الحكومة سياسة مالية انكماشية تركز على تخفيض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات³ .

¹ - خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد ، دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية للاستراتيجية المقترحة لعلاجها ، مجلة الشروق للعلوم التجارية ، العدد 14 ، مصر ، 2022 ، ص 3 .

² - أحمد عاشور ، محددات عجز الموازنة في مصر : 1999 - 2022 ، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ، المجلد 1 ، العدد 4 ، مصر ، أكتوبر 2022 ، ص 22 .

³ - منال جابر مرسى محمد ، العلاقة التبادلية المصرية ومعدل التضخم ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر ، 2021 ، ص 381 .

2 - الأسباب المؤدية لنمو العجز في الموازنة العامة لمصر :

1-2 أسباب تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي : عدم استقرار معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

2-2 أسباب تتعلق بالصدمات الخارجية : ومن أهمها

✓ أحداث الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بانتهيار يرحي التجارة العالمية في 2011 ، وما سببه من خسائر على الاقتصاد العالمي ومن ثم على الاقتصاد المصري .

✓ الأزمة المالية العالمية العام 2008 ، وقيام الحكومة المصرية بفتح حزم تمويلية تقدر بنحو 12 مليار جنيه في هذا الوقت ، لتقليل من أعباء تلك الأزمة .

✓ جائحة كورونا في العام 2019 ، والتي قامت فيها الدولة المصرية بفتح حزم تمويلية تقدر بنحو 100 مليار جنيه إضافية .

✓ وأخيرا الحرب الروسية الاكرانية في العام 2022 وتأثيراتها على أسعار المواد الأولية والمواد الخام ، وأسعار الطاقة والمعادن الأمر الذي أثر على كافة الموازنات في دول العالم ومنها مصر .

3-2 أسباب تتعلق بصدمات داخلية : أثرت على ارتفاع عجز الموازنة تتمثل في:

✓ الحوادث الإرهابية : التي حدثت في الأقصر وتأثيراتها التي امتدت حتى العام 2003 واهمها تراجع أداء قطاع السياحة ، وضعف الاستثمارات الأجنبية القادمة الى مصر .

✓ أحداث يناير 2011 : وما تبعها من عمليات إرهابية في 2013 واستمرت حتى 2015 .

4-2 أسباب تتعلق بالتوسع في الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية: وبخاصة في نهاية التسعينات

وبداية الألفينات ، حيث المشروعات القومية كتوشكي ، ومشروع تنمية شمال سيناء ، ومشروع التنمية

الصناعية لمنطقة غرب خليج السويس ، والتي ظلت تمثل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة ، خاصة مع

تراجع العوائد من ورائها ، وقد استمرت زيادة الإنفاق على مشروعات البنية بعد عام 2014 وانشاء

العديد من المدن الجديدة والطرق ، مما كلف الدولة مبالغ تخطت 12 تريليون جنيه مصري ، وكذلك ارتفاع

مخصصات الأجور مع تثبيت العمالة المؤقتة بعد يناير 2011 ، والبالغ عددهم نحو مليون عامل ، إضافة

الى العلاوات السنوية بالإضافة ، لمواجهة ارتفاع الأسعار ، وفرض حدود دنيا للأجر ، إضافة الى ارتفاع

تكلفة فاتورة الدعم بعد إضافة مواليد جدد على بطاقات التموين ، ورفع الحدود الدنيا للمعاشات وكذلك

معاش الضمان الاجتماعي ، ومعاشي تكافل وكرامة .

2-5 أسباب تتعلق بانخفاض الإيرادات العامة للدولة ، حيث ان هناك خلافا واضحا في الإيرادات الضريبية ، وبخاصة ضريبة الدخل (بلغت جملة الإيرادات الضريبية نحو 990 مليار جنيه عام 2021-2022)¹ .

المطلب الثالث : واقع الاستدامة المالية في مصر .

تعتبر الاستدامة المالية من خلال مؤشراتها انذار مسبقا لصناع القرار الاقتصادي على مستوى الحكومات ، لاتخاذ القرارات في وضع السياسات المالية المتبعة ، وكذا قياس مدى استمراريته على المدى الطويل والاحطار المحتملة منها لتجنبها ، كما تعمل الاستدامة المالية أيضا من خلال مؤشرات على تقييم مدى فاعلية ونجاح هذه السياسات على المدى البعيد .

الفرع الأول : تحليل تطور بعض مؤشرات الاستدامة المالية في مصر .

تم تحليل الاستدامة المالية وفقا للمعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات نذكر منها:

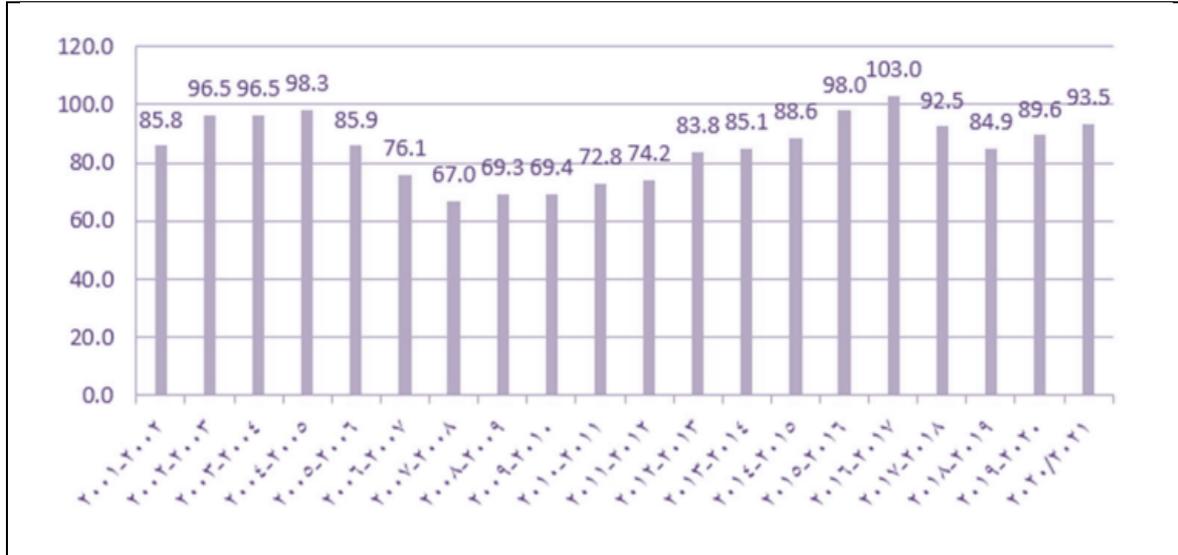
1 - مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي :

رغم بساطة هذا المؤشر الا ان له أهمية كبرى تتمثل في إعطاء صورة اجمالية لعبء الدين العام المحلي وقد تم الاعتماد عليه كأساس للانضمام الى الاتحاد الأوربي وفقا لمعاهدة ماسترخت عام 1992 اذ اشترطت المعاهدة الا تزيد نسبة الدين العام "المحلي والخارجي" عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي ، فتجاوز النسبة يعد مؤشرا على دخول الدولة في ازمة مديونية ، بينما يمثل معيارا للمراقبة والاشراف، و بالنسبة لمجموعة دول غرب ووسط افريقيا فلا تزيد نسبة الدين العام ككل للناتج المحلي الإجمالي عن 70% غير ان تطور نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي ، يعد مؤشرا استرشاديا يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي للدولة² .

1 - أحمد عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

2 مروة فتحي السيد البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص ص (412-413).

الشكل رقم(3-6) : تطور نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في مصر .



المصدر : نفين فرج إبراهيم ، تقييم قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق الاستدامة المالية خلال الفترة 2001 – 2021/2020/2000 ، المحلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الأول ، مصر ، مارس 2023 ، ص 1135 .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-6) الذي يمثل تطور نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001/2000 – 2021/2020 ان نسبة المؤشر بدأت في الارتفاع حتى العام (2005/2004) . اين بلغت النسبة 98.3 %، ويعزى ذلك الى تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الحوادث الإرهابية في الأقصر والتي امتدت اثارها الى العام 2003 اين تأثر سلبا القطاع السياحي وتراجعت الاستثمارات الأجنبية وفي ذات العام 2003 قام البنك المركزي بتعويم الجنيه المصري وبالتالي زيادة الدين الخارجي لمصر ، ثم بدأت نسبة المؤشر في الانخفاض اين سجلت ادنى قيمة لها في العام 2008/2007 اين بلغت النسبة 67 %.

ثم بدأت النسبة في الارتفاع بسبب تأثيرات الازمة المالية العالمية على اقتصاد مصر ثم استمرت النسبة في الارتفاع حتى بلغت اقصى قيمة لها في العام 2017/2016 اين بلغت النسبة 103 % ثم عاودت النسبة في الانخفاض الى ان بلغت 84.9 % في العام (2019/2018) .

ويعزى هذا الانخفاض الى عدة إصلاحات قامت بها الحكومة المصرية سنأتي على ذكرها في جانب الإصلاحات ثم عادت النسبة الى الارتفاع اين بلغت 93.5 % في العام 2021/2020 وذلك بسبب جائحة كورونا وما تبعها من اثار سلبية على الاقتصاد العالمي ومن ثم على الاقتصاد المصري .

2- مؤشر فجوة الضرائب في مصر :

يقيس مؤشر فجوة الضرائب حجم الفجوة بين الإيرادات الفعلية وتلك المستهدفة اللازمة لاستقرار نسبة الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-12) الذي يمثل مؤشر فجوة الضرائب في مصر.

ان مؤشر فجوة الضرائب اخذ قيما متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض طوال مدة الدراسة اين سجل اقل قيمة له في الأعوام (2006/2007-2017/2018-2019/2020).

حيث بلغت النسبة (-0.01) في الأعوام (2006/2007-2017/2018) ، ويعزى ذلك الى زيادة الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المستهدفة ، وذلك بسبب الإصلاحات التي وسعت من القاعدة الضريبية وزادت من التحصيل الضريبي وتنفيذ ضريبة القيمة المضافة والضريبة العقارية ، وجاء تعديل لقانون الضريبة على الدخل سنة 2014 .

حيث أضاف ضريبة مؤقتة نسبتها 5 % على صافي الدخل التي تزيد على مليون جنيه ، و تحسين المناخ الاستثماري وترشيد الانفاق الذي أدى الى تقليل معدلات نمو الانفاق.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-25) ان خلال السنوات (2001/2002-2012/2013-2013/2014-2015/2016) سجل المؤشر أعلى قيمة له قدرت ب (0.11%) ويعزى ذلك الى ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنوات، وذلك بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لسوء الأوضاع السياسية بمصر.

وعلى العموم فإن أغلب سنوات الدراسة تنذر بعدم تحقيق استدامة مالية في مصر وذلك لارتفاع نسب الإيرادات الضريبية المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي عن نسب الإيرادات الفعلية الى الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول رقم (3-11): مؤشر فجوة الضرائب في مصر خلال الفترة 2001/2002-2020/2021

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية / الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات الضريبية المستهدفة / الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر فجوة الضرائب
2002/2001	0.13	0.24	0.11
2003/2002	0.13	0.22	0.09
2004/2003	0.13	0.19	0.06
2005/2004	0.13	0.22	0.09
2006/2005	0.15	0.23	0.08
2007/2006	0.15	0.14	-0.01
2008/2007	0.15	0.18	0.03
2009/2008	0.15	0.23	0.09
2010/2009	0.13	0.19	0.06
2011/2010	0.13	0.21	0.08
2012/2011	0.12	0.20	0.08
2013/2012	0.13	0.25	0.11
2014/2013	0.12	0.23	0.11
2015/2014	0.13	0.20	0.08
2016/2015	0.12	0.24	0.11
2017/2016	0.13	0.15	0.02
2018/2017	0.14	0.13	-0.01
2019/2018	0.14	0.14	0.00
2020/2019	0.12	0.10	-0.02
2021/2020	0.12	0.14	0.02

المصدر : وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، اعداد مختلفة.

الفرع الثالث : الاستراتيجية المستقبلية لتحقيق الاستدامة المالية في مصر .

بناء على كل ما سبق تطرح الحكومة المصرية عددا من الإجراءات اللازمة للحفاظ على استدامة المالية العامة، وذلك من خلال تخفيض الدين الحكومي الى المستوي المنشود من أجل الحفاظ على توازن الميزانية العامة وتحقيق أهدافها وتمثلت هذه الاجراءات في الاتي :

1 - إصلاحات من أجل استدامة الدين العام :

1-1 تحسين كفاءة أطر حوكمة الدين العام بشقيه الحكومي وغير الحكومي ، وذلك من خلال عدد من الإجراءات أهمها¹ :

ضرورة تبني إطار تشريعي موحد لإدارة الدين العام سواء أكان من خلال إصدار قانون خاص بإدارة الدين العام ، أو من خلال تضمين كافة الأحكام المرتبطة به بشكل صريح في قانون خاص بإدارة الدين العام، أو من خلال تضمين كافة الأحكام المرتبطة به بشكل صريح في قانون المالية العامة الموحد رقم (6) لسنة 2022.

1-2 علاج الاحتلالات الهيكلية :

اثرت سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على حجم الدين العام المحلي بصورة مباشرة ، وعملت على زيادة اعبائه ، ويرجع ذلك إلى انها سياسات انكماشية وتعمل على معالجة المشكلات الأقل إلحاحا في الاجل القصير ، ولكنها لم تعالج المشكلات الهيكلية التي يرجع اليها بصفة أساسية تزايد حجم الدين العام المحلي وأعبائه .

وبصفة عامة يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي إذا تفاعلت وتكاملت فيما بينها انخفض احتلال التوازن الاقتصادي الداخلي وبالتالي انخفاض الدين العام المحلي وابعائه ، هذه المقترحات يمكن إجمالها فيما يلي² :

1-2-1 تفعيل عملية التنمية في إطار قدر مناسب من الاستقرار الاقتصادي

1-2-2 العمل على زيادة مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية الطلب المحلي ، لمواجهة تحديات الارتفاع غير المسبوق للأسعار العالمية ، ولتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي منها .

¹ - محمد ذكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

² - جهاد صبحي عبد العزيز القطيط ، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد11، العدد33 ص .

3-2-1 ضرورة الإسراع بتحقيق العدالة الاجتماعية بالتحسن المستمر في توزيع الدخل:

كما عملت مصر على تطوير مقاييس الأداء التقليدية التي تقتصر على رقابة مدى الالتزام باللوائح والقوانين والتحول لمقاييس أداء مبنية على أساس قياس مدى تحقق النتائج المخططة والتجهيز والانتقال التدريجي من الأساس النقدي لأساس الاستحقاق المحاسبي¹.

وقد عملت الحكومة المصرية على التركيز على ثلاث محاور رئيسية هي تعزيز استدامة المالية العامة والاقتصاد الكلي ، وتدعيم تنمية القطاع الخاص ، وتعزيز الشمول الاقتصادي للمرأة².

¹ - بشير عبد العظيم البناء، احمد حسن زغلول، احمد علي عبد الفتاح محمد، مدخل مقترح لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج واثره على النظام المحاسبي الحكومي في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة ،مصر، 2023، ص 60.

² - البنك الدولي ، مشروع جديد لدم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في مصر ، بيان عن صندوق النقد الدولي ، 2021 ، ص 1.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الفصل الثالث تطرقنا الى تجربة كلا من دولة مصر ودولة العراق في مجال الاستدامة المالية وذلك من حيث استدامة الدين العام وتوازن الميزانية العامة، وذلك من خلال التطرق أولاً الى الدين العام الداخلي والخارجي وثانياً تحليل هيكل الموازنة العامة في كلا من الدولتين، وذلك من خلال تحليل هيكل الإيرادات والنفقات.

كما تضمن الفصل الثالث اصلاحات كلا من الدولتين في عدة مجالات من خلال وضع استراتيجية مستقبلية لتحقيق الاستدامة المالية.

وخالصة هذا الفصل أن كلا من الدولتين في وضع مالي غير مستدام وذلك بسبب تأثيرها بالأوضاع السياسة الخارجية والداخلية والازمات المالية العالمية، فكلا الدولتين تعاني من كبر حجم الدين العام خاصة الخارجي، وكلاهما يعاني من عجز مستمر على مستوى الموازنة العامة، ويرجع هذا الى اسباب كثيرة على راسها أولاً بالنسبة للعراق فهو يعتمد على مصدر واحد من مصادر الدخل وهو القطاع النفطي، وهذا ما جعل اقتصاد يتأثر بأسعار النفط في الاسواق العالمية.

أما بالنسبة لدولة مصر فتعاني من اختلالات اقتصادية أثرت سلباً على تسيير أمورها المالية، مما أدى الى استمرار العجز في موازنتها العامة، وهذا ما أدى الى زيادة حجم ديونها خاصة الخارجية منها.

ولهذا يجب على العراق ومصر القيام بإصلاحات جذرية لمواكبة عصر يتوجب فيه الالتزام بمبدأ الاستدامة المالية لاستمرارية استدامة المالية العامة دون التعرض لمشاكل مالية على المدى الطويل.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر الاستدامة المالية على بعض
المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 2000-2020

تمهيد

سعت الجزائر كغيرها من الدول لتحقيق استدامة ماليتها العامة ، فقامت لأجل ذلك بعدة مجهودات، حيث عمدت على انشاء صندوق ضبط الإيرادات من اجل امتصاص الفائض من العائدات البترولية الناتج عن ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة ، حيث استغلت الجزائر مدخراتها الحكومية لتسديد ديونها الخارجية وللانفاق على مشاريعها التنموية التي كلفتها مبالغ مالية ضخمة . لكن بداية من منتصف العام 2014 تأثرت الجزائر بالأزمة النفطية العالمية التي انجر عنها انخفاض في أسعار البترول ، وهذا ما جعل الجزائر تعود للاستدانة الخارجية من جديد بعد توقف دام عشر سنوات حيث أتجهت الجزائر في العام 2016 الى البنك الافريقي للتنمية حيث قامت بتجسيد اقتراض بلغ قدره 900 مليون أورو، وبذلك مرت الجزائر بظروف مالية صعبة مما اثر سلبا على استدامة مالتها العامة .

تم تقسيم الفصل الرابع الى مبحثين :

المبحث الأول: دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة ولواقع الاستدامة المالية في الجزائر.

المبحث الثاني : دراسة قياسية لحالة الجزائر .

المبحث الأول: دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية محل الدراسة ولواقع الاستدامة المالية في الجزائر .

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تحليل أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والمتمثلة في الدين العام، الموازنة العامة والنمو الاقتصادي وهذا خلال الفترة 2000-2020، ثم سيتم الوقوف على واقع الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ذاتها.

المطلب الأول: تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 .

تعتبر الموازنة العامة للدولة الركيزة الأساسية في تحديد السياسة المالية للدولة ، فهي عبارة عن كشف للمركز المالي للدولة في لحظة زمنية معينة وتحتوي على إيرادات ونفقات الدولة في فترة معينة¹.
عرفت الميزانية العامة في الجزائر العديد من التغيرات في القوانين والانظمة التشريعية التي تحكمها ولكن بصدور قانون 84/17 المعدل في سنة 1988 أعطى وجه للميزانية واستطاع أن يضبط كافة الجوانب المتعلقة بها، وبناء عليه سنحاول في هذا المطلب معرفة هذه الجوانب والامام بها.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة في التشريع الجزائري

كان التشريع المالي الفرنسي حجر الاساس الذي تقف عليه معظم مواد الميزانية العامة في الجزائر منذ الاستقلال، واستمر على هذا النحو الى غاية صدور قانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية، الذي يعتبر نقطة انعطاف تجسد على اثرها مفهوم الميزانية العامة الخاصة بالجزائر مستقلة عن القانون الفرنسي، لذلك كان يعرف بالقانون الجسد لقانون الميزانية في الجزائر، سنحاول التطرق الى ابرز التعاريف للميزانية العامة في الجزائر وفقا لهذا القانون، واستنادا الى بعض القوانين الاخرى.

1- لقد عرف المشرع الجزائري وفقا لقانون 84/17 الميزانية العامة على أنها "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها².

2- كما عرفت المادة الثالثة من قانون 84/17 التي تم تعديلها بالقانون 88/05 الميزانية العامة كما يلي: "يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية

¹ - Mekhantar. Joel, **Finances publiques**, Ed Hachette, PARIS, 1993 , P : 10.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 84/17 المؤرخ في 08 شوال 1440 الموافق لـ 07 يوليو 1984 بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28 المؤرخة في 10 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28 المؤرخة في 10 يوليو 1984، ص 1040، المادة رقم 06.

الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر وبرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأس المال¹.

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الجدول رقم: (01-04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال المدة 2000-2020

الوحدة مليار دج

للسنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2000	1178.2	856.2	321.9	2011	5853.6	3879.2	1974.4
2001	1321	963.6	357.4	2012	7058.1	4782.6	2275.5
2002	1550.6	1097.7	452.9	2013	6024.1	4131.55	1892.6
2003	1690.1	1122.8	567.4	2014	6995.8	4494.3	2501.4
2004	1891.8	1251.1	640.7	2015	7656.3	4617	3039.3
2005	2052	1245.1	806.9	2016	7297.5	4585.6	2711.9
2006	2453	1437.9	1015.1	2017	7282.6	4677.2	2605.5
2007	3108.5	1673.9	1434.6	2018	7726.3	4648.3	3078
2008	4191	2217.7	1973.3	2019	7725.5	4897.1	2846.4
2009	4264.3	2300	1946.3	2020	7823.1	5009.3	1893.6
2010	4466.9	2659	1807.8				

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لمختلف السنوات

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 88/05 المؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1408 الموافق ل 12 يناير 1988 يعدل ويتم القانون رقم 84/17 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادر في 23 جمادى الأول عام 1408 الموافق ل 13 يناير 1988.

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة العديد من الإصلاحات الاقتصادية، وكانت الانطلاقة من برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث كانت سنة 2000 نقطة تغيير في مسار الاقتصاد الوطني بعد الانتعاش الذي عرفه سعر البترول، والذي ساعد على تمويل برامج التنمية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الحقبة من تاريخها والجدول الآتي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

من خلال الجدول رقم (04-01) نلاحظ أن النفقات العامة عرفت ارتفاعا متسارعا، حيث انتقلت من 1178.2 مليار دج سنة 2000 إلى 7058.1 مليار دج سنة 2012، ثم انخفض حجمها إلى 6024.1 مليار دج سنة 2013، ثم عادت للارتفاع من جديد ليبلغ حجمها 6995.8 مليار دج سنة 2014، ثم استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2020.

مع بعض الانخفاضات البسيطة في نمو حجمها خلال سنتي 2016-2017، كما نلاحظ من خلال الجدول أن نصيب نفقات التسيير خلال مدة الدراسة من إجمالي النفقات العامة كان الأكبر، وهذا راجع لسياسة الدولة التي اهتمت بالجانب الاجتماعي والتربوي أكثر من الجانب الاستثماري، ويعزى ارتفاع النفقات العامة في هذه الفترة إلى الأسباب التالية:

أولا: البرامج التنموية: انتهجت الجزائر خلال هذه الفترة سياسة انفاقية توسعية تبنت من خلالها العديد من البرامج التنموية وهي كما يلي:

1- **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):** هو برنامج يهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي وإلى زيادة الانفاق الاستثماري لتحسين الظروف المعيشية للمواطن، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج أي ما يعادل 07 مليار دولار، موزعة على طول الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2004، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالنشاط الفلاحي والصيد البحري والاشغال العمومية.

- دعم وتعزيز تنافسية المؤسسات العامة والخاصة.

- يهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض البطالة.

استحوذ قطاع الاشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية كالري والسكن الحصة الكبرى من المخصصات المالية للبرنامج، حيث يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية، بما يزيد من فتح مناصب عمل جديدة، وبالتالي امتصاص نسبة كبيرة من البطالة، كما يفتح الباب واسعا أمام الاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي، وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي، ثم يأتي بعد ذلك قطاع التنمية

الحلية والبشرية الذي خصص له نسبة 38.9% من مخصصات البرنامج المالية، وذلك لما له من أهمية كبرى في حياة المواطن، ثم يليه قطاع دعم الفلاحة والصيد البحري الذي خصص له ما نسبته 12.4%، ثم و أخيرا قطاع دعم الاصلاحات والذي شمل جميع الميادين، حيث خصص له ما نسبة 8.6% من أصل المبلغ المخصص لهذا البرنامج.

2- البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي(المخطط الخماسي الأول 2005-2009): حيث جاء هذا البرنامج تكملة لبرنامج الانعاش الاقتصادي، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر، حيث سجل اجمالي الاستثمار حوالي 46 مليار دولار أي (3700 مليار دينار)، نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال الخمس سنوات، تراجع في معدل البطالة من 29% إلى 24%، انجاز الكثير من المنشآت القاعدية، وكذلك بناء وتسليم 700000 سكن. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر ب 4202.7 مليار دج لتمويل خمس برامج تنموية فرعية.

الجدول رقم (04-02): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو والانعاش الاقتصادي (2005-2009)

النسبة(%)	المبلغ (مليار دج)	البرنامج
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، برامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز، باقي القطاعات)
40.5	1703.1	تطوير الهياكل القاعدية (قطاع الاشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التنمية العمرانية)
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية، الصيد البحري، الصناعة وترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف)
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية (العدالة، الداخلية والمالية والتجارة والادارات العمومية، البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال)
1.2	50	تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال
100	4202.7	المجموع الخماسي (2005-2009)

المصدر: عبد العزيز بلواضح، الحوكمة كأسلوب في ادارة المخاطر وأثرها على الاستدامة المالية، مع التطبيق على حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، جامعة الاغواط - سنة 2020-2021، ص 217.

نلاحظ من الجدول رقم (04-02) أن الدولة قد أولت أهمية كبيرة للجانب الاجتماعي والتربوي للمواطن، حيث خصصت له الحصة الأكبر من المبلغ الاجمالي المخصص للبرنامج بنسبة 45.5% وذلك لتحسين ظروفه المعيشية من سكن وتعليم وماء وكهرباء وغاز.... الخ) يليه القطاعات الاخرى بنسب متفاوتة.

كما نلاحظ أن الحصة المالية المخصصة لهذا البرنامج أكبر بحوالي 8 مرات من المبلغ المالي الذي خصص لبرنامج الانعاش الاقتصادي، وذلك بسبب تحسين الظروف المالية للدولة، والنتائج الحسنة التي وحدثها الدولة على اثر تطبيقها لبرنامج الانعاش الاقتصادي.

3- برنامج توطيد النمو (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014): خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بحوالي 21.214 مليار دج، ما يعادل 286 مليار دولار، وقد تم تقسيم الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج كما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها، حيث خصص لها حوالي 9700 مليار دج.

- خصص مبلغ 11534 مليار دج لانطلاق مشاريع جديدة.

4- برنامج النمو الجديد للفترة بين (2015-2019): في هذه الفترة شهدت الجزائر انخفاض على مستوى اسعار البترول نتج عنه تراجع في مداخيل الدولة، مما أدى بالدولة الجزائرية الى اتخاذ تدابير لضبط انفاقها العام وترشيده، لكن بالرغم من هذه الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة واصلت برامجها التنموية من خلال برنامج النمو الجديد للفترة 2015-2019، في اطار استكمال عملية التنمية التي شرع في تنفيذها مطلع سنة 2001 تبنت الجزائر برنامجا جديدا لانعاش القطاعات التي لازالت قيد الانجاز والعمل على النهوض بالاقتصاد الوطني وتمثل المحاور الأساسية لهذا في:

- تطوير الاقتصاد الوطني.

- ترقية وتحسين الخدمة العمومية.

- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية.

كلف الدولة هذا المشروع حوالي 262 مليار دولار.

ثانيا: انعكاسات تقلبات اسعار البترول على الانفاق العام: إن الجباية البترولية تمثل حصة الاسد بالنسبة لمكونات الإيرادات العامة في الجزائر، وبالتالي فإن ارتفاع حجم الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2014 يعزى الى ارتفاع اسعار البترول، حيث استحدثت الجزائر آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة

واستقرار الميزانية العامة متمثلة في صندوق ضبط الموارد سنة 2000 لامتناس فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية، لكن في منتصف العام 2014 ومن جراء الأزمة البترولية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول، حيث تأثرت إيرادات الجزائر التي تعتمد على الجباية البترولية بشكل أساسي، وهو ما جعل الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات التي تقيد الاتفاق العام مما تتطلب منها تجميد بعض العمليات التي ليست ضرورية وكانت قيد التطبيق، كما قررت الدولة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير المشاريع الاستثمارية العمومية وجعلها ضمن صندوق واحد، وهذا ما جعل الجزائر تدخل في مرحلة تكشف بسبب العجز المالي الذي أدى بها إلى إعادة النظر في سياستها الانفاقية، حيث عملت على تسقيف نفقاتها سواء على مستوى نفقات التسيير أو على مستوى نفقات التجهيز.

كما أدت جائحة كورونا 2020 و انخفاض أسعار البترول جراء انخفاض الطلب العالمي عليه مما أدى إلى انخفاض في حجم الجباية البترولية في الجزائر، وبالتالي انخفاض إيراداتها العامة.

ثالثا: النمو الديمغرافي

إن الزيادة في النمو الديمغرافي التي شهدتها فترة الدراسة تطلب من الدولة زيادة الانفاق العام على قطاعات كثيرة منها (الصحة، التعليم، العمل، والأنشطة الاجتماعية.... الخ).

الفرع الثالث: تحليل تطور الإيرادات العامة

الجدول رقم (04-03): يمثل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000-2020

الوحدة مليار دج

السنوات	الجبابة البترولية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	مجموع الإيرادات
2000	1212.2	349.5	15.4	1578.1
2001	1001.4	398.2	90.3	1505.5
2002	1008.4	482.9	112.4	1603.2
2003	1351	519.9	96.3	1966.6
2004	1570.7	580.4	76.5	2226.6
2005	2352.7	640.3	83.8	30827
2006	2799	720.8	119.7	3639.8

3688.5	116.5	767.3	2796.8	2007
5111	126.7	895.4	4088.6	2008
3676	114.9	1144.5	2412.7	2009
4379.9	182.8	1287.4	2905	2010
5790	274.8	1448.9	3979.7	2011
6411.3	246.4	1984.3	4184	2012
5940.9	244.2	2018.5	3678.1	2013
5719	251.9	2078.7	3388.3	2014
5103.1	374.9	2354.7	2372.5	2015
5012.2	838.2	2422.9	1781.6	2016
6182.8	1147.2	2648.6	2372.5	2017
6751.4	1215.7	2648.6	2887.1	2018
6586.5	1081.6	2836.4	2668.5	2019
5640.9	833	4089.3	2200.3	2020

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، مختلف السنوات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-03) ما يلي:

1- الجباية البترولية: نلاحظ أن الجباية البترولية انخفضت من 1213.2 مليار دج سنة 2000 إلى 1001.4 سنة 2001 بسبب انخفاض اسعار النفط الذي يعزى للركود والتباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم من تراجع شديد في معدلات نموه وتعتبر هذه الاخيرة من أهم محددات الطلب على النفط، كما أثرت احداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها المستهلك الأول للنفط، ثم عادت الجباية البترولية الى الارتفاع بداية من 2002 الى غاية 2008 أين بلغت 4003.6 مليار دج بسبب ارتفاع اسعار النفط، والذي يعزى الى زيادة معدلات وارتفاع الطلب عليه إضافة الى انخفاض سعر صرف الدولار. لكن العام 2009 شهد انخفاض في حجم الجباية البترولية وذلك لانخفاض سعر البترول بسبب الازمة المالية العالمية، حيث بلغت الجباية البترولية 2412.7 مليار دج، ثم عادت للارتفاع من جديد لتبلغ اقصى قيمة لها خلال مدة الدراسة في سنة 2012 بقيمة قدرها 4184 مليار دج، وذلك بسبب انتعاش أسعار البترول في

الأسواق العالمية، ثم انخفضت لتبلغ 1781.6 مليار دج سنة 2016 وذلك بسبب الازمة البترولية التي شملت العالم منذ منتصف العام 2014 والتي ادت الى انخفاض اسعار البترول، ثم عادت الجباية البترولية في الارتفاع بداية من سنة 2017 الى غاية سنة 2018 وذلك لارتفاع اسعار البترول نتيجة لتخفيض دول الأوبك لإنتاجها للنفط، كما نلاحظ انخفاض الجباية البترولية عام 2020، حيث بلغت 2200.3 مليار دولار وذلك بسبب وباء كورونا الذي تسبب في انخفاض استهلاك البترول وبالتالي انخفاض الطلب عليه، وهذا ما أدى الى انخفاض اسعاره.

2- الجباية العادية: نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-03) أن الجباية خارج المحروقات عرفت ارتفاعا منذ عام 2014، حيث بلغت قيمتها 2330.6 مليار دج الى غاية العام 2020 أين بلغت 4922.3 مليار دج، ويعزى هذا الارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات الى الاجراءات التي اتخذتها الدولة على مستوى النظام الجبائي فمنها:

- تحسين الأوضاع المالية للمؤسسات مما يسمح لها بدفع مبالغ كبيرة من الضرائب.
- استحداث ضرائب جديدة.

- بموجب قانون المالية 2016 قامت الحكومة برفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء من 7% إلى 17%.... الخ.

3- الإيرادات العامة: نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-03) انخفاض الإيرادات العامة من 1578.1 مليار دج سنة 2000 إلى 1505.5 مليار دج سنة 2001 ومرد ذلك الى انخفاض الجباية البترولية في ذات العام وذلك للأسباب التي ذكرت سابقا، ثم سجلت الإيرادات العامة ارتفاعا مستمرا من سنة 2002 الى غاية 2008، حيث بلغت 5111 مليار دج ثم عادت للانخفاض سنة 2009، حيث بلغت 3676 مليار دج ويعود ذلك لآثار الازمة المالية العالمية 2008 والتي اثرت على اسعار البترول، ثم عادت لترتفع من جديد الى غاية العام 2012 أين بلغت قيمتها 6411.3 مليار دج وذلك لارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية، ثم سجلت الإيرادات العامة انخفاضا بداية من العام 2013 الى غاية العام 2016 ويعود ذلك للأسباب التالية:

- انخفاض اسعار النفط بسبب الازمة العالمية للنفط منتصف العام 2014.
- ارتفاع قيمة الدولار.

- ارتفاع حجم المعروض النفطي العالمي بسبب بروز النفط الصخري في أمريكا.
وبداية من العام 2017 عادت الإيرادات العامة للارتفاع من جديد ويعزى ذلك لارتفاع الجباية العادية، حيث بلغت الإيرادات العامة 6751.4 مليار دج سنة 2018. كما نلاحظ انخفاض الإيرادات العامة في سنة 2020 وذلك بسبب وباء كورونا، وتداعياتها على الاقتصاد العالمي. حيث سجلت الإيرادات العامة 5640.9 مليار دج سنة 2020.

الفرع الرابع: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر

الجدول (04-04): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر الفترة (2000-2020)

الوحدة مليار دج

السنوات	رصيد الموازنة						
2000	400	2006	1186.8	2012	-646.8	2018	-1336.8
2001	185	2007	580	2013	-66.6	2019	-1157
2002	52.6	2008	999.5	2014	-1257.4	2020	-1533
2003	276.5	2009	-588	2015	-2553.2		
2004	338	2010	-74	2016	-2550		
2005	1030.6	2011	-63.5	2017	-1099.8		

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لمختلف السنوات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-04) أن رصيد الموازنة العامة في الجزائر شهد مرحلتين خلال مدة

الدراسة وهما كالتالي:

1- المرحلة الأولى: من سنة 2000 الى غاية 2008 حيث سجلت الميزانية العامة فائضا قدر ب: 400 مليار دج سنة 2000 و 999.5 مليار دج سنة 2008 ومرد هذا الفائض الى ارتفاع اسعار البترول والذي بشأنه قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد مخصص لامتناس الفوائض المالية السنوية لموازنة الدولة.

2- المرحلة الثانية: من سنة 2009 الى غاية 2020، أين سجلت الموازنة العامة خلال هذه الفترة رسيدا سالبا بحيث سجلت رصيد قدر ب: -588 سنة 2009 و -1533 مليار دج سنة 2020، ويعزى هذا العجز على مستوى ميزانية الجزائر خلال هذه المرحلة إلى:

- انخفاض اسعار النفط الذي نتج عن انخفاض الطلب العالمي والذي تسببت فيه الازمة المالية العالمية سنة 2008 وهذا ما أدى الى انخفاض الإيرادات العامة وبالتالي حدوث عجز في الميزانية العامة.
- وكذلك بسبب التوسع في الانفاق العمومي في مختلف البرامج التنموية.
- الازمة البترولية لسنة 2014 وما نتج عنها من انخفاض في اسعار البترول.

المطلب الثاني: مسار الدين العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

تعتبر مشكلة المديونية احدى القضايا الهامة في العالم اليوم، حيث انتقلت المديونية من مشكلة تخص الدول النامية في الاساس الى مشكلة اصبحت تفرق الكثير من الدول الصناعية الكبرى في العالم، فقد تصاعد الدين العام لكثير من الدول الى مستويات حرجة نتيجة للنمو الكبير في حجم الانفاق العام فيها، دون أن تأخذ بعين الاعتبار قدرتها المالية الحقيقية على خدمة ديونها على المدى الطويل.

ان الجزائر وعلى اعتبارها دولة ريعية بالدرجة الاولى، حيث أن الجباية البترولية هي الاساس في تكوين ايراداتها العامة لذلك فهي تهدف من خلال سياستها المالية الى التوفيق بين ايراداتها وقدرتها على الوفاء بالدين العام وخدمته على المدى المتوسط والطويل ، وضمن استدامة مصادرها التمويلية.

الفرع الأول: مسار الدين العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الجدول رقم (04-05): تطور الدين العام ومكوناته خلال المدة (2000-2020) الوحدة مليار دولار

السنوات	الدين الخارجي	الدين الداخلي	مجموع الدين العام	السنوات	الدين الخارجي	الدين الداخلي	مجموع الدين العام
2000	1901.90	1022.9	2924.8	2011	320.90	1215.0	1535.9
2001	1753.88	999.4	2753.3	2012	285.07	1312.2	1597.3
2002	1804.34	980.5	2784.8	2013	269.57	1171.7	1441.3
2003	1806.82	982.2	2789.0	2014	300.89	1239.0	1539.9
2004	1572.64	1000.0	2572.6	2015	303.39	1380.8	1684.2
2005	1261.30	1094.3	2355.6	2016	421.35	3407.3	3828.7
2006	407.06	1779.7	2186.8	2017	442.61	4957.8	5400.4

8029.3	7558.0	471.30	2018	1423.8	1044.1	379.68	2007
9683.5	9225.4	458.10	2019	1094.7	734.0	360.68	2008
9691.6	9224.3	467.27	2020	1231.1	808.8	422.31	2009
				1511.1	1099.2	411.93	2010

المصدر: بيانات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية 2021 توقعات البنك العالمي من خلال نشرة اقتصادية صادرة سنة 2021 بخصوص الشرق الاوسط وشمال افريقيا في تعاشها مع الديون.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-05) الذي يمثل تطورات الدين العام في الجزائر خلال مدة الدراسة، حيث سيتم تقسيم الجدول الى ثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى (2000-2008): شهد الدين العام خلال هذه المرحلة انخفاضا في قيمه، حيث سجل 2924.8 مليار دولار سنة 2000، أما في سنة 2008 فسجل 1094.7 مليار دولار، ومرد ذلك الى الانخفاض المحسوس في الدين الخارجي خلال هذه الفترة، حيث بلغ 1901.9 مليار دولار سنة 2000 ليصل الى 360.68 مليار دولار سنة 2008 وبذلك وصل الى قمة مقبولة جدا ساهمت بشكل كبير في انخفاض الدين العام، ويعود الفضل في ذلك الى ارتفاع اسعار النفط في هذه المرحلة حيث قارب سعر برميل النفط سنة 2008 مبلغ 98.6 دولار، مما دفع بالجزائر الى التقليل التدريجي للتراكم في المديونية الخارجية للفترة السابقة، وذلك من خلال صندوق ضبط الموارد الذي احدهته الدولة بهدف تكوين ادخار حكومي، حيث استعملت هذه المدخرات في تسديد الدين الخارجي من خلال سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية، حيث أن الجزائر قد نجحت الى حد بعيد في تحقيق استدامة الدين العام خلال هذه الفترة من مدة الدراسة.

2- المرحلة الثانية (2009-2013): نلاحظ ارتفاع في الدين العام خلال هذه الفترة حيث سجل 1231.1 مليار دولار سنة 2009، ليصل سنة 2013 إلى 1441.2 مليار دولار، وذلك راجع الى ارتفاع الدين الداخلي خلال هذه الفترة، حيث سجل سنة 2010 مبلغ قدره 1099.2 مليار دولار وهذا يعود الى على عمليات تطهير الديون التي كانت على عاتق المؤسسات العمومية الاقتصادية من طرف البنوك العمومية وسجل الدين الداخلي سنة 2013 مبلغ قدره 1171.7 مليار دولار.

اما بالنسبة للدين الخارجي في هذه الفترة فقد سجل انخفاضا طوال هذه المدة عدا عام 2009 أين سجل 422.31 مليار دولار متأثرا بالأزمة المالية سنة 2008، ثم عاد الى الانخفاض سنة 2010 إلى 411.93 مليار دولار واستمر في الانخفاض ليسجل 269.57 مليار دولار سنة 2013 ويعزى هذا

الانخفاض مع مستوى الدين الخارجي خلال هذه الفترة الى ارتفاع سعر البترول، حيث بلغ سعر البرميل 112.89 دولار سنة 2011، في حين بلغت الجباية البترولية مبلغ قدره 4054.31 مليار دج سنة 2012.

3- المرحلة الثالثة (2014-2020): نلاحظ في هذه الفترة ارتفاعا كبيرا على مستوى الدين العام، حيث بلغ 1539.9 مليار دولار سنة 2014 ليصل سنة 2020 الى 9691.6 مليار دولار ويعزى هذا الارتفاع في الدين العام الى ارتفاع الدين الداخلي خلال هذه الفترة، حيث سجل 1239 مليار دولار سنة 2014 ليصل إلى 9224.3 مليار دولار سنة 2020، حيث قامت الدولة بإصدار سندات لصالح بنك الجزائر بمبلغ قدره 5556.2 مليار دج لتنفيذ التمويل غير التقليدي وتمويل العجز الاجمالي للخزينة العمومية منذ العام 2016، أما بالنسبة للدين العام الخارجي خلال هذه الفترة فقد بقي مستقرا، وذلك لأن الدولة فضلت اللجوء الى الدين العام الداخلي بدلا من الاستدانة الخارجية، وذلك للمحافظة على سيادتها الوطنية.

فرع الثاني: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

انتقلت الجزائر من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة اقتصاد السوق، بتطبيق جملة من الإصلاحات في برامج التعديل الهيكلي، فبعد الاستقلال انتهجت استراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي لتحقيق هدفين هما الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعمالاً والتحرير التدريجي للتبعية،¹ و قد مرَّ النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل نلخصها فيما يلي:

ظهرت على الاقتصاد الجزائري علامات أزمة اقتصادية ومالية خانقة ابتداء من سنة 1986 إثر انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، فقد كشف التحليل بواسطة المتغيرات التقليدية لاقتصاد الكل العجز في المالية العامة والمدفوعات الخارجية والتضخم السريع للكتلة النقدية، والتقدير المبالغ فيه لسعر صرف الدينار²، لقد حقق الاقتصاد الجزائري أثناء السنوات 1990، 1991، 1992، 1993، 1994، 1995، نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ 08%، -1.2%، 1.6%، -2.2%، 0.2% 3.8% على التوالي،

¹ - أمين الله بوعلام، السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2018 - 2019، ص: 204.

² - لنده بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990 - 2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، الجزائر، 2021 - 2022، ص: 283.

أي بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 0.5 % خلال هذه المدة، وتعد هذه الفترة أسوأ فترة يشهدها النمو الاقتصادي في القطر الجزائري، وهذا مرده إلى أثر انخفاض سعر النفط على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية.¹ تراجعت وتيرة النمو الاقتصادي سنة 1997 أيضا بسبب انخفاض سعر البترول، فأظهرت هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالمحروقات، غير أن المفارقة الحاصلة سنة 1998 والتي سجل فيها مؤشر النمو أكبر معدل خلال هذه الفترة بمقدار 5.1 % بالرغم من تراجع الكبير لأسعار البترول إلى حدود 12 دولار للبرميل، كشفت إحصائيات منطقة الأوبك فيما يخص جانب الحجم تشير إلى ارتفاع حجم الصادرات البترولية الجزائرية إلى 549.4 ألف برميل يوميا بعدما كانت 373.1 ألف برميل يوميا سنة 1997 هذا من جهة، ومن جهة ثانية كشفت الفرق الواضح لنمو الناتج خارج قطاع المحروقات المدعوم بتحسين الإنتاج في القطاع الصناعي بنسبة 9.2 % وبالأساس فرع الصناعات الغذائية التي سجلت نموا يقارب 14.12 %، أي تم ضخ المزيد من الاستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي سنة 1998.²

أما فيما يخص تطور الناتج المحلي الإجمالي طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018، فنلاحظ أنه أخذ اتجاه تصاعديا خلال فترة ما بين 2000 و2008 ففي بدايتها كان يساوي 4123.51 مليار دينار ليلعب في نهايتها قيمة 11043.40 مليار دينار جزائري، ويرجع ذلك إلى الارتفاع غير المسبوق في أسعار المحروقات بالإضافة إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)، ثم يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009)، إلا أن حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 كان لها تأثير قوي، حيث أدت إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلى 996.8 مليار دينار وبمعدل قدر بـ 1.63% كأدنى معدل مسجل خلال هذه الفترة بعدما كان يساوي 2.36 % خلال السنة التي قبلها، مما انعكس سلبا على تطور الوضع الاقتصادي الجزائري، من جهة نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عرف تذبذبا في سنة 2009 نتيجة للأزمة النفطية وإلى نسبة مسجلة له في سنة 2003 بمعدل 7.2 %، ليعود بعدها إلى الارتفاع مجددا خلال الفترة من 2010 - 2018 ولكن بنسب متفاوتة بسبب مواصلة

¹ - حديد، دراسة قياسية تحليلية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر 1970 - 2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة حسين بن بوعلي الشلف، 2018 - 2019، ص: 125.

² - كفية قسبيوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992 - 2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكر، الجزائر، 2020 - 2021، ص: 261.

الحكومة برامجها التنموية السابقة من خلال اتباع استراتيجية تهدف إلى تحديث الاقتصاد وتنميته لإعادة التوازن، حيث طبقت الحكومة البرنامج الخماسي لدعم النمو طيلة الفترة من 2010 - 2014، لتسجل بعدها سنة 2015 تراجعاً ملحوظاً في مستوى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار المحروقات وتقلص مداخيلها ابتداءً من المنتصف الثاني من سنة 2016، أما بخصوص الفترة الممتدة من 2016 وإلى غاية 2018 فقد تم تسجيل زيادات متتالية في نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تطبيق الدولة لسياسة نقدية توسعية سعت من خلالها إلى التوسع في الإصدار النقدي من خلال الرفع من مستوى القروض الموجهة للدولة والاقتصاد بهدف إنعاش الاقتصاد ودفع عجلة النمو من خلال تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 - 2019).¹ بلغ النمو الاقتصادي الجزائري 0.8% في 2019، مقابل 1.2% في 2018 حسبما أشارت إليه المعطيات الموجودة للديوان الوطني للإحصاء، أما نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات فقد بلغ 2.4% عام 2019 مقابل 3% عام 2018 وهو معدل بحسب الديوان "أداءً ملموساً"، وانتقال الناتج الداخلي الخام العام الإسمي من 20452.3 مليار دينار جزائري في 2018 إلى 20.428.3 مليار دينار جزائري في 2019 مسجلاً بذلك انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.1% من القيمة الجارية.²

المطلب الثالث: واقع الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

إن الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحقيق الاستدامة المالية، لكن واجهتها العديد من الصعوبات وكان على رأسها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك باعتبارها دولة ريعية بالدرجة الأولى، تعتمد على المصدر الوحيد للمداخيل والمتمثل في الجباية البترولية، وهذا ما جعلها تأخذ على عاتقها بعض الاجراءات اللازمة للتحكم في الوضع المالي للدولة مستقبلاً.

الفرع الاول: تحليل وضعية الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020): تصنف الجزائر ضمن الدول الريعية التي يحظى فيها النفط بمكانة هامة، حيث يسهم في تركيبة الناتج المحلي الخام بحوالي 35% كمتوسط للفترة الممتدة بين سنتي 2000-2017، ويمثل ما يقارب 97% من لإصدارات النفطية، كما يعتبر مورداً رئيسياً في تمويل موازنة الدولة، وقد شهدت بداية الألفية الثالثة إطلاق العديد من البرامج التنموية (برامج دعم الانعاش الاقتصادي، دعم النمو وتوطيده..)، نجم عنها ارتفاع كبير في النفقات العامة،

¹ - حاج سليمان ربيعة، بوسكي حليلة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2018، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، 2021، ص: 106 - 107.

² - <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200902/198674.html> 12:09,16/ 02/ 2022

حيث انتقلت في مجملها من حوالي 1178.12 مليار دينار سنة 2000 الى حوالي 6882.1 مليار دينار سنة 2017، (ارتفاع بحوالي 6مرات)، وما يرفع من حجم التحدي أن تمويلها يعتمد على عوائد الحماية النفطية بأكثر من 55% كمتوسط للفترة الممتدة بين سنتي 2000-2017، وعليه فقد أصبح البحث عن تحقيق الاستدامة المالية رهانا أساسيا من أجل مواصلة جهود التنمية الاقتصادية¹.

إن التراجع المستمر في اسعار البترول منذ منتصف سنة 2014، أنتج صعوبات في استمرارية استدامة مالية الدولة بنفس الوتيرة، مما جعل الجزائر تواجه تحديات كبيرة، تؤدي الى ضعف استدامة المالية العامة، وذلك من خلال زيادة الدين العام والذي بلغ الى غاية 31 ديسمبر 2019 مبلغ قدره 8922.7 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 43.88% من الناتج الداخلي الخام، في نفس الوقت سجل العجز الموازي بنهاية سنة 2020 مبلغ قدره 2381.5 مليار دج وهو يمثل نسبة 12.63% من الناتج الداخلي الخام، ومن ناحية أخرى تتسم الحماية العادية بانخفاض أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات العامة ومحدودية تغطيتها للنفقات العامة، إذ بلغت تغطيتها للنفقات العامة سنة 2020 نسبة 37.17% بينما الباقي فكان معتمدا على الموارد الأخرى كالحماية البترولية والدين الداخلي.

حيث نلاحظ أنه منذ سنة 2018 أصبح تمويل العجز الاجمالي للخزينة، يشكل ضغطا على الخزينة العمومية مما أدى إلى اللجوء الى الاستدانة الداخلية عن طريق التمويل الغير التقليدي الذي ترتب عنه مستوى دين قدره 7580.3 مليار دينار جزائري أي نسبة 37.4% من الناتج الداخلي الخام، ومنه عرفت المالية العمومية عجزا ماليا هيكليا، والذي تؤكد أكثر نتيجة لمجموعة من العوامل الظرفية المتعاقبة، ولاسيما انخفاض اسعار المحروقات في السوق العالمية ورفع التجميد عن بعض المشاريع، وتسوية الديون الحكومية تجاه شركتي سوناطراك وسونلغاز وتمويل عجز صندوق الوطني للتقاعد، هذه السياسة التوسعية المدعومة منذ سنة 2017 من خلال اللجوء الى التمويل الغير التقليدي الذي تم اعتماده على مدى 5 سنوات سيشكل خطرا على عدم الاستدامة المالية للدولة بعد سنة 2021 وهو التاريخ الذي سوف يتم ايقاف هذا النمط من التمويل.

هذه الوضعية تأزمت أكثر مع مطلع سنة 2020 بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن الوضعية الصحية التي تشهدها البلاد، على غرار بقية دول العالم جراء فيروس كورونا، حيث عرفت الوضعية الاقتصادية اضطرابات شديدة ناجمة عن تراجع الحماية البترولية، اثر انخفاض اسعار برميل النفط على

¹- زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، المجلد رقم 34، العدد 2، الجزائر، 2018، ص 110.

مستوى السوق العالمية، وكذا بسبب نقص وتيرة تحصيل الجباية العادية بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي، هذه المعطيات ولدت ضغوطات كبيرة على التوازنات الميزانية، لاسيما فيما يخص تغطية النفقات العمومية وبالتالي فإنها تستدعي اتخاذ تدابير ملائمة للتحكم في ميزانية الدولة وفق المعطيات والموارد الجديدة، وتحقيق استدامة مالية للدولة.

بالفعل قامت الحكومة بتسريع وتيرة الإصلاحات المالية، وذلك من خلال تأسيس تدريجي لانضباط أكبر في التسيير العمومي وتبني اجراءات صارمة تهدف الى التحكم في توسع النفقات العمومية ومواجهة سياق يتميز بقيود في الميزانية بسبب الموارد المالية المحدودة، عكس الفترة السابقة التي تميزت بمدخيل بترولية هامة، أين كان الوصول الى الموارد المالية سهلا للإعداد الميزانية العامة، حيث كانت البداية بنص المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ليليها بعد ذلك صدور القانون رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في مادته 5، ليصدر في الاخير المرسوم التنفيذي رقم 20-335 شهر نوفمبر 2020 والذي يحدد كيفيات تصميم واعداد الاطار الميزاني متوسط المدى، حيث أكد على تأطير الميزانية على المدى المتوسط وتقدير الايرادات والنفقات على مدى ثلاثة سنوات مستقبلية، بهدف تحقيق استدامة مالية دائمة للدولة¹.

الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020): سنقوم بتحليل واقع الاستدامة المالية في الجزائر للفترة قيد الدراسة من خلال مؤشراهما:

1- مؤشرات الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول رقم (04-06): مؤشرات الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الوحدة مليار دولار

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الدين الخارجي	الدين الداخلي	مجموع الدين العام	مؤشر الدين العام%
2000	4123.5	1901.9	1022.9	2924.8	70.93%
2001	4227.1	1753.8	999.4	2753.3	65.1%
2002	4522.8	1804.3	980.5	2784.8	61.57%
2003	5252.3	1806.8	982.2	2789	53.1%

¹بوعيشاوي مراد، غزالي عماد، الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2000-2020)، مجلة الابداع، مجلد11، العدد2، الجزائر، 2021، ص ص 6 و7.

2004	6149.1	1572.6	1000	2572.6	41.84%
2005	7562	1261.3	1094.3	2355.6	31.84%
2006	8501.6	407.06	1779.7	2186.8	25.72%
2007	9352.9	379.86	1011.1	1423.8	15.22%
2008	11043.7	360.68	734	1094.7	9.91%
2009	9968	422.31	808.8	1231.1	12.35%
2010	11991.6	411.93	1099.2	1511.1	12.60%
2011	14589	320.9	1215	1535.9	10.35%
2012	16209.6	285.07	1312.2	1597.3	9.85%
2013	16647.9	269.57	1171.7	1441.3	8.66%
2014	17228.6	300.89	1239	1539.9	8.94%
2015	16712.7	303.39	1380.8	1684.2	10.08%
2016	17514.6	421.35	3407.3	3828.7	21.86%
2017	18876.2	442.6	4957.8	5400.4	28.61%
2018	20452.3	471.3	7558	8029.3	39.26%
2019	20428.3	458.1	9225.4	9683.5	47.40%
2020	18856	467.27	9224.3	9691.6	51.40%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على "بيانات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية، 2021.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-06) الذي يمثل تطور مؤشرات الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2020)، أن مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة محل الدراسة مر بعدة تطورات سيتم تقسيمها كالآتي:

- المرحلة الأولى "مرحلة انخفاض مؤشر الدين العام (2000-2008): شهدت هذه الفترة انخفاض على مستوى مؤشر الدين العام حيث بلغ 70.93% سنة 2000 ليصل الى 9.91% سنة 2008 ويعزى هذا الانخفاض الى ارتفاع اسعار البترول مما مكن الجزائر من تكوين ادخار حكومي كبير عن طريق انشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي استعملته في التسديد المسبق للديون الخارجية، في هذه المرحلة كانت ملاءة الدولة جيدة خاصة بعد سنة 2004، وكانت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي ضمن نطاق المعايير

الدولية، إذ نجد أن الجزائر في هذه الفترة نجحت الى حد بعيد في استدامتها للدين العام، وهذا بفضل ارتفاع سعر النفط، حيث قدر سعر البرميل سنة 2008 مبلغ 98.6 دولار.

- المرحلة الثانية "استقرار مؤشر الدين العمومي (2009-2014)": حيث بلغ مؤشر الدين العام 12.35 سنة 2009 ليصل سنة 2014 الى 8.94 حيث يلاحظ ان كل النسب من 2009 الى 2014 مستقرة وهي تعبر عن استدامة الدين العام و ذلك بسبب ارتفاع النفط في هذه الفترة.

- المرحلة الثالثة "مرحلة ارتفاع مؤشر الدين العمومي (2015-2020)": نلاحظ أن المؤشر عرف ارتفاعا خلال هذه المرحلة، حيث بلغ 10.08% سنة 2015 ليصل سنة 2020 الى 51.40% ويعود سبب هذا الارتفاع الى:

✓ الانكماش الحاد في العائدات النفطية مع نهاية 2015 وذلك بسبب انخفاض اسعار البترول وما شكله من تحدي كبير على الجزائر بسبب ارتفاع العجز الموازي نتيجة ارتفاع النفقات وبداية نفاذ المدخرات الحكومية لتي أحدثت الدولة من اجلها صندوق ضبط الإيرادات والتي كان مصدرها الفائض من الجباية البترولية.

✓ وكما نلاحظ من الجدول أن السبب الأكبر في حدوث الارتفاع على مستوى مؤشر الدين العام راجع الى ارتفاع الدين الداخلي، وذلك بسبب مواصلة الجزائر عمليات تطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون واعادة رسملة البنوك، كما تم اصدار سندات لصالح بنك الجزائر بمبلغ 5556.2 مليار دج، لتنفيذ التمويل غير التقليدي وتمويل العجز الاجمالي للخزينة العمومية منذ سنة 2016.

✓ أيضا يعزى ارتفاع مؤشرات الدين العام في هذه المرحلة الى لجوء الجزائر الى الاستدانة الخارجية من خلال توجيهها الى البنك الافريقي للتنمية وقامت بتحسيد اقتراض بلغ 900 مليون أورو سنة 2016، وهذا بعد 10 سنوات من توقف الجزائر عن الاستدانة من الخارج.

✓ كما يعزى أيضا ارتفاع مؤشر الدين العام خلال هذه الفترة الى تداعيات أزمة كورونا وما تبعها من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

وما يمكن قوله من خلال تحليل تطور مؤشرات الدين العام الى الناتج الاجمالي خلال فترة الدراسة هو أن الجزائر قد حققت نجاحا كبيرا في تحقيق استدامة ماليتها العامة وذلك من خلال انشائها لصندوق ضبط الإيرادات، والذي كان مصدره الفائض من العوائد النفطية، حيث استغلت هذه المدخرات الحكومية في التخلص من المديونية الخارجية، كما رأينا من خلال الجدول السابق ارتفاع على مستوى الدين العام في المرحلة الاخيرة من مجال الدراسة بسبب انخفاض اسعار البترول والذي انعكس سلبا على إيرادات الميزانية العامة،

حيث اعتمدت الدولة على آلية التمويل غير التقليدي منذ سنة 2017 لتمويل العجز المالي للخزينة العمومية، وهذا ما اعاق مسار تحقيق استدامة مالية الدولة في هذه المرحلة.

2/ مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

تم قياس الفجوة الضريبية انطلاقا من مقارنة نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي مع نسبة الجباية العادية الى الناتج المحلي الاجمالي, حيث يبين هذا المؤشر مدى مساهمة الجباية الضريبية في الإيرادات العامة.

الجدول رقم (04-7) يمثل مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر للفترة (2000-2020).

السنوات	نسبة الجباية الضريبية الى ن م إ %	نسبة النفقات العامة الى ن م إ %	نسبة الفجوة %
2000	8.47	28.57	20.1
2001	9.42	31.25	21.83
2002	10.67	34.28	23.60
2003	8.06	33.37	25.30
2004	8.44	29.65	21.20
2005	8.46	26.24	17.78
2006	7.93	28.56	20.62
2007	8.20	33.13	24.92
2008	8.10	37.81	29.70
2009	11.48	42.27	30.79
2010	10.73	37.63	26.89
2011	9.93	39.28	29.35
2012	12.24	44.23	31.99
2013	12.12	36.56	24.46
2014	12.06	40.51	28.44
2015	14.08	46.05	31.96
2016	13.83	42.15	28.32

25.07	39.10	14.03	2017
24.82	37.77	12.95	2018
23.93	37.81	13.88	2019
14.92	36.60	21.68	2020

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-07) أن نسب الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي شهد ارتفاعا منذ العام 2000 حيث سجل 28.57% ليصل الى 46.05% في العام 2015, ويعود هذا الارتفاع الكبير في حجم الانفاق العام خلال هذه الفترة الى البرامج التنموية التي قامت بها الدولة, في حين سجلت نسب الجباية العادية الى الناتج المحلي الاجمالي قيما منخفضة الى غاية العام 2014, ومرد ذلك الى هيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة وضعف مساهمة الجباية العادية لضعف الجهاز الضريبي في تلك الفترة, لكن بداية من العام 2014 بدأت هذه النسبة في الارتفاع لتصل الى 21.68% سنة 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط واتباع الدولة سياسة ترشيد الانفاق العام.

وبذلك نستنتج ان الارتفاع في حجم الانفاق العام خلال فترة الدراسة وهيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة أثر سلبا على تحقيق الاستدامة المالية في الدولة.

3- مؤشر العجز الموازي الى الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول رقم (04-08) يمثل مؤشر العجز الموازي الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2020)

السنوات	رصيد الموازنة	مؤشر العجز الموازي الى الناتج المحلي %	السنوات	رصيد الموازنة	مؤشر العجز الموازي الى الناتج المحلي %
2000	399.9	9.70	2011	-63.5	-0.44
2001	184.5	4.36	2012	-646.8	-4.08
2002	52.6	1.16	2013	-66.6	-0.40
2003	276.5	5.26	2014	-1257.4	-7.30
2004	337.9	5.50	2015	-2553.2	-15.29
2005	1030.6	15.63	2016	-2550	-14.65
2006	1186.8	13.96	2017	-1099.8	-5.82

2007	580	6.20	2018	-1336.8	-6.6
2008	999.5	9.05	2019	-1157.8	-5.71
2009	-588.3	5.90-	2020	-1533.4	-8.13
2010	-74	0.62-			

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، مختلف السنوات. بيانات المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-08) ان مؤشر العجز الاولي شهد مرحلتين خلال فترة الدراسة:

المرحلة الاول (2008-2000):

في هذه المرحلة عرف المؤشر قيما موجبة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة حيث شهد المؤشر اقصى قيمة له في العام 2006 بنسبة قدرها 13.96% .

المرحلة الثانية (2020-2009):

حيث سجل المؤشر قيما سالبة، وكانت اقصى قيمة سالبة في هذه الفترة 15.29% سنة 2015، و-14.65% سنة 2016 ويعود ذلك الى أثار الازمة العالمية للبترول منتصف العام 2014 وما إنجر عنها من انخفاض في أسعار البترول، ثم نلاحظ من الجدول ان المؤشر عاد الى الانخفاض سنة 2017، ليلغ سنة 2019، -5.71%، وذلك بسبب تزايد الايرادات العادية وترشيد الانفاق العام واللجوء الى التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الموازنة.

كما نلاحظ ان مؤشر العجز الموازي قد ارتفع عام 2020 الى -8.13 وذلك بسبب الازمة المزدوجة لانهيار اسعار البترول ووباء كورونا واثاره السلبية على الاقتصاد.

وعلى العموم فإن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستدامة المالية، وذلك نظرا لهيمنة الجباية البترولية على ايراداتها العامة، ذلك لان النفط في الجزائر يخضع لتقلبات اسعاره في الاسواق العالمية.

قد لاحظنا من خلال هذا التحليل بأن الجزائر استطاعت تحقيق الاستدامة المالية من بداية المدة محل الدراسة الى غاية منتصف العام 2014 وذلك لارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، فالجزائر استغلت الفائض من العائدات النفطية بإنشائها لصندوق ضبط الموارد، حيث استطاعت من خلال هذه المدخرات الحكومية تسديد ديونها الخارجية عن طريق سياسة التسديد المسبق للديون، لكن بداية من الازمة النفطية التي وقعت أحداثها في منتصف العام 2014، والتي تسببت في انهيار أسعار البترول جعل الجزائر تمر بظروف مالية صعبة وذلك لانخفاض الايرادات العامة بسبب انخفاض الجباية البترولية والتوسع في الانفاق العام لتمويل البرامج

التنموية التي قامت بها الدولة في تلك الفترة، وهذا ما أثر سلبا على تحقيق الاستدامة المالية للدولة ولأجل ذلك قامت الدولة بعدة إجراءات لإصلاح الوضع المالي، فقامت بإعتماد سياسة التقشف وترشيد الإنفاق الحكومي، وعملت على تأطير الميزانية على المدى المتوسط والطويل للمحافظة على الموارد المالية المحدودة.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

بعد التطرق في الجانب النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات بالدراسة، ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة، وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة في هذا الموضوع سواء العربية، الأجنبية والجزائرية، حاولنا في هذا الجزء من الدراسة تحديد أثر الاستدامة المالية على متغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. تعتمد هذه الدراسة في تحليلها على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة بين (2000-2020) ليتم الحصول على بيانات 38 مشاهدة زمنية للمتغيرات (الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي والدين العام ورصيد الميزانية، والتي تم اقتباسها من مصادر مختلفة ممثلة في البنك العالمي (World Bank) وبنك الجزائر و وزارة المالية وديوان الوطني للإحصائيات ONS وذلك بعد ادخال لوغاريتم لكل سلسلة وذلك للإزالة عدم تجانس التباين وكذلك لجعل العلاقة خطية .

وفيما تعريف متغيرات الدراسة :

المتغيرات التابعة:

GDP-: يمثل إجمالي الناتج المحلي وهو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نزوب وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010. دولار أمريكي الأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لعام 2010

- BS: يمثل رصيد الميزانية العامة ويحسب بطرح النفقات العامة الاجمالية من الايراجات العامة الاجمالية ، البيانات مأخوذة من وزارة المالية وديوان الوطني للإحصائيات ONS.

-DET: يمثل الدين العام.

المتغير المستقل:

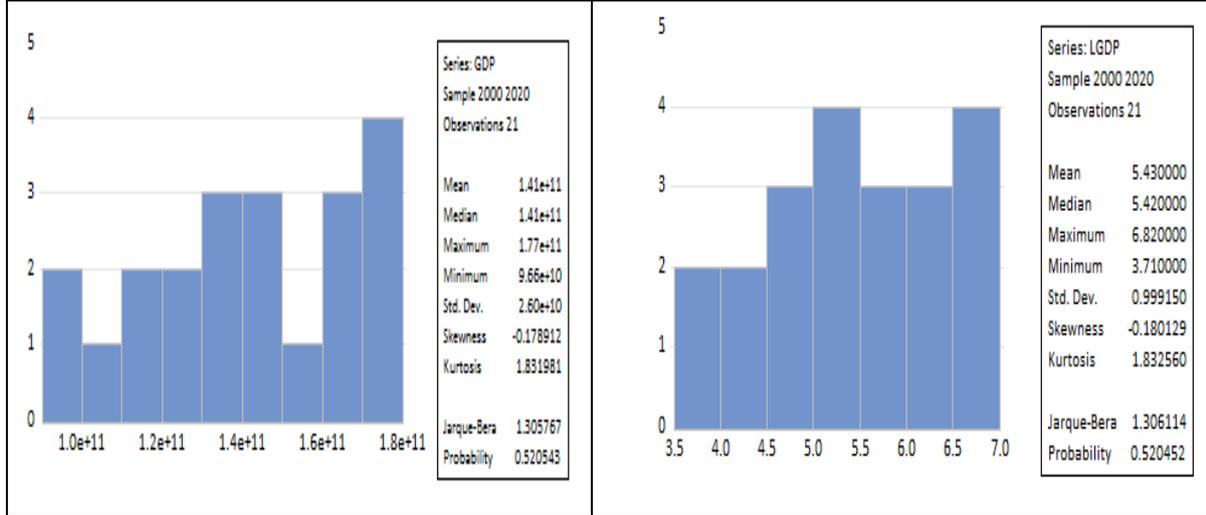
-FS: تمثل الاستدامة المالية وهي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- الدراسة الوصفية للمتغيرات:

- متغيرة النمو الاقتصادي **GDP, LGDP**:

الشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة **GDP** في شكلها العادي وبعد قسمتها على الانحراف المعياري لـ 21 مشاهدة (2020-2000):

الشكل رقم (1،4) : الاحصائيات الوصفية للمتغيرين **GDP, LGDP**



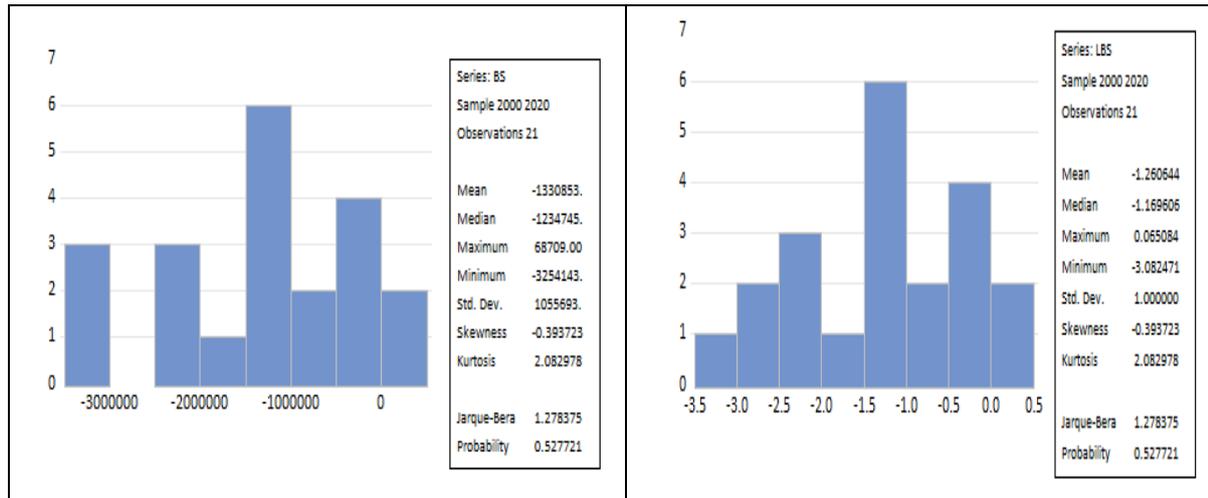
المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج **Eviews 13**.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ **GDP** كانت 177355540257 والمسجلة سنة 2019 وأقل قيمة سجلت سنة 2000 بـ 96577839125، ومتوسط السلسلة كان 141199656407.471، مع تسجيل انحراف معياري قدره 26000000000 وهي قيمة جد مرتفع لسلسلة ما يعكس اللاتجانس لدى السلسلة **GDP** و الذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسلة المقسومة عليها الانحراف المعياري **LGDP** لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري قدره 1، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية **Jarque-bera** أكبر من 0.05.

- متغيرة رصيد الميزانية العامة **BS, LBS**:

الشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة **BS** في شكلها العادي وبعد قسمتها على الانحراف المعياري لـ 21 مشاهدة (2020-2000):

الشكل رقم (4-2) : الاحصائيات الوصفية للمتغيرين BS ,LBS



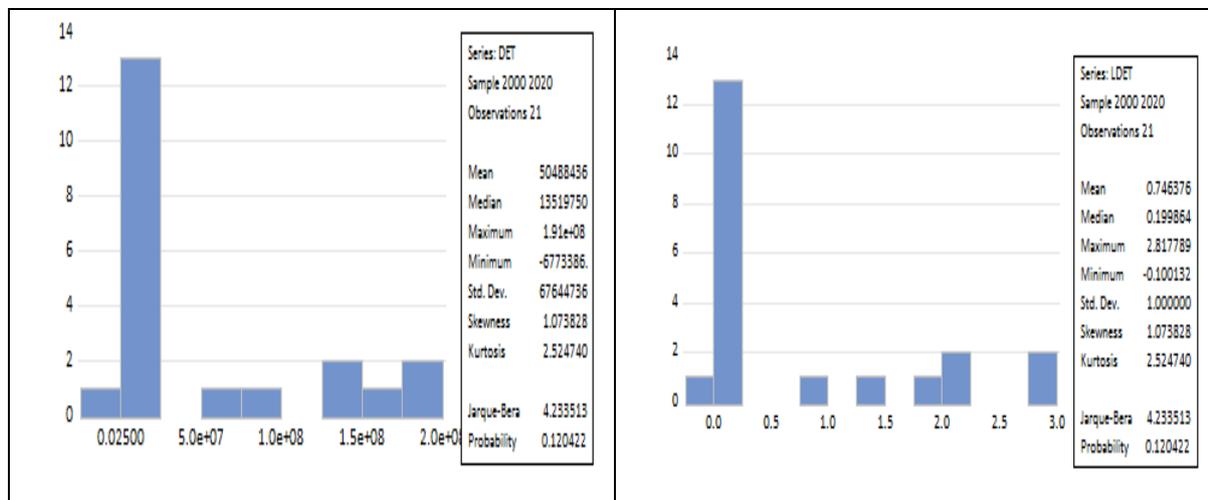
المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ BS كانت 68709 والمسجلة سنة 2001 وأقل قيمة سجلت سنة 2012 بـ -3254143، ومتوسط السلسلة كان -1330853، مع تسجيل انحراف معياري قدره 1055693 وهي قيمة جد مرتفع لسلسلة ما يعكس اللاتجانس لدى السلسلة BS والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسلة المقسومة عليها الانحراف المعياري LBS لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري قدره 1، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية Jarque-bera أكبر من 0.05.

– متغيرة الدين العام DET ,LDET

الشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة DET في شكلها العادي وبعد قسمتها على الانحراف المعياري لـ 21 مشاهدة (2020-2000):

الشكل رقم (4,3) : الاحصائيات الوصفية للمتغيرين DET ,LDET



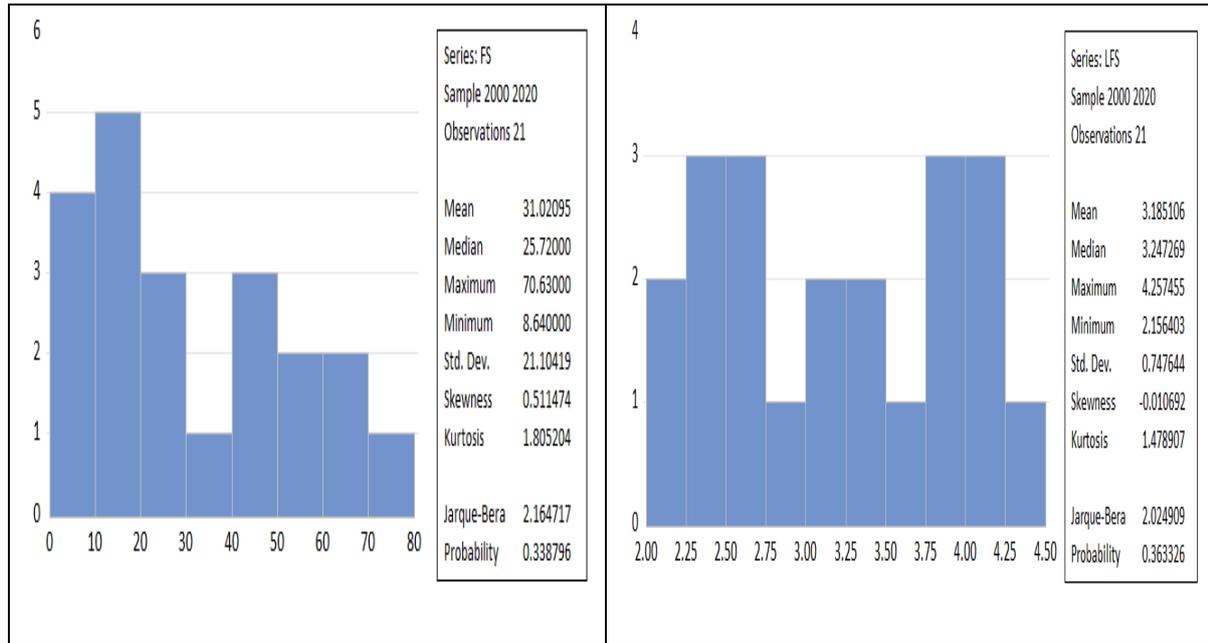
المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ **DET** كانت 191000000 والمسجلة سنة 2003 وأقل قيمة سجلت سنة 2020 بـ -6773386، ومتوسط السلسلة كان 50488436، مع تسجيل انحراف معياري قدره 67644736 وهي قيمة جد مرتفع لسلسلة ما يعكس اللاتجانس لدى السلسلة **DET** والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسلة المقسومة عليها الانحراف المعياري **LDET** لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري قدره 1، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية **Jarque-bera** أكبر من 0.05.

- متغيرة الاستدامة المالية **LFS, FS**:

الشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة **FS** في شكلها العادي وبعد قسمتها على الانحراف المعياري لـ 21 مشاهدة (2020-2000):

الشكل رقم (4,4) : الاحصائيات الوصفية للمتغيرين **LFS, FS**



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج **Eviews 13**.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة لـ **FS** كانت 70.63 والمسجلة سنة 2000 وأقل قيمة سجلت سنة 2014 بـ 8.64، ومتوسط السلسلة كان 31.02، مع تسجيل انحراف معياري قدره 21.30 وهي قيمة جد مرتفع لسلسلة ما يعكس اللاتجانس لدى السلسلة **FS** والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسلة المقسومة عليها الانحراف المعياري **LFS** لتصبح أكثر تجانسا بانحراف معياري قدره 1، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية **Jarque-bera** أكبر من 0.05.

المطلب الأول : دراسة إستقرارية سلاسل المتغيرات:

إن دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من الخطوات الهامة قبل القيام بأي دراسة قياسية لذلك سنهتم في هذا الفرع بتحليل السلاسل الزمنية بواسطة الاختبارات نوعية وكمية، حيث يعتبر شرط السكون شرطا أساسيا قبل معالجة أي سلسلة زمنية، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج سليمة و منطقية، و يمكن اعتبار السلسلة الزمنية ساكنة **Stationery** إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

$$- \text{ثبات المتوسط عبر الزمن } E(y_t) = E(y_t + m) = \mu$$

$$- \text{ثبات تباين عبر الزمن: } Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمد على الفجوة الزمنية **K** بين القيمتين y_t و y_{t+k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير:

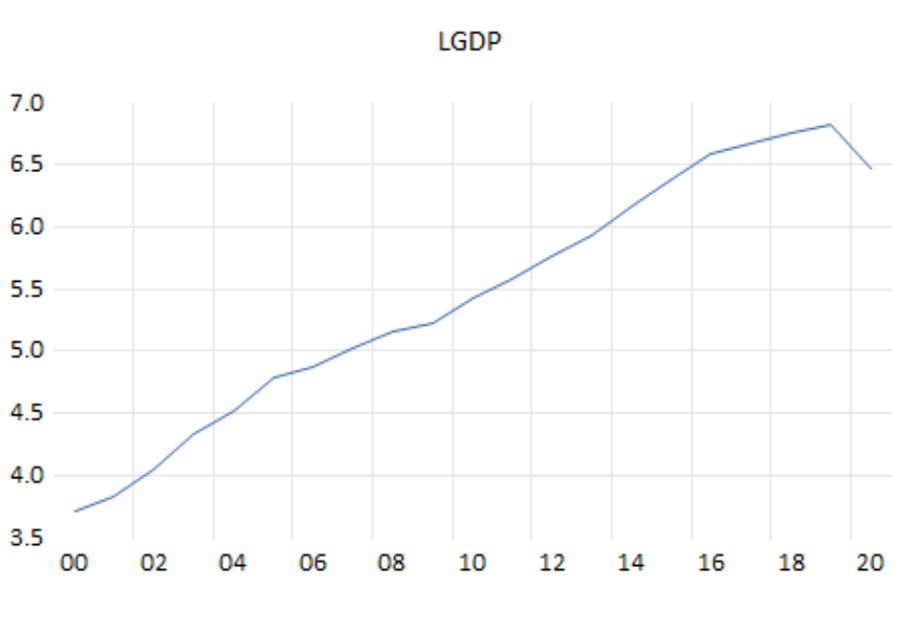
$$COV(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = \gamma k$$

حيث أن الوسط الحسابي **U**، و التباين σ^2 و معامل التغاير γ_k ثوابت، و لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة.

أولا : دراسة السلسلة متغيرة النمو الاقتصادي (LGDP)

1- رسم السلسلة (LGDP)

الشكل رقم (4-5) : منحنى السلسلة LGDP.

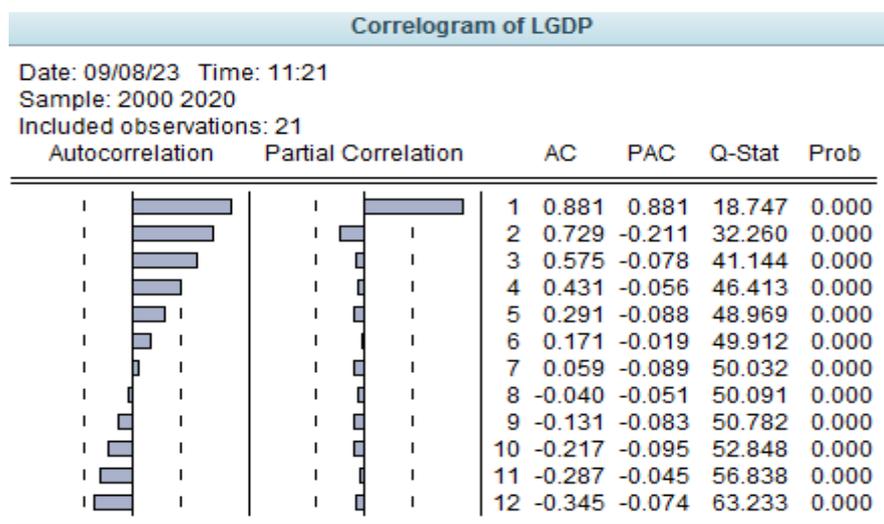


المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

من خلال الشكل التالي نعتقد أن السلسلة مستقرة لأنها تتغير حول متوسطها الحسابي .

2- دالة الارتباط:

شكل رقم (9،4) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة LGDP.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

نلاحظ أن Q-stat يساوي 63.233 وهي أكبر من القيمة الجدولة والتي تساوي 19.68 ، كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop " هي أقل من 0.05 وبالتالي يمكن القول أن السلسلة (LGDP) غير مستقرة .

3- اختبار ديكي فولر للسلسلة (LGDP)

لتأكد من استقرارها أو عدمه سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور ADF ، ونتائج الاختبار مبينة في

الجدول التالية :

الجدول رقم 4-10 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.481154	0.3318
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/25/23 Time: 18:21
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-1.395013	0.562243	-2.481154	0.0276
D(LGDP(-1))	0.279040	0.438852	0.635841	0.5359
D(LGDP(-2))	0.146982	0.290220	0.506452	0.6210
C	-0.155583	0.684847	-0.227179	0.8238
@TREND("2000")	0.086159	0.068017	1.266718	0.2275

R-squared	0.550275	Mean dependent var	0.020480
Adjusted R-squared	0.411898	S.D. dependent var	1.496789
S.E. of regression	1.147855	Akaike info criterion	3.343800
Sum squared resid	17.12843	Schwarz criterion	3.591126
Log likelihood	-25.09420	Hannan-Quinn criter.	3.377903
F-statistic	3.976637	Durbin-Watson stat	2.011296
Prob(F-statistic)	0.025393		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: b = 0$ ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة تساوي 0.086 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.85 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الاتجاه العام، وبالتالي وحسب منهجية ديكي فولر نتقل للنموذج رقم 05 بوجود الحد الثابت.

الجدول رقم 4-11 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.128207	0.2368
Test critical values:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/25/23 Time: 18:21
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.939541	0.441471	-2.128207	0.0516
D(LGDP(-1))	-0.044726	0.364360	-0.122753	0.9040
D(LGDP(-2))	-0.023678	0.262545	-0.090188	0.9294
C	0.578499	0.372731	1.552055	0.1430
R-squared	0.494766	Mean dependent var		0.020480
Adjusted R-squared	0.386501	S.D. dependent var		1.496789
S.E. of regression	1.172378	Akaike info criterion		3.349075
Sum squared resid	19.24257	Schwarz criterion		3.546935
Log likelihood	-26.14167	Hannan-Quinn criter.		3.376357
F-statistic	4.569974	Durbin-Watson stat		2.011183
Prob(F-statistic)	0.019699			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: c = 0$ نلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي 0.578 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.61 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي

يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الحد الثابت، بالتالي بعد التأكد من أن كل من عدم الاتجاه العام و الحد الثابت نذهب إلى تقدير النموذج 04 حسب منهجية ديكي فولر بغياب الحد الثابت والاتجاه العام معا.

الجدول رقم 4-12 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.401512	0.1445
Test critical values:		
1% level	-2.699769	
5% level	-1.961409	
10% level	-1.606610	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/25/23 Time: 18:20
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.480053	0.342525	-1.401512	0.1814
D(LGDP(-1))	-0.339807	0.325093	-1.045259	0.3125
D(LGDP(-2))	-0.166898	0.257078	-0.649210	0.5260
R-squared	0.407834	Mean dependent var		0.020480
Adjusted R-squared	0.328878	S.D. dependent var		1.496789
S.E. of regression	1.226200	Akaike info criterion		3.396729
Sum squared resid	22.55349	Schwarz criterion		3.545124
Log likelihood	-27.57056	Hannan-Quinn criter.		3.417190
Durbin-Watson stat	2.041544			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: \lambda=0$ ونلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -1.40 وهي أكبر من القيمة الجدولة والتي تساوي -1.96 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج يوجد به جذر الوحدة.

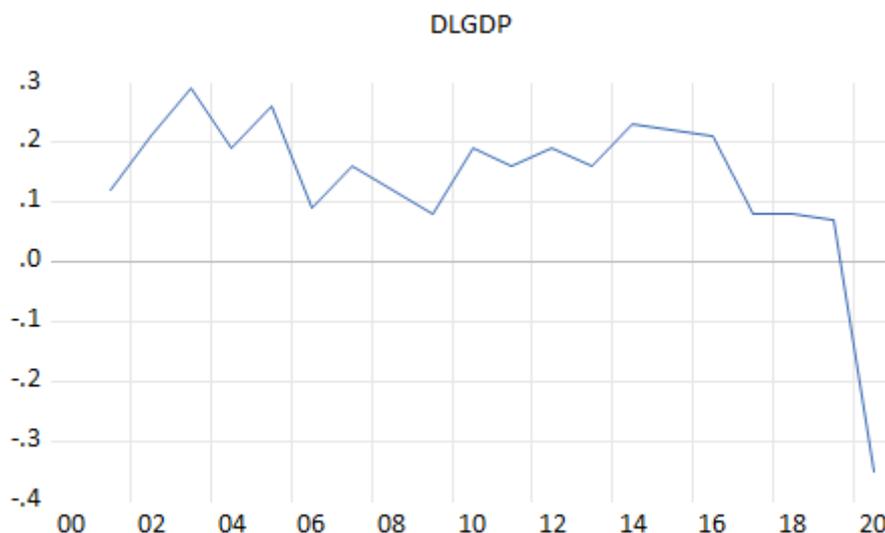
ومنه فإن السلسلة (LGDP) غير مستقرة من نوع DS لأن النماذج (6) و(5) و(4) تحتوي على جذر الوحدة.

ومنه حسب اختبار ديكي-فولر فإن السلسلة (LGDP) غير مستقرة ومن نوع DS، ولجعلها مستقرة

نقوم بإجراء الفروقات، لنتج بذلك سلسلة جديدة: $(DLGDP=LGDP-LGDP(-1))$

4- رسم السلسلة (DLGDP)

الشكل رقم (4-7) : منحني السلسلة DLGDP.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

من خلال الشكل التالي نعتقد أن السلسلة مستقرة لأنها تتغير حول متوسطها الحسابي .

5- دالة الارتباط:

شكل رقم (4-8) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة DLGDP.

Correlogram of DLGDP						
Date: 09/08/23 Time: 11:22						
Sample (adjusted): 2001 2020						
Included observations: 20 after adjustments						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
0.212	0.212	1	0.212	1.0439	0.307	
0.173	0.134	2	0.134	1.7737	0.412	
0.068	0.008	3	0.008	1.8932	0.595	
-0.157	-0.207	4	-0.207	2.5683	0.632	
-0.144	-0.100	5	-0.100	3.1754	0.673	
-0.184	-0.096	6	-0.096	4.2382	0.644	
-0.036	0.081	7	0.081	4.2810	0.747	
-0.051	-0.029	8	-0.029	4.3780	0.822	
0.026	0.014	9	0.014	4.4060	0.883	
-0.011	-0.081	10	-0.081	4.4114	0.927	
0.179	0.192	11	0.192	5.9693	0.875	
0.077	0.004	12	0.004	6.2981	0.900	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

نلاحظ أن **Q-stat** يساوي 6.298 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 19.68 ، كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop " هي أكبر من 0.05 وبالتالي يمكن القول أن السلسلة (DLGDP) مستقرة .

6- اختبار ديكي فولر للسلسلة (DLGDP)

لتأكد من استقرارها أو عدمه سوف نستعمل اختبار ديكي فولر المطور **ADF** ، ونتائج الاختبار مبينة في الجداول التالية :

الجدول رقم 4-13 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.605186	0.0094
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/25/23 Time: 18:23
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-2.006886	0.435788	-4.605186	0.0004
D(DLGDP(-1))	0.336805	0.251450	1.339452	0.2018
C	0.297167	0.772134	0.384865	0.7061
@TREND("2000")	-0.021768	0.061165	-0.355891	0.7272

R-squared	0.778940	Mean dependent var	-0.007656
Adjusted R-squared	0.731570	S.D. dependent var	2.591563
S.E. of regression	1.342694	Akaike info criterion	3.620362
Sum squared resid	25.23956	Schwarz criterion	3.818223
Log likelihood	-28.58326	Hannan-Quinn criter.	3.647645
F-statistic	16.44377	Durbin-Watson stat	2.170877
Prob(F-statistic)	0.000073		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج **Eviews 13**.

هنا نختبر الفرضية $H_0: b = 0$ ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة تساوي - 0.021 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.85 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الاتجاه العام، وبالتالي وحسب منهجية ديكي فولر نتقل للنموذج رقم 05 بوجود الحد الثابت.

الجدول رقم 4-14: نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.731250	0.0017
Test critical values:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/25/23 Time: 18:26
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-1.995522	0.421775	-4.731250	0.0003
D(DLGDP(-1))	0.331374	0.243570	1.360486	0.1938
C	0.046545	0.307309	0.151459	0.8816

R-squared	0.776940	Mean dependent var	-0.007656
Adjusted R-squared	0.747199	S.D. dependent var	2.591563
S.E. of regression	1.303020	Akaike info criterion	3.518258
Sum squared resid	25.46791	Schwarz criterion	3.666653
Log likelihood	-28.66432	Hannan-Quinn criter.	3.538719
F-statistic	26.12330	Durbin-Watson stat	2.160372
Prob(F-statistic)	0.000013		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: c = 0$ نلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي 0.046 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.61 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الحد الثابت، بالتالي بعد التأكد من أن كل من عدم الاتجاه العام و الحد الثابت نذهب إلى تقدير النموذج 04 حسب منهجية ديكي فولر بغياب الحد الثابت والاتجاه العام معا.

الجدول رقم 4-15: نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.880195	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.699769	
5% level	-1.961409	
10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/25/23 Time: 18:27
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-1.993312	0.408449	-4.880195	0.0002
D(DLGDP(-1))	0.330312	0.235918	1.400112	0.1806

R-squared	0.776599	Mean dependent var	-0.007656
Adjusted R-squared	0.762637	S.D. dependent var	2.591563
S.E. of regression	1.262608	Akaike info criterion	3.408675
Sum squared resid	25.50685	Schwarz criterion	3.507605
Log likelihood	-28.67807	Hannan-Quinn criter.	3.422316
Durbin-Watson stat	2.158856		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

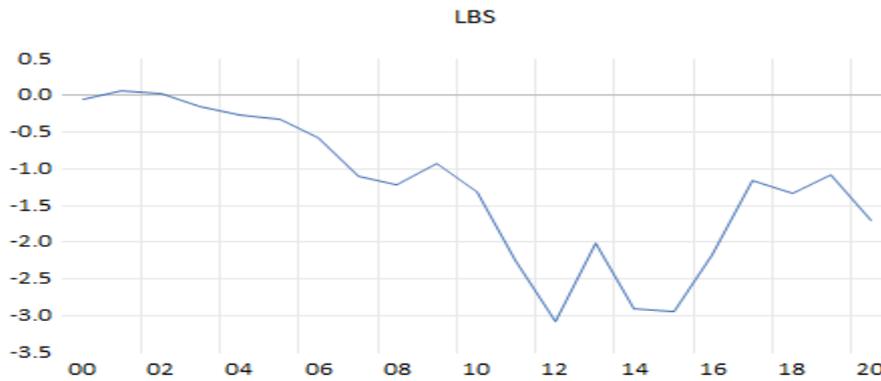
هنا نختبر الفرضية $H_0: \lambda=0$ ونلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -4.88 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي -1.96 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض البديل H_1 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به جذر الوحدة.

ومنه فإن السلسلة (DLGDP) مستقرة لأن النماذج (6) و(5) و(4) لا تحتوي على جذر الوحدة. ومنه حسب اختبار ديكي-فولر فإن السلسلة (DLGDP) مستقرة، أي أن السلسلة LGDP متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)).

ثانيا : دراسة السلسلة المتغير رصيد الميزانية (LBS)

1- رسم السلسلة (LBS)

الشكل رقم (4-9) : منحني السلسلة LBS.



المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

من خلال الشكل التالي نعتقد أن السلسلة غير مستقرة لأنها لا تتغير حول متوسطها الحسابي .

2- دالة الارتباط:

شكل رقم (4-10) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة LBS.

Correlogram of LBS						
Date: 08/26/23 Time: 09:39						
Sample: 2000 2020						
Included observations: 21						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.803	0.803	15.582	0.000
		2	0.624	-0.061	25.469	0.000
		3	0.477	-0.015	31.581	0.000
		4	0.343	-0.060	34.926	0.000
		5	0.116	-0.356	35.335	0.000
		6	-0.042	0.003	35.391	0.000
		7	-0.157	-0.063	36.246	0.000
		8	-0.198	0.102	37.697	0.000
		9	-0.307	-0.227	41.480	0.000
		10	-0.414	-0.219	48.988	0.000
		11	-0.450	0.000	58.752	0.000
		12	-0.401	0.059	67.397	0.000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

نلاحظ أن Q-stat يساوي 67.39 وهي أكبر من القيمة الجدولة والتي تساوي 19.68 ، كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop " هي أقل من 0.05 وبالتالي يمكن القول أن السلسلة (LBS) غير مستقرة.

3- اختبار ديكي فولر للسلسلة (LBS)

للتأكد من استقرارها أو عدمه سوف نستعمل اختبار ديكي فولر المطور ADF ، ونتائج الاختبار مبينة في الجداول التالية :

الجدول رقم 4-16 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: LBS has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
		-1.511451	0.7889	
Test critical values:	1% level	-4.532598		
	5% level	-3.673616		
	10% level	-3.277364		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LBS)				
Method: Least Squares				
Date: 08/26/23 Time: 09:42				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBS(-1)	-0.328971	0.217653	-1.511451	0.1515
D(LBS(-1))	0.128821	0.290796	0.442995	0.6641
C	-0.232231	0.313706	-0.740284	0.4706
@TREND("2000")	-0.025596	0.039243	-0.652252	0.5241
R-squared	0.166011	Mean dependent var	-0.092606	
Adjusted R-squared	-0.000787	S.D. dependent var	0.579324	
S.E. of regression	0.579552	Akaike info criterion	1.931539	
Sum squared resid	5.038199	Schwarz criterion	2.130369	
Log likelihood	-14.34962	Hannan-Quinn criter.	1.965189	
F-statistic	0.995282	Durbin-Watson stat	2.014483	
Prob(F-statistic)	0.421859			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: b = 0$ ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة تساوي - 0.025 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.85 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض لعدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الاتجاه العام، وبالتالي وحسب منهجية ديكي فولر نتقل للنموذج رقم 05 بوجود الحد الثابت.

الجدول رقم 4-17 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: LBS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.613704	0.4566
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBS)
Method: Least Squares
Date: 08/26/23 Time: 09:43
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBS(-1)	-0.219463	0.136000	-1.613704	0.1261
D(LBS(-1))	0.028197	0.242034	0.116501	0.9087
C	-0.376713	0.218109	-1.727181	0.1034

R-squared	0.142357	Mean dependent var	-0.092606
Adjusted R-squared	0.035152	S.D. dependent var	0.579324
S.E. of regression	0.569050	Akaike info criterion	1.854244
Sum squared resid	5.181093	Schwarz criterion	2.003366
Log likelihood	-14.61531	Hannan-Quinn criter.	1.879481
F-statistic	1.327892	Durbin-Watson stat	1.991926
Prob(F-statistic)	0.292720		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: c = 0$ نلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -0.376 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.61 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الحد الثابت، بالتالي بعد التأكد من أن كل من عدم الاتجاه العام و الحد الثابت نذهب إلى تقدير النموذج 04 حسب منهجية ديكي فولر بغياب الحد الثابت والاتجاه العام معا.

الجدول رقم 4-18 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: LBS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.367890	0.5384
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBS)
Method: Least Squares
Date: 08/26/23 Time: 09:44
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBS(-1)	-0.031798	0.086433	-0.367890	0.7175
D(LBS(-1))	-0.017941	0.254200	-0.070576	0.9446

R-squared	-0.017548	Mean dependent var	-0.092606
Adjusted R-squared	-0.077404	S.D. dependent var	0.579324
S.E. of regression	0.601327	Akaike info criterion	1.919944
Sum squared resid	6.147094	Schwarz criterion	2.019358
Log likelihood	-16.23947	Hannan-Quinn criter.	1.936769
Durbin-Watson stat	1.934282		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

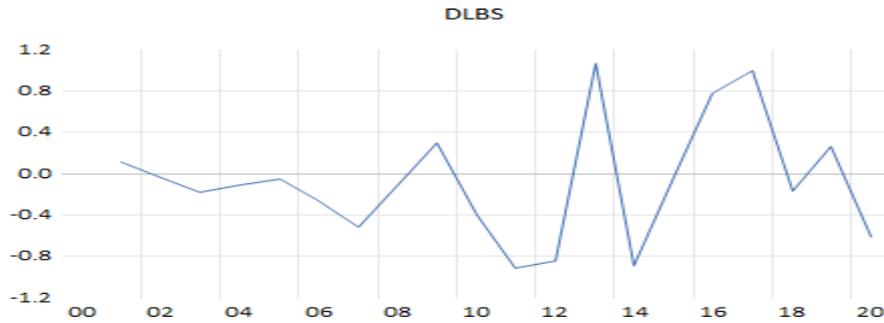
هنا نختبر الفرضية $H_0: \lambda = 0$ ونلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -0.36 وهي أكبر من القيمة الجدولة والتي تساوي -1.96 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج يوجد به جذر الوحدة.

ومن هنا فإن السلسلة (LBS) غير مستقرة من نوع DS لأن النماذج (6) و(5) و(4) تحتوي على جذر الوحدة.

ومن هنا حسب اختبار ديكي-فولر فإن السلسلة (LBS) غير مستقرة ومن نوع DS، ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفروقات، لتنتج بذلك سلسلة جديدة: $(DLBS = LBS - LBS(-1))$

4- رسم السلسلة (DLBS)

الشكل رقم (4-11) : منحني السلسلة DLBS.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

من خلال الشكل التالي نعتقد أن السلسلة مستقرة لأنها تتغير حول متوسطها الحسابي .

5- دالة الارتباط:

شكل رقم (4-12) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة DLBS.

Correlogram of DLBS						
Date: 08/26/23 Time: 09:46						
Sample (adjusted): 2001 2020						
Included observations: 20 after adjustments						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	0.052	-0.052	0.0628	0.802		
2	0.140	-0.143	0.5436	0.762		
3	0.009	-0.026	0.5459	0.909		
4	0.226	0.209	1.9546	0.744		
5	0.312	-0.312	4.8188	0.438		
6	0.123	-0.099	5.2923	0.507		
7	0.102	-0.206	5.6469	0.582		
8	0.140	0.055	6.3700	0.606		
9	0.034	0.066	6.4165	0.698		
10	0.099	-0.167	6.8473	0.740		
11	0.060	-0.095	7.0254	0.797		
12	0.014	-0.219	7.0356	0.855		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

نلاحظ أن $Q\text{-stat}$ يساوي 7.03 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 19.68، كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop " هي أكبر من 0.05 وبالتالي يمكن القول أن السلسلة (DLBS) مستقرة .

6- اختبار ديكي فولر للسلسلة (DLBS)

للتأكد من استقرارها أو عدمه سوف نستعمل اختبار ديكي فولر المطور ADF ، ونتائج الاختبار مبينة في الجداول التالية :

الجدول رقم 4-19 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: DLBS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.271762	0.0165
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLBS)
Method: Least Squares
Date: 08/26/23 Time: 09:48
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLBS(-1)	-1.100838	0.257701	-4.271762	0.0006
C	-0.319793	0.320447	-0.997961	0.3332
@TREND("2000")	0.020157	0.025957	0.776571	0.4487

R-squared	0.533561	Mean dependent var	-0.038475
Adjusted R-squared	0.475256	S.D. dependent var	0.831546
S.E. of regression	0.602366	Akaike info criterion	1.968035
Sum squared resid	5.805511	Schwarz criterion	2.117157
Log likelihood	-15.69633	Hannan-Quinn criter.	1.993273
F-statistic	9.151213	Durbin-Watson stat	1.983826
Prob(F-statistic)	0.002241		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج **Eviews 13**.

هنا نختبر الفرضية $H_0: b = 0$ ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة تساوي 0.020 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.85 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الاتجاه العام، وبالتالي وحسب منهجية ديكي فولر نتقل للنموذج رقم 05 بوجود الحد الثابت.

الجدول رقم 4-20 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: DLBS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.257054	0.0041
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLBS)
Method: Least Squares
Date: 08/26/23 Time: 09:48
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLBS(-1)	-1.053829	0.247549	-4.257054	0.0005
C	-0.095520	0.137225	-0.696082	0.4958

R-squared	0.515980	Mean dependent var	-0.038475
Adjusted R-squared	0.487508	S.D. dependent var	0.831546
S.E. of regression	0.595292	Akaike info criterion	1.899771
Sum squared resid	6.024329	Schwarz criterion	1.999185
Log likelihood	-16.04782	Hannan-Quinn criter.	1.916595
F-statistic	18.12251	Durbin-Watson stat	1.976409
Prob(F-statistic)	0.000532		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: c = 0$ نلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -0.095 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.61 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الحد الثابت، بالتالي بعد التأكد من أن كل من عدم الاتجاه العام و الحد الثابت نذهب إلى تقدير النموذج 04 حسب منهجية ديكي فولر بغياب الحد الثابت والاتجاه العام معا.

الجدول رقم 4-21 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: DLBS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.270794	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLBS)
Method: Least Squares
Date: 08/26/23 Time: 09:49
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLBS(-1)	-1.037002	0.242813	-4.270794	0.0005

R-squared	0.502184	Mean dependent var	-0.038475
Adjusted R-squared	0.502184	S.D. dependent var	0.831546
S.E. of regression	0.586706	Akaike info criterion	1.822611
Sum squared resid	6.196033	Schwarz criterion	1.872318
Log likelihood	-16.31480	Hannan-Quinn criter.	1.831023
Durbin-Watson stat	1.947894		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: \lambda=0$ ونلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -4.27 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي -1.96 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض البديل H_1 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به جذر الوحدة.

ومنه فإن السلسلة (DLBS) مستقرة لأن النماذج (6) و(5) و(4) لا تحتوي على جذر الوحدة. ومنه حسب اختبار ديكي-فولر فإن السلسلة (DLBS) مستقرة، أي أن السلسلة LBS متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

ثالثا: دراسة السلسلة المتغير الدين العام (LDET)

1- رسم السلسلة (LDET)

الشكل رقم (4-13) : منحى السلسلة LDET.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

من خلال الشكل التالي نعتقد أن السلسلة غير مستقرة لأنها لا تتغير حول متوسطها الحسابي .

2- دالة الارتباط: شكل رقم (4-14) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة LDET.

Correlogram of LDET						
Date: 08/26/23 Time: 09:52						
Sample: 2000 2020						
Included observations: 21						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	0.576	0.576	8.0038	0.005		
2	0.422	0.136	12.532	0.002		
3	0.301	0.020	14.966	0.002		
4	0.058	-0.237	15.062	0.005		
5	0.130	0.214	15.569	0.008		
6	0.013	-0.127	15.574	0.016		
7	-0.118	-0.156	16.051	0.025		
8	-0.148	-0.104	16.866	0.032		
9	-0.163	0.116	17.941	0.036		
10	-0.121	0.002	18.582	0.046		
11	-0.119	-0.095	19.264	0.057		
12	-0.176	-0.137	20.931	0.051		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

نلاحظ أن Q-stat يساوي 20.93 وهي أكبر من القيمة الجدولة والتي تساوي 19.68 ، كما نلاحظ أن أغلب الإحتمالات " Prop " هي أقل من 0.05 وبالتالي يمكن القول أن السلسلة (LDET) غير مستقرة .

3- اختبار ديكي فولر للسلسلة (LDET)

لنؤكد من استقرارها أو عدمه سوف نستعمل اختبار ديكي فولر المطور ADF ، ونتائج الاختبار مبينة في الجداول التالية :

الجدول رقم 4-22 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: LDET has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
	1% level	-4.532598		
	5% level	-3.673616		
	10% level	-3.277364		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LDET)				
Method: Least Squares				
Date: 08/26/23 Time: 09:56				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.670027	0.299491	-2.237222	0.0409
D(LDET(-1))	0.003080	0.258284	0.011925	0.9906
C	1.236522	0.737092	1.677567	0.1141
@TREND("2000")	-0.075213	0.047960	-1.568225	0.1377
R-squared	0.334711	Mean dependent var	-0.080390	
Adjusted R-squared	0.201653	S.D. dependent var	0.899972	
S.E. of regression	0.804128	Akaike info criterion	2.586547	
Sum squared resid	9.699324	Schwarz criterion	2.785376	
Log likelihood	-20.57220	Hannan-Quinn criter.	2.620197	
F-statistic	2.515526	Durbin-Watson stat	1.918360	
Prob(F-statistic)	0.097704			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج 13 Eviews.

هنا نختبر الفرضية $H_0: b = 0$ ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة تساوي - 0.075 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.85 عند مستوى معنوية 5 % مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الاتجاه العام، وبالتالي وحسب منهجية ديكي فولر ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود الحد الثابت.

الجدول رقم 4-23 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.527763	0.4983
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 08/26/23 Time: 09:57
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.335892	0.219859	-1.527763	0.1461
D(LDET(-1))	-0.173766	0.242732	-0.715876	0.4844
C	0.147686	0.258500	0.571320	0.5757

R-squared	0.225633	Mean dependent var	-0.080390
Adjusted R-squared	0.128837	S.D. dependent var	0.899972
S.E. of regression	0.839999	Akaike info criterion	2.633108
Sum squared resid	11.28958	Schwarz criterion	2.782230
Log likelihood	-22.01452	Hannan-Quinn criter.	2.658345
F-statistic	2.331017	Durbin-Watson stat	1.898917
Prob(F-statistic)	0.129293		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: c = 0$ نلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي 0.147 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.61 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الحد الثابت، بالتالي بعد التأكد من أن كل من عدم الاتجاه العام و الحد الثابت نذهب إلى تقدير النموذج 04 حسب منهجية ديكي فولر بغياب الحد الثابت والاتجاه العام معا.

الجدول رقم 4-24: نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.564243	0.1083
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 08/26/23 Time: 09:57
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.252836	0.161635	-1.564243	0.1362
D(LDET(-1))	-0.223869	0.221807	-1.009299	0.3270

R-squared	0.209835	Mean dependent var	-0.080390
Adjusted R-squared	0.163355	S.D. dependent var	0.899972
S.E. of regression	0.823189	Akaike info criterion	2.548040
Sum squared resid	11.51989	Schwarz criterion	2.647454
Log likelihood	-22.20638	Hannan-Quinn criter.	2.564864
Durbin-Watson stat	1.927103		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: \lambda=0$ ونلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -1.56 وهي أكبر من القيمة الجدولة والتي تساوي -1.96 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج يوجد به جذر الوحدة.

ومنه فإن السلسلة (LDET) غير مستقرة من نوع DS لأن النماذج (6) و(5) و(4) تحتوي على جذر الوحدة.

ومنه حسب اختبار ديكي-فولر فإن السلسلة (LDET) غير مستقرة ومن نوع DS، ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفروقات، لتنتج بذلك سلسلة جديدة: $(DLDET=LDET-LDET(-1))$

4- رسم السلسلة (DLDET)

الشكل رقم (4-15) : منحني السلسلة DLDET.



المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

من خلال الشكل التالي نعتقد أن السلسلة مستقرة لأنها تتغير حول متوسطها الحسابي .

5- دالة الارتباط:

شكل رقم (4-16) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة DLDET.

Correlogram of DLDET						
Date: 08/26/23 Time: 09:59						
Sample (adjusted): 2001 2020						
Included observations: 20 after adjustments						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.334	-0.334	2.5828	0.108
		2	0.046	-0.074	2.6347	0.268
		3	-0.056	-0.073	2.7161	0.438
		4	-0.332	-0.424	5.7563	0.218
		5	0.135	-0.187	6.2924	0.279
		6	0.044	-0.011	6.3522	0.385
		7	0.014	-0.069	6.3586	0.499
		8	-0.015	-0.238	6.3670	0.606
		9	-0.082	-0.234	6.6365	0.675
		10	0.046	-0.068	6.7278	0.751
		11	0.071	0.018	6.9751	0.801
		12	-0.081	-0.242	7.3354	0.835

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

نلاحظ أن Q-stat يساوي 7.33 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 19.68، كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop " هي أكبر من 0.05 وبالتالي يمكن القول أن السلسلة (DLDET) مستقرة .
6- اختبار ديكي فولر للسلسلة (DLDET)

لتأكد من استقرارها أو عدمه سوف نستعمل اختبار ديكي فولر المطور ADF ، ونتائج الاختبار مبينة في الجداول التالية :

الجدول رقم 4-25 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: DLDET has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
	1% level	-4.532598		
	5% level	-3.673616		
	10% level	-3.277364		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLDET) Method: Least Squares Date: 08/26/23 Time: 09:59 Sample (adjusted): 2002 2020 Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDET(-1)	-1.334258	0.234484	-5.690184	0.0000
C	-0.125818	0.464406	-0.270921	0.7899
@TREND("2000")	0.001122	0.037688	0.029772	0.9766
R-squared	0.669500	Mean dependent var	0.018589	
Adjusted R-squared	0.628188	S.D. dependent var	1.474600	
S.E. of regression	0.899158	Akaike info criterion	2.769224	
Sum squared resid	12.93577	Schwarz criterion	2.918346	
Log likelihood	-23.30763	Hannan-Quinn criter.	2.794461	
F-statistic	16.20576	Durbin-Watson stat	2.006659	
Prob(F-statistic)	0.000142			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: b = 0$ ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة تساوي 0.001 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.85 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض لعدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الاتجاه العام، وبالتالي وحسب منهجية ديكي فولر نتقل للنموذج رقم 05 بوجود الحد الثابت.

الجدول رقم 4-26 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: DLDET has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.868083	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLDET)
Method: Least Squares
Date: 08/26/23 Time: 10:00
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDET(-1)	-1.333997	0.227331	-5.868083	0.0000
C	-0.113449	0.201389	-0.563335	0.5806

R-squared	0.669482	Mean dependent var	0.018589
Adjusted R-squared	0.650040	S.D. dependent var	1.474600
S.E. of regression	0.872336	Akaike info criterion	2.664016
Sum squared resid	12.93649	Schwarz criterion	2.763431
Log likelihood	-23.30815	Hannan-Quinn criter.	2.680841
F-statistic	34.43440	Durbin-Watson stat	2.007259
Prob(F-statistic)	0.000019		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: c = 0$ نلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -0.113 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.61 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الحد الثابت، بالتالي بعد التأكد من أن كل من عدم الاتجاه العام و الحد الثابت نذهب إلى تقدير النموذج 04 حسب منهجية ديكي فولر بغياب الحد الثابت والاتجاه العام معا.

الجدول رقم 4-27 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: DLDET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.955747	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLDET)
Method: Least Squares
Date: 08/26/23 Time: 10:00
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDET(-1)	-1.319689	0.221582	-5.955747	0.0000

R-squared	0.663312	Mean dependent var	0.018589
Adjusted R-squared	0.663312	S.D. dependent var	1.474600
S.E. of regression	0.855634	Akaike info criterion	2.577248
Sum squared resid	13.17798	Schwarz criterion	2.626956
Log likelihood	-23.48386	Hannan-Quinn criter.	2.585661
Durbin-Watson stat	1.998080		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: \lambda=0$ ونلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -5.95 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي -1.96 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض البديل H_1 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به جذر الوحدة.

ومنه فإن السلسلة (DLDET) مستقرة لأن النماذج (6) و(5) و(4) لا تحتوي على جذر الوحدة. ومنه حسب اختبار ديكي-فولر فإن السلسلة (DLDET) مستقرة، أي أن السلسلة LDET متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)).

رابعا : دراسة السلسلة المتغير الاستدامة المالية (LFS)

1- رسم السلسلة (LFS): الشكل رقم (4-17) : منحنى السلسلة LFS.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

من خلال الشكل التالي نعتقد أن السلسلة غير مستقرة لأنها لا تتغير حول متوسطها الحسابي .
2- دالة الارتباط:

شكل رقم (4-18) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة LFS.

Correlogram of LFS						
Date: 10/20/23 Time: 07:50						
Sample: 2000 2020						
Included observations: 21						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.844	0.844	17.201	0.000
		2	0.639	-0.255	27.582	0.000
		3	0.396	-0.243	31.797	0.000
		4	0.148	-0.171	32.422	0.000
		5	-0.072	-0.098	32.578	0.000
		6	-0.260	-0.128	34.758	0.000
		7	-0.400	-0.096	40.281	0.000
		8	-0.471	-0.016	48.508	0.000
		9	-0.477	-0.017	57.679	0.000
		10	-0.487	-0.260	68.079	0.000
		11	-0.465	-0.109	78.542	0.000
		12	-0.382	0.096	86.363	0.000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

نلاحظ أن Q-stat يساوي 86.36 وهي أكبر من القيمة المحدولة والتي تساوي 19.68 ، كما نلاحظ أن أغلب الإحتمالات " Prop " هي أقل من 0.05 وبالتالي يمكن القول أن السلسلة (LFS) غير مستقرة .

3- اختبار ديكي فولر للسلسلة (LFS)

لتأكد من استقرارها أو عدمه سوف نستعمل اختبار ديكي فولر المطور ADF ، ونتائج الاختبار مبينة في الجداول التالية :

الجدول رقم 4-28: نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: LFS has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Fixed)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.556849	0.9698		
Test critical values:				
1% level	-4.532598			
5% level	-3.673616			
10% level	-3.277364			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LFS)				
Method: Least Squares				
Date: 10/20/23 Time: 07:52				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFS(-1)	-0.050996	0.091579	-0.556849	0.5858
D(LFS(-1))	0.260670	0.265827	0.980601	0.3423
C	-0.105434	0.393679	-0.267817	0.7925
@TREND("2000")	0.023823	0.014549	1.637433	0.1223
R-squared	0.456078	Mean dependent var		-0.006289
Adjusted R-squared	0.347293	S.D. dependent var		0.296995
S.E. of regression	0.239943	Akaike info criterion		0.187837
Sum squared resid	0.863593	Schwarz criterion		0.386666
Log likelihood	2.405549	Hannan-Quinn criter.		0.201487
F-statistic	4.192489	Durbin-Watson stat		2.018950
Prob(F-statistic)	0.024251			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: b = 0$ ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة تساوي 1.63 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.85 عند مستوى معنوية 5 % مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الاتجاه العام، وبالتالي وحسب منهجية ديكي فولر ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود الحد الثابت.

الجدول رقم 4-29 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: LFS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.474846	0.5241
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFS)
Method: Least Squares
Date: 10/20/23 Time: 07:53
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFS(-1)	-0.124014	0.084086	-1.474846	0.1597
D(LFS(-1))	0.558391	0.203854	2.739176	0.0146
C	0.388244	0.266116	1.458926	0.1639

R-squared	0.358854	Mean dependent var	-0.006289
Adjusted R-squared	0.278711	S.D. dependent var	0.296995
S.E. of regression	0.252235	Akaike info criterion	0.227025
Sum squared resid	1.017957	Schwarz criterion	0.376147
Log likelihood	0.843264	Hannan-Quinn criter.	0.252262
F-statistic	4.477653	Durbin-Watson stat	2.157077
Prob(F-statistic)	0.028553		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

هنا نختبر الفرضية $H_0: c = 0$ نلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي 1.45 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.61 عند مستوى معنوية 5 % مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الحد الثابت، بالتالي بعد التأكد من أن كل من عدم الاتجاه العام و الحد الثابت نذهب إلى تقدير النموذج 04 حسب منهجية ديكي فولر بغياب الحد الثابت والاتجاه العام معا.

الجدول رقم 4-30: نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: LFS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.226619	0.5913
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFS)
Method: Least Squares
Date: 10/20/23 Time: 07:53
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFS(-1)	-0.004291	0.018936	-0.226619	0.8234
D(LFS(-1))	0.524246	0.209119	2.506929	0.0226
R-squared	0.273563	Mean dependent var		-0.006289
Adjusted R-squared	0.230831	S.D. dependent var		0.296995
S.E. of regression	0.260472	Akaike info criterion		0.246656
Sum squared resid	1.153374	Schwarz criterion		0.346071
Log likelihood	-0.343236	Hannan-Quinn criter.		0.263481
Durbin-Watson stat	2.047467			

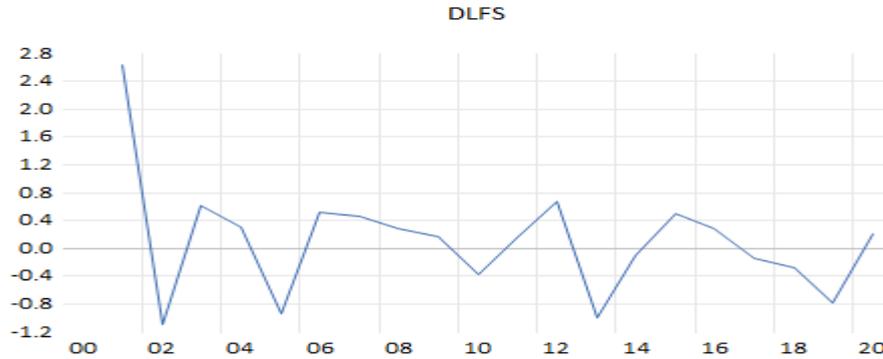
المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج 13 Eviews.

هنا نختبر الفرضية $H_0: \lambda = 0$ ونلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -0.22 وهي أكبر من القيمة الجدولة والتي تساوي -1.96 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج يوجد به جذر الوحدة. ومنه فإن السلسلة (LFS) غير مستقرة من نوع DS لأن النماذج (6) و(5) و(4) تحتوي على جذر الوحدة.

ومنه حسب اختبار ديكي-فولر فإن السلسلة (LFS) غير مستقرة ومن نوع DS، ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفروقات، لنتج بذلك سلسلة جديدة: $(DLFS = LFS - LFS(-1))$

4- رسم السلسلة (DLFS)

الشكل رقم (4-19) : منحنى السلسلة DLFS.



المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

من خلال الشكل التالي نعتقد أن السلسلة مستقرة لأنها تتغير حول متوسطها الحسابي .

5- دالة الارتباط:

شكل رقم (4-20) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة DLFS.

Correlogram of DLFS						
Date: 10/20/23 Time: 08:02						
Sample (adjusted): 2001 2020						
Included observations: 20 after adjustments						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 -0.328	-0.328	2.4886	0.115	
		2 -0.053	-0.180	2.5577	0.278	
		3 0.161	0.094	3.2270	0.358	
		4 -0.229	-0.171	4.6725	0.323	
		5 0.124	0.019	5.1233	0.401	
		6 0.084	0.097	5.3458	0.500	
		7 -0.116	-0.002	5.7974	0.564	
		8 0.184	0.139	7.0360	0.533	
		9 -0.031	0.085	7.0748	0.629	
		10 -0.142	-0.079	7.9581	0.633	
		11 0.172	0.059	9.4066	0.584	
		12 -0.199	-0.135	11.588	0.479	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

نلاحظ أن Q-stat يساوي 11.58 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 19.68، كما نلاحظ أن

كل الإحتمالات " Prop " هي أكبر من 0.05 وبالتالي يمكن القول أن السلسلة (DLFS) مستقرة .

6- اختبار ديكي فولر للسلسلة (DLFS)

لتأكد من استقرارها أو عدمه سوف نستعمل اختبار ديكي فولر المطور ADF ، ونتائج الاختبار مبينة في

الجداول التالية :

الجدول رقم 4-31 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: DLFS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.645351	0.0087
Test critical values:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLFS)
Method: Least Squares
Date: 10/20/23 Time: 08:02
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLFS(-1)	-1.693987	0.364663	-4.645351	0.0004
D(DLFS(-1))	0.263679	0.175320	1.503986	0.1548
C	0.511446	0.308245	1.659220	0.1193
@TREND("2000")	-0.040042	0.024162	-1.657249	0.1197
R-squared	0.734973	Mean dependent var		0.073031
Adjusted R-squared	0.678182	S.D. dependent var		0.875839
S.E. of regression	0.496855	Akaike info criterion		1.632094
Sum squared resid	3.456112	Schwarz criterion		1.829954
Log likelihood	-10.68885	Hannan-Quinn criter.		1.659376
F-statistic	12.94161	Durbin-Watson stat		1.824622
Prob(F-statistic)	0.000253			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج **EvIEWS 13**.

هنا نختبر الفرضية $H_0: b = 0$ ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة تساوي -1.65 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.85 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الاتجاه العام، وبالتالي وحسب منهجية ديكي فولر نتقل للنموذج رقم 05 بوجود الحد الثابت.

الجدول رقم 4-32 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: DLFS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.108969	0.0060
Test critical values:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLFS)
Method: Least Squares
Date: 10/20/23 Time: 08:03
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLFS(-1)	-1.494207	0.363645	-4.108969	0.0009
D(DLFS(-1))	0.162519	0.173655	0.935872	0.3642
C	0.040244	0.125788	0.319933	0.7534
R-squared	0.682981	Mean dependent var		0.073031
Adjusted R-squared	0.640712	S.D. dependent var		0.875839
S.E. of regression	0.524984	Akaike info criterion		1.700113
Sum squared resid	4.134121	Schwarz criterion		1.848509
Log likelihood	-12.30102	Hannan-Quinn criter.		1.720575
F-statistic	16.15789	Durbin-Watson stat		1.721357
Prob(F-statistic)	0.000181			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج **EvIEWS 13**.

هنا نختبر الفرضية $H_0: c = 0$ نلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي 0.31 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي 2.61 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض العدم H_0 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به الحد الثابت، بالتالي بعد التأكد من أن كل من عدم الاتجاه العام و الحد الثابت نذهب إلى تقدير النموذج 04 حسب منهجية ديكي فولر بغياب الحد الثابت والاتجاه العام معا.

الجدول 4-33: نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: DLFS has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:	1% level	-4.216656	0.0003	
	5% level	-2.699769		
	10% level	-1.961409		
		-1.606610		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DLFS)				
Method: Least Squares				
Date: 10/20/23 Time: 08:03				
Sample (adjusted): 2003 2020				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLFS(-1)	-1.484091	0.351959	-4.216656	0.0007
D(DLFS(-1))	0.153415	0.166433	0.921783	0.3703
R-squared	0.680818	Mean dependent var	0.073031	
Adjusted R-squared	0.660869	S.D. dependent var	0.875839	
S.E. of regression	0.510045	Akaike info criterion	1.595803	
Sum squared resid	4.162331	Schwarz criterion	1.694733	
Log likelihood	-12.36223	Hannan-Quinn criter.	1.609444	
Durbin-Watson stat	1.723354			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج 13 Eviews.

هنا نختبر الفرضية $H_0: \lambda = 0$ ونلاحظ من الجدول السابق أن الإحصائية المحسوبة تساوي -4.21 وهي أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي -1.96 عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرض البديل H_1 الذي يشير إلى أن النموذج لا يوجد به جذر الوحدة.

ومنه فإن السلسلة (DLFS) مستقرة لأن النماذج (6) و(5) و(4) لا تحتوي على جذر الوحدة. ومنه حسب اختبار ديكي-فولر فإن السلسلة (DLFS) مستقرة، أي أن السلسلة LFS متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$.

-بعد دراستنا للسلاسل موضوع الدراسة (LGDP, LBS, LFS, LDET) من حيث الإستقرارية، وجدنا أن السلسلتين مستقرتين من نفس الدرجة، أي السلال تنمو بنفس وتيرة على المدى الطويل، وبالتالي امكانية وجود تكامل متزامن بينها، وللتأكد من ذلك سوف نقوم باجراء اختبار جوهنسن.

المطلب الثاني : دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات في الجزائر

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة، تبين عدم استقرار السلاسل (LFS،LDET، LGDP،LBS) عند المستوى، والتي أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى، وفي هذه الحالة نستخدم اختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهجية نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM).

أولاً : اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات

لإختبار العلاقة وجود علاقة طويلة الأجل نستخدم اختبار Johansen ولكن قبل ذلك يجب أولاً تحديد عدد الفجوات P باستعمال النموذج VAR_(P) للسلاسل الأصلية، وذلك من خلال استخدام المعايير الأكثر استعمال Akaike و Shwarz نختار قيمة P التي توافق أقل قيمة بالنسبة للمعايير :

1 - إيجاد درجة التأخير بين المتغيرات

قبل إجراء هذا الاختبار يتعين تحديد عدد الفجوات الزمنية P الواجب إدراجها في هذا الاختبار، ويمكن استعمال احد المعايير الأكثر استعمال مثل: AIC، SC وذلك بعد تقدير السلاسل الأصلية (LDET، LGDP، LBS) والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-34) : نتائج التأخيرات.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LGDP LBS LDET LFS						
Exogenous variables: C						
Date: 10/20/23 Time: 08:20						
Sample: 2000 2020						
Included observations: 19						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-77.38632	NA	0.061782	8.566981	8.765811	8.600631
1	-8.037296	102.1986*	0.000237*	2.951294*	3.945441*	3.119543*
2	6.711110	15.52464	0.000356	3.083041	4.872504	3.385889

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Eviews 13.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة التأخير المناسبة هي $P=1$ ، هذا لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة للمعايير.

2- نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen

بعد أن تم تحديد درجة الفترة المثلى للتأخير نقوم باختبار وجود علاقة تكامل مشترك وفق منهجية اختبار جوهانسن (Johansen)، وبتطبيق فترات الإبطاء المثلى تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-35): نتائج اختبار λ_{trace} بين متغيرات الدراسة

Johansen Cointegration Test				
Date: 10/20/23 Time: 08:23				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 21				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Endogenous variables: LGDP LBS LDET LFS				
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.				
Rank Tests				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.725878	48.58074	47.85613	0.0427
At most 1	0.522972	23.99128	29.79707	0.2008
At most 2	0.283050	9.927844	15.49471	0.2863
At most 3	0.172849	3.605603	3.841465	0.0576
Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Eviews 13.

اختبار الفرضية الأولى:

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases}$$

نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 48.58 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% (47.85) ، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

اختبار الفرضية الثانية :

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases}$$

نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 23.99 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% (29.79) ، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل المتزامن وحيدة بين هذه المتغيرات.

بعد إجراء هذا الاختبار وبعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تقوم بتقدير نموذج الدراسة (في هذه الحالة يمكن استعمال نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM).

ثانيا : اختبار السببية

- إيجاد درجة التأخير بين المتغيرات

قبل إجراء هذا الاختبار لابد من تحديد عدد التأخيرات المثلى الواجب إدراجها في النموذج وذلك بسبب حساسية هذا الاختبار لها، ولهذا الغرض سنعتمد على عدة معيار ، ونتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4-36) : نتائج التأخيرات.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLFS DLDET DLBS DLGDP						
Exogenous variables:						
Date: 10/20/23 Time: 08:30						
Sample: 2000 2020						
Included observations: 18						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-21.13007	NA	0.000750*	4.125564*	4.917005*	4.234693*
2	-8.971757	13.50924	0.001455	4.552417	6.135301	4.770676

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Eviews 13.

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التأخير هي $P=1$ ، هذا لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة للمعايير.

2- نتائج اختبار السببية

نظريا يمكن القول أن توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعطى عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإنه ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية والجدول التالي يوضح نتائج اختبار السببية لـ Granger بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4-37): نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/20/23 Time: 08:31			
Sample: 2000 2020			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLDET does not Granger Cause DLFS	19	0.02318	0.8809
DLFS does not Granger Cause DLDET		0.94817	0.3447
DLBS does not Granger Cause DLFS	19	0.17431	0.6819
DLFS does not Granger Cause DLBS		2.57591	0.1281
DLGDP does not Granger Cause DLFS	19	0.00390	0.9510
DLFS does not Granger Cause DLGDP		0.00551	0.9418

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج **Eviews 13**.

-اختبار الفرضية الأولى: نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية فيشر يساوي 0.34 وهو أكبر من مستويات المعنوية المتعارف عليها 1 % 5 % 10 % وهذا يعني أن الاستدامة المالية لا تسبب الدين العام خلال فترة الدراسة في الجزائر.

-اختبار الفرضية الثانية : نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية فيشر يساوي 0.88 وهو أكبر من مستويات المعنوية المتعارف عليها 1 % 5 % 10 % وهذا يعني أن الدين العام لا يسبب الاستدامة المالية خلال فترة الدراسة في الجزائر.

-اختبار الفرضية الثالثة: نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية فيشر يساوي 0.12 وهو أكبر من مستويات المعنوية المتعارف عليها 1 % 5 % 10 % وهذا يعني أن الاستدامة المالية لا تسبب رصيد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة في الجزائر.

-اختبار الفرضية الرابعة : نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية فيشر يساوي 0.68 وهو أكبر من مستويات المعنوية المتعارف عليها 1 % 5 % 10 % وهذا يعني أن رصيد الميزانية العامة لا يسبب الاستدامة المالية خلال فترة الدراسة في الجزائر.

-اختبار الفرضية الخامسة: نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية فيشر يساوي 0.94 وهو أكبر من مستويات المعنوية المتعارف عليها 1 % 5 % 10 % وهذا يعني أن الاستدامة المالية لا تسبب النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الجزائر.

-اختبار الفرضية السادسة : نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية فيشر يساوي 0.95 وهو أكبر من مستويات المعنوية المتعارف عليها 1% 5% 10% وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يد الميزانية العامة لا يسبب الاستدامة المالية خلال فترة الدراسة في الجزائر.

المطلب الثالث : تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) بين المتغيرات في الجزائر

من خلال ما سبق، وبعد أن قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتأكدنا من استقرارية جميع السلاسل في الفروق الأولى أي متكاملة من نفس الدرجة، وبعد التأكد أيضا من وجود علاقة تكامل مشترك على الأقل، سنحاول تمثيل نموذج تصحيح الخطأ VECM بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل والقصير

أولا : نتائج تقدير معاملات الآجل الطويل:

1- تقدير معادلة النمو الاقتصادي :

يتم تقدير المعادلة في الآجل الطويل وفق المربعات الصغرى المصححة كليا (DOLS) ونتائج تقدير معاملات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-38): نتائج تقدير معاملات الآجل الطويل.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFS	-0.434652	0.243169	-1.787449	0.0972
C	6.926438	0.754137	9.184593	0.0000
R-squared	0.779071	Mean dependent var	5.556667	
Adjusted R-squared	0.711093	S.D. dependent var	0.877067	
S.E. of regression	0.471424	Sum squared resid	2.889128	
Long-run variance	0.343300			

من خلال المعادلة أعلاه، يلاحظ من نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الآجل الطويل أن المتغيرات المستقلة مقبولة من الناحية الاقتصادية وتتوافق مع بنية الاقتصاد الجزائري، حيث يلاحظ أن متغيرة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذت الإشارة سالبة وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري حيث أن الزيادة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.43 وحدة في الآجل الطويل، فيما بلغ معامل التحديد 0.77 أي أن المتغير الاستدامة المالية يفسر معدل النمو الاقتصادي بنسبة قدرها 77% وهي نسبة تفسير عالية وجيدة.

2- تقدير معادلة الدين العام:

يتم تقدير المعادلة في الأجل الطويل وفق المربعات الصغرى المصححة كليا (DOLS) ونتائج تقدير معاملات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-38): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل.

Dependent Variable: LDET
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 10/20/23 Time: 08:41
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFS	0.726518	0.378127	1.921360	0.0769
C	-1.536002	1.172680	-1.309822	0.2129
R-squared	0.459505	Mean dependent var		0.691495
Adjusted R-squared	0.293198	S.D. dependent var		1.012715
S.E. of regression	0.851405	Sum squared resid		9.423576
Long-run variance	0.830103			

من خلال المعادلة أعلاه، يلاحظ من نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل أن المتغيرات المستقلة مقبولة من الناحية الاقتصادية وتتوافق مع بنية الاقتصاد الجزائري، حيث يلاحظ أن متغيرة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذت الإشارة موجبة وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري حيث أن الزيادة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الدين العمومي ب 0.72 وحدة في الأجل الطويل، فيما بلغ معامل التحديد 0.45 أي أن المتغير الاستدامة المالية يفسر الدين العام بنسبة قدرها 45% وهي نسبة تفسير متوسطة.

3- تقدير معادلة رصيد الميزانية:

يتم تقدير المعادلة في الأجل الطويل وفق المربعات الصغرى المصححة كليا (DOLS) ونتائج تقدير معاملات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-39): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل.

Dependent Variable: LBS
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 10/20/23 Time: 08:43
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFS	1.154052	0.231641	4.982075	0.0003
C	-4.906675	0.718385	-6.830152	0.0000
R-squared	0.775968	Mean dependent var		-1.377432
Adjusted R-squared	0.707036	S.D. dependent var		0.980518
S.E. of regression	0.530717	Sum squared resid		3.661586
Long-run variance	0.311521			

من خلال المعادلة أعلاه، يلاحظ من نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل أن المتغيرات المستقلة تتوافق مع بنية الاقتصاد الجزائري، حيث يلاحظ أن متغيرة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذت الإشارة موجبة وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري حيث أن الزيادة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام ورصيد الميزانية ب 1.15 وحدة في الأجل الطويل ، فيما بلغ معامل التحديد 0.77 أي أن المتغير الاستدامة المالية يفسر الدين العام بنسبة قدرها 77% وهي نسبة تفسير عالية وجيدة.

ثانياً: نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (4-40) : نتائج التقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ.

يمكن تقدير نماذج تصحيح الخطأ و اختبار صلاحيتها من خلال الجدول الموالي:

Vector Error Correction Estimates					
Date: 10/20/23 Time: 08:54					
Sample (adjusted): 2002 2020					
Included observations: 19 after adjustments					
Standard errors in () & t-statistics in []					
Lags interval (in first differences): 1 to 1					
Endogenous variables: LGDP LDET LBS LFS					
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.					
Cointegrating Eq:		CointEq1			
LGDP(-1)		1.000000			
LDET(-1)		-0.794610			
		(0.21759)			
		[-3.65191]			
LBS(-1)		0.600675			
		(0.27933)			
		[2.15040]			
LFS(-1)		0.564610			
		(0.34609)			
		[1.63141]			
C		-5.844643			
Error Correction:		D(LGDP)	D(LDET)	D(LBS)	D(LFS)
COINTEQ1		-0.109512	-0.456062	-0.072699	0.139525
		(0.03095)	(0.09396)	(0.01971)	(0.08862)
		[-3.53777]	[-5.90372]	[-7.36882]	[1.57442]
D(LGDP(-1))		0.469341	10.98361	2.085645	0.961173
		(0.47193)	(3.65234)	(3.00515)	(1.35108)
		[0.99450]	[3.00728]	[0.69402]	[0.71141]
D(LDET(-1))		-0.079652	-0.569320	-0.060448	0.041265
		(0.02995)	(0.23180)	(0.19072)	(0.08575)
		[-2.65938]	[-2.45613]	[-0.31694]	[0.48124]
D(LBS(-1))		0.020179	-0.098073	-0.082533	0.010605
		(0.04390)	(0.33975)	(0.27954)	(0.12568)
		[0.45964]	[-0.28866]	[-0.29524]	[0.08438]
D(LFS(-1))		-0.257627	0.163608	0.978577	0.212978
		(0.10300)	(0.79713)	(0.65588)	(0.29488)
		[-2.50120]	[0.20525]	[1.49200]	[0.72226]
C		0.060942	-1.936331	-0.423136	-0.154322
		(0.08137)	(0.62970)	(0.51812)	(0.23294)
		[0.74898]	[-3.07499]	[-0.81668]	[-0.66249]
R-squared		0.643974	0.519416	0.214810	0.396122
Adj. R-squared		0.507042	0.334576	-0.087186	0.163861
Sum sq. resids		0.116983	7.006487	4.743399	0.958786
S.E. equation		0.094861	0.734139	0.604050	0.271575
F-statistic		4.702847	2.810082	0.711301	1.705503
Log likelihood		21.39678	-17.48261	-13.77682	1.412170
Akaike AIC		-1.620714	2.471853	2.081771	0.482929
Schwarz SC		-1.322470	2.770097	2.380015	0.781173
Mean dependent		0.138947	-0.080390	-0.092606	-0.006289
S.D. dependent		0.135109	0.899972	0.579324	0.296995
Determinant resid covariance (dof adj.)			9.35E-05		
Determinant resid covariance			2.05E-05		
Log likelihood			-5.284531		
Akaike information criterion			3.503635		
Schwarz criterion			4.895440		
Number of coefficients			28		

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Eviews 13.

إن نموذج تصحيح الخطأ يعمل على تحديد الدالة في المدى القصير ويضع في الاعتبار إلى حالة التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى يعمل النموذج على افتراض حالة توازن للدالة في المدى الطويل (يحددها شكل المتغيرات)، وأن الدالة في المدى القصير غير متوازنة، فيعمل على تكييفها وقياس سرعة العودة إلى التوازن، ومن خلال نتائج المينة في الشكل أعلاه يمكن تقدير النماذج التالية:

النموذج الأول: معادلة النمو الاقتصادي LGDP

من خلال نموذج المتعلق بالنمو الاقتصادي يمكن ملاحظة مايلي:

- نلاحظ أن النمو الاقتصادي (LGDP) يتأثر بصفة مباشرة بالنمو الاقتصادي (LGDP) للفترة السابقة، حيث يرتبط النمو الاقتصادي (LGDP) في السنة t ارتباط طردي مع النمو الاقتصادي (LGDP) في السنة السابقة لها $t-1$ حيث أن زيادة النمو الاقتصادي (LGDP) في الفترة السابقة يؤثر بالإيجاب على LGDP للفترة الحالية t حيث إذا زاد (LGDP) للفترة السابقة يرتفع (LGDP) للفترة الحالية بـ 0.46.

- هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي (LGDP) ومؤشر الاستدامة المالية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) (LFS) للفترة السابقة حيث إذا زاد (LFS) للفترة السابقة ينخفض النمو الاقتصادي (LGDP) للفترة الحالية بـ 0.25، وهذا منطقي لأن زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (LFS) يؤثر بصفة مباشرة على انخفاض النمو الاقتصادي (LGDP).

- إشارة معامل إحصائية ECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5%) وذلك لأن قيمة المحسوبة تساوي 3.53 وهي أكبر من القيمة الجدولة لستودينت مما يؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق -0.1095. ويعني هذا إن حوالي 10.95% من انحراف قيمة النمو الاقتصادي في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي $(1/0.1095=9.13)$ أي ما يقارب تسع سنوات من أجل الوصول إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل.

إنما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

معامل التحديد: بلغت قيمته 0.64، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 64% وهي نسبة تفسير جيدة يعود سببها إلى المتغيرات المستقل، والباقي 36% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u_i) .

النموذج الثاني: معادلة الدين العام LDET

من خلال نموذج المتعلق بالدين العام يمكن ملاحظة مايلي:

• نلاحظ أن الدين العام (LDET) يتأثر بصفة مباشرة بالدين العام (LDET) للفترة السابقة، حيث يرتبط الدين العام (LDET) في السنة t ارتباط عكسي مع الدين العام (LDET) في السنة السابقة لها $t-1$ حيث أن زيادة الدين العام (LDET) في الفترة السابقة يؤثر بالسلب على LDET الفترة الحالية t حيث إذا زاد (LDET) للفترة السابقة ينخفض (LDET) للفترة الحالية بـ 0.56.

• هناك علاقة طردية بين الدين العام (LDET) ومؤشر الاستدامة المالية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) (LFS) للفترة السابقة حيث إذا زاد (LFS) للفترة السابقة يرتفع الدين العام (LDET) للفترة الحالية بـ 0.16، وهذا منطقي لأن زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (LFS) يؤثر بصفة مباشرة على ارتفاع الدين العام (LDET).

• إشارة معامل إحصائية ECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5%) وذلك لأن قيمة المحسوبة تساوي 5.90 وهي أكبر من القيمة المحدولة لستودينت مما يؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق -0.4560. ويعني هذا إن حوالي 45.60% من انحراف قيمة الدين العام في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي $(1/0.4560=2.19)$ أي ما يقارب سنتين من أجل الوصول إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل.

إنما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

معامل التحديد: بلغت قيمته 0.51، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في الدين العام، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 51% يعود سببها إلى المتغيرات المستقل، والباقي 49% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (U_t).

النموذج الثاني: معادلة رصيد الميزانية LBS

من خلال نموذج المتعلق برصيد الميزانية العامة يمكن ملاحظة مايلي:

• نلاحظ أن رصيد الميزانية (LBS) يتأثر بصفة مباشرة برصيد الميزانية (LBS) للفترة السابقة، حيث يرتبط رصيد الميزانية (LBS) في السنة t ارتباط عكسي مع الدين العام (LBS) في السنة السابقة لها $t-1$ حيث

أن زيادة الدين العام (LBS) في الفترة السابقة يؤثر بالسلب على LDET الفترة الحالية t حيث إذا زاد (LBS) للفترة السابقة ينخفض (LBS) للفترة الحالية ب 0.08.

• هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية (LBS) ومؤشر الاستدامة المالية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) (LFS) للفترة السابقة حيث إذا زاد (LFS) للفترة السابقة يرتفع رصيد الميزانية (LBS) للفترة الحالية ب 0.97، وهذا منطقي لأن زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (LFS) يؤثر بصفة مباشرة على ارتفاع رصيد الميزانية (LBS).

• إشارة معامل إحصائية ECMt-1 سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5%) وذلك لأن قيمة المحسوبة تساوي 7.36 وهي أكبر من القيمة الجدولة لستودينت مما يؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق -0.0726. ويعني هذا إن حوالي 7.26% من انحراف قيمة رصيد الميزانية في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي (1/0.4560=13.77) أي ما يقارب ثلاثة عشر سنة من أجل الوصول إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل.

معامل التحديد: بلغت قيمته 0.21، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في الدين العام، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 21% يعود سببها إلى المتغيرات المستقل، والباقي 79% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u_t).

ثالثا: الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

1- اختبار الارتباط الذاتي للبقايا:

الجدول رقم (4-41): اختبار الارتباط الذاتي للبقايا.

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 10/20/23 Time: 09:35
Sample: 2000 2020
Included observations: 19

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	13.02606	16	0.6709	0.772227	(16, 19.0)	0.6965

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	13.02606	16	0.6709	0.772227	(16, 19.0)	0.6965

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Eviews 13.

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج تستخدم اختباري (LM) حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج والنتائج ملخصة في الجدول أعلاه ، وتشير النتائج إلى قبول فرضية عدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% .

2- اختبار ثبات تباين للبواقي: "Test d'omoscedasité":

اعتمدنا في هذا الاختبار على اختبار " White " حيث الفرضية الصفرية تقر على ثبات تباين البواقي والنتائج ملخصة في الجدول التالي ، والتي أقرت على قبول الفرضية الصفرية أي أن تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (4-42) : اختبار ثبات تباين للبواقي.

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Date: 10/20/23 Time: 09:38		
Sample: 2000 2020		
Included observations: 19		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
108.5715	100	0.2622

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج 13 Eviews.

2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

الجدول رقم (4-43) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VEC Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 10/20/23 Time: 09:39				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 19				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.751584	1.788784	1	0.1811
2	0.261678	0.216839	1	0.6415
3	0.487519	0.752637	1	0.3856
4	1.038549	3.415516	1	0.0646
Joint		6.173775	4	0.1865
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.812854	0.027727	1	0.8678
2	1.957883	0.859757	1	0.3538
3	2.866371	0.014137	1	0.9054
4	4.486651	1.749687	1	0.1859
Joint		2.651307	4	0.6178
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	1.816511	2	0.4032	
2	1.076595	2	0.5837	
3	0.766773	2	0.6815	
4	5.165202	2	0.0756	
Joint	8.825081	8	0.3573	

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج 13 Eviews.

من خلال نتائج الجدول لمعاملات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج نعلم على الاختبار المشترك لفرضية التناظر والتفطح وهو اختبار جاك بيرا "Jareque-Bera"، ومن خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار يساوي 0.35 وهي قيمة أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء عند مستوى معنوية 5%.

4- اختبار الشوشرة البيضاء لبواقي النموذج:

الجدول رقم (4-4): الشوشرة البيضاء لبواقي النموذج.

VEC Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: No residual autocorrelations up to lag h
Date: 10/20/23 Time: 09:45
Sample: 2000 2020
Included observations: 19

Lags	Q-Stat	Prob.*	Adj Q-Stat	Prob.*	df
1	7.204190	---	7.604423	---	---
2	24.42898	0.6587	26.85566	0.5261	28
3	39.91977	0.6471	45.25097	0.4195	44
4	56.27703	0.6125	65.97016	0.2782	60
5	68.51219	0.7170	82.57503	0.2835	76
6	79.37298	0.8232	98.44849	0.3038	92
7	94.83377	0.8131	122.9281	0.1545	108
8	99.47467	0.9485	130.9442	0.3173	124
9	110.2951	0.9698	151.5030	0.2391	140
10	115.2886	0.9939	162.0448	0.3536	156
11	125.9648	0.9966	187.4008	0.1998	172
12	131.8139	0.9993	203.2770	0.2114	188

*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution after adjustment for VEC estimation (Bruggemann, et al. 2005)

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Eviews 13.

للتأكد من أن البواقي تتبع وشرة بيضاء استخدمنا اختبار (Box-Pierce) حيث الفرضية الصفرية تقرر بعدم وجود ذاكرة ضمن سلسلة بواقي النموذج وبالتالي فهي تشويش أبيض "Bruit Blanc"، والنتائج ملخصة في الجدول أعلاه، وتشير النتائج إلى قبول فرضية عدم أي لا يوجد ذاكرة ضمن سلسلة بواقي النموذج وبالتالي فهي تشويش أبيض "Bruit Blanc" بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%.

خلاصة الفصل الرابع

سلطنا الضوء في هذا الفصل على الوضعية المالية العامة للجزائر من خلال تحليل تطور الدين العام والموازنة العامة للدولة والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، فلاحظنا ان الجزائر خلال هذه الفترة قامت بالعديد من البرامج التنموية ، حيث استطاعت من خلالها رفع معدلات النمو الاقتصادي ، هذا ما كلف الجزائر مبالغ ضخمة رفعت من حجم نفقاتها العامة، كما شهدت هذه الفترة انتعاش في اسعار البترول مما ساعد الدولة على تسديد ديونها الخارجية من خلال صندوق ضبط الايرادات ، لكن رايانا من خلال هذا الفصل ان الجزائر في المرحلة الاخيرة من مدة الدراسة مرت بظروف مالية صعبة جراء انخفاض اسعار النفط بسبب الازمة البترولية في العام 2014 مما اثر سلبا على ميزانيتها العامة حيث سجلت عجزا مستمرا طوال هذه المرحلة ولأجل تحقيق الاستدامة المالية قامت الجزائر بعدة مجهودات منها استحداث صندوق ضبط الايرادات وسياسة التقشف .

خاتمة عامة

لقد تمحورت اشكالية بحثنا حول موضوع الاستدامة المالية، والذي يعتبر من أهم المواضيع التي تناولتها أدبيات المالية العامة في عالمنا المعاصر حيث تعبر عن مدى قدرة الحكومة في تنفيذ برامج عملها ومختلف نشاطاتها دون ان يعيق ذلك من قدرتها المستقبلية على الانفاق في ظل ايراداتها المالية الحالية، بما يضمن الانصاف بين الاجيال في تحمل الأعباء المالية والاستفادة من المزايا المالية، كما تطرقت اشكالية هذه الدراسة الى اهم الجوانب الاقتصادية من خلال دراسة وتحليل علاقة أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في (الدين العام، الموازنة العامة والنمو الاقتصادي)، بالاستدامة المالية، ومن خلال بناء هذه العلاقة تطرقنا الى عدة مفاهيم ومن بينها مفهوم استدامة الدين العام، والذي يعني قدرة المقترض في الاستمرار في خدمة ديونه دون الحاجة الى اعادة اجراء تغييرات كبيرة في العلاقة بين النفقات والايادات في المستقبل.

كما تطرقنا الى مفهوم النمو المستديم الذي عرفته لجنة النمو والتنمية بأنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الذي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر.

قد اصبح تحقيق الاستدامة المالية يحظى بأهمية بالغة من طرف الادبيات الاقتصادية وخاصة في وقتنا الراهن، حيث تشهد معظم دول العالم اليوم مشاكل اقتصادية كبيرة واختلالات هيكلية كثيرة على مستوى ماليتها العامة، وذلك بسبب الانتشار الواسع لظاهرتي العجز الموازني المستمر وزيادة الدين العام وخدمة اعبائه، فيعتبر تحليل ودراسة الاستدامة المالية على مستوى اقتصاديات هذه الدول الخيار الأمثل لمعرفة الوضعية المالية للحكومات، وهذا بقصد التعرف على توجهات وآثار المالية العامة وتقييم أدائها والحكم على جودتها والقدرة على التنبؤ بالمخاطر التي قد تواجهها وبالتالي تجنب وقوعها.

1/- نتائج اختبار الفرضيات:

- الاستدامة المالية أن تكون الموارد المالية للدولة قادرة على تغطية اعباء الدين المستقبلية، دون الحاجة الى اعادة الجدولة، أو دون تراكم تلك الاعباء، فدراسة الاستدامة المالية تعمل على تحديد وتحليل السياسات الحكومية وما ينشأ عنها من التزامات مالية والغرض من ذلك تقييم الاداء المالي والحكم على جودة القرارات السياسات المالية والتنبؤ بالمخاطر التي قد تواجهها هذه السياسات المالية لتجنبها، وبالتالي تقبل الفرضية الأولى التي نصت على "تجسيد الاستدامة المالية في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة، دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد".

- يكون الدين العام محققا للاستدامة المالية عند تحقق شرط القدرة على سداد الديون، ولكي يتحقق هذا الشرط ينبغي أن يكون فائض أولي للموازنة في المستقبل يكفي لسداد هذا الدين سواء قيمة الدين الأصلي، أو الفوائد المترتبة عليه، وبالتالي تقبل الفرضية الثانية التي نصت على "العلاقة بين الاستدامة المالية والدين العام تتمثل في مدى قدرة الدولة على سداد الديون".

- ترتبط الاستدامة المالية بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادي، وتتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي الى تقليل الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة من جهة ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى، الأمر الذي يعني عدم الحاجة الى الانفاق التعويضي من الحكومة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والتي نصت على "علاقة الاستدامة بالنمو الاقتصادي هي علاقة طردية، حيث أن الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي يحقق الاستدامة المالية".

- من الاهداف الرئيسية والاساسية للسياسة الإنفاقية هو المحافظة على توازن موازنة الدولة، حيث يعتبر ترشيد الانفاق العام من أبرز الطرق المستعملة في تخفيض وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة، لذلك تقوم هذه الاخيرة عند مواجهتها لعجز حاد في موازنتها الى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته وتجنب تراكمه وذلك ما يحقق الاستدامة المالية وهذا دليل على صحة الفرضية الرابعة والتي نصت على "علاقة الاستدامة المالية بالموازنة العامة تقتضي عدم تراكم عجز هذه الأخيرة، كي لا تضطر الدولة الى اعادة هيكلة الانفاق العام وآليات تمويل العجز في المستقبل".

- من بين اهم العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية هو الدين العام المستديم الذي يحافظ على الاستقرار في التوازن الموازي وتفادي العجز المالي خلال فترات طويلة، هذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة والقائلة "زيادة عجز الموازنة والزيادة السنوية في حجم الدين العام تخفض من قدرة الحكومة على تحقيق الاستدامة المالية".

2- النتائج العامة النظرية:

- ان انخراط الدولة في الانفاق العام الذي يؤدي الى نمو في مستويات الدين العام في الوقت الحالي، سيمثل عبئا على المالية العامة للدولة في المستقبل.

- إن كلا من العراق ومصر تعانيان من اضطرابات سياسة واحتلالات على مستوى هياكله الاقتصادية وكلاهما تعانيان من عجز مستمر في الموازنة العامة وزيادة كبيرة في حجم الدين العام وخدمة أعبائه.

- إن اعتماد العراق على نسبة كبيرة في تمويل انفاقه على الإيرادات النفطية وتأثر هذه الأخيرة بتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية، والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري بالرغم من الاصلاحات التي قامت بها الحكومة، ضف الى ذلك الاضطرابات السياسية والازمات المالية التي تعرضت لها البلدان جعل من الوضع المالي لكلا الدولتين غير مستدام.
- هدف الاستدامة المالية هو تقييم الوضع المالي للدولة على المدى البعيد، وبالتالي التعرف على توجهات وآثار السياسات المالية للدولة، وبالتالي قياس جودة هذه السياسات.
- تتحقق الاستدامة المالية عندما تظل نسبة الدين للناتج ثابتة، بحيث تعود الى مستوياتها الاصلية في حالة حدوث أي متغيرات أو احداث طارئة.
- نصت اتفاقية ماستريخت أن التزام دول الاتحاد الأوروبي بالقواعد المالية يضمن تحقيق الاستدامة المالية بحيث لا تتعدى نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي 60% ولا تزيد نسبة عجز الموازنة عن 3% من الناتج المحلي الاجمالي، وقد اكد بوليتو ويكنز على أن القواعد المالية ليست شرط ضروريا أو كافيا لضمان الاستدامة، لأن الدولة يمكنها تحقيق معدلات النمو التي تضمن الوصول الى الاستدامة المالية.
- زيادة الكفاءة في التمويل العام لضمان تلبية الاحتياجات التمويلية الاجمالية للحكومة وسداد التزاماتها بأقل تكلفة ممكنة، على المدى المتوسط والبعيد، وبدرجة مخاطرة ملائمة وفي الوقت المناسب.
- ان تحقيق الاستدامة المالية يحقق الرفاهية الاجتماعية أي قدرة الدولة على تقديم نفس المستوى من الخدمات العامة في المستقبل.
- تعمل الاستدامة المالية على تجسيد مبدأ الانصاف بين الاجيال اي عدم تحميل الاجيال المستقبلية أعباء مالية، ناتجة عن قرارات آنية لم يشاركوا في اتخاذها، اذا فيجب عند السعي لتحقيق الاستدامة المالية، مراعاة ضمان الانصاف بين الاجيال.
- تنطلق استدامة المالية العامة في الجزائر من ضرورة حماية الموازنة العامة من تقلبات اسعار النفط، وذلك بتمويل النفقات الضرورية لاستمرار أنشطة الدولة انطلاقا من موارد تتميز بالاستدامة.
- قطاع النفط يعتبر مورد اساسي تعتمد عليه الجزائر في تمويل مختلف مشاريعها التنموية، ما جعل استقرار نموها مرهون باستقرار اسعاره.

3/ نتائج الدراسة التطبيقية :

- استطاعت الدولة الجزائرية تحقيق إستدامة مالية في بداية فترة الدراسة بسبب إنشاءها لصندوق ضبط الإيرادات الذي كان مصدره الفائض من العوائد النفطية حيث استغلت هذه المدخرات في التخلص من المديونية الخارجية، لكن بداية من عام 2014 شهد الوضع المالي في الجزائر تدهورا أثر سلبا على إستدامة ماليتها العامة، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول الناتج عن الازمة البترولية العالمية، ونفاذ مدخراتها من صندوق ضبط الإيرادات ولجوءها الى التمويل غير التقليدي لتمويل العجز المالي للخزينة العمومية.

- أثبتت نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار ديكي فولر المطور احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة عند المستوى، ثم أجرينا نفس الإختبار على سلاسل الفروقات فوجدناها مستقر ، وبالتالي فإن هذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، أي أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة الدرجة (1)؛

- أسفر اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار جوهانسن Johansen عن وجود علاقة تكامل مشترك وحيدة بين إجمالي الناتج المحلي والدين العام وصيد الميزانية العامة ومؤشر الاستدامة المالية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر حيث أن في اختبار الأول أخذت λ_{trace} (TS) القيمة 48.58 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% (47.85) ، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات ثم في اختبار الثاني أخذت λ_{trace} (TS) القيمة 23.99 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% (29.79) ، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل المتزامن وحيدة بين هذه المتغيرات، وعلى لإثر ذلك تم تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM ؛

- أسفرت نتائج اختبار السببية حسب مفهوم قرانجر عن عدم وجود علاقة سببية بين جميع المتغيرات الدراسة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- بينت نتائج تقدير شعاع نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ (سرعة التعديل نحو التوازن) في نموذج النمو الاقتصادي سالب ومعنوي احصائيا إذ بلغ -0.1095 ما أكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حيث إبتعاد الناتج المحلي الاجمالي عن التوازن في المدى البعيد يصحح في كل فترة زمنية بنسبة 10.95%.

- بينت نتائج تقدير شعاع نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ (سرعة التعديل نحو التوازن) في نموذج الدين العام سالب ومعنوي احصائيا إذ بلغ -0.4560 ما أكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حيث إبتعاد الدين العام عن التوازن في المدى البعيد يصحح في كل فترة زمنية بنسبة 45.60% .

- بينت نتائج تقدير شعاع نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ (سرعة التعديل نحو التوازن) في نموذج رصيد الميزانية العامة سالب ومعنوي احصائيا إذ بلغ -0.0726 ما أكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حيث إبتعاد رصيد الميزانية العامة عن التوازن في المدى البعيد يصحح في كل فترة زمنية بنسبة 7.26% .

- من خلال تقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير تبين وجود أثر سلبي لمؤشر الاستدامة المالية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) على النمو الاقتصادي، هذا يدل أنه كلما ارتفع مؤشر الاستدامة المالية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- من خلال تقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير تبين وجود أثر ايجابي لمؤشر الاستدامة المالية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) على الدين العام، هذا يدل أنه كلما ارتفع مؤشر الاستدامة المالية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام في المدى الطويل والقصير في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- من خلال تقدير النموذج في الأجل الطويل والقصير تبين وجود أثر ايجابي لمؤشر الاستدامة المالية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) على رصيد الميزانية، هذا يدل أنه كلما ارتفع مؤشر الاستدامة المالية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) سيؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزانية في المدى الطويل والقصير في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3- التوصيات:

- على ضوء ما تقدم من النتائج يمكننا طرح جملة من التوصيات والاقتراحات كما يلي:
- ضرورة وضع معايير محددة واستراتيجيات معينة لإدارة الدين العام، وهذا ما يقع على عاتق صناع السياسات المالية، وذلك لتجنب تراكم الديون واستمرار العجز الموازي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية يكون ممكنا.
 - لغرض تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر ضرورة تكوين هيكل انتاجي متنوع ومستدام وعدم الاعتماد على مورد انتاجي واحد.
 - اتباع مناهج حديثة في صرف الاموال العمومية، وذلك من خلال ترشيد الانفاق وتوجيهه وفق متطلبات البرامج التنموية.
 - العمل على تحسين ادارة وتحصيل الضرائب وخدمات الادارة الجبائية لرفع حصة الجباية العادية في الميزانية العامة.
 - يجب مواكبة التطورات العلمية والاستفادة من التجارب الدولية لتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.
 - يجب على صناع السياسات الاقتصادية العمل على التنويع الاقتصادي بتحفيز القطاعات الانتاجية لتحرير الاقتصاد من التبعية للنفط.

4- افاق الدراسة:

- الاستدامة المالية واثرها على السياسة النقدية في الجزائر.
- دور الاستدامة المالية في تحقيق مربع كالدور في الجزائر، مقارنة مع بعض الدول العربية.
- تأثير مؤشرات الاستدامة المالية على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر والدول النفطية.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب

1. أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، دار توزيع الكتاب الجامعي، 2001.
2. أحمد عبد الباقي، ميزانية الدولة العراقية وتحضيرها وتحليلها، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، 1947.
3. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، (المفاهيم والتحليل الاقتصادية والتطبيق)، مكتبة وفاء القانونية، ط1، الاسكندرية، 2012.
4. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
5. إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط 1، القاهرة، 2013.
6. إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية: الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2008.
7. بن قانة محمد اسماعيل، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج واستراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
8. حامد عبد الحميد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
9. حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، ط 1، عمان، 2013.
10. حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
11. حناية عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، إدارة الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014.
12. خالد أحمد المشهداني، نبيل ابراهيم الطائي، مدخل إلى المالية العامة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

13. رمزي زكي، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، ط 1، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.
14. روبرت سولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003.
15. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل العربي، ط 1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
16. سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، الاسكندرية، 2014.
17. سعد بن حمدان اللحياي، الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، ط 1، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1997.
18. سعيد علي لعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة، عمان، 2011.
19. سمير أمين، كريمة حسين قيسي، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، ط 2، دار ابن خلدون، بيروت، 1978.
20. سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الجبلي الحقوقية، لبنان، 2009.
21. صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
22. صلاح حسين خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.
23. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء لنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2009.
24. عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007.
25. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط 2، اثناء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
26. عادل فليح العلي، المالية العامة، التشريع المالي الضريبي، ط 1، دار الحامة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

27. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعي، الإسكندرية، 2000.
28. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007.
29. عبد المطلب، عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
30. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط 1، دار مكتبة العامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
31. علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار السيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2007.
32. علي العربي وعبد المعطي عساف، دور الموازنة العامة ومشكلاتها في الدولة النامية، عمان، 1986.
33. علي جدوع الشرفات، التمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، ط 1، الأردن، 2009.
34. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2019.
35. غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة، تحليل اسس اقتصاديات المالية، الاردن، 1999.
36. غازي عنابة، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق للطباعة والنشر، عمان، 1998.
37. غدي بن عمر بن صالح، توازن الموازنة العامة، الجامعة الاسلامية بماليزيا، دار النقاش للنشر، ط1، 2013.
38. فارس رشيد البياتي، مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية، سياسيا في الوطن العربي، دار السواقي العملية للنشر، 2015.
39. فريدريك نيتشه، تعريب: علي أبو عيشة، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002.
40. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

41. فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1994، لبنان.
42. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الملي النظرية والسياسات، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
43. محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، (النفقات، الايرادات، الموازنة العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2015.
44. محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.
45. محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة (النفقات، الايرادات، الميزانية العامة)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
46. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2010.
47. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، 2015.
48. محمود عبد الفضيل، محمد رضا العدل، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، 1982.
49. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
50. مصطفى محمد مدحت، أحمد سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاستماع للطباعة والنشر. الاسكندرية، 1998.
51. مصطفى يوسف الحاني، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
52. الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية: تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
53. ميشيل تورادو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسين ومحمود حامد عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

54. نورة عبد الرحمان اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الادارية، 2002.

55. هونتيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

الرسائل والدراسات:

1. ابراهيم رسول هاني عباس الحسناوي، أثر أسواق رأس المال في النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة)، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، 2005.

2. أمين الله بوعلام، السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2018 - 2019.

3. بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2015.

4. بسري فاروق داود بطرس، عوامل النمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل في الفترة (1990-2004)، قسم الاقتصاد، مصر، 2011.

5. بعوني ليلي، دراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي مع تطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2016.

6. بن سليمان بن يحيى، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018/2019.

7. بودخدج كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي براهيم، الجزائر.

8. حاشي نوري: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة (1980-2018)، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2014/2015.

9. حايد حميد، دراسة قياسية تحليلية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018-2019.
10. حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2019.
11. حسام خالد الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2014.
12. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرد، بومرداس، الجزائر، 2014/2013.
13. السعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.
14. شريط كمال، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2014.
15. شنوان صونية، تحليل علاقة تمويل المؤسسات المبتكرة بالنمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم تسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2015.
16. طيبة عبد العزيز، أثر الأثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم -دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990 - 2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012.
17. عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.

18. عبد العزيز بلواضح، الحكومة كأسلوب في إدارة المخاطر واثرها على الاستدامة المالية، مع التضييق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الاغواط، 2020 – 2021.
19. عبد العزيز بلواضح، الحكومة كأسلوب في ادارة المخاطر وأثرها على الاستدامة المالية مع التطبيق على حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه، جامعة الاغواط – سنة 2020-2021.
20. عبير محمد ثروت، الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
21. عدة أسماء، أثر الانفاق على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة وهران 2، 2016.
22. عمر محمد البدويني، المخاطر المالية واثرها على الاستدامة مالية الدولة بالتطبيق على الحالة المصرية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة القاهرة.
23. فتحي خن، استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية دراسة حالة الجزائر، العربية السعودية و النرويج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2017 – 2018.
24. فتحي خن، إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية، دراسة حالة الجزائر، العربية السعودية والنرويج، أطروحة دكتوراه في إدارة أعمال ، التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2017 – 2018.
25. كبير مولود، الإدخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.
26. كفية قسميوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020 – 2021.

27. كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
28. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013 - 2014.
29. لنده بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990 - 2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، الجزائر، 2021 - 2022.
30. مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015.
31. مجدولين محمد عبده سعيد، كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام وتعزيز استدامة القدرة المالية في الإقتصاد اليمني، 2011.
32. محمد عبد العزيز عجمية، محمد عطية ناصف، التمية الاقتصادية الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2006.
33. محمد هاني قنديل، السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الصين، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2009.
34. مسعود رحمان، أثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي وامكانية استفادة الجزائر من التجربة الفرنسية، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018/2019.
35. مصطفى سعد مهدي سرحان، تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نسيب شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2020.
36. معطا الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2014/2015.

37. ملاخسو بلال، أثر التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016/2015.
38. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة الجزائر، مصر، السعودية: دراسة مقارنة خلال (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2014/2013.
39. ولد عمري عبد الباسط، اسهام التعلم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016/2015.

الملتقيات الوطنية والدولية

1. سارة محمد الخشن، إدارة الدين في مصر وتمويل اهداف التنمية المستدامة، مقال في ملتقى تمويل التنمية المستدامة في مصر، مصر، 2020.
2. سامر علي عبد الهادي، الأثار الاقتصادية المديونية الخارجية حالة الاردن 1990-2011، ورقة قدمت الى المؤتمر العلمي التاسع، "الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل"، الاردن، 2013.
3. صليحة مقاوسي، هند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009.
4. عبد العزيز طيب، تطوير مقارنة النمو المستديم في إطار ضوابط الشريعة الاسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، تركيا، 2013.
5. على حسين نوري بن لام، الاستدامة المالية واثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة، العراق (2004-2016)، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة جيهان في العلوم الإدارية والمالية، 2018.

6. كيلان أحمد خلف الوكاع، الأثار الناجمة عن أزمة الدين العام والحلول المقترحة، ورقة بحثية، جامعة المنصورة، مصر، قسم العلوم الاقتصادية والمالية، 2020.
7. محمد عبد الحليم عمر، الدين العام، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة بعنوان ادارة الدين العام، جامعة الازهر، القاهرة، 2003.
8. مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشرات الاستدامة المالية و المخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2009.

المقالات

1. إبراهيم ، خليل إسماعيل ، آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة (2005-2011)، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 4، العدد 1، العراق 2012.
2. احمد ابريهي علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، المجلة الراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العدد 46، 2015.
3. أحمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 94، جامعة ديالى، 2016.
4. أحمد عاشور، محددات عجز الموازنة في مصر : 1999 - 2022، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد 1، العدد 4، مصر، أكتوبر 2022.
5. إسراء صادق كاظم، غفران علوان، تأثير الدين العام على الاستقرار المالي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 121، العراق، 2020.
6. ايتسام علي حسين، اسراء سعيد صالح، فيان عبد الرحمان، دور البحث العلمي والابتكار المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: تجارب دولية مختارة، مجلة التنمية الاقتصادية، مجلد 6، عدد 1، العراق، 2021.
7. ايهاب محمد يونس، الادارة الفعالة للدين العام، حالة مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 01، 2020.

8. بشير عبد العظيم البناء، احمد حسن زغلول، احمد علي عبد الفتاح محمد، مدخل مقترح لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج واثره على النظام المحاسبي الحكومي في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، 2023.
9. بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، على قابوسة، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية (1980-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، عدد 01، الجزائر، 2020.
10. بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 - 2006، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية.
11. بن عيسى الهام، بوزيان الرحمانى هاجر، بوقناديل محمد، الاستدامة المالية و التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2018)، مجلة دفاتر، المجلد 16، العدد 1، الجزائر، 2020.
12. بن موسى حسان، جبارة مراد، عصرنة الميزانية العامة بين تحديات الاستدامة المالية وتقلبات العوائد النفطية، دراسة تحليلية قياسية 1992-2020، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد (والادارة)، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2022.
13. بوعيشاوي مراد، غزاري عماد، الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، دراسة تحليلية للفترة (2000-2020)، مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 02، جامعة المدية، الجزائر، 2021.
14. تقار عبد الكريم، برامج الانفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي (2001-2014)، مجلة الاقتصاد الجديدة، عدد 09، الجزائر، 2013.
15. توفيق عباس السعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، عدد 26، العراق، 2010.
16. ثامر على النويراني، تحليل إستدامة الدين العام في الأردن للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021.
17. جبارة مراد، استراتيجية المستقبلية لاستدامة النمو الاقتصادي للجزائر في ظل تقلب أسعار النفط العالمية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر، مجلد 06، عدد 01، 2018.

18. جبارة مراد، دور نظام الموازنة العامة في تحقيق الاستدامة المالية - دراسة قياسية حالة الجزائر 2000 - 2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 30، 2020.
19. جهاد صبحي عبد العزيز القطيط، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد 11، العدد 33.
20. حاج سليمان ربيعة، بوسيكى حليلة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2018، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (01)، 2021.
21. حسن عبد الكريم سلوم، محمود خالد المهائني، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 64.
22. حسين عبد المهدي نعمة، صبيحة برزان العبيدي، تدقيق الأداء لمصادر الإيرادات في المنظمات غير الحكومية و دوره في تحقيق الإستدامة المالية فيها، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة دراسات ومالية (JAFS)، المجلد 15، العدد 51، 2020.
23. خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد، دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية للاستراتيجية المقترحة لعلاجها، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد 14، مصر، 2022.
24. خولة شردو، نور الدين جليل، تمويل عجز الموازنة العامة ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، مجلد 1، عدد 1، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2021.
25. دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، 2013.
26. دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، مجلة البحوث في الاقتصاد والادارة، مركز الدراسات مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، عدد 4، 2015.
27. ذكي محمد، استدامة الدين الحكومي في مصر- هل يضمن الفائض الاولي بالموازنة العامة الحفاض عليها، ورقة بحثية في ورقة السياسات رقم 16، مصر، افريل 2023.
28. راضي محمد العضيلة وآخرون، هيكل الدين العام في الاردن وتأثيره على النمو الاقتصادي، 1980-2012، مجلة دراسات، المجلد 42، العدد 2، الاردن، 2015.

29. زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازي وأساليب تمويله في الجزائر (2000 - 2016)، مجلة آفاق علمية، المجلد 1، العدد 02، الجزائر، 2019.
30. زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، المجلد رقم 34، العدد 2، الجزائر، 2018.
31. زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 34، 2018.
32. زينب محمد رشيد، الدين الخارجي للاقتصاد العراقي ، مقارنة في تحليل الآثار على متغيرات كلية مختارة، مجلة مختارة، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد (17)، العدد (59)، العراق، 2022.
33. السعدي رجال، المديونية الخارجية للجزائر على ابواب الالفية الثالثة، مجلة الاقتصاد، العدد 1، الجزائر، 2002.
34. سلطان جاسم النصراوي، حسين على الكرعراوي، على عايد ناصر، الأزمة المزدوجة وإشكالية تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 12، العدد 2 ، العراق 2020.
35. سماجة يدى، ايوب أنور حمد ، وبادوهيدى، سردار عثمان، 2015، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 7، العدد 13، كلية الإدارة والاقتصادية، جامعة الانبار.
36. سماق، أيوب أنور حمد وباداوهي، سردار عثمان، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7 العدد 3، العراق 2015.
37. سمير أبو مدلة، مازن العجلة، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية 2000-2011، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 01، 2013.
38. السيد فراج السعيد محمد صقر، رشدي فتحي محمود حسن حجازي، مدى استدامة الدين العام الخارجي المصري، المجلد العلمية للبحوث التجارية، العدد الثالث، الجزء الثاني، السعودية، 2022.
39. شاعة عبد القادر، المديونية الخارجية للدول النامية بين اعادة الجدولة والدفع المسبق، حالة الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 04، 2010.
40. شاهين محمد، أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، فلسطين، جامعة الازهر، 2012.

41. شيماء فاضل محمد ، اسراء عبد فرحان ، خليل إسماعيل عزيز ، قياس أثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL.
42. طارق قدوري، الاستدامة المالية وإدارة الدين العام وقت الازمات والجائحة في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2020)، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 11، العدد 01، 2021.
43. العارم عيساني، بوسيكي حليلة، اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل (دراسة قياسية)، مجلة جزائرية اقتصادية، مجلد 4، عدد 62، الجزائر، 2020.
44. العارم عيساني، ثابت ناصر، اثر المديونية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 2001-2015، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2019.
45. عاطف لاني مرزوق ، رجاء قاسم حمزة ، الدين الحكومي الخارجي في العراق - المحتوى والآثار في الأداء الاقتصادي للمدة 2003 - 2019 ، العدد 62 ، فلسطين 2021.
46. عبد المحسن الطائي، مهند عزيز محمد الشلال، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر، الأردن) (1990 - 2011)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، عدد 17.
47. عصماني مختار، أوكيل رابع، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 25، 2018.
48. عقيل حميد الحلو، فرص تحقيق الاستدامة المالية في ظل عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 04، العراق، 2021.
49. علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود، العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام المحلي في مصر، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، جامعة الدول العربية، 2021.
50. عماد محمد علي ، محمد شهاب أحمد ، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 62 ، العراق، بدون سنة نشر.
51. عمرو محمد محمود سليمان، ادارة الدين العام الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية الى مفهوم الاستدامة الاقتصادية، مصر بدون سنة نشر.

52. عمرو هشام محمد صفوت، عماد حسن حسين، ترشيد الانفاق العام و دوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، والإدارية، العدد 25.
53. عمرو هشام محمد، معمار حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مقال منشور، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (55) جامعة بغداد.
54. عمرو هشام، محمد صفوت، عماد حسن حسين، ترشيد الإنفاق العام و دوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 25 ، 2007.
55. عهد حمود صالح أحمد عبد الله سلمان، قياس العلاقة بين اتجاهات أدوات السياسة ومؤشرات الاستدامة المالية في العراق (2014-2018)، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 13، العدد 39، العراق، 2021.
56. عهد حمود صالح، أحمد عبد الله سلمان، استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق، مجلة الاقتصاد، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 13، العدد 39، العراق، 2021.
57. عيادة سعيد حسين الحسيني، محمد رحيم سالم، الاستدامة المالية العامة وسبل تحقيقها في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 29، العراق، 2020.
58. العبيد إسماعيل وأحمد حامد جمعة هذال، تحليل استدامة الدين العام في ظل ربيعة الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)، المجلة العراقية ، بغداد.
59. فخاري فاروق، أهمية النماذج الرياضية في إدارة وقياس مخاطر السوق مع الإشارة لتجربة استخدام نموذج القيمة المعرفية للخطر var على مستوى البنوك المصرفية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، الجزائر 2020.
60. قايدي خميسي، حسين عبد القادر، دراسة تحليله لتطور استخدام المشتقات المالية في تغطية مخاطر السوق- حالة الدول الصناعية العشر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، الجزائر، 2015.
61. كريم لطيف كاظم، تحليل الاستدامة المالية في العراق، مجلة حلبة التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 22، العراق، 2018.

62. كزيز نسرين، مرغاد لخضر، آليات تمويل وعلاج الموازنة العامة للدولة، في الجزائر، دراسة تحليلية 2000-2017، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.
63. مازن عيسى الشيخ راضي ، فرحان محمد حسن ، مستقبل السياسة المالية في العراق ، بين الربعية واللابعية ، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 9 ، العدد 28 ، العراق ، 2013.
64. مالك عبد الرحيم محمد أحمد، هيثم العبيبي اسماعيل، تحليل استدامة الدين العام الداخلي في العراق (2003/2017)، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 23، بغداد، 2020.
65. مابح شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم، تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر، دراسة للمدة من 2001-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 35، مصر، 2015.
66. محمد إسماعيل عجم، كامل علاوي الفتلاوي، الاستدامة المالية في العراق نظرة مستقبلية مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد 47، العراق، 2023.
67. محمد حميدة، الموازنة العامة في مصر تظهر زيادة في الديون وإعادة ترتيب للأولويات، مقالة في مجلة بي سي نيوز عربي، مصر، 15 ماي، 2023.
68. محمد علي المكردى، تطور الدين العام في اليمن وأثره على عجز الموازنة العامة، مجلة جامعة الرازي للعلوم الادارية والانسانية، المجلد الأول، العدد الخامس، اليمن، 2022.
69. محمد عمر باطويح، علم الدين باتقاء الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلا للتنوع الاقتصادي، حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
70. محمد كريم فروق ، سلم العمراوي، قياس و تحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، 2020.
71. مروة فتحي السيد البغدادي، مؤشرات الاستدامة المالية و المخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة – 2009.
72. مقداد أحمد النعيمي، عادل صبحي عبد القادر الباشا، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة الدنانير، المجلد 1، العدد 13، العراق، 2018.

73. منال جابر مرسى محمد، العلاقة التبادلية المصرية ومعدل التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 2021.
74. منال جابر مرسى محمد، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، جامعة سوهاج، كلية التجارة، مصر، أكتوبر 2020.
75. منصورى حاج موسى، دادن عبد الغنى، دراسة علاقة سوق العمل البحريني بالنمو الاقتصادي للفترة (2003 – 2016)، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية، عدد 2، الجزائر، 2017.
76. ناجي راييس عبد السعيد ، الدين العام وانعكاساته على الإنفاق الاستثماري في العراق (2003-2014) ، مجلة كلية للعلوم الإنسانية ، العدد 21 ، العراق ، 2018.
77. نجاح حكمت، علاء الدين التراونج، استدامة الدين العام في الاردن، المجلة الاردنية الاقتصادية، المجلد 17، العدد 02، الاردن، 2020.
78. نفين فرج إبراهيم ، تقييم قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق الاستدامة المالية خلال الفترة 2001-2000 / 2020-2021، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، مصر، مارس 2023.
79. هبة محمد امين السيد، الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري كخدمة الدين العام المحلي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 12، مصر، 2018.
80. هيثم العبي اسماعيل، احمد حامد جمعة هذال، تحليل استدامة الدين العام في ظل ربيعية الاقتصاد العراقي 2005-2015، المجلة العراقية، المجلد 25، العدد 113، العراق، 2019.
81. هيثم خضير جواد كاظم اليساري، باسمه نياز محسن الحسناوي، تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية المجلد 5، العدد 59، العراق، بدون سنة نشره.
82. وائل محمود محمد حسين، اثر اصلاح الموازنة العامة للدولة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر (مؤشر مركب)، مجلة البحوث الإدارية ، المجلد 41، العدد، 4 ، 2023.
83. وائل محمود محمد حسين، أثر إصلاح هيكل الموازنة العامة للدولة على كفاءة إدارة المالية العامة في مصر (مؤشر مركب)، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 41، العدد 4، أكتوبر 2023.

84. وحيد عبد الرحمن نافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، 2016.
85. وفاء، عبد الفتاح محمود، الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مبصرة 2030، مجلة العلوم و التربية النفسية، جامعة بنها، مصر، العدد، 10، 2020.
86. بوعيشاوي مراد، غزالي عماد، الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2000-2020)، مجلة الابداع، مجلد11، العدد2، الجزائر، 2021.

التقارير الرسمية

1. الاتوساي، (منظمة تابعة للأمم المتحدة)، مؤشرات الدين العام، 2010.
2. الانكتاد، تقرير التجارة والتنمية، جنيف، 2011.
3. بلقاسم العيامي ، إدارة الديون الخارجية ، علة جسر التنمية العدد الثلاثون ، المعهد العربي للتخطيط ، 2004.
4. البنك الدولي، مشروع جديد لدم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في مصر ، بيان عن صندوق النقد الدولي ، 2021.
5. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وضع استراتيجية ادارة الدين المتوسطة الأجل، مذكرة توجيهية لسلطات الدولة، 2009.
6. تقرير الامم المتحدة عن مراقبة عمليات الدين.
7. صندوق ، المعهد الدولي ، تقرير سنة 2003.
8. صندوق النقد الدولي ، تقدير سنة 2003.
9. صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، 12 مارس 2001.
10. صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، الجزء الاول، 1986.
11. القاسم العباسي، ادارة الديون الخارجية، سلسلة جسر التنمية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
12. مبادرة تنمية الأنتوساي، الرقابة على ادارة الدين العام، دليل الاجهزة العليا للرقابة، 2018.

13. نوران يوسف، استراتيجيات ادارة الدين العام وتنمية اسواق الدين في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

14. يونيسيف، الموازنة بشفافية، دليل الموازنة العامة المصرية، تقرير اليونيسف، 2021.

15. يونيسيف، الموازنة بشفافية : دليل الموازنة العامة المصرية، تقرير اليونيسف، 2021.

المراسيم والتشريعات

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 88/05 المؤرخ في 22 جمادي الأول عام 1408 الموافق ل 12 يناير 1988 يعدل ويتمم القانون رقم 84/17 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادر في 23 جمادي الأول عام 1408 الموافق ل 13 يناير 1988.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 84/17 المؤرخ في 08 شوال 1440 الموافق ل 07 يوليو 1984 بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28 المؤرخة في 10 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28 المؤرخة في 10 يوليو 1984، ص 1040، المادة رقم 06.

3. طبقا للمادة 153 من القانون البلدي والمادة 140 من قانون الولاية.

4. طبقا للمادة 63 من القانون و8-6 المؤرخ في: 11/12/1989، المتضمن تنظيم وعمل المجلس الشعبي الوطني.

المواقع الالكترونية

1. محمد ابراهيم السقا، استدامة الدين العام، 7 سبتمبر 2012 متوفر على الرابط: aleqt.com/2012/09/07

2. <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200902/198674.html>, 12 :09,16/ 02/ 2022

مراجع باللغة الاجنبية:

1. Abdelatif,lobna and Shehata "**Fiscal sustainability and the Role of the state and thr Role of the state, a new analytical framework**", 2014.
2. AL-Adayleh R and Others, **the structure of public debt in, Jordan and its impact on economic growth (1980-2012)**, MPRA Paperno, 56271, posted 30 papril 2014.
3. Alejandro Izquierdo and Ugopanizza," **Fiscal sustainability : issues for emerging market countries**",Eces, working paper no , 91 , Cairo , 2003.
4. Alok Gaya, **Business environment**, v.k. India enterprises, New Delhi ? 2010.
5. Bano, R,J , "**Economic growling cross – section of countries**" quarterly journal of economics 406, 407, 443, 1991.Mekhantar. Joel, finances publiques, ed hachette, Paris, 1993.
6. Belmokadem Mustapha, **affcience de l'appareil productif algerien**, Telemcen, Algerie, 1994.
7. Ber Dalalby, "**sustainbility fiscal policy in alberta**" wecentre, forecnomicreseach in formatin on bulletin, 3, Albera, 1993.
8. Chapiro, F, **macroeconomic analysis, thomson learning, new york ? 1995**.
9. Daltoh H "**principles of publiques finance**" Routlede and kegan paul ltd. London 1971.
10. David Edward Connor, **the basics of economics**, grinwood publishing, USA, 2004.
11. Egert, B, « **He 90% Public debt threshold the VISE and Fall a Stylized Fact** ». Applied Economics. Vol 47. 2315.
12. Friedman Milton, **Government Revenue From/inflation**, Journal of political Economy, Vol, 79, no4,1971.
13. Gregory mankiw, macroeconomie, 3 eme edition, edition de boeck, belgique, 2003.
14. Imf, **Assessing sustainability**, preparedbythe policy development and review department, Blachard, oliver Jean, suggestion foranewseoffiscal indications economic and statistics oecd, wp, no,7,1995.
15. Jeffrey, D.Lewis C world Bank/and José Vinal (IMf), **Revised guidelines for public debt management, the world bank and international monetary fund**, 2014.
16. Jonathan Gruber, « **public Finance and public policy** », 3rdeition, worth publishers, Now, York, 2011.
17. Louis Trotabas: **finances publiques**, DALLOZ , 1967.
18. M Duverger, **Finances publiques**, P.U.F.1963.
19. Mohd Abdalrahman et Ahmed Mazlan, **Determinats of finacialsustainability of micro finance institution in bongladesh, international** , jomal of economic and finance: vol 6 N g, 2014.
20. OECD, **Governance ata glance 2009**, Paris, organisation for economic –operation and development , 2009.
21. Paul krugman, Robin Wells, **Macroeconomics**, United, New York, 2015.

22. Régis Bourbonnais, **Econometrie. Cours et exercices corrigés**, 9eme édition, Paris, 2015.
23. Salah Wahab, John J. Pigran, **Tourism and sustainability ; policy considerations**, in Salah Wahab and John J. Pigran (eds) : Tourism, development and growth ; **the challenge of sustainability** ; routledge ; London and New York ; 2005.
24. Sebastian Becker public debt in 2020, **A sustainability analysis for dm and en economies**, Deutsche bank research, March 24 2010, Germany.
25. Stanley Fisher et autres, macroéconomie, 2^{ème} édition, édition Dunod, Paris, 2002.
26. Stephen D. Williamson, **Macroeconomics**, 6th ed., Pearson Education, USA, 2018.
27. Tahner, E, **fiscal sustainability : A 21st century Guide for the perplexed international monetary fund**, wp// 3/89.
28. Tomas J. Balino and V. Sundararajan, **Public Debt Management in Developing Countries : Key Policy, Institutional, and Operational issues**, Workshop on Debt, Finance and Emerging Issues in Financial Integration Financing for Development Office (FFD), DESA 8 and 9 April 2008.
29. Willem H. Builerand others, **A guide to public sector debt and deficits, economic policy**, vol,1, Great Titan, 1985.
30. William, Alan, **Public Finance and Budgetary Policy**, London, 1963.
31. Woodford, Michael « **Public Debt and the Prudence** », Princeton University, 1998.
32. Yilma, A, **debt sustainability markets**, a critical appraisal department of economic and social. Affairs, New York.